صفحات من تاريخ مصر الحديث والمعاصر

الحركة الدستورية فى مصر

1923 - 1952



دكتور

فرغلى على تسن هريدى



صفحات من تاريخ مصر الحديث والمعاصر

الحركة الدستورية فى مصر
1923 - 1952

دكتور

فرغلى على تسن هريدى

الطبعة الأولى

2012م

الناشر

دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر

تليفاكس 5408840– الإسكندرية

الإهــــداء

إلى زوجتى وأولادى

محمد ومصطفى وعمرو وأحمد

مقدمة

يسرني أن أقدم للقارئ والدارس هذه الدراسة في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، وهي بعنوان "تاريخ الحركة الدستورية في مصر 1923 - 1952 ؟

لازالت دراسات التاريخ الدستوري في مصر لا تأخذ اهتمام المؤرخين رغم أنها عصب التاريخ السياسي، وإن كنا لا ننكر أن ذلك الفرع من التاريخ قد أخذ بلب القانونيين - رغم أن رؤية هؤلاء للأحداث التاريخية تختلف تماما عن رؤية المؤرخ سواء في التحليل للأحداث أو الخروج بالنتائج أو منهجية التناول للحدث .

وهذه المحاولة لتقييم الحركة الدستورية في مصر بدءاً من دستور 1923 مروراً بدستور 1930 المعروف باسم دستور صدقي إنتهاءاً بثورة 23 يوليو 1952، حيث أن هذه الفترة تحتل مكانة هامة في حركة النضال المصري سواء من جانب القوى السياسية على الساحة المصرية أم من جانب القوى الشعبية المتمثلة في شباب مصر في تلك الفترة والذين يعود إليهم الفضل في إلغاء دستور 1930 والعودة إلى الدستور السابق المعروف باسم دستور 1923 والحفاظ عليه من عبث العابثين حتى قيام الثورة عام 1952 .

والحركة الدستورية تبدأ بدستور 1866 الذي نص على إنشاء مجلس شورى النواب، وأنه لم يكن هيئة نيابية ديمقراطية بالمعنى الصحيح، إلا أنه أوجد نوعا من التشاور في البناء السياسي، كما أنه فتح الطريق أمام الشعب لطلب المزيد من توسيع سلطة النواب وتضييق سلطة الحاكم، وفي أبريل 1879 صدرت اللائحة الأساسية وهي أول مشروع

دستورى نيابى فى مصر، إلا أن الخديو توفيق أمر بفض مجلس شورى النواب وتعطيل الحياة النيابية [1] .

أما فى عهد الاحتلال البريطانى فقد صدر مرسوم بإلغاء مجلس شورى النواب وقانونه وتقرر فى مايو 1883 تشكيل جمعيات القرى ومجالس المديريات، كما أنشأ الاحتلال مجالس رئيسية تمثلت فى مجلس شورى القوانين، والجمعية العمومية فى عام 1883 التى استمرت حتى عام 1912،[2] وفى أول يوليه 1913 صدر قانون الجمعية التشريعية الجديدة التى حلت محل مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية 00 والتى ضمت إلى جانب الوزراء 66 عضوا منتخبا و17 معينا لتمثيل طوائف معينة و4 مقاعد للأقباط و2 للتجار و2 للأطباء و2 للمثقفين وهكذا، وقد أقبل الفلاحون على الانتخابات أكثر من المدن وبلغ عدد الأعضاء من ملاك الأرض 49 عضوا من الـ 66، وقد خلت نشاطات المرشحين من البرامج السياسية عدا سعد زغلول الذى ضمن برنامجه قضايا سياسية وديمقراطية منها إصلاح المحاكم وفرض التعليم كحق لجميع الطبقات وتشريع لحرية الصحافة وغيرها، وقد نجح سعد زغلول وأصبح نائبا لرئيس الجمعية [3] وكانت وظيفة هذه المجالس الرئيسية تقرير الضرائب فوق العادة التى قد تحتاجها الحكومة [4]، أى أن الاحتلال أنشأها لخدمته، ثم صدر دستور 1923 وبرلمان يتكون من مجلسين – شيوخ ونواب .

وقد حرصت على إبراز دور الشعب المصرى وما عاناه فى ظل الملكية التى أضاعت عن عمد تطبيق الدستور، ولكى تتحكم فى التشريع كما يحلو لها، ولكن الشعب لن يكل ولا يمل عن مقاومة ظالميه حتى قيام ثورة 23 يوليه 1952، كما تعمدت إظهار الفساد الذى لم يوقفه أى تشريع دستورى خلال تلك الفترة، وقسمت هذا الكتاب إلى أربعة فصول : تناولت

فى الأول : مصر فى ظل دستور 1923، وفى الفصل الثانى : مصر فى عهد دستور 1930، أما الفصل الثالث : إلغاء دستور 1930وإعادة دستور1923، وفى الفصل الرابع : الحركة الدستورية فى عهد الملك فاروق1937 – 1952 .

أرجو من الله العلى القدير أن أكون قد وفقت فيما قدمت ،،،

أسيوط فى أكتوبر 2010 م

د.فرغلى على تسن هريدى

كلية الآداب بقنا

هوامش المقدمة

1-مذكرات حسن يوسف : القصر ودوره فى السياسة المصرية 1922 – 1952، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مطابع الأهرام التجارية، 1982، ص 40

2-د. محمود متولى : مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل سنة 1952 – دراسة تاريخية وثائقية، دار الثقافة للطباعة والنشر بالقاهرة، 1980، ص 63 .

3-كانت انتخابات الجمعية التشريعية عن طريق الاقتراع غير المباشر وسجل لها حوالى مليونين فى قائمة الانتخابات، كل خمسين بلغوا سن العشرين لهم حق انتخاب عضو يبلغ الثلاثين أو أكثر، ويقوم هذا العضو بالاشتراك فى انتخاب أعضاء الجمعية التشريعية الذى يجب أن يكون قد بلغ 35 عاما، ويدفع الضريبة، انظر، أحمد حمروش : ثورة 23 يوليه، ج 3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993، ص 56، 57.

4-د. محمود متولى : المرجع السابق، ص 65 .



الفصل الأول

مصر فى ظل دستور 1923

كان صدور دستور 1923 نتيجة طبيعية لتطور الأحداث فى مصر فى أعقاب إعلان تصريح 28 فبراير 1922 الذى أعلن من جانب واحد هو الجانب البريطانى بسبب الضغوط المصرية الممثلة فى ثورة 1919 – وبهذا التصريح حصلت مصر على استقلالٍ منقوصٍ وأصبحت ملكية ذات سيادة، وتغير لقب حاكم مصر من سلطان إلى ملك [1] .

وكان أول ملوك مصر هو السلطان أحمد فؤاد – الذى صدر تصريح 28 فبراير 1922 فى عهده، والذى كان سلطانا على مصر خلفا للسلطان حسين كامل [2]، ورغم ما قيل عن تصريح 28 فبراير ورغم ما شابه من قصور وعيوب إلا أنه فتح المجال أمام مصر لعلاقات خارجية مع المجتمع الدولى بصفتها دولة مستقلة ذات سيادة، وفى المجال الداخلى لصدور الدستور المصرى فى 19 أبريل 1923، كما أن هذا العام يعتبر محورا فاصلا هاما فى حركة التاريخ المصرى خاصة الحركة الدستورية، وأطلق على هذه المرحلة اسم المرحلة الليبرالية وإن كانت من وجهة نظرنا بتعبير أدق مرحلة شبه ليبرالية استمرت حتى سنة 1952 .

وفى اليوم التالى لإعلان التصريح الذى صدر، أمر الملك أحمد فؤاد (عبدالخالق ثروت باشا) بتشكيل أول وزارة فى العهد الملكى فألفها، وفى 15 مارس سنة 1922 صدر المرسوم الخاص بإعلان مصر دولة مستقلة ذات سيادة فى ضوء هذا التصريح [3]، وقد صدر قرار مجلس الوزراء باعتبار ذلك اليوم عيدا وطنيا سنويا تستريح فيه وزارات الحكومة والمصالح الأميرية فى جميع أنحاء البلاد [4] .

لجنة وضع الدستور :

فى 2 أبريل 1922 وقبل صدور القرار الرسمى للتصريح كانت وزارة ثروت قد شكلت لجنة لوضع الدستور الذى ستحكم بمقتضاه البلاد وقانون الانتخابات[5] على النحو التالى : –

حسين رشدى باشا رئيسا للجنة وضع الدستور ومعه الأعضاء التالية أسماؤهم : أحمد حشمت باشا نائبا للرئيس، ويوسف سليمان باشا ومحمد توفيق رفعت باشا وعبدالفتاح يحيى باشا والسيد عبدالحميد البكرى والشيخ محمد بخيت والأنبا يؤانس وقلينى فهمى باشا وإسماعيل أباظة باشا ومحمود أبو حسين باشا ومنصور يوسف باشا ويوسف اصلان قطاوى باشا وإبراهيم أبو رحاب باشا وعلى المنزلاوى باشا وعبداللطيف المكباتى بك ومحمد على علوبة بك وزكريا توفيق بك وإبراهيم الهلباوى بك وعبدالعزيز فهمى بك ومحمود أبو النصر بك والشيخ محمد خيرت راضى بك وحسنى عبدالرازق باشا وعبدالقادر الجمال باشا وصالح لملوم باشا وإلياس عوض بك وعلى ماهر بك وتوفيق دوس بك وعبدالحميد مصطفى بك وحافظ حسنى باشا وعبدالحميد بدوى بك، أعضاء.

ويتضح منها أن : عدد الباشوات فى اللجنة كان 16، وعدد البكوات كان 11، وعدد اثنان من شيوخ الإسلام، وممثل واحد (بطريرك) للأقباط، ومعظم أعضاء اللجنة من كبار رجال القانون الدستورى فى مصر، فلقد كان حرص وزارة ثروت على أن تمثل لجنة الثلاثين المنوط بها وضع الدستور كافة طوائف الأمة 000 ومن الجدير بالذكر أن اللجنة ضمت أعضاء من الجمعية التشريعية التى كانت آخر هيئة شبه نيابية فى عهد الاحتلال، وهذا الحرص هو الذى جعل من بين أعضاء اللجنة أشخاصا ليست لهم صلة بالفقة الدستورى (6)، فقد كانت اللجنة كما سبق وأن وضحنا تضم الشيخ محمد بخيت مفتى الديار المصرية ممثلا لعلماء الدين الإسلامى، وبطريرك الأقباط ممثلا للأقباط فى مصر، ويوسف أصلان قطاوى باشا ممثلا للطائفة اليهودية فى مصر، وكان فى اللجنة صالح لملوم ممثلا للعرب المستوطنين فى مصر الذين كانت لهم إلى يومئذ امتيازات خاصة ... فعّلتها القوانين والعادات المرعية، وكان فيها إلى جانب هؤلاء جماعة من كبار أعيان الأراضى كان قد وقع عليهم الاختيار

إرضاءاً لأصحاب المصالح فى البلاد وكان لتوفيق دوس وإلياس بك عوض من الذين جمعوا صفة الاشتغال بالقانون إلى جانب صفة الطائفية .

وقد أطلق سعد زغلول على هذه اللجنة اسم " لجنة الأشقياء " حيث كان رأيه هو وحزب الوفد أن تتولى عملية إصدار الدستور جمعية وطنية منتخبة[7] انتخابا حرا، برأى نواب البلاد لا برأى الوزارة ومن يشايعها، ولأنه كان يستريب بمقاصد عبدالخالق ثروت ويناصبه العداء مقابلة لعدائه بمثله وتطبيقا لسياسة عدم التعاون التى أعلنها بعد اعتقال سعد وأصحابه، فسعد يدين ثروت بمسألة نفيه وزملائه، حيث رأى " أن اللورد اللنبى لم يقدم على اعتقاله وزملائه، إلا بعد الإيعاز من ثروت، والاستئذان من إنجلترا، وهوالأمر الذى كان يعنى بغير شك حرمان ثروت من أى تأييد شعبى، وأنه لم يجرؤ أن يرشح نفسه فى أية دائرة انتخابية فى انتخابات 1924، وقد اقترح نجيب الغرابلى على سعد بعد تأليفه الوزارة عام 1924 – تأليف محكمة لمحاكمة ثروت على جرائمه باعتباره عدو الشعب رقم واحد، وكان جواب سعد أن الحكم الذى أصدره الشعب فى الانتخابات أقسى على خصومه من أحكام الإعدام، كما كان رأى توفيق نسيم (رئيس الديوان العالى فى ذلك الوقت 1922) الذى أرسل إلى الملك يوضح له وضع دستور تقره جمعية تأسيسية وطنية تمثل البلاد تمثيلا صحيحا يختار أعضاؤها من مختلف الهيئات والطبقات، لكن الملك لم يوافق على هذا الاقتراح[8] وكان رأى كل من سعد ونسيم هنا أن الدستور هو أب القوانين وحامى الحقوق والحريات، وبذلك لايكون منحة من أحد أو عرضة للعبث والتعديل[9]، والسؤال، هل دستور 1923 كان منحة ؟ الواقع أنه من الناحية الشكلية كان كذلك، أما من الناحية الموضوعية فقد كان نتيجة للتطورات السياسية والظروف الاجتماعية التى كانت تمر بها مصر آنذاك، حيث أن الحياة النيابية كانت لأهم المطالب الرئيسية للمجتمع المصرى كله للإحساس بضرورة المشاركة فى اتخاذ القرارات التى تمس مستقبله بعد

المعاناة لسنوات طويلة من مجالس شكلية ومن تحكم أوتوقراطى من ساكن قصر عابدين ومن انفراده بالحكم ومن جانب آخر المعتمد البريطانى أو المندوب السامى فيما بعد، فبدستور 1923 دخلت مصر مرحلة جديدة من حياتها فيتحول " الوفد المصرى " إلى حزب الهيئة الوفدية برئاسة سعد زغلول وتجاوره أحزاب أخرى ولكن ليست فى قوته أو شعبيته، وبهذا الدستور تبدأ أول مرة فى تاريخ مصر انتخابات حزبية من خلال برامج أحزاب وتكوين أول برلمان مصرى بالمعنى الحقيقى وذلك فى سنة 1924[10].

وبمجرد أن تألفت لجنة الدستور بدأت أولى جلساتها فى الأسبوع التالى لإعلان تكوينها – ما بين 11 أبريل و21 أكتوبر 1922 – أى أن لجنة الدستور عملت نحو ستة أشهر متواصلة، كما شهدت اللجنة مع أولى جلساتها جدلا صارخا بين الأعضاء (ربما للتفاوت الواضح فى ثقافاتهم مما جعل من الصعوبة اتفاقهم على مبدأ من المبادئ بسهولة) لذا تم الاتفاق بناء على اقتراح حسين رشدى باشا – اقتراح لجنة لتحضير المبادئ والقواعد العامة، يكون عملها أساسا لعمل لجنتى الدستور والانتخاب، لعرضها على اللجنة العامة، وقد شكلت هذه اللجنة من 18 عضوا من أعضاء اللجنة العامة للدستور، لذا عرفت هذه اللجنة بلجنة المبادئ العامة أو لجنة الثمانية عشر عضوا [11]، وعقدت هذه اللجنة نحو 13 جلسة ثم مشروع الدستور الذى تناول : نظام الحكم فى الدولة وحقوق المصريين وواجباتهم، كما تناول السلطات العامة الممثلة فى الملك والوزراء والبرلمان (الشيوخ والنواب) وكذلك السلطات القضائية ومجالس المديريات ومجالس البلدية وكذلك القوة المسلحة [12]، وقد أسفرت اجتماعات لجنة الدستور عن وضع مائة وعشرون قرارا خاصا بالقواعد العامة لمشروع الدستور، عهد بها إلى مصطفى فتحى باشا وزير الحقانية لإعداد تقرير عنها [13]، والواقع أنه رغم الخلاف حول لجنة الدستور، ورغم تفاوت الثقافات إلا أن اللجنة

قامت بجهد فائق في وضع هذا الدستور وإن كانت قد استعانت بالدساتير الأخرى على مستوى العالم .

وبالنسبة لتحديد المبادئ العامة للحياة النيابية فى مصر أجمع الأعضاء على أن يكون البرلمان فى مجلسين يسمى الأول بمجلس النواب، الذى يمثل فيه بالانتخابات الفردية لا بالقائمة على درجتين، أما شروط المرشح لانتخابات مجلس النواب ذهبت الأغلبية إلى ضرورة النص على وجود نصاب مالى فى حين ذهب البعض إلى ضرورة النص على إجادة القراءة والكتابة (14)، وفى هذا حرمان لمن لا نصاب مالى لهم، أما القراءة والكتابة فهى ضرورية لمن يمثل الشعب .

انتقلت اللجنة لمناقشة موضوع عدد الدوائر التى يسمح لكل منتخب بترشيح نفسه بها، وفى نهاية المناقشات تقرر بأغلبية الأصوات تقييد حق النائب بالترشيح فى دائرة المديرية أو المحافظة المقيد بها (15) .

كما انتقلت اللجنة إلى تحديد الفئات الاجتماعية لأعضاء مجلس الشيوخ، ودار الخلاف حول فئة الأفراد، وتمسكوا بحرمانهم من حق هذه العضوية كما حرموا من الوزارة، وربما كان تمسك الأعضاء بهذا الحرمان للأفراد يستهدف تحديد سلطة القصر فى الدستور، وقد حرصت اللجنة على ألا تسقط فئة الأمراء من بين الفئات الاجتماعية التى تقتصر عليها عضوية مجلس الشيوخ، فذلك كان محاولة لترضية الملك، حتى لا يماطل فى التصديق على الدستور، أو يخلق مشاكل قد تؤدى إلى الإطاحة به، أو على الأقل مسخه، إذا ما وجد نفسه وأسرته قد فقدوا ما لهم من صلاحيات داخل المجتمع، لذا تقرر بأغلبية الأصوات إجازة تعيين الأمراء، وتمت الموافقة كذلك على باقى الفئات الأخرى بما فيهم فئة نقباء المحاميين، كما أقرت لجنة الدستور فى قرارها الثامن والستين بأن : "الملك هو القائد الأعلى للجيوش البرية والبحرية، وهو الذى يعلن الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات ويعلم بها البرلمان بمجرد ما تسمح به

مصلحة الدولة وأمنها "، ومن جانب آخر نصت على أنه : " لا يجوز له إعلان حرب هجومية بدون موافقة البرلمان، كما أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل أراضى الدولة أو نقص فى حقوق سيادتها ... فكلها لا تكون نافذة المفعول إلا إذا وافق عليها البرلمان " [16]، وبالتالى فُصِّل الدستور لصالح الملك والأسرة المالكة .

أما عن كيفية انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ فقد تقرر أن يكون انتخاب الشيوخ على ثلاث درجات، بمعنى أن ينتخب المندوبون الناخبون مندوبين عنهم، تتوفر فيهم شروط خاصة وهؤلاء بدورهم يتولون اختيار أعضاء مجلس الشيوخ [17].

أما عن صلاحيات كلا المجلسين، فقد تقرر إعطاء الحكومة الخيار فى عرض قوانينها على أى من المجلسين على حد سواء، حتى يتسنى لها اختيار أسهل الطرق لتنفيذ مشروعاتها، وحتى لا تؤدى أولوية مجلس النواب إلى إحساس أعضاء مجلس الشيوخ بأنهم آلة لتنفيذ ما يوافق عليه مجلس النواب [18].

وعن موضوع سحب الثقة من الوزارة اختلف أعضاء اللجنة، فمنهم من ذهب إلى أن يكون سحب الثقة من حق مجلس النواب، بينما ذهب البعض إلى أن يكون مجلس الشيوخ ومجلس النواب، وقد قدم رئيس اللجنة اقتراحا توفيقيا، مؤداه أن يتم الأخذ باجتماع المجلسين فى الدور التشريعى الأول عند نظر الميزانية، فى هيئة المؤتمر [19]، وقد تمت الموافقة على تكوين لجنة من ستة أعضاء كان منهم إبراهيم الهلباوى مثلوا لجنة الانتخابات[20] إذ كان واحدا من أبرز رجال القانون الممثلين فى اللجنة وكانت له فلسفة عملية فى مقياس الكفاية لترشيح النواب، فسجل أنه ضد نسبة زيادة الجهلاء فى مجلس النواب باعتبارهم عديمى الكفاءة مما يعرض أعمال المجلس للخطر، ولا يعنى هذا نفيه دورهم الوطنى، ويجب

مشاركة العالم والجاهل والغنى والفقير، ولكنه حذر من كثرة عدد الجهلاء لأن نسبتهم تفوق نسبة المتعلمين بكثير، وذلك يطيل المناقشة ويعطل أعمال البرلمان، واعترض أيضا على طلب اللورد اللنبى الخاص بنشر الصحف بعض مواد الدستور مثل : " أن السودان جزء من مصر وأن ملك مصر يلقب بملك مصر والسودان وأنه – أى اللنبى – سيعترض عليها ويطلب حذفها من الدستور، فهاج الهلباوى واعتبر ذلك اعتداء على عمل اللجنة، ولما تألف حزب الأحرار الدستوريين فى أواخر أكتوبر 1922 كان للهلباوى شرف العضوية الأولى فيه، كما دخل عضو فى مجلس إدارة جريدة السياسة التى أنشأها الحزب لسان حاله ويذكر الهلباوى أن من أول واجبات الحزب المطالبة بإصدار الدستور وتنفيذه، ولكن أبطأت الحكومة بسبب المواد الخاصة بالسودان إلى أن جاءت وزارة يحيى إبراهيم وأصدرت الدستور فى 19 أبريل 1923 [21]، وبهذا فإن الخلاف الدائر بين أعضاء اللجنة كما سبق إن دل على شئ فإنما يدل على أن أعضاء اللجنة غلبت عليهم مصالحهم الشخصية فى الدستور وكذلك فى قانون الانتخاب .

وفى 22 نوفمبر سلم المعتمد البريطانى الملك خطابا (متخطيا الوزارة – خلافا للأحوال المتبعة) من الحكومة الإنجليزية تضمن عدم موافقتها على ذكر السودان فى مشروع الدستور المصرى، وأنها لا ترغب قط فى أن تتعرض لحقوق مصر فى السودان ولا لحقوقها فى مياه النيل إلى أن يتم الاتفاق عليها بالمفاوضات بين انجلترا ومصر، وأيضا موقف انجلترا الرافض من تلقيب الملك بلقب " ملك مصر والسودان " والاكتفاء بلقب " ملك مصر " حيث قدم الإنجليز إنذارا إلى الملك بأن هذه الفقرات فى الدستور " لا تتفق مع اتفاقية 19 يناير 1899 ولا نصوص تصريح 28 فبراير 1922 " كما هددته بأنها سوف تتصدى لأى محاولة لوضع السودان فى الدستور وذلك بإلغاء تصريح 28 فبراير واتفاقيتى السودان سنة 1899 ولم تكن مصر تملك القدرة أو القوة لمعارضة ذلك الإنذار[22]،

لذا لم تمانع وزارة ثروت في حذف النصين الخاصين بالسودان من الدستور، أما الوفد فقد واجه تحالف الانجليز والأحرار بأن تحالف مع الملك الذى يخاف الدستور ولا بد من عزله عن المتحالفين والعمل على عدم المساس بحقوق الأمة فى الدستور، وأن مسألة حذف السودان يكون "نكبة وطنية كبرى"، فإنه لا غنى لمصر عن السودان وأيضا لا غنى للسودان عن مصر[23].

لم تلبث وزارة ثروت باشا أن قدمت استقالتها واستدعى الملك فؤاد " نسيم توفيق باشا " لتأليف الوزارة الجديدة وكانت تلك الوزارة هى التى عرضت مشروع الدستور على اللجنة الاستشارية التابعة لوزارة الحقانية التى قدمت تقريرها متضمنا عددا من التعديلات التى كان الملك يطالب بها تكريسا لسلطاته على حساب البرلمان، وكانت النتيجة بطبيعة الحال أن مشروع الدستور تعرض لتعديل حقيقى على يد عناصر تنتمى بولائها للقصر، وهذه العناصر هى اللجنة الاستشارية والتشريعية التى كانت مكونة من أجانب فيما عدا مصرى واحد هو عبدالحميد بدوى [24].

وأهم هذه التعديلات التى قامت الوزارة بتعديلها هى :

1- حذفت النص القائل بأن الأمة هى مصدر السلطات .

2- جعلت منح الرتب والنياشين من حق الملك وحده ومن غير مشاركة الوزارة، وتعيين الضباط وعزلهم، وبذلك فإن السيطرة تكون قد انتقلت من ناحية الفعل والواقع من يد الإنجليز اليمنى إلى يدهم اليسرى .

3- جعلت عدد الأعضاء المعينين من الشيوخ مماثلا لعدد المنتخبين .

4- خولت الملك حق حل المجلس.

5- تقرير الميزانية يكون بطريقة خاصة لا يتعداها مجلس النواب [25].

وقد أعلن يحيى إبراهيم منذ تأليف وزارته الأولى فى 15مارس 1923 أنه ينوى إعلان الدستور بإصدار قانون الانتخابات وقانون التضمينات [26] .

صدور الدستور:

صدر الدستور بعد أن صدق عليه الملك بسراى عابدين فى 19 أبريل 1923 تحت رقم 43 لسنة 1923، بتبليغ دستور الدولة المصرية إلى رئاسة مجلس الوزراء، وذلك فى عهد وزارة يحيى إبراهيم باشا، وصدر بأصلين – حفظ أحدهما بديوان جلالة الملك والثانى أرسل ليحفظ برياسة مجلس الوزراء(27) وذلك طبقا للمشروع الذى وضعته اللجنة محذوفا منه النصان الخاصان بالسودان ولم توافق اللجنة على تعديلات وزارة محمد نسيم توفيق، وبذلك عاصر إصدار الدستور تغيير وزارتين ولم يصدر إلا فى عهد الوزارة الثالثة ووقع الملك فؤاد على الدستور فى الساعة الحادية عشر والنصف مساء وتلاه الوزراء فوقعوا جميعا ثم نزلوا إلى ديوان كبير الأمناء وأرسل رئيس الوزراء تلغرافات البشرى إلى المحافظات والمديريات بصدور الدستور، وصدرت الأوامر إلى القلاع بأن تطلق فى العاصمة والثغور مائة مدفع ومدفع وفى المدن الداخلية 21 مدفعا(28)

فحوى الدستور:

يقع دستور 1923 فى 170 مادة وقد قرر القواعد الأساسية الآتية :

1- مصر دولة حرة مستقلة ذات سيادة، وحكومتها ملكية وراثية وشكلها نيابى (المادة الأولى) .

2- جميع السلطات مصدرها الأمة (المادة 23) .

3- الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية (المادة 149) .

4- اعترف بمبدأ المساواة بين المصريين فهم لدى القانون سواء وهم متساوون فى التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الأصل أو اللغة أو الدين (المادة 3) (29).

5- قرر أن الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية (المادة 138) [30].

6- كما أقر الدستور الحرية الشخصية وحرية الاعتقاد وحرية الرأى مكفولة ولا يجوز القبض على أى إنسان ولا حبسه إلا وفق أحكام القانون (المواد 4، 5، 12 ،13، 14) .

7- كفل الدستور حرية الصحافة وحظر الرقابة على الصحف ومنع إنذارها أو تعطيلها أو إلغاءها بواسطة الإدارة (المادة 15) .

8- أقر الدستور أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون (المادة6).

9- كما حظر الدستور نفى أى مصرى من الديار المصرية وحظر تسليم اللاجئين السياسيين، (المادة 7، 151) .

10- وقرر حرمة المنازل، كما قرر حرمة الملكية، وحظر عقوبة المصادرة للأموال (المادة 8، 9، 10) .

11- قرر الدستور أن القضاة مستقلون لا سلطان عليهم فى قضائهم وليس لأية سلطة فى الحكومة التدخل فى القضايا (المادة 124)[31].

12- التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام أو ينافى الآداب (المادة 17).

13- التعليم الأولى إلزامى ومجانى للمصريين (المادة 19).

14- قرر حق الاجتماع وتكوين الجمعيات (المادة 21،20).

15- أقر الدستور أن البرلمان المصرى يتكون من مجلسين : مجلس الشيوخ ومجلس النواب، ويؤلف مجلس الشيوخ من أعضاء ينتخب ثلاثة أخماسهم ويعين الباقون (الخمسان)، ويؤلف مجلس النواب من أعضاء جميعهم منتخبون، وعدد الشيوخ المنتخبين يكون بنسبة عضو عن كل مائة وثمانين ألفا من الأهلين، وعدد النواب بنسبة نائب عن كل ستين ألفا، ومدة عضوية الشيوخ عشر سنوات يتجدد نصفهم كل خمس سنوات، ومدة عضوية النائب خمس

سنوات، وسن عضو النواب لا تقل عن ثلاثين سنة وسن عضو الشيوخ لا تقل عن 40 سنة (المواد 73، 74، 77، 85، 86) [32].

16- قيدت عضوية مجلس الشيوخ على النحو التالى :

حددت الفئات التى يرشح منها عضو مجلس الشيوخ حيث نص الدستور على أن يكون من الطبقات التالية :

أولا : الوزراء – أمراء الأسرة المالكة – الممثلين السياسيين – رؤساء مجلس النواب، وكلاء الوزارات، رؤساء ومستشارى محكمة الاستئناف أو أية محكمة أخرى من درجتها أو أعلى منها، النواب العموميين، نقباء المحامين، موظفى الحكومة من درجة مدير عام فما فوق سواء الحاليون أو السابقون .

ثانيا : كبار العلماء والرؤساء الروحيين، كبار الضباط المتقاعدين من رتبة لواء فصاعدا، النواب الذين قضوا مدتين فى النيابة، الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيها مصريا فى العام، ومن لايقل دخلهم السنوى عن ألف وخمسمائة جنيه من المشتغلين بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية أو المهن الحرة وذلك كله مع مراعاة عدم الجمع بين الوظائف التى نص الدستور أو قانون الانتخاب على عدم جواز الجمع بينهما .

وتحدد الضريبة والدخل السنوى فيما يختص بمديرية أسوان بقانون الانتخاب (المادة 78) [33].

17- أمراء الأسرة المالكة ونبلائها يجوز تعيينهم أعضاء بمجلس الشيوخ ولا يجوز انتخابهم بأحد المجلسين (المادة 93) .

18- قبل أن يتولى أعضاء مجلسى الشيوخ والنواب عملهم يقسمون أن يكونوا مخلصين للوطن وللملك مطيعين للدستور ولقوانين البلاد وأن يؤدوا أعمالهم بالذمة والصدق، وتكون تأدية اليمين فى كل مجلس علنا بقاعة جلساته (المادة 94) .

19- أقر الدستور مسئولية الوزارة أمام مجلس النواب فإذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بها وجبت عليها أن تستقيل وإذا كان القرار خاص بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة (المواد 55 ، 61، 65)[34].

20- أقر الدستور أن يتولى الملك سلطته بواسطة وزرائه، وله حق حل مجلس النواب (المادة 38، 48) .

21- لا يصدر قانون إلا إذا أقره البرلمان وصدق عليه الملك (المادة 25).

22- يدعو الملك البرلمان سنويا إلى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر فإذا لم يدع إلى ذلك يجتمع بحكم القانون في اليوم المذكور (المادة 96) [35] .

وفى يوم 29 أبريل 1923 صدر القانون رقم 10 بإلغاء جميع ما يتعلق بالجمعية التشريعية من أحكام القانون النظامى رقم 29 لسنة 1913 وذلك بمناسبة صدور دستور 1923 [36] .

قانون الانتخاب 30 أبريل 1923:

وفى 30 أبريل 1923 صدر قانون الانتخاب (قانون رقم 11 لسنة 1923) وهو أول قانون للانتخاب صدر فى عهد الدستور ويتكون من 98 مادة، **وقد أسس على القواعد التالية :**

1- حق الانتخاب مقرر لكل مصرى بلغ إحدى وعشرين سنة ميلادية.

2- لا يجوز للناخب أن يعطى رأيه أكثر من مرة فى الانتخاب الواحد.

3- لا يجوز أن يرشح الموظف نفسه فى دائرة عمله الخاصة ويستثنى من ذلك العمد والمشايخ .

4- يشترط فى النائب أوالشيخ أن يكون اسمه مدرجا بجدول الانتخاب فى المديرية أو المحافظة التى ينتخب فيها.

5- حق الانتخاب للضباط وصف الضباط والجنود فى الجيش والبحرية والبوليس أو فى مصلحة خفر السواحل أو فى أية هيئة ذات طابع

عسكرى وليسوا فى الاستيداع أو فى إجازة أو موقوف ماداموا تحت السلاح .

6- يعاقب بالحبس لمدة أقصاها سنة وغرامة أقصاها مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من استعمل القوة أو التهديد لمنع ناخب من استعمال حقه فى الانتخاب .

7- الانتخاب لأعضاء مجلس النواب على درجتين الأولى هى انتخاب المندوبين الثلاثينيين والثانية هى انتخاب النواب، ففى المرحلة الأولى ينتخب كل ثلاثين مندوبا منهم بشرط أن تكون سنه خمسا وعشرين سنة، والمرحلة الثانية هى انتخاب النواب، فالمندوبون الثلاثينيون هم الذين ينتخبون عضو مجلس النواب فى دائرتهم ومدة نيابة المندوب الثلاثينى خمس سنوات، وإذا انتهت نيابة أحد المندوبين لوفاته أو استقالته أو لتغيير موطنه أو لفقدانه حق الانتخاب وجب انتخاب مندوب آخر تنتهى نيابته فى الميعاد الذى كانت تنتهى فيه نيابة من حل هو محله [37] .

أما الانتخاب لأعضاء مجلس الشيوخ على ثلاث درجات فالأولى هى انتخاب المندوبين الثلاثينيين والثانية هى انتخاب المندوبين من المندوبين وذلك أن كل خمسة منهم ينتخبون من بينهم مندوبا عنهم ويشترط أن تكون سنه ثلاثين سنة وهؤلاء المندوبون عن المندوبين هم الذين ينتخبون عضو مجلس الشيوخ فى دائرتهم .

وقد أخذ قانون الانتخاب المصاحب لدستور 1923 بقاعدة الانتخاب الفردى [38] .

ولم يشترط القانون فى الناخبين والمندوبين أو مندوبى المندوبين شروطا مالية أو ثقافية، فكان ذلك أقرب إلى المساواة والديمقراطية ولم يشترط الدستور فى النائب شروطا مالية وإنما اشترطها لعضو مجلس الشيوخ فى بعض المرشحين [39]، وبذلك فقد تم رسم الدستور لتحقيق

المصالح الشخصية لأعضاء لجنة الدستور والعمل على إبعاد فئات عامة الشعب التى تناصر الوفد .

ومن السلبيات التى ظهرت فى الدستور أن شروط الترشيح التى فرضها الدستور كانت تحصر المرشحين فى شريط ضيق .. فإذا كان مفروضا أن يدفع المرشح مبلغ 150 جنيها تأمينا، يفقدها إذا لم يحصل على نسبة معينة من الأصوات، وهذا المبلغ وقت صدور الدستور كان يشكل عبئا ماليا باهظا لا يمكن لأحد من طبقات العمال أو الفلاحين أو البرجوازية الصغيرة أن يتحمله إلى جانب مصاريف الدعاية والحملة الانتخابية، فقد كانت تكاليف الترشيح فى مجملها تبلغ ثمن عشرة أفدنة تقريبا، أو مرتب موظف صغير فى خمس سنوات، ومن السلبيات أيضا أن الدستور حرم المرأة من حق الانتخاب أو الترشح.

وقد وافق الملك فؤاد على الاستجابة لرغبة بريطانيا فى حذف أى نص من نصوص السودان بالرغم من قلق واضعى الدستور، إلا أنه رأى أنها الفرصة الوحيدة للمصريين للإسهام فى إنجاز مكاسب لمصر فى المفاوضات البريطانية المستقبلية [40]، وبالرغم من المعارضة الوطنية إلا أن دار المندوب السامى أعلن أن الهدوء والنظام فى تحسن[41]، حيث أن ضغط الحركة الوطنية جعل الحكومة البريطانية ترى أنه ليس من الحكمة ولا من حسن السياسة إبقاء سعد زغلول فى الاعتقال بجبل طارق وأن استمرار الاعتقال يزيد فى ثورة الهياج فتم الإفراج عنه قبل صدور الدستور (30 مارس 1923)، وفى أعقاب صدور الدستور تم إطلاق سراح أعضاء الوفد الذين حوكموا أمام المحكمة العسكرية وحكم عليهم بالحبس سبع سنوات وكانوا معتقلين فى ألماظة فأفرج عنهم يوم 14 مايو 1923، وفى اليوم التالى لصدور قانون الاجتماعات الصادر يوم 30 مايو (والذى قيد حق الاجتماعات بقيود شتى استنكرها الرأى العام) تم الإفراج عن المعتقلين فى سيشل (31 مايو)، كما صدر قانون الأحكام العرفية فى

26 يونيه وهو يقضى بأنه يجوز إعلان الأحكام العرفية كلما تعرض الأمر أو النظام العام فى مصر للخطر (الخارجى أو الداخلى)، ثم قانون التضمينات فى 5 يوليه، وعاد سعد إلى مصر فى شهر سبتمبر واحتفلت الأمة بمقدمه احتفالات عظيمة [42] .

قانون التضمينات :

هو إقرار الإجراءات التى اتخذتها السلطة العسكرية [43]، أو قانون تعويضات الموظفين الأجانب، وهو أهم قانون أصدرته الوزارة الإبراهيمية بعد الدستور [44]، وقد ظهر هذا القانون مع بداية المفاوضات الإنجليزية المصرية، فالواقع أن السلطات الإنجليزية فى مصر كانت تخشى من رد فعل المصريين عما ارتكبته من تصرفات أثناء الحرب، لذا أرادت أن تضمن أن كل ما حدث فى عهد الحماية وفى ظل الأحكام العرفية كان صحيحا، فوردت أول إشارة لذلك فى مشروع لجنة ملنر فى 18 أغسطس 1920 إلى عدلى يكن لكى يبلغه إلى الوفد، وأن تصدر الحكومة المصرية مرسوما يقضى باعتبار جميع الإجراءات التشريعية والإدارية والقضائية التى اتخذت بمقتضى الأحكام العرفية صحيحة [45] .

جاءت الإشارة إلى القانون واضحة تماما فى الخطاب الذى رفعه اللنبى إلى السلطان فؤاد فى 28 فبراير 1922 حيث ذكر فى البند العاشر : " إذا أبطأ لأى سبب من الأسباب إنفاذ قانون التضمينات السارى على جميع ساكنى مصر والذى أشير إليه فى التصريح الملحق بهذا فإننى أود أن أحيط عظمتكم علما بأننى إلى أن يتم إلغاء الإعلان الصادر فى 2 نوفمبر 1914 سأكون على استعداد لإيقاف تطبيق الأحكام العرفية فى جميع الأمور المتعلقة بحرية المصريين فى التمتع بحقوقهم السياسية [46] .

وهكذا أصبحت العلاقة وطيدة بين قانون التضمينات وبين موافقة إنجلترا على إلغاء الأحكام العرفية، وذلك حتى تطمئن إنجلترا إلى عدم اعتداء المصريين على الأجانب خاصة الإنجليز بعد إلغاء الأحكام العرفية،

لذلك ربطت بين إصدار الحكومة المصرية القانون الجديد (التضمينات) مقابل إلغاء الإعلان القديم (الأحكام العرفية) .

لهذا كانت المعارضة واضحة فى مصر على موقف الإنجليز الداعى إلى ربط الإلغاء إلى إصدار قانون التضمينات، وظهرت المقالات الساخطة والرافضة للمنطق الإنجليزى، إنه يجب أن لا يكون الإلغاء مرتبطا بأى شرط آخر حتى لا يمس بكرامة واستقلال مصر وحرية أبنائها[47] .

أما عن الحكومة فقد أشار ثروت إلى جدية حكومته فى السعى إلى إلغاء الأحكام العرفية مهاجما المعارضين لسياسة وزارته بقوله : " ليس منا من لا يرغب فى إلغاء الأحكام العرفية " كما أشار إلى أن ذلك لايمكن إتمامه إلا بعد إصدار قانون التضمينات، وأن الذين يرفضون ذلك يعملون على عرقلة مساعى الحكومة فى ذلك [48] فقد ألف ثروت وزارته فى الوقت الذى كان فيه سعد ورفاقه فى طريقهم إلى المنفى (إلى سيشل)، كما لم يظفر ثروت بتأييد الشعب، ومن هنا، ومعروف ما بين سعد وثروت من الخصومة منذ أن كان ثروت وزيرا للداخلية فى وزارة عدلى، وهو المسئول عن حوادث الضغط التى وقعت ضد سعد وأنصاره [49]، ليس هذا فحسب، فأحكام النفى والإبعاد والاعتقال التى قامت بها سلطات الاحتلال إنما هى أوامر إدارية فى ظل الأحكام العرفية، وأن السلطة التى أصدرت مثل هذه العقوبات إنما هى سلطة أجنبية لها حق السيادة فى البلاد .

لذا ظهرت الانتقادات الرافضة فى البلاد بشأن قانون التضمينات الذى ليس من حق الوزارة إصداره، ولكنه حق من حقوق الأمة المصرية ممثلة فى برلمانها المقبل [50]، فالقانون سوف يصدر أولا، ثم تلغى الأحكام العرفية، هذه مطالب الإنجليز .

استمرت حكومة ثروت نحو إصدار قانون التضمينات حيث اتصلت بالدول المعنية بذلك خاصة الدول صاحبة الامتيازات الأجنبية فى مصر،

وبريطانيا صاحبة الدور الأكبر فى سبيل إصدار القانون، ومع هذا هاجم البعض الحكومة لاعتقادهم أن القانون أصدرته الوزارة بالفعل، وأنها كتمت عليه لأنه يمثل خطرا كبيرا على مستقبل البلاد [51]، وفى المقابل أصبحت بريطانيا أكثر جدية نحو إلغاء الأحكام العرفية، خاصة مع ظهور كثير من حوادث الاغتيال السياسى ضد الشخصيات البريطانية، مما أحرج الحكومة المصرية التى ألقت عليها بريطانيا المسئولية الكاملة، خاصة وزارة الداخلية، رغم وضع الأحكام العرفية موضع التنفيذ [52]، حيث حظر الاجتماعات وتكميم الصحف، حتى الزعماء صادرت السلطة أموالهم [53].

كانت فجوة الخصومة بين وزارة ثروت والحركة الوطنية الممثلة فى سعد وصحبة كبيرة، ومع ذلك وفقت وزارة ثروت فى وضع قانون التضمينات تمهيدا لإلغاء الأحكام العسكرية، فقد جاء فى كتاب الاستقالة الذى قدمه ثروت إلى السلطان فؤاد فى 29 نوفمبر 1922 : " أما ما يتعلق بإلغاء الأحكام العرفية فقد وفقت الوزارة فيه أيضا، إذ اتفق على قانون (إقرار الإجراءات العسكرية) الذى اشترط لإلغائها، وأصبح ذلك مرهونا بإرادة حكومة جلالتكم "، وجاء أيضا أنه ألغيت وظائف المستشارين فى وزارات الحكومة [54]، وهذا مع حدوث بعض الخلافات حول بعض ألفاظ نصوص القانون وقد تم تعديلها بما يتفق ومصالح بريطانيا وعدم الإضرار بهذه المصالح [55].

من الواضح أن هناك رضا بين اللنبى والحكومة المصرية، ويتضح ذلك من خلال التوصل إلى حل للقضية المصرية (رفع الأحكام العرفية)، وبالرغم من ذلك لم يتم تنفيذ ما توصل إليه الطرفان، ولعل السبب فى ذلك يرجع إلى خوف بريطانيا من مزيد من الاضطرابات والهياج والعنف حيث كثرت فى هذه الآونة الاعتداءات على الأجانب خاصة الإنجليز، وقد أدى ذلك إلى زيادة الاضطهاد ضد الوطنيين، هذا بجانب المعارضات التى سبق أن أوردناها ضد صدور هذا القانون .

أتمت اللجنة الحكومية إعدادها لمشروع الدستور فى 21 أكتوبر[56]، وخلال هذه الفترة الأخيرة من حكم ثروت ظهرت الدعوة لتمثيل مصر فى مؤتمر لوزان، وقد أراد ثروت أن يمثل مصر فى المؤتمر تمثيلا رسميا، وأن تتنازل تركيا عن حقوقها السابقة فى مصر والسودان، ولكن سقوط وزارة ثروت فى 29 نوفمبر أوقف هذه المهمة[57]، كما أنها لم يقدر لها أن تصدر الدستور دون أن تمس مشروعه بأية تعديلات، وقد استمرت الوزارة الجديدة فى تحقيق ما أقدمت عليه الوزارة السابقة لها فى محاولات رفع الأحكام العرفية .

الجدير بالذكر أنه مع بداية عهد نسيم وصلت دعوة رسمية لحضور مؤتمر لوزان، وسعت الحكومة للحصول على هذه الدعوة لدى الدول ذات الشأن، ولكنها لم توفق، ولم يقبل البروجرام الذى قبلت هذه الحكومة أن تدخل المؤتمر على مقتضاه [58] .

وفى 12 يناير 1923 أعلنت الحكومة المصرية أن المفاوضات جارية للحصول على الدعوة[59]، وفى نفس الوقت رفضت الاشتراك مبررة ذلك بأنه لم يرسل إليها دعوة للاشتراك فى المؤتمر، وأن وزارة الخارجية سعت ولم توفق، وأن المؤتمر لم يقبل البرنامج الذى أعدته الحكومة[60]، ويبدو أن بريطانيا هى التى كانت وراء عدم توفيق الحكومة فى حضور المؤتمر .

ولكى تصل الحكومة إلى تحقيق أغراضها الممثلة فى رفع الأحكام العرفية، فقد كان من الطبيعى أن يكون قانون التضمينات داخلا فى إطار عملها، وتوالت الأحداث حيث بدأت تظهر فى الصحافة المصرية ما يثير الرأى العام المصرى، فقد كان نقد الأهرام لهذا القانون : أن الأشخاص الذين صدرت فى حقهم أحكام من المحاكم العسكرية البريطانية يعتبرون كأنهم سلموا إلى الحكومة البريطانية، وعلى ذلك فلا يمكن التصرف بشأنهم، أو إصدار عفو عنهم إلا بعد أخذ رأى الحكومة البريطانية، وكيف

أن القانون بذلك وضع مصير هؤلاء في يد بريطانيا لا في يد مصر....وأن الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية لا نزاع فيها، ولايمكن أن يترتب عليها تعويضات أو غرامات أو مقاضاة [61]، أما الأخبار فقد ركزت على أهمية عرض القانون على المجلس النيابى القادم لأن فى القانون خطورة على مستقبل البلاد، وأن مسألة الأحكام العرفية يمكن إيقافها حتى تجرى انتخابات قادمة[62]، ومن هذا يتضح مدى الأنانية عند الإنجليز ومدى غطرستهم، فحينما خص الأمر الأجانب طلب الإنجليز تعويضات سخية لكل أجنبى يترك الخدمة كما سبق بيانه، وعندما خص الأمر المصريين فحتى لا يقع أى ضرر على الإنجليز فإنه لا يترتب على الأحكام الصادرة ضد المصريين أى التزام تجاه إنجلترا سواء تعويضات أو غرامات أو مقاضاة، فهذا هو الاستعمار وأن ما يهمه هو مصلحته لا مصلحة المصريين الذين امتصوا دمائهم وخيرات بلادهم .

ومن أهم المشاكل التى واجهت حكومة نسيم باشا " قانون التضمينات " حيث علقت إنجلترا رفع الأحكام العرفية على إقرار هذا القانون الذى لم تقبله الحكومة على علته ولكنها قامت بدراسته وفحصه، وإضافة كافة الضمانات التى تكفل للبلاد حقوقها، وقد بذلت الحكومة جهودا حميدة فى هذا الصدد، ولكنها اصطدمت بالعقبات التى وضعتها إنجلترا والخاصة بحقوق مصر، مما أدى إلى توقف المفاوضات [63] .

الواقع أن وزارة نسيم لم تغير شيئا من الوضع الذى كان يتحكم فيه المطالبة بالاستقلال [64]، وأن الوزارة لم تستطع وقف تطبيق الأحكام العرفية، **وذلك لسببين :**

الأول : تصريح رئيس وزراء بريطانيا الذى ألقاه فى مجلس العموم البريطانى بأن وقف تطبيق الأحكام العرفية مشروط بتنفيذ بنود تصريح 28 فبراير، مما زاد من تعقيد الموقف .

الثانى : أن حكومة نسيم أرجأته لحين صدور قانون التضمينات، مما جعل الأمة تطالب بإرجاء مناقشة هذا القانون حتى يتم انعقاد البرلمان[65]، فقد جاء فى كتاب استقالة الوزارة فى 5 فبراير 1923 : " أما قانون التضمينات التى علقت الحكومة الإنجليزية رفع الأحكام العرفية عليه، والتى تئن منها البلاد منذ تسع سنوات شاكية آلامها وشدة وطأتها كل هذا الزمن فقد تباحثنا أيضا فيه وطلبنا لإقراره من الكفالات والضمانات ما يحفظ حقوق البلاد من الوجهتين المدنية والجنائية وقد خطونا فى هذا السبيل خطوات واسعة، ولكنا وقفنا وسط الطريق لاستطلاع رأى الحكومة الإنجليزية فيما حددنا من الطلبات الخاصة بحفظ حقوق مصر، وعدم إتمام البحث من جهة أخرى[66]، وأن هذه الوزارة كانت ضعيفة لأنها وزارة رجعية بطبيعة تأليفها وكان الوفد الذى يؤيدها متهما بالتطرف فلم يقو على تقويتها [67] .

الدور النهائى لسياسة الحكومة المصرية نحو إلغاء الأحكام العرفية :

استقالت وزارة نسيم فى 9 فبراير 1923، وبسبب التطبيق الصارم للأحكام العرفية رفض عدلى منصب رئاسة الوزارة، وجاءت وزارة يحيى إبراهيم باشا فى 15 مارس، وقد أعلن أنه بمساعدة دار الحماية يمكن التغلب على المعارضة لإصدار الدستور وقانون التعويضات [68] الذى لايقل أهمية عن إصدار الدستور [69]، هذا من وجهة النظر الإنجليزية طالما عاد عليهم هذا القانون بما يريدون من أموال وتعويضات .

الجدير بالذكر أن وزارة يحيى إبراهيم وزارة ضعيفة موالية تماما للإنجليز، وقد تم تأليفها بدون برنامج محدد[70]، لذا فإن قانون التعويضات وضع لمراعاة مصالح الموظفين الإنجليز الذين نالوا تعويضات سخية وكثيرة مع تغيير وضع مصر السياسى، الأمر الذى أدى إلى تسابق الموظفين الإنجليز نحو ترك الخدمة للحصول على التعويض السخى [71]،

وتعلق جريدة الأهرام علـــى ذلـــك بـــأن القـــانون مجحـــف بالميزانيـــة المصرية[72].

جرت المفاوضات بين الحكومة المصرية ودار المندوب الـسامى البريطانى لرفع الأحكام العرفية فتم الاتفاق بينهما على أن تصدر الحكومة المصرية أولا القانون المعـــروف بالتـــضمينات[73]، وأن علاقـــة قـــانون التضمينات بإصدار الدستور والأحكام العرفية: يـــرى أن أعظـــم وســـيلة تنطوى على الحكم هى نشر مشروع قانون التضمينات مع الدســـتور فـــى وقت واحد، لأنه إذا انتظرت الوزارة لكى تعرض هـــذه التـــدابير علـــى البرلمان الجديد، فإن معنى هذا أن البرلمان يدرس هذه المـــسائل والـــبلاد تحت الأحكام العرفية، وهذا غير مناسب رغم تعهـــد بريطانيـــا بتوقـــف الأحكام العرفية أثناء الانتخابات[74] .

ومع قرب صدور القانون كثرت الآراء والتخمينات حول الخلافات الناشئة بين الحكومة المصرية وبريطانيا بشأن مسألة المعتقلين والأراضى التى استولت عليها السلطة العسكرية، وأن تضمن بريطانيا كل تعـــويض أو إلزام تنص به المحاكم لأحد مـــن رعايـــا الأعـــداء [75]، وأن مـــسألة المعتقلين، فعلى الحكومة أن تعين خبراء قضائيين مصريين مع الخبـــراء الإنجليز لإعادة النظر فى البحث فى الأحكام التى أصدرتها المحاكم ضـــد المصريين لأنها صادرة عن محاكم عسكرية، أما مسألة الأراضى يجـــب البت فيها فى أقرب فرصة لأنها مسألة تمس السيادة المصرية [76]، فعلـــى سبيل المثال نجد أن الأمير عمر طوسون أحس بخطورة قـــرب صـــدور القانون فأرسل إنذارا إلى رئيس الحكومة المصرية ونظيره البريطانى معلنا احتفاظه بكل حقوقه القانونية تجاه الأراضى التى استولت عليها الـــسلطة العسكرية، وأن أى ضرر سيقع عليـــه فالمـــسئولية ســـوف تقـــع علـــى الحكومتين[77].

على كل حال صدر قانون التضمينات فى يوم 5 يوليه 1923، حيث اجتمع مجلس الوزراء فى نفس اليوم وأقر الوثائق التالية :

1-مشروع قانون التضمينات كما حصل الاتفاق عليه بين الوزراء ودار المندوب السامى .

2-مشروع قرار لوزير الحقانية بتأليف لجنة للنظر فى المقترحات الخاصة بالعفو عن المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية التى انعقدت بمقتضى الأحكام العسكرية البريطانية .

3-مشروع مذكرة سياسية أعدت لإرسالها من وزير الخارجية إلى ممثل الدولة البريطانية فى مصر متضمنة الإيضاحات والتصريحات التى يقصد منها تفسير وتكميل الوثيقتين المتقدمتين .

واضطلع مجلس الوزراء على مشروع الرد البريطانى على المذكرة المتقدمة ومشروع الإعلان الذى سيصدر من السلطة العسكرية بإلغاء الأحكام العرفية [78] .

وبما أن الحكومة المصرية أصدرت قانون التضمينات المتعلق بجميع التدابير التى اتخذت بمقتضى نظام الأحكام العرفية المعلنة فى 2 نوفمبر 1914، فقد أعلن اللنبى إلغاء الأحكام العرفية فى 5 يوليه 1923[79] بشرط أن تستمر مع ذلك السلطات العسكرية خاصة الحارس الرسمى لأموال الأعداء على مباشرة الحقوق التى خولتهم إياها الإعلانات المختلفة المتعلقة بتنفيذ معاهدات الصلح فيما عدا الحقوق الجنائية وذلك إلى أن تتم التدابير المقررة فى تلك الإعلانات، وتبقى القضية المنظورة أمام المحاكم العسكرية إلى أن يحكم فيها [80]، وقد جاء فى تقرير المندوب السامى أنه فى حالة إلغاء الأحكام العرفية سوف يطلق سراح 280 شخصا من الذين صدرت فى حقهم أحكام من تلك المحاكم، بل مطالب بإلغاء الأحكام التى صدرت بسبب أعمال عدائية، أما الأحكام التى صدرت بشأن محاولة الاغتيال فقد تقرر أن تبقى أحكامها سارية فى أغلبها [81]، وبذلك

فإن التصريح بإلغاء الأحكام العرفية أعلن فى نفس اليوم الذى أصدرت فيه الحكومة المصرية قانون التضمينات (5 يوليه) [82] .

وقد جاء فى قانون التضمينات : " أن المعنى المقصود فى هذا القانون من عبارة " بمقتضى الأحكام العرفية " هو " تحت السلطة الصريحة أو الضمنية للقائد العام للقوات البريطانية فى القطر المصرى فى خلال المدة من 2 نوفمبر 1914 إلى تاريخ العمل بهذا القانون " ويتناول وصف " سلطة عسكرية " كل مجلس عسكرى، أو محكمة عسكرية، أو لجنة أو مجلس تحكيم أو أية هيئة أخرى مماثلة لما ذكر مما انعقد أو أنشئ بموجب الأحكام العرفية، وكذلك كل موظف أو فرد تصرف بمقتضى الأحكام المذكورة .

أما عن نص الإعلان عن إلغاء الأحكام العرفية فهو: " بما أن حكومة حضرة صاحب الجلالة ملك مصر قد أصدرت قانون تضمينات متعلقا بجميع التدابير التى اتخذت بمقتضى نظام الأحكام العرفية المعلنة فى 2 نوفمبر 1914 [83] .

لم يكن إلغاء الأحكام العرفية وإصدار قانون التضمينات ليعفى المصريين ويعفى الصحافة المصرية من الكلام فى مسألة أخرى، فكيف وقد ألغيت الأحكام العرفية وبدأت الحكومة تنظم الإجراءات تمهيدا للانتخابات ويبقى سعد ومن معه فى المنفى، لقد تم نفيهم بمقتضى الأحكام العرفية التى زالت ولهم حق الانتخاب كباقى المصريين فلا مفر من عودتهم لوطنهم تحقيقا لما كفله الدستور من أنه لا يجوز نفى مصرى من مصر [84] .

والسؤال الآن، ما هو سبب ربط الإنجليز بين قانون التضمينات وإلغاء الأحكام العرفية ؟

(التضمينات : إقرار الإجراءات التى اتخذت باسم السلطة العسكرية السارى على جميع ساكنى مصر)، وقد سبق بيان ذلك .

السبب هو رغبة إنجلترا فى تأمين ظهرها فى المستقبل دفاعا عن نفسها لما قد يحدث بسبب تصرفاتها أثناء الحرب هذا من جانب، ومن جانب آخر، امتصاص قدر من الغضب الشعبى من القانون، وبالرغم من المعارضة الوطنية إلا أن دار المندوب السامى أعلن أن الهدوء والنظام قد يتحسن [85]، كما أن قانون التضمينات هو ما يعنى حرمان المصريين من طلب تعويضات عن الأضرار التى لحقت بهم بسبب الأحكام العرفية، مع إبقاء الأراضى التى استولت عليها السلطة على حالتها حتى الفصل فى أمرها فى مفاوضات بين الحكومتين [86] .

أما عن الموقف العام فى مصر تجاه مسألة التضمينات والأحكام العرفية فقد كان أهم معارض لهذا الحدث هو " الوفد " الذى اتهم الوزارة بأنه ليس لها أية صفة تمثيلية للأمة المصرية، وأن الإنجليز هم الذين اختاروا هذه الوزارة، فمن ثم كل ما قامت به هذه الوزارة باطل [87]، كما احتجت الأحزاب المصرية بجانب الوفد على القانون، خاصة الحزب الوطنى الذى اعتبر القانون كارثة أصابت البلاد، كما وصفت الوزارة المصرية بالرجعية [88]، كما سجل رجال الدين احتجاجهم على القانون ومدى ارتباطه بالأحكام العرفية وأشاروا إلى أنها بالرغم من الإلغاء إلا أنها ما زالت باقية، فما يخص الأمن والتدخل فى حرية الشعب المصرى لم يلغ حتى حل محله قوانين أخرى مثل قانون الاجتماعات وقانون الحكم العرفى المصرى، وقانون التضمينات [89] .

أما عن الحكومة فإنها هى التى قامت بذلك وهى راضية تمام الرضا باعتبار أن ذلك حقق لها كثير من المكاسب خاصة الهدوء والاستقلال، وأنها قد ظفرت من الاستعمار بما يهيئ لها ذلك مثل الدستور وإلغاء الأحكام العرفية على الرغم من أن قانون التضمينات مساو له .

وتشير الأهرام فى ذلك بأن الحكومة طلبت إلى الشعب بأن يعمل على التعاون معها من خلال تمسكه بأسباب النظام والظهور بالمظهر الذى يليق بكرامته وعزته [90] .

يلاحظ تعنت السياسة البريطانية وذلك لضمان استمرارها فى مصر، سياسة بطيئة، سياسة الاستعمار المسيطر، ولم يكن أمام الحكومة المصرية سوى قبولها، للحصول على أدنى حق من حقوق مصر، ولذلك فإن المواجهة المصرية خاصة الشعبية كان لها دور كبير فى الضغط على الإنجليز وإجبارهم على قبول بعض الرغبات المصرية حتى وإن كان هناك مقابل لصالح الاستعمار .

على كل حال صدر قانون التضمينات وألغيت الأحكام العرفية وصدر الدستور، تهيأت الأحزاب القائمة حينئذ لخوض المعركة، وهى الوفد والأحرار الدستوريين والحزب الوطنى، وحزب " حرية الرأى " الذى نظمته الحكومة للوقوف فى وجه أنصار سعد زغلول، وقد جرت الانتخابات فى عهد وزارة يحيى باشا إبراهيم واكتسحها حزب الوفد حيث حاز على أغلبية مطلقة مما أدى إلى حقد الأحزاب الأخرى وغضب الملك فؤاد على ثقة الشعب بالوفد [91]، حيث كانت النتيجة كالتالى :

نجح من مرشحى الوفد 179 من جملة المرشحين البالغ عددهم 219، أما حزب الأحرار الدستوريين فقد رشح 112 نجح منهم 20، أما الحزب الوطنى فقد رشح 42 نجح منهم 7، أما المستقلون فقد رشحوا 107 ونجح منهم فقط 5 أشخاص، وهكذا فاز حزب الوفد بالأغلبية الساحقة إذ حصل على 84,9 % من عدد مقاعد مجلس النواب أى 179 مقعدا من 211 مقعدا، ولقد بلغ من نزاهة هذه الانتخابات أن رئيس الوزراء يحيى باشا إبراهيم رسب أمام مرشح حزب الوفد وقد قدم يحيى باشا استقالته إلى الملك فؤاد فى 17 يناير 1924 ونوه فى كتاب الاستقالة بنزاهة عملية الانتخابات[92]، ليس هذا فحسب، فرجل القانون إبراهيم الهلباوى (سبقت

الإشارة إليه) رسب فى هذه الانتخابات أمام مرشح الوفد " على المغازى " رغم تهاون الهلباوى بالمغازى بقوله : "رجل غير معروف لا بالمال ولا بالعلم" [93]، ناهيك عما ذكره محمد على علوبة الذى أدان الجو العام الذى جرت فيه هذه الانتخابات فى ظله بقوله : " إن سعد كان ينادى بأن من ليس معه فهو خصمه، كما كان يكرر أن مخالفيه هم برادع الإنجليز " ومما يؤسف له أن بعض رجال الدين كانوا يفتون بأن من لا ينتخب سعدا وأنصاره فامرأته طالق، وقال : " لو رشح سعدا حجرا وجب انتخابه "وجرى -على ألسنة العامة " أن اسم سعد مكتوب على ورق الفول "، فكيف يرجى بعد ذلك فوز لمخالفى سعد والأمية فاشية والتضليل عارم حتى أن بعض الفاهمين كانوا يقولون أن حزب الأحرار مكون من قادة بلا جنود وحزب سعد جنود بلا قادة [94]، أما محمد حسين هيكل فيذكر : "وتأتى انتخابات 1924 اختبارا لكل القوى السياسية حيث هزت الأحرار هزا " [95]، وهو ما يعنى أن شعبية حزب الوفد وزعيمه لم تكن من فراغ وأن قادة الأحزاب الأخرى هم الذين عاشوا وهم الشعبية .

هذا ولا يخفى علينا تخوف القصر من نتيجة الانتخابات وتصميم الملك على الإبقاء على وزارة يحيى إبراهيم حتى يتم انعقاد البرلمان وذلك لإطلاق يده (أى الملك) من جانب وزارة يحيى إبراهيم فى تعيين خمسين أعضاء مجلس الشيوخ المنصوص عليهم فى الدستور، وعلى هذا أعرب سعد لمكاتب "روتر" عن رأيه حين سأله فقال : " إذا اتبعت القواعد الدستورية وجب على يحيى إبراهيم باشا أن يستقيل أمام حقيقتين كبيرتين : الأولى أن البلاد أوضحت رأيها بشكل لا يمكن الشك فيه، والثانية أن رئيس الوزراء قد هزم فى الانتخابات " [96].

على كل حال انتهت انتخابات النواب وفاز الوفد كما سبقت الإشارة، وفى داخل الوفد نفسه رأى البعض ألا يقبل سعد زغلول الحكم، لأن وجوده خارج الوزارة ومن خلفه الأمة تؤيده يجعله أقدر على العمل

أما داخل الوزارة فسوف يتعرض للمعارضة لأنه لابد وأن يتصرف وفق الدستور، ورغم ذلك ألفها فى 28 يناير 1924، وهى أول وزارة برلمانية دستورية بعد الثورة [97].

وقد جرت انتخابات الشيوخ فى 23 فبراير سنة 1924 ولم تتدخل الوزارة فى الانتخابات وكانت وزارة سعد زغلول قد تشكلت فى 28 يناير 1924 بصفته زعيم حزب الوفد الذى فاز بالأغلبية وفاز المرشحون الوفديون أيضا فى مجلس الشيوخ وظن الشعب أن الأمر قد أصبح بناصيته وأن سيادة الأمة قد تحققت وأن الطريق مفتوح لحياة دستورية ونيابية سليمة، وكان ذلك وهما، فأعداء الدستور متربصون به منذ البرلمان الأول الذى عقد فى سنة 1924 والذى يعتبر أول مظهر نظامى لبروز سلطة الشعب كقوة مؤثرة فى حكم البلاد، إلا أن ذلك لم يستمر طويلا، وذلك لوجود سلطة الاحتلال يمثلها المندوب السامى البريطانى حيث يحميه الجنود البريطانيون، كما كان يوجد عدد من الموظفين الإنجليز يحتلون المناصب الحساسة فى مصر استنادا إلى التحفظات الواردة فى تصريح 28 فبراير 1922، أضف إلى ذلك كانت هناك طبقة كبار الملاك من المصريين الذين كانوا عملاء للسراى وخدما للإنجليز [98]، هذا ما جعل الدستور والحياة النيابية ألعوبة فى أيديهم، وأن القوى الوطنية أصبحت فى اختبار صعب أمام هذه الفئات العميلة، مما صعب الاستمرار فى الحركة الدستورية بالطرق الشرعية السليمة .

والمهم هنا أن انتصار الوفد وتوليه الوزارة، وهزيمة الأحرار، كان ذلك أول كسب للحركة الوطنية وأول هزيمة للسياسة البريطانية فى نطاق تصريح 28 فبراير، الجدير بالذكر أن حسن باشا نشأت بعد فوز الوفد فى انتخابات 1924 قام بمناورة مع سعد بما ذكرته جريدة السياسة بالعمل على إسقاط حكومة يحيى إبراهيم وتولى وزارة سعدية، والملك يخشى أن يكون من وراء ذلك خطة إنجليزية غير أن سعد فهم المناورة، وقال لنشأت

بضرورة تنحى يحيى إبراهيم عن الحكم، وهنا قال نشأت أن الملك يريد تعيين الشيوخ وهذا من حقوقه غير أن سعد أجاب بحزم : " أن الملك يعين الشيوخ مع وزرائه، وأن من الخير للملك أن يسود ولا يحكم "، وفى حوار بين سعد والمندوب السامى أكد سعد على ضرورة توليه الوزارة برغبة الأمة، وكان رد المندوب السامى أن يتولى سعد الوزارة لكى يتفاوض معه، فأجاب سعد بأنه لا يقبل الوزارة تحت الحماية التى ألغيت لفظا وبقيت فعلا(99) .

وكان أول صدام حقيقى بين الوفد والأحزاب، كان مع الحزب الشيوعى فى مارس 1924 قبل أن يقضى شهران على رئاسة سعد زغلول للوزارة، وذلك عندما أعلن الحزب عن مؤتمر له فى 23 – 24 فبراير، وسبق ذلك اضرابات واعتصامات عمالية، اعتبرتها وزارة الوفد (عملية اغتصاب)، فألغت مؤتمر الحزب، وحاصرت المصانع بالجنود، واعتقلت قيادات الحزب السياسية والعمالية وقدمتهم للمحاكمة، وحظرت نشاط الحزب، وبسط الوفد سيطرته على النقابات العمالية بدلا من الحزب .

أما عن حقيقة الخلاف بين الملك وسعد على حق تعيين الشيوخ فإنه لما نص الدستور على أن ثلاثة أخماس أعضاء المجلس ينتخبون والخمسين يعينون وعددهم 48 عضوا (أى أن عدد أعضاء المجلس 120 وبالتالى فالمنتخبون 72 عضوا)، وقد قام الخلاف بين الملك وسعد على من له حق تعيين هؤلاء الشيوخ الـ 48 أهو الملك أم سعد، وهو أول خلاف بين الطرفين فالملك يرى أحقيته فى التعيين استنادا على ظاهر المادة 74 من الدستور التى تنص على " يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يعين الملك خمسيهم وينتخب الثلاثة الأخماس الباقون بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب "، أما سعد فقد استمسك بالرأى الدستورى السليم، وهو أن الملك لا يباشر سلطته إلا بواسطة الوزراء، كما تقضى بذلك المادة 48 من الدستور التى تنص على " الملك يتولى سلطته

بواسطة وزرائه "، والوزارة هى المسئولة عن أعمال الدولة طبقا لحكم المادة 57 من الدستور التى تقضى بأن " مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة "، والمادة 60 منه التى تنص على " توقيعات الملك فى شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون "، والمادة 62 منه ونصها " أوامر الملك شفهية أو كتابية لاتخلى الوزراء من المسئولية بحال "، فالوزارة هى المسئولة بأعمال الدولة ومنها تعيين الشيوخ، ولما حدث الخلاف ارتضى الطرفان بالتحكيم واتفقا على تحكيم البارون " فان دن بوش " النائب العام لدى المحاكم المختلطة وقتئذ، وكان عالما بلجيكيا، وقد أصدر حكمه بما يلى " أرى أن تعيين أعضاء مجلس الشيوخ يجب أن يكون بناء على ما يعرضه مجلس الوزراء "، وقد رضى الملك حكم البارون الذى كان قاطعا وصريحا فى أن تعيين الشيوخ من خصائص الوزارة، وصدر المرسوم الملكى بتعيين الشيوخ الذين عرضت الوزارة أسماءهم، وبالرغم من ذلك فقد أثيرت المشكلة بعد ذلك غير مرة، وكانت سببا لأزمات هائلة بين الوزارة والقصر(100) .

بدأ الصراع الثانى بين سعد والملك عندما قدم سعد للملك القائمة التى أعدها بأسماء الوزراء الذين اختارهم لمعاونته فى الحكم، وقد اعترض الملك على تعيين اثنين منهم هما " على الشمسى، ومرقص حنا " الأول لأنه من المؤيدين للخديو عباس، أما الثانى لأنه قبطى ولا يليق بقبطى أن يعين وزيرا للعدل فى بلد إسلامى، كما اعترض على تعيين وزيرين قبطيين (مرقص حنا، وواصف غالى) بحجة أن التقاليد جرت بالاكتفاء بوزير قبطى واحد وارتكن فى ذلك إلى الشعب الذى سوف يتأثر، إلا أن سعد رفض بقوله أنه لا يفرق بين مسلم وقبطى وأصر على اختيار الوزيرين على أنه استجاب فحذف الشمسى وأسند إلى مرقص وزارة الأشغال بدلا من وزارة العدل (101)، وينتقد هيكل هذه السياسة بأن دخول

اثنين من الأقباط في وزارة سعد يحسب عليها لا لها، فقد نشر في جريدة السياسة لسان حال الأحرار مقالا بعنوان " يتساءلون " عرض فيه سياسة سعد قبل الانتخابات وتساءل عما سيكون من عمل الوزراء تنفيذا لهذه السياسة، لقد قال أن تصريح 28 فبراير " نكبة وطنية كبرى " فهل هو مستعد للمفاوضة على أساس هذه النكبة الوطنية الكبرى، أو أنه لا يتفاوض قبل التخلص منها ؟ وقال : " إن الدستور من عمل الأشقياء، فهل تراه يبقى الدستور الذى وضعه الأشقياء على حاله أم يعدله ؟ وماذا سيكون موقفه بإزاء السودان في المفاوضة وفي الدستور ؟ وكيف أنها وزارة تخلصت من كل معارضيها فقامت بفصل بعض المديرين والعمد وطعنت في عضوية محمد محمود في مجلس النواب، وأن هذا تم بسبب حزبي لا لاعتبار قانوني، بل ويصل التحامل مداه عندما يصدر الحكم ببراءة جريدة السياسة [102]، وهو ما يحسب لحكومة سعد لا عليها .

وهنا يجب أن نبين سلطات الملك التى نص عليها دستور 1923 فهى تنقسم إلى شقين : أولهما اختصاصات تنفيذية وثانيهما اختصاصات تشريعية، أما التنفيذية فقد تضمنتها المواد 49 و 46 و 44، فقد نص الدستور على أن الملك يعين وزراءه ويقيلهم، ويعين الممثلين السياسيين ويقيلهم بناء على ما يعرضه وزير الخارجية (م49)، والملك هو القائد الأعلى القوات البرية والبحرية، وهو الذى يولى ويعزل الضباط ويعلن الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات ويبلغها البرلمان متى سمحت مصلحة الدولة وأمنها مشفوعة بما يناسب من البيان، على أن إعلان الحرب الهجومية لا يجوز بدون موافقة البرلمان، كما أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة أو نقص في حقوق سيادتها أو تحميل خزانتها شيئا من النفقات أو مساس بحقوق المصريين العامة أو الخاصة لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها البرلمان، ولا يجوز في أى حال أن تكون الشروط

السرية فى معاهدة ما مناقضة للشروط العلنية (م46)، كما نص الدستور على أن الملك يرتب المصالح العامة ويولى ويعزل الموظفين على الوجه المبين بالقوانين (م44).

أما الاختصاصات التشريعية للملك فإنها تنقسم إلى قسمين : الأول هو المشاركة فى عملية صنع التشريعات من خلال اقتراح مشروعاتها أو التحكم فى عملية إصدار القوانين التى يقرها البرلمان أو إصدار تشريعات بين أدوار الانعقاد فى صورة مراسيم لها قوة القانون، أما القسم الثانى هو التحكم فى البرلمان نفسه سواء من خلال المشاركة فى تشكيل مجلس الشيوخ أو حق حل مجلس النواب، أو تأجيل انعقاد البرلمان .

ودور الملك فى عملية التشريع أوضحها الدستور الذى نص على أن الملك من حقه اقتراح القوانين (م28)، وهو الذى يصدق عليها ويصدرها (م34)، وإذا لم ير الملك التصديق على مشروع قانون أقره البرلمان رده إليه فى مدى شهر لإعادة النظر فيه، فإذا لم يرد القانون فى هذا الميعاد عد ذلك تصديقا من الملك وأصدر (م35)، وإذا رد مشروع القانون فى الميعاد المتقدم وأقره البرلمان ثانية بموافقة ثلثى الأعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين صار له حكم القانون وأصدر، فإن كانت الأغلبية أقل من الثلثين امتنع النظر فيه فى دور الانعقاد نفسه، فإذا عاد البرلمان فى دور انعقاد آخر إلى إقرار ذلك المشروع بأغلبية الآراء المطلقة صار له حكم القانون وأصدر (م36)، وإذا حدث فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير فللملك أن يصدر فى شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط ألا تكون مخالفة للدستور، ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادى وعرض هذه المراسيم عليه فى أول اجتماع له، فإذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون (م41)، كما نص الدستور على أن الملك يضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل

لها أو إعفاء من تنفيذها (م37)، كما أن للملك حق إعلان الأحكام العرفية، وإن كان الدستور قد أوجب عرض ذلك على البرلمان فورا ليقرر استمرارها أو إلغاءها (م45) .

أما اختصاصات الملك فى التحكم فى البرلمان فقد نص الدستور على أن من حق الملك تعيين خمسى أعضاء مجلس الشيوخ (م74)، وللملك حق حل مجلس النواب (م38)، على أنه إذا حل مجلس النواب فى أمر فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر (م88)، كما أن الأمر الصادر بحل مجلس النواب يجب أن يشتمل على دعوة المندوبين لإجراء انتخابات جديدة فى ميعاد لا يتجاوز شهرين، وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد فى العشرة أيام التالية لتمام الانتخاب (م89)، وللملك أيضا حق تأجيل انعقاد البرلمان، على أنه لا يجوز أن يزيد التأجيل على ميعاد شهر، ولا أن يتكرر فى دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين (م39)، وبذلك فإن هذه المواد قد بينت ما للملك من حقوق وبالرغم من ذلك تضاربت أدواره فى كثير مما هو ليس من حقه، فكان الصدام بينه وبين سعد زغلول رئيس الوزارة .

بدأت الانتهاكات من جانب الملك لضرب الدستور بما نسميه بالثورة المضادة ضد الحياة البرلمانية، لقد افتتح أول مجلس نيابى فى مصر بعد ثورة 1919 فى 15 مارس 1924، وقد أشار سعد إلى " مهمة تحقيق استقلال البلاد التام بمعناه الصحيح [103]، وقد ألقى سعد بيانا فى مجلس النواب فى 28 يونيه 1924 هاجم فيه تصريح 28 فبراير واستنكر ما جاء به من اعتبار أنه أساسا للمفاوضات المقبلة [104]، أما أمين يوسف صاحب هذا الكتاب الذى نأخذ عنه الآن وهو من أقرباء سعد وأول المدافعين عنه وعن الوفد، قد رأى لابد وأن يدرك سعد أن هؤلاء الخصوم (يقصد الأحرار) مصريون وطنيون فيعرض عليهم بعض المقاعد فى مجلس الشيوخ حتى يواجه الخصوم الحقيقيين (الإنجليز) بجبهة وطنية

متحدة، وفى جلسة 11 مايو بمجلس النواب لفت النائب عبدالعظيم الهادى رسلان نظر وزير الحربية إلى قوله : " أننا ونحن نطلب الاستقلال التام لمصر والسودان، يجب علينا أن نرتكن إلى جيش قوى، وأننا بعد المعلومات التى سمعناها من معالى الوزير لا يمكن أن نقول أن هذا الجيش يستطيع حماية دولة مستقلة استقلالا تاما "، فكل استقلال لا يرتكز على الأسنة فهو استقلال لا يدوم، كما أن حرية لا تقوم على حراستها قوة فهى حرية مهددة " (105) .

وانقضت الدورة النيابية الأولى وحدد لافتتاح الدورة الثانية فى يوم الأربعاء 12 نوفمبر 1924 ولكن لم تستمر هذه الدورة سوى 12 يوما فقط حيث صدر قرار بحل مجلس النواب فى 24 نوفمبر 1924 حيث استقالت وزارة سعد زغلول عقب اغتيال السردار السير لى ستاك حاكم عموم السودان وسردار (قائد) الجيش المصرى فى 19 نوفمبر 1924، وفى 22 منه قدم اللنبى إنذارا إلى الحكومة المصرية جاء به بخصوص السودان "انسحاب الجيش المصرى من السودان وتحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى فى السودان إلى قوة مسلحة تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها وتحت قيادة الحاكم العام، وهذا دليل على محاولة بريطانيا انفصال البلدين بتكوين جيش سودانى مستقل، وقد نفذت وزارة زيور التى خلفت سعد زغلول الدستورية ما طلبه الإنجليز (106) .

الجدير بالذكر أن سعد تناول هذا الحادث فى مذكراته باستفاضة حيث أفرد لذلك مساحة كبيرة وقد كتب أن الإنجليز حامت شبهاتهم حول السراى فى مقتل السردار، كما أن هذه الشبهات كانت سببا فى التقارب بين دار المندوب السامى وبين سعد، والتقريب بين الوفد والأحرار (107)، أما لطفى جمعه وهو شاهد عيان على كثير من أحوال البلاد السياسية وأخصها الحركة الدستورية بل وكان فى طليعة المشتغلين بالحركة الوطنية على حد قوله – يوضح أن قضية السردار غامضة فى نواح كثيرة، ويتساءل هل

كان المقصود قتل السردار لذاته مع أنه لم يعمل عملا ظاهرا، أو كان المقصود إسقاط حكومة الوفد ولو بالتضحية بالسير لى ستاك (108)، وقد علق اللنبى على استقالة سعد بقوله: " إن هدف سعد من تقديم استقالته أن يعود إلى الحكم فى مظاهرة يشترك فيها الملك والبرلمان والشعب ليعلم الإنجليز أن الأمة كلها وراءه (109) والواقع أنه كان يجب أن يكون ذلك – على الأقل تدعيما لموقفه .

تناولت جلسات مجلس النواب فى بداية دورته الأولى توجيه انتقادات لقانون انتخاب مجالس المديريات، وطالب النواب وزارة الداخلية بضرورة تعديل هذا القانون وعرضه على مجلس الوزراء لإقراره، وحث نسيم على الإسراع بإنجاز ذلك لأهمية هذه المجالس، فأفاد نسيم بأن الحكومة بصدد إعداد قانون ينظم مجالس المديريات.

وعن حركة الرأى التى كفلها الدستور وصدور قرارات بإيقاف بعض الصحف، تم استعراض ذلك فى مجلس النواب، حيث إيقاف صحيفة " اللواء " فقد عارض النواب استمرار إيقاف هذه الصحيفة رغم أن حرية الرأى مكفولة للجميع وفقا للدستور خاصة وأن مديرها ومحررها ثبتت براءتهم، كما أن هذا يتعارض مع مبادئ الدستور (110).

وعلى الرغم من المشاكل التى بدأت مع بداية الحياة النيابية فى مصر إلا أن البرلمان المصرى قام بنشاط دولى واضح، حيث اشتراكه فى مؤتمرات الاتحاد البرلمانى الدولى وكان أول اشتراك له هو عام 1924 العام الذى تم فيه انتخاب أول برلمان مصرى حقيقى فى عهد الاحتلال، وكان أول مؤتمر اشترك فيه هو المؤتمر الثانى والعشرين الذى عقد فى مدينتى " برن وجنيف " من 22 إلى 28 أغسطس 1924، وقد اشتركت وفود المجلسين، وانحصرت مهمة الوفدين فى الدفاع عن السودان المصرى(111) .

ومن أهم القرارات التى صدرت عن البرلمان الأول ما يلى :

1- أن كل ما يباع من أملاك الدولة لا يستخدم ثمنه فى مصروفاتها العادية بل يخصص لاستهلاك الدين العام (جلسة 9 يونيه 1924).

2- أن تشرع الحكومة فى تعديل طريقة إصدار البنك نوت (أوراق النقد) التى تجعل العملة المصرية تابعة للعملة البريطانية، وذلك لخطورة هذه التبعية على الاقتصاد المصرى، ووضع نظام يجعل العملة المصرية مستقلة عن العملة البريطانية، وهو أول قرار لمجلس النواب بوجوب استقلال العملة المصرية (نفس الجلسة) .

3- سحب المبلغ المودع بنك انجلترا من الاحتياطى (جلسة 11 يونيه).

4- إعطاء الحكومة سلفا لشركات التعاون تشجيعا للحركة التعاونية (نفس الجلسة) .

5- فتح اعتماد بمبلغ 100,000 جنيه من الاحتياطى لصالح وزارة المعارف وإنشاء المدارس وتدعيم مشروع التعليم الإجبارى (جلسة 14 يونيه) .

6- بيع أكبر جزء ممكن من أطيان الحكومة لصغار المزارعين (جلسة 10 يونيه) .

7- ضرورة اختيار مندوبين مصريين يمثلون الحكومة لدى الشركات الأجنبية وكانوا من قبل من الأجانب (جلسة 15 يونيه) .

8- حذف مبلغ 14,000 جنيه كان يدفع لجمارك السودان عن مهمات وذخائر الجيش المصرى فى دخولها السودان (جلسة 23 يونيه) .

9- حذف الاعتماد المخصص لنفقات جيش الاحتلال البريطانى فى مصر من الميزانية، وكان المبلغ 146,250 جنيه فى السنة وكانت الميزانية تتحمل هذه النفقات المهينة منذ 1882، فانقطعت سنة 1924 بقرار البرلمان (جلسة 23 يونيه) .

10- تقرير قانون الانتخابات المباشرة وهو المعروف بالقانون رقم 4 لسنة 1924 الصادر فى 24 يوليه من تلك السنة، وقد جعل الانتخاب على درجة واحدة لمجلسى النواب والشيوخ بعد إن كان على درجتين لمجلس النواب وعلى ثلاث درجات لمجلس الشيوخ، وأبقى سن الناخب 21 سنة لانتخاب النائب، وجعلها 25 سنة لانتخاب عضو مجلس الشيوخ، وهذا القانون من أهم أعمال البرلمان .

من الواضح أن الحملات التى شنت على البرلمان الأول كان أغلبها صادرا عن تحامل واعتساف، وأن الذين حلوا مجلس النواب الأول قبل أن يمضى عام على اجتماعه كانوا متجنين عليه، وأن البلاد لم تفد من حله الذى كان توجيها إنجليزيا نفذه عمال مصريون، وبداية الأمور التى أفسدت على البلاد حياتها الدستورية[112]، وبذلك تعرض دستور 1923 لعديد من الانتهاكات من قبل الملك ووزارات الأقلية تركز معظمها فى الفترة من 1925 إلى 1935 .

الانقلابات الدستورية :

تألفت وزارة زيور الأولى فى 24 نوفمبر 1924[113] وفى أول يوم من تأليفها استصدرت مرسوما بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر دون أن تتقدم إليه الوزارة لنيل ثقته، وقصدت من ذلك أن لا تتقدم إلى البرلمان ببيان برنامجها وكان هذا التأجيل نذيرا بما سيعقبه من حل مجلس النواب، وبعد انقضاء الشهر صدر مرسوم آخر يقضى بحل مجلس النواب ودعوة المندوبين الناخبين لإجراء انتخابات جديدة بعد ذلك بشهرين، والمثير أن الوزارة قررت إجراء الانتخابات على نظام الانتخابات القديم - أى على درجتين - رغم أن البرلمان فى دورته السابقة قد ألغاه واستبدل به قانون الانتخاب المباشر وتجديد انتخاب المندوبين الثلاثينيين وهو ما يعد مخالفة للدستور بكل المقاييس[114]، ويذكر لورد لويد : " أن زيور أفهم الملك فؤاد أنه من الضرورى لمنازلة الوفد وتعزيز وزارته الأولى ببعض

العناصر القوية من الأحرار الدستوريين، فقبل حل المجلس وبدء المعركة الانتخابية تم تعيين إسماعيل صدقى وزيرا للداخلية فى 9 ديسمبر 1924 كما يذكر أى (لويد) أن صدقى كانت تحركه عوامل الخوف والكراهية والانتقام، وكان كذلك الملك وربما الأحرار الدستوريين، لذا أعطى صلاحيات واسعة للتصرف فى وزارة الداخلية[115].

وكان صدقى من أقطاب حزب الأحرار الدستوريين، وكان الغرض من تعيينه فى هذا المنصب تقوية الوزارة والاستعانة به فى العبث بالانتخابات التى بدت بوادرها تلوح فى الأفق، وقمع أية حركات مقاومة، وبهذا التعيين برز أصبع الأحرار الدستوريين فى تخريب العملية الانتخابية، وباشتراكهم فى الوزارة ضمن الإنجليز حصولهم على جميع مطالبهم، حيث تمادوا فى الخطة التى رسموها لتنفيذ مآربهم فى مصر والسودان فيما يتعلق بالتحفظات الأربعة الواردة فى تصريح 28 فبراير، واحتدام الخصام بين الأحزاب وتفرقت صفوف الأمة [116]، بل أنه كان يرى أن حل المجلس جاء (على حد قوله) "رعاية للمصلحة الوطنية العليا"، وذلك بسبب إحساسه بالمرارة من فشله فى انتخابات 1924 وفشل من قال عنهم أنهم ساعدوا فى الحصول على الاستقلال والدستور [117].

أما دور القصر فى هدم الوفد من الداخل فقد اعتمد على حسن نشأت وكيل الديوان الملكى بأن يشيع بأن الوفد يسير سيرا واضحا إلى الجمهورية والإطاحة بالملكية ظنا منه أنه إذا ما قلبت الحكومة وحل البرلمان سوف يكون له مركز فى الوزارة الجديدة، وسعى بما له من نفوذ إلى هدم العلاقة بين الملك والوفد [118]، وزاد تدخله فى شئون الدولة، بل انطلق فى السيطرة على دواوين القاهرة وفروع الأقاليم [119].

ووقف الإنجليز ضد الوفد من خلال القصر وإطلاق يد نشأت فى هدم الوفد الذى سعى إلى الحصول على استقلال وطنى حقيقى، وفشل المفاوضات المعروفة باسم مفاوضات سعد مكدونالد فى أواخر سبتمبر

بلندن، وكانت فرصة الانجليز ضد حكومة الوفد هى حادثة السردار فى 19 نوفمبر، حيث صمم الإنجليز على إدانة الوفد كهيئة فى جريمة مقتل السردار.

وفى العاشر من يناير 1925 أعلن عن تأليف حزب الاتحاد بعد حركة الاستقالات من الهيئة الوفدية ليخوض المعركة الانتخابية التى كان صدقى يدبر لها لسقوط الوفد، وكان صدقى قد أوذى إيذاءً شديداً من الوفد عقب طرده منه هو ومحمود أبوالنصر بك وقد حانت الفرصة للانتقام ولو على حساب الدستور وقد استعان الملك بشخصية موتورة أخرى من الوفد لتأليف حزبه وهو حسن نشأت الذى تعرضنا لتفاصيل النزاع بشأنه بين الملك وسعد، وقد آثر الملك تأليف حزب جديد يخوض به المعركة ضد الوفد ولم يعتمد على حزب الأحرار الدستوريين الأعداء التقليديون للوفد وذلك لأن حزب الأحرار كان مكروها من الشعب كما أن الحزب هو الوريث الشرعى لحزب الأمة، فورث عداء رجالاته للقصر ولطغيان القصر وظهر ذلك جليا أثناء معركة الدستور، أضف إلى ذلك أن عداء الملك للدستوريين هو نفس عداءه للوفد وقد نوه إلى ذلك حسن نشأت بقوله: " أن تأليف الحزب الجديد يراد به أن يكون حزب موازنة فى البرلمان يستطيع به أن يغلب أحد الحزبين على الأخر فيما يرى فيه مصلحة البلاد، من غير حاجة إلى حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة "، لذا أطلق عليه عبدالعظيم رمضان "حزب الشيطان"[120] .

وفى 4 فبراير 1925 صدر مرسوم بدعوة الناخبين لانتخاب المندوبين [121]، وعن هذه الانتخابات التى سوف تجرى كتب سعد فى 9 و10 مارس يصف كيف تجرى الانتخابات عن طريق القمع الإدارى وقسوة السلطة بجنودها ورجالها وسجونها، وتوزيع قوات الجيش والبوليس فى يوم الانتخاب وتعقب مرشحى الوفد والقبض على كل من يخالف الحكومة، وقد أحيطت نتائج الانتخابات بالغموض، فكتب سعد أن نتائج

الانتخابات قد ظهرت يوم 15 مارس وفاز الوفد فيها حتى ذلك التاريخ بمائة وستة عشر مقعدا، ولم يبق إلا ست دوائر للإعادة، والوزارة تعلم بهذه النتيجة ولكنها تزعم بفوز الوفد بمائة وواحد من المقاعد، وتشيع ذلك حتى تؤلف الوزارة كما تهوى، كما أنها تأمل فى كسب بعض الوفديين، أو حل مجلس النواب إذا ظهرت أغلبية للوفد (122)، وكانت النتيجة صدمة لخصوم الوفد فنجد " هيكل " على سبيل المثال أنه ركز على ما أسماه الأساليب الملتوية التى سلكها الوفديون فى الانتخابات، رغم أنه كان قد تصدى لشكوى بعض أنصار الوفد اعتداء وزارتى زيور على الدستور بحل مجلس النواب الأول والثانى، مبينا أن ما قامت به وزارة زيور الأولى من حل مجلس النواب إنما هو أمر طبيعى بعد إبداء المجلس خصومته الصريحة للوزارة فى العرائض التى رفعت إلى الملك وأعلن فيها إصراره على السياسة التى أدت إلى الإنذار البريطانى إلى وزارة سعد زغلول، كما أن حل المجلس الجديد لا غرابة فيه هو الآخر، لأن الوزارة قامت به حرصا على أمن وسلامة البلاد بعد ورود الأنباء على أثر انتخاب سعد لرئاسة المجلس بقيام المظاهرات واضطراب الأمن (123)، ويلاحظ تحامل هيكل على الوفد وعلى الحياة النيابية مؤيدا ومتحيزا للحكومة ولديه الرد على كل ما يثار، وبالتالى فهو أحد المسئولين عن الاعتداءات التى تقع على الدستور .

أما الهلباوى الذى دخل الانتخابات ولم يحالفه التوفيق أمام مرشح الوفد مرة ثانية، وكان عليه هذه المرة أن يبين السبب – فعلى حد قوله : "أن الوفد كان يخاصمنى ليس لأننى فقط من الأحرار الدستوريين بل لأننى من ألد خصومه الخطرين، وكان يحسب أن دخولى فى مجلس النواب يعد ربحا للأحرار بقدر ما هو انتصارا ذا مغزى كبير تتأثر به مناقشات مجلس النواب، ثم ألقى باللوم على الأمير عمر طوسون الذى وقف ضده لصالح مرشح الوفد " المغازى " إذ نصح موظفى تفتيشه بتعضيده، ولولا

ذلك لفزت على خصمى رغم محاربة الوفد لى [124]، وهنا تتكرر مبررات عدم التوفيق فى الانتخابات من هيكل والهلباوى وغيرهما .

أما علوبة فقد برر هذا الفوز بأن الناخبين لم يفطنوا إلى الكوارث التى حلت بمصر من زعامة سعد وتصرفات وزارته، وفى المقابل لايتوقف عند دخول ثلاثة من الأحرار فى وزارة "زيور" الثانية (13 مارس 1925)، ولم يجد عناء كبير فى تبرير حل برلمان 1925 فمصلحة مصر القومية كانت تحتم ذلك [125] .

وبينما كان موكب الملك يسير طريقه لافتتاح البرلمان فى يوم 23 مارس كانت الجماهير المصطفة على طول الطريق تهتف له ولسعد، مع أن زيور هو الذى كان يصحبه فى عربته، ثم جاءت الضربة الحاسمة عندما أخذ المجلس فى انتخاب رئيسه، فنال سعد 123 صوتا، ونال عبدالخالق ثروت 85 صوتا، وهنا تمت الهزيمة للعسرش وحقق الشعب انتصارا حاسما، وهنا أيقن الملك بأن أية محاولة لضرب الوفد فهى مقضى عليها بالفشل، كما أدرك أنه لا يستطيع الانفراد بالحكم إلا عن طريق إبطال النظام النيابى نفسه، وهذا هو تفسير الإجراء الذى واجه به انتصار سعد فى مجلس النواب، ففى مساء اليوم نفسه الذى أعلنت فيه نتيجة الانتخابات لرياسة مجلس النواب صدر مرسوم ملكى يقضى بحل المجلس الذى لم يكن له من العمر سوى تسع ساعات فقط، وبدعوة المندوبين لإجراء انتخابات جديدة فى 23 مايو 1925 على أن يجتمع مجلس النواب الجديد فى أول يونيه، وكان هذا الإجراء بحل المجلس الجديد يتضمن اعتداء جسيما على المادة 88 من الدستور، التى تقضى بأنه إذا حل مجلس النواب فى أمر فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر، ولأن الدستور كان صريحا فى أن المجلس لا يمكن أن يحل مرتين فى دورة واحدة للسبب عينه، وبذلك فإن الوزارة سوف تضطر إلى حل المجلس الذى ينتخب للمرة الثانية، إذا هى لم تحصل على أغلبية فيه، وفى الحقيقة

أن الوزارة لم تلبث أن استصدرت فى يوم 26 مارس – أى بعد ثلاثة أيام فقط – مرسوما بوقف عمليات الانتخابات، بدعوى أن قانون الانتخاب القائم لا يكفل تمثيل الأمة تمثيلا صحيحا، وهكذا عطلت الحياة النيابية بعد عام واحد من قيامها، واستأثر القصر بكل السلطة فى البلاد [126].

كان تصرف الملك دليلا على تمسكه بحكم الفرد وأنه لا يكترث باحترام قوانين الدولة الدستورية [127]، وحكمت وزارة زيور من غير برلمان، زاعمة أنها تعدل قانون الانتخاب، وفى نفس الوقت سارت فى مهاجمة خصومها والتنكيل بهم [128] .

وللحفاظ على الدستور بسبب معارضة الملك اتصل سعد بكل من عدلى يكن وحسين رشدى ومحمد محمود ودعاهم للانضمام إليه فى هذا الأمر، ورغب سعد فى أن يشغل عدد من الأحرار الدستوريين بعض مقاعد مجلس النواب الجديد حتى يسد الطريق على مرشحى حزب الاتحاد المؤيد للقصر، ومن هنا قبل سعد أن يترك للأحرار الدوائر التى فازوا بها فى انتخابات 1925 دون أن يرشح لها أحد من حزب الوفد [129].

ولكن أنصار الليبرالية وحماة الدستور رأوا أنه لابد من اجتماع البرلمان، ففى 27 أكتوبر 1925 أصدرت وزارة زيور مرسوما بقانون سمى قانون الجمعيات والهيئات السياسية " أى ترخيص للأحزاب السياسية لتمكين الحكومة من مراقبة أعمالها وكان هذا القانون هو الحادث الأكبر الذى دعا إلى ائتلاف الأحرار الدستوريين مع الوفديين، [130]، حيث كانت الحالة السياسية فى سنة 1925 سيئة من كل النواحى، فالدستور معطل والحكومة تتولاها وزارة رجعية وأهم عمل لها تعطيل الحياة النيابية والتسويف فى إجراء الانتخابات بدعوى أنها تعمل على تعديل قانون الانتخاب ووضع القوانين فى غيبة البرلمان مستهينة بأحكام الدستور، فضاق الناس ذرعا بهذه الحال[131] وكثرت الالتماسات من شتى أنحاء البلاد تطالب بانعقاد البرلمان يوم 21 نوفمبر طبقا للدستور، وأن تعطيل

الدستور اعتداء على سلطة الأمة التى قررها الدستور، فعلى سبيل المثال، وردت هذه الالتماسات من المنصورة والعتبة الخضراء – مصر وشبراخيت وبلبيس واسكندرية وأسيوط إلى كبير الأمناء وجلالة الملك فى تواريخ مختلفة ابتداء من 17 نوفمبر 1925 [132]، كما بدأت دعوات النواب إلى وجوب انعقاد البرلمان من تلقاء نفسه يوم 21 نوفمبر تنفيذا لحكم الدستور (المادة 96) [*]، وأرادوا الاجتماع فى دار البرلمان، ولكن الحكومة استعدت لذلك، فحشدت قوات من البوليس حول دار البرلمان لمنع الأعضاء من الدخول، ولكن، وللمرة الأولى يقوم أعضاء من الحزب الوطنى والأحرار الدستوريين والوفد بالاجتماع معا فى نفس الموعد فى فندق الكونتننتال فى نفس اليوم، ولم تستطع الحكومة منعهم وبالفعل اجتمع بالفندق المذكور 184 من النواب و 56 من الشيوخ ممن ينتمون إلى هذه الأحزاب، وأسفر الاجتماع عن صدور قرارات إجماعية ترمز إلى عدم الثقة بالوزارة، وتم انتخاب سعد زغلول رئيسا لمجلس النواب، وأصدر الاجتماع قراراته الاحتجاجية [133] **الممثلة فى :**

1- الاحتجاج على تصرفات الوزارة المخالفة للدستور وعلى منع الأعضاء من الاجتماع فى دار البرلمان بقوة السلاح، رغم أن الدستور ينص على – لا يجوز لأية قوة مسلحة الدخول فى المجلس ولا الاستقرار على مقربة من أبوابه إلا بطلب رئيسه (المادة 117).
2- قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة طبقا للمادة 65 من الدستور .
3- اعتبار دور الانعقاد موجودا قانونا واستمرار اجتماعات المجلسين فى المواعيد والأمكنة التى يتفق عليها الأعضاء .
4- نشر هذه القرارات فى جميع الصحف .

وكان جواب زيور على قرار عدم الثقة بوزارته أن أجرى فيها تعديلا يسيرا أراد أن يوهم به الناس أن وزارته باقية غير مكترثة لقرار مجلس النواب، وقد مثل هذا الاجتماع ضربة قاضية لوزارة زيور [134].

وجدد سعد دعوته لعدلي ورشدى ومحمد محمود بعد انتخابه رئيسا لمجلس النواب المنحل 1925، وقد تم فعلا الائتلاف بين حزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطني وبين حزب الوفد، وكان محمد محمود أحد العناصر الرئيسية لصنع هذا الائتلاف وذلك لموقفه المعارض للحكومة من أجل إعادة الحياة النيابية [135]، وهنا تظاهرت الحكومة بأنها تعمل إجراء انتخابات جديدة ولكن بعد تعديل قانون الانتخاب القديم فاستصدرت فى 8 ديسمبر 1925 مرسوما بقانون الانتخاب المعدل، ضيقت فيه حق الانتخابات فجعلته على درجتين واشترطت شروطا مالية فى المندوبين الناخبين، وأرادت الوزارة بهذا القانون ان تظهر استخفافها باجتماع البرلمان يوم 21 نوفمبر وبقرار مجلس النواب عدم الثقة بها، ولقد جاء هذا القانون بعد عقد اتفاقية التسليم فى واحة جغبوب للإيطاليين ثانى جريمتين إرتكبتهما الوزارة قبل سقوطها لأن " زيور " رئيس الوزارة تنازل عن الواحة دون تفويض شعبى، بل بناء على رغبة البريطانيين، ثم شرعت وزارة الداخلية فى إرسال الأوراق الخاصة بتنفيذ القانون إلى المديريات والمحافظات لتحرير جداول الإنتخابات الجديدة، وسرت فى الأمة فكرة مقاطعة الانتخابات تأييدا لقرار الأحزاب المؤتلفة، فقامت حركة موفقة بين كثير من العمد فى مختلف المديريات للامتناع عن تنفيذه وأرسلوا بذلك البرقيات إلى وزارة الداخلية وكان أول هؤلاء هم عمد مركز تلا منوفية فقامت الوزارة برفتهم من وظائفهم بل ومحاكمتهم بسبب معارضتهم قانون الانتخاب الجديد وتضامن معهم كثير من العمد فى المديريات الأخرى تأييدا منهم لمقاطعة الانتخابات، فلما خشيت الوزارة أن تسرى حركة الامتناع بين العمد قدمت المضربين إلى محاكم الجنح لعقابهم، وعملت على منع تأليف اللجان الانتخابية والتلاعب فى الكشوف الثلاثينية والتأخر فى إطلاع الناس عليها والضغط على الأهالى وإرهابهم لانتخاب مرشحى الحكومة ومن على شاكلتهم من الأحرار الدستوريين

والقبض على مرشحى الوفد وبعض الشخصيات الموالية للوفد إلى آخر تلك الأساليب غير الدستورية وحكم القضاء فى قضايا هؤلاء العمد بالبراءة لأنه من حقهم الاستقالة كما يستقيل أى موظف عمومى[136]، وقد أشار الهلباوى فى مذكراته إلى الائتلاف الذى تم بين الأحزاب الثلاثة وتصفح زعماء هذه الأحزاب وأن أثار هذا الائتلاف تجلت حينما أضرب العمد عن الدخول فى الانتخابات التى أمرت بها وزارة زيور حيث تقدم الأحزاب الثلاثة للدفاع عن هؤلاء العمد والحصول لهم على البراءة [137]، أيضا " لويد " علق على تردى الأوضاع بالنسبة للعمد والمشايخ بأن الحكومات التى تعاقبت فى مصر استخدمت سلطانها للحد من نفوذ العمد المنتمين لأحزاب المعارضة فعزلتهم أحيانا وولت بدلا منهم أنصارها، كما استخدمت العمد فى أثناء الانتخابات للتأثير فى إنجاح مرشحيها أو تعطيل الانتخابات، ففى عام 1925 أعادت حكومة زيور اثنين وعشرين عمدة بعد أن كانت حكومة سعد زغلول قد طردتهم من مناصبهم[138].

وعن التدخل الإنجليزى فى الشئون الداخلية لمصر، كتب سعد أن سلطات الاحتلال عملت على التدخل فى شئون السراى، فأبلغت الملك عن شدة استيائها من حسن نشأت وتدخلاته، ويبدو أن الانجليز ضاقوا ذرعا من تصرفات الملك فبدأت اتصالات بين ممثل المندوب السامى وأمين يوسف أحد رجال سعد بما يفيد ضرورة اتفاق سعد مع عدلى ومحمد محمود، وأن سعد موضع تقدير الإنجليز، كما كتب (أى سعد) أن المندوب السامى عمل على جس نبض الوفد للموقف ضد طغيان السراى وتآمرها، وهى نفس الضرورة التى دفعت بحزب الأحرار إلى الاتصال بسعد لقيام لجنة من جميع الأحزاب عدا الاتحاديين لحماية الدستور[139] وهذا ما قام به سعد بالفعل كما سبقت الإشارة .

وبعد انتهاء مفاوضات 6 ديسمبر بتسليم جغبوب للطليان بأمر الإنجليز، – وشعور مصر بأن التنازل عن جغبوب فى أول عهد مصر

بالاستقلال، إنما يضر بمكانتها فى أفريقيا والعالم الإسلامى ضررا خطيرا – أعلن زيور أنه لن ينفذ الاتفاق إلا بعد تصديق البرلمان عليه، وطلب المندوب السامى من الملك عزل حسن نشأت بسبب نشاطه السياسى وأن من مصلحة الملك ألا يتدخل موظف فى القصر في الشئون الإدارية لتحقيق أغراض سياسية واضحة، وبالفعل التقى " لويد " المندوب السامى مع الملك فى يومى 8 و 9 ديسمبر، وتناقلت الصحافة هذه المقابلة التى كان موضوعها عزل نشأت عن الديوان الملكى، وبالفعل تم عزله فى 10 ديسمبر، ولكن الملك عرض أن يعين فى وظيفة أخرى، فأعلن تعيينه وزيرا مفوضا لمصر فى مدريد، وكان سقوط نشأت حادثا ارتجت له البلاد بالفرح لأن الرأى العام اعتبر هذا الحادث تمهيدا لعودة الحكم الدستورى[140]، وهذا يدل على أن الملك لا حول له ولا قوة تجاه الإنجليز رغم استقلال مصر وسيادتها الدستورية، كما يدل على طغيان حسن نشأت وشدة بأسه وأنه مرضيا عنه عند الملك ومؤيدا منه يقوم بتنفيذ ما يريد الملك .

وفى 28 ديسمبر أعرب سعد عن رغبته فى أن يرى حكومة تدافع عن الدستور، وأنه يرغب فى إعادة دعوة برلمان 1925، وأنه لا يستطيع الوعد بتأييد الوزارة فى كل أمر [141]، وفى يناير 1926 تشكلت لجنة تنفيذية للأحزاب المؤتلفة لتنظيم جهودها تدعيما للائتلاف، وفى 6 فبراير احتلت إيطاليا واحة جغبوب ورفع عليها العلم الإيطالى، وفى 19 فبراير انعقد المؤتمر الوطنى بحديقة منزل محمد محمود وقد دعى إليه أعضاء مجلس النواب المنتخب فى مارس الماضى (1925) وأعضاء المجلس الأول الذين لم ينتخبوا فى المجلس الأخير وأعضاء مجلس الشيوخ ثم أعضاء مجلس إدارة الأحزاب المؤتلفة وأعضاء مجالس المديريات والهيئات النيابية الأخرى والوزراء السابقون وبلغ عدد أعضاء هذا المؤتمر حوالى 1097 عضوا ورأس المؤتمر سعد زغلول وأصدر قراراته

بالاتحاد لمصلحة الأمة وتأييد القواعد الدستورية ويجب تأليف وزارة موثوق بها من الأمة وينعقد البرلمان ولحين ذلك يجب وقف أى إجراء تشريعى، بل واستمر التحدى بين الوزارة والأحزاب وأضرب العمد عن تنفيذ قانون الانتخاب، ثم أعلنت الأحزاب فى أوائل السنة 1926 عن مقاطعة الانتخابات[142]، والجدير بالذكر أن المعركة بين الأحزاب والقصر، انتهت بضعف الفريقين لحساب السياسة الإنجليزية .

وتطل واحة جغبوب من جديد، وتجتمع الأحزاب المصرية المعارضة بمنزل محمد محمود لتحتج على مخالفات وزارة زيور للدستور وتدعو لانتخابات طبقا لقانون الانتخاب الصادر عام 1924 لا القانون الذى أصدره زيور ورفض العمد تنفيذه، ولم يصدر بيان عن المعارضة بشأن جغبوب[143] .

فى أول أبريل 1926 صدر مرسوما بتحديد يوم 22 مايو موعدا للانتخاب لمجلس النواب، ومن هذا المرسوم يتضح أن البرلمان سينعقد حوالى 30 مايو، لأن الدستور ينص على أن البرلمان يعقد فى خلال العشرة الأيام التالية لإعلان نتيجة الانتخابات، ولكن الوزارة تركت الباب مفتوحا بعدم اشتمال المرسوم على تحديد يوم لاجتماع مجلس النواب، وقد تلكأت الوزارة فعلا فى استصدار مرسوم بدعوة المجلس الجديد إلى الاجتماع، فلم يصدر إلا يوم 6 يونيه فى اليوم السابق على استقالتها إذ استقالت وزارة زيور يوم 7 منه [144] وتألفت وزارة عدلى يكن الثانية فى نفس اليوم من حزبى الوفد والأحرار الدستوريين، وامتنع الحزب الوطنى عن الدخول فى الوزازة بحجة أن مبدأه ألا يلى مناصب الحكم مع وجود المحتلين فى البلاد، وكان ذلك على أثر فوز الوفد فى الانتخابات السلمية التى وزعت فيها الأحزاب الدوائر الانتخابية فيما بينها، فخص الوفد 160 دائرة، والأحرار الدستوريين 45 دائرة، والحزب الوطنى 9 دوائر، وسمح له بمنافسة الوفد فى ثلاثة دوائر وفدية [145]، ثم صدر الحكم بالبراءة فى

جريمة الاغتيالات السياسية على أنصار سعد (أحمد ماهر والنقراشى) الأمر الذى أدى إلى إخلاء مسئولية حكومة سعد من حملة الاغتيالات رسميا وقانونيا [146] وتم تحديد يوم 10 منه لاجتماع المجلس الجديد وبالفعل تم الاجتماع فى ذات اليوم .

الحركة الدستورية فى عهد وزارة الائتلاف الأولى :

اجتمع مجلس النواب وانتخب سعد باشا رئيسا له، ومصطفى النحاس باشا والأستاذ ويصا واصف وكيلين، وألقى سعد خطبة لمناسبة انتخابه رئيسا للمجلس أشار فيها إلى وجوب وضع حد للاعتداء على الدستور فى المستقبل .

كانت عودة الحياة الدستورية هى أهم حوادث سنة 1926، فكانت هذه السنة من هذه الناحية ربحا للأمة، بعد إن كانت سنة 1925 سنة الرجعية والحكم المطلق، وقد أفاد الائتلاف فى تصفية الجو، ومن ثمراته أن الوزارة سارت فى شئون الحكم سيرا معتدلا لم تفسده الحزبية، وانتهت الدورة البرلمانية يوم 2 سبتمبر 1926، واجتمع البرلمان فى مستهل الدورة الثانية يوم الخميس 18 نوفمبر 1926 وأعيد انتخاب سعد لرآسة مجلس النواب والنحاس وويصا وكيلين، وفى ديسمبر تم الاحتفال بتأسيس مدينة بور فؤاد، وفى عهدها خرج من خدمة الحكومة آخر مستشار بريطانى من محكمة الاستئناف وهو المستر رافرتى [147] .

ويعلق " لويد " المندوب السامى على نتيجة الانتخابات وفوز الوفد بسعيه أى " لويد " للحيلولة دون تولى سعد رئاسة الوزارة، وعلل ذلك بأن هناك عدة عوامل تقف فى صالح سعد وأخرى ضده لتولى رئاسة هذه الوزارة، فالعوامل التى فى صالحه أن سياسة تصريح 28 فبراير كانت قد أرست فى مصر عهدا دستوريا وحياة برلمانية، وبالتالى فإن منع سعد من تولى الرئاسة كزعيم للأغلبية سوف يبدو كأنما إنكار لهذه السياسة، أما العوامل المضادة فتمثلت فى أن تصريح 28 فبراير لم يكن ينص على أن

تكون مصر دولة دستورية مستقلة، بل أنه قيد هـذا الاسـتقلال بأربعـة تحفظات، وارتباط اسم سعد بسياسة العداء لبريطانيا وعلاقتهـا بمـصر، وبالتالى فإن عودة سعد للحكم يعد انكسار لبريطانيا [148] .

سعى الوفديون والأحرار الدستوريون إلى عدم الوصول مع دار المندوب السامى إلى مرحلة الصدام، وهى الـسياسة التـى عرفـت "بسياسة حسن التفاهم "، وكان الوفد مصدر الحركة فهو لم يقبل الوقوع فى فخ حسن التفاهم فهذه السياسة عند سعد ورجاله كانت وسيلة لعبور مرحلة سياسية معينة **وهذا يتضح من :**

- سعى الوفد إلى تنظيم كوادره السياسية لدى الجموع الـشعبية وذلـك بإصدار قانون جديد للعمد يجعل تولى مناصبهم من خـلال الاقتـراع السرى العام وهذا يعنى أن هذا المنصب فى سـائر منـاطق الريـف يتولاه رجال وفديون لسيطرة الوفد على الريـف والتـصدى للقـوى المنافسة .
- أخذ أحمد خشبة وزير الحربية الوفدى فى تنفيذ سياسة واسعة لزيـادة قوة وحجم الجيش المصرى، والعمل على سلب المفتش العام الإنجليزى لهذا الجيش " سبنكس باشا " من كافة سلطاته، ووصل الأمر إلى حـد اقتراح الوفد على رئيس الحكومة بشراء الأسلحة للجيش من أى دولـة أجنبية وعلى نحو سرى .

وقد أثيرت مسألة إصلاح الجيش فى مجلس النواب، فطالب النواب بزيادة عدد الجيش البالغ عدده عشرة آلاف جندى وقد علق النائب فكـرى أباظة قائلا : " أن عدد العشرة الآلاف الذى هو مجموع الجيش المصرى، يستطيع وزير الحربية تجنيده من بلدتين كبيرتين فى الأرياف "، كما طالب النواب بإصلاح قانون القرعة العسكرية، فلما أشارت لجنة الماليـة إلـى تعديل نظام القرعة بجعل مدة الخدمة فى الجيش العامل سنتين، ومثلها فى الرديف، مع زيادة البدل العسكرى توصلا إلى تحسين مراتب المقتـرعين

وإكثار عدد من ينالهم حظ التدريب العسكرى فى البلاد، وقد أقر النــواب فى دور الانعقاد الأول للهيئة النيابية الثالثة جعل الخدمة العسكرية ثــلاث سنوات [149].

كان " لويد " يُقيم الوزارات بأن هذا يصلح وذاك لا يصلح ففــى وزارة عدلى يكن الثانية (7 يونيه 1926 إلــى 21 أبريــل 1927) قــيم الوزراء الجدد فرأى لويد أن عبدالخالق ثــروت محــل للثقــة لاعتدالــه ومرقص حنا أسير عقدة الكراهية للإنجليز ومحمد محمود الحصان الأسود فى الوزارة وباقى الوزراء متطرفون لأنهم من رجال سعد [150] كما أشار إلى " سياسة حسن التفاهم " سواء باعتدال الحكومة المصرية فى تخلــيص جهازها من الموظفين الإنجليز [151] أو بأسلوب سعد فى رئاسة مجلــس النواب " بكبح .جماح " أعضاء المجلس ومنعهم من الانفلات فى الهجــوم على الوجود الإنجليزى، فكان القصر ينتظر وقيعة بين الوزارة ويرغــب فى تحطيم " سياسة حسن التفاهم " بينهما، وكانت الوزارة تخشى أن تطلق دار المندوب السامى يد القصر فى تعطيل الدستور [152].

فى 26 أبريل 1927 تألفت وزارة عبدالخالق ثروت الثانيــة (25 أبريل 1927 إلى 16 مارس 1928)[153]، وكانت ائتلافية أيضا تحظــى بتأييد الوفد والأحرار الدستوريين، ومن الجلى أن الملك فؤاد كان يــضيق بوزارة عدلى الائتلافية ووزارة ثروت التى أعقبتها، فمنذ اضطر زيــور إلى الاستقالة أدرك أنه هزم هزيمة مرة وأن إرادته ليست هى العليا، بــل إنها إرادة الأمة، فالملك تقبل هذه الوزارة وأمثالها على مضض، وأنه كان يتحين الفرصة المناسبة لاستعادة سلطته والقضاء على سـلطة البرلمــان والوزارات البرلمانية [154] بل انتقد الملك رئيس الوزارة " ثروت " بــشدة لعجزه عن السيطرة على مجلس النواب أثناء مناقشة الميزانية [155]، وفى 23 أغسطس 1927 توفى سعد زغلول تاركا خلفه مــشكلة كبــرى هــى مشكلة اختيار رئيس للوفد على أن يكون شخصية تملأ الفراغ الذى تركه،

حتى وقع الاختيار على مصطفى النحاس رئيسا للوفد فـي 26 سـبتمبر واجتمعت الهيئة الوفدية البرلمانية لمجلس الشيوخ والنواب واتخذت قـرار الموافقة فى نفس اليوم، كما حصل على موافقة الأحزاب الأخرى، بل وأن فشل ثروت فى مباحثاته مع سير أوسـتن تـشامبرلن المعروفـة باسـم (مباحثات ثروت – تشامبرلن) لأنها لا تتفق مع استقلال البلاد وتجعـل الاحتلال شرعيا مما أدى إلى استقالته [156] فى 4 مـارس 1928، وقـد أعقب الاستقالة مظاهرات كثيرة اجتاحت البلاد فى القاهرة وأسيوط وشبين الكوم وطنطا مؤيدة الدسـتور وحـزب الوفـد [157] وقـد راودت هـذه المظاهرات القصر بالتفكير فى حل البرلمان وتعديل قانون الانتخاب [158] وجاء مصطفى النحاس رئيسا للوزارة فى 16 مارس 1928 .

وفى هذه الأثناء ظهرت المطامع واختلفت وجهات النظر وضـاق الإنجليز بالوزارة والائتلاف الذى أخذ يدب فيه الانحلال، وهنا قدمت دار المندوب السامى إنذارا إلى الحكومة المصرية تطلب فيه منـع مـشروع قانون الاجتماعات المعروض على البرلمان من أن يصبح قانونا، واتهـم النائب اليهودى يوسف بتشوتو الحكومة بالتقصير وسوء التـصرف فـى السياسة القطنية ومدى تأثير ذلك على الاقتصاد الوطنى بل وتقدم النائـب باستجوابين للحكومة بهذا الشأن، واستقال محمد محمـود مـن الـوزارة الائتلافية، كما استقال غيره ولم يمض كثير حتى أقال الملك وزارة النحاس فى 25 يونيه 1928، وجاء فى أمر الإقالة " لما كان الائتلاف الذى قامت علي أساسه الوزارة قد أصيب بصدع شديد رأينا إقالة دولتكم "، وأصـدر الملك أمره بتعيين وزارة محمد محمود فى نفس اليـوم، وبنـى الإقالـة والتكليف على ما سماه " تصدع الائتلاف "، وفى مساء نفس اليـوم كـان مجلس النواب مجتمعا برئاسة ويصا واصف، فتوجه النحاس إلى المجلس وبصحبته أعضاء وزارته – وتلا الأمر الملكى رقم 37 بإقالة الوزارة، ثم

عقب عليه بحمد الله على أن الإقالة جاءت ونحن حائزون لثقة ممثلى الأمة[159] .

وفى 30 يونيه 1928 تأجل انعقاد البرلمان بمجلسيه لمدة شهر، وفى 19 يوليه أعلن حل البرلمان وتم تأجيل انتخاب وتعيين أعضاء المجلسين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، على أن يقوم الملك بتولى السلطة التشريعية خلال تلك الفترة يباشرها بمراسيم لها قوة القانون، وأوقف تطبيق عدة مواد من الدستور وهى المواد 89 و 155 و 157 والفقرة الأخيرة من المادة 15 وكان ذلك انتهاكا صارخا للدستور، حيث أن هذه القرارات تضمنت حل مجلس الشيوخ وهو ما لا يجيزه الدستور، وحتى بالنسبة لحل مجلس النواب فالمادة 89 من الدستور – والتى سبق ذكرها وهذا تذكير بها – فإنها تنص على أن " الأمر الصادر بحل مجلس النواب يجب أن يشتمل على دعوة المندوبين لإجراء انتخابات جديدة فى ميعاد لا يتجاوز شهرين، وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد فى العشرة الأيام التالية لتمام الانتخاب "[160] وقد أوضح هذا الإجراء العنيف نية الملك فؤاد وعزمه على أن يعمل خارج نطاق البرلمان وفى غيبته باتخاذ إجراءات تؤكد الحكم المطلق بعيدا عن الدستور[161] وقد أيد الإنجليز هذه السياسة – سياسة تعطيل الحياة النيابية[162] وذلك لأن الملك فى أيديهم أهون من البرلمان أى أن التأثير على الملك سهلا، وهذا فى مصلحة الإنجليز فى المقام الأول .

وقد قوبل تعطيل الدستور بالسخط والاستنكار فى أرجاء البلاد، إذ هو حرمان للأمة من حقوقها التى كسبتها بعد جهاد طويل[163] وفى المؤتمر البرلمانى الدولى الخامس والعشرون المنعقد فى برلين عام 1928 دعا مكرم عبيد عضو حزب الوفد والشخصية الثانية فيه إلى استنكار الالتجاء إلى القوة أو إلى الأعمال غير المشروعة لتعطيل الحياة النيابية أو وقفها، لأن ذلك مخالفا لإرادة الشعوب[164] وتوالت الاحتجاجات على

إجراءات محمد محمود الذى أصبح دكتاتورا يحكم بيد من حديد يسانده الإنجليز [165] .

وللهروب من سخط الشعب عملت حكومة محمد محمود على صرف الجماهير عن الدستور والبرلمان من خلال توجيه أنظارهم إلى الإصلاح الداخلى [166]، وسارت الوزارة على سياسة مناهضة العناصر التحررية وعناصر الوفد رغم عدم استنادها إلى سند قانونى ودستورى يسمح لها بذلك، وإمعانا فى الاضطهاد والعقاب قامت الوزارة بحرمان الموظفين من الحرية السياسية [167] .

وللمواجهة المضادة كان لابد من موقف للقوى السياسية والاجتماعية من تعطيل وزارة محمد محمود للحياة النيابية، فقد أدان حزب الوفد الحكومة واتهمها بالعمل لحساب الإنجليز وتقسيم البلاد، وأنه لابد من استخلاص الدستور من أيدى الرجعيين وكان من أبرع ما اتبعه أحد أعضاء الوفد (مكرم عبيد) فى لندن حيث استنكر (الدكتاتورية التى تحميها الحراب البريطانية فى مصر) وذلك من خلال إتصالاته بأعضاء البرلمان البريطانى خاصة أعضاء حزب العمال المستقل الذين حملوا وزارة الخارجية البريطانية مسئولية الموقف فى مصر التى أصبحت تحكم بدون دستور وبدون برلمان، كما اتهم النحاس للصحافة البريطانية محمد محمود قائلا أنه ما كان يجرؤ على عمل كهذا دون أن يعتمد على مساعدة البريطانيين، واعتبر السياسة البريطانية مسئولة عن الاعتداء الصارخ على نظامنا الدستورى وعلى حريتنا [168] .

وقد أدان الحزب الوطنى أيضا هذا الانقلاب، وقال أعضاؤه إن حكم التاريخ سيكون قاسيا على محمد محمود وخدمته لسياسة الاحتلال ودعا هذا الحزب الأمة إلى الوحدة واستخلاص الدستور والجلاء .

أما البرلمان فقد أصدر بيانا بالاجتماع تلقائيا بعد شهر من اجتماعه الأول أى فى 28 يوليه 1928، ولكن الظروف اضطرت هؤلاء الأعضاء

إلى الاجتماع قبل الموعد بأربعة أيام فى النادى السعدى، وتقرر فى هذا الاجتماع اعتبار القرار الصادر عنهم فى 28 يونيه قائما ولا يؤثر فيه حل المجلسين لبطلانه .

وبناء على قسم أعضاء البرلمان باحترام الدستور، فإنهم قرروا اجتماع المجلسين فى 28 يوليه، وطلب رئيس مجلس النواب ووكيل مجلس الشيوخ من وزير الداخلية تسليمهما مفاتيح البرلمان وفك الشمع الملصق على أبوابه، إلا أن الحكومة ردت بحشد قوات البوليس لمنع عقد البرلمان، وحتى لا يتكرر ما حدث فى وزارة زيور واجتماع الأعضاء فى مكان آخر هو (فندق الكونتيننتال) .

وقد دست الحكومة فى هذا الاجتماع مجموعة من الجواسيس ليبلغوها ما تم فى هذا الاجتماع والقرارات التى سوف تتخذ، وبسبب ذلك قرر نواب البرلمان إلغاء اجتماع الكونتيننتال واجتمعوا فى دار " مراد الشريعى " فى الموعد المحدد، وقرروا اعتبار البرلمان قائما والوزارة منقلبة على الدستور، ويجب استقالتها، كما قرر مجلس النواب تأجيل انعقاده إلى 17 نوفمبر، واتخذ مجلس الشيوخ نفس القرار، ونفذ البرلمان قراره فاجتمع بالفعل فى 17 نوفمبر فى دار " البلاغ " بشارع الدواوين وقرر مجلس النواب الآتى :

- أن البرلمان قائم وله حق الاجتماع طبقا للدستور .
- أن الوزارة ثائرة على الدستور ويعلن مجلس النواب عدم الثقة بها ويجب تخليها عن الحكم .
- أى تشريع تصدره الحكومة يعتبر باطلا ..
- أن كل ما يبرمه الوزراء من اتفاقيات سياسية أو تجارية أو مالية مع الدول الأجنبية يعتبر باطلا .

وقرر مجلس الشيوخ نفس القرار الذى أصدره مجلس النواب مع اختلاف فى صيغة عدم الثقة بالوزارة فقد جعلها (عدم تأييد المجلس

للوزارة) لأن إعلان عدم الثقة بالوزارة هو من حق مجلس النواب وحده طبقا للدستور [169].

وعلق " لويد " على اجتماع 17 نوفمبر وتأزم الموقف بين البرلمان والحكومة بقوله أن الحكومة اتخذت كل الإجراءات اللازمة لمنع عقد هذا الاجتماع فحشدت قوات البوليس حول مكان الاجتماع ولكنها أخفقت، وذلك لأن ضباط البوليس لم يتمالكوا سوى رفع أيديهم وتأدية التحية لمصطفى النحاس باشا عند دخوله إلى مكان الاجتماع [170].

وهكذا أكد شرفاء مصر ومناضليها أنهم قادرون على تحدى سلطة الملك وسياسة محمد محمود، وزادت مقاومة الوفد حيث أحدث الشيوخ والنواب حركة في دوائرهم كان من أثرها تأليف وفود وكتابة عرائض لقصر عابدين تطالب بعودة الحياة النيابية، كما لجأ الوفد إلى محاولة تنظيم مقاطعة البضائع الإنجليزية وتوزيع المنشورات على الناس بهذا المعنى [171].

ناهيك عن تصاعد المقاومة الجماهيرية ضد الدكتاتورية مع أوائل عام 1929، كما زاد تحرك الوفود من الأقاليم وتجمعوا بميدان عابدين مطالبين بعودة الحياة النيابية، ولكن الحكومة اعتدت عليهم بالضرب، مما أدى إلى وقوع إصابات خطيرة بين الجماهير المتظاهرة [172].

ويذكر محمد محمود فى كتابه (اليد القوية) أن أحد الأغراض التى عطل من أجلها البرلمان فى عهده كانت بناء على مشورته هو وأنصاره، وذلك لاتقاء سياسة العداء فى علاقات البلاد مع بريطانيا [173].

وفى تعليق لـ" هور " أن حكومته تدرس تعديلات محتملة فى القانون الانتخابى وفى الدستور وينتقد محمد محمود باشا بقوله : عندما ترأس الحكومة وافق على أن تكون ذات اتجاه قومى وليس اتجاها حزبيا وكان ذلك قبل توليه رئاسة حزب الأحرار الدستوريين، والآن وقد تعهد بعدم التعرض لقانون الانتخابات قد يرى أن تشكيل حكومة قومية هو الأمل

الوحيد أمامه للموافقة على الاتفاقية التى أمكنه التوصل إليها مع الحكومة البريطانية[174]

وقد أصدر كتاب اليد القوية حزب الأحرار فى عهد وزارة محمد محمود ليس هذا فحسب فهو نفسه الذى أطلق عليه هذه التسمية " اليد القوية " بعد الانقلاب الدستورى الذى أحدثه، وأن عبارة " اليد الحديدية " ليست سوى " قفازا حديديا " فى يد بريطانيا، أيضا كان محمد محمود غالبا يتفاخر بأنه سيكون حاكما دكتاتوريا حتى أخذ المراسلون الأجانب يطلقون عليه وصف " الدكتاتور الجديد " ومن هذا راح أنصاره يصفونه بأنه " صاحب اليد الحديدية " [175] .

ويتحامل محمد محمود على الوفد ويتهمه بأنه كان قد بسط نظامه على الحياة القومية فى البلاد فعم جميع فروعها، فكانت لجان الوفد تعمل بكل همة فى كل مدينة وقرية، وكانت نقابات المحامين فى القاهرة والمدن الكبرى تتحول إلى هيئات سياسية وامتلأت المدارس بلجان الطلبة الوفديين دائبة على إحداث الاضطرابات والشغب وكذلك أنشئت لجان وفدية بين العمال، وكان جانب كبير من الصحف المصرية وفديا، بل أكثر من ذلك كان الوفد يعلن أن الجيش بأسره وفدى .

وعندما أرادت حكومة محمد محمود أن تضرب الوفد، قامت بضربه فى الهيئات والطبقات التى تؤيده، فقد أصدرت أوامرها إلى الموظفين بعدم الاشتغال بالسياسة، ثم وسعت سلطات المديرين والمحافظين وحكمدارى البوليس، وحيل بين الطلبة والسياسة وأصدرت قانون جديد لتأديب المحامين [176] ولم يتورع البوليس عن ضرب جماعة من النواب من الهيئة الوفدية البرلمانية كانت فى طريقها إلى القصر للاحتجاج على وقف الحياة النيابية [177] ومن الحجج التى استندت إليها وزارة محمود بالنسبة لتعطيل الحياة النيابية أن الحكومة طرحت ثلاث حجج لهذا الأمر وزعمت – كما جاء فى مذكرة حل مجلس النواب والشيوخ – أن هذه

الحياة النيابية قد أصبحت أداة طغيان فئة قليلة – (والمقصود بهذا الوفد) بل زاد على ما ذكر تدخل النواب فى أعمال السلطة التنفيذية ومضايقة الوزراء بالتدخل فى أعمالهم(178).

بدأ محمد محمود محادثات مع الحكومة البريطانية وانتهى إلى مشروع معاهدة، وعرضه على الشعب، فأصر الوفد على أنه لن يقول كلمته فيه إلا تحت قبة البرلمان، وفى هذه الأثناء أقيل المندوب السامى " جورج لويد " وعين مكانه "سير برسى لورين " (179)، وفى أثناء مفاوضات محمود مع المستر هندرسون فى لندن قرر عدم استئناف المفاوضات مع بريطانيا إلا بعد أن يستقر النظام فى مصر، وينعقد البرلمان المصرى ليصادق على الاتفاق، ولما كان محمود قد قدر لعودة الحياة النيابية ثلاث سنوات قابلة للتجديد – هذا يعنى أن إجراء أية تسوية مع بريطانيا سوف تؤجل إلى ثلاث سنوات قابلة للتجديد وفى الوقت الذى طالب أنصاره الاهتمام بالعمل فى المزارع والمصانع والمتاجر، لم ينس أن ينعى خصومه السياسيين الذين يعيبون عليه وتحامل عليهم، لأنهم يرون أن سبيل الاستقلال لا يكون إلا بإثارة الفتن والمشاغبات وإرسال المظاهرات (180).

وحاول محمود الخروج من مأزق المفاوضات بأن يعيد الحياة البرلمانية مع تعديل الدستور وشاركه الرأى حافظ عفيفى وعرضاه على هيكل الذى رأى مشروع الاتفاق الذى كان قد اطلع عليه من قبل فى صيغة مشروع معاهدة يتحول إلى مجرد اقتراحات بريطانية (181)، وعلى هذا قامت خطة محمود بعد عودته على تغيير نظام الانتخابات القائم لضمان قبول المشروع، وقد أفصح عن ذلك فى لقائه مع " لورين " بقوله : " أنه لايريد أن يقيد نفسه بشأن مسألة قانون الانتخابات، فأجابه " لورين " بأنه من المفروض أن يكون – أى محمود – قد قبل إعادة العمل بالدستور المعطل وتطبيق قانون الانتخاب القائم (182)، إلا أن محمود قد أضمر فى

نفسه العمل على تغيير نظام الانتخابات وجعله على درجتين على الرغم من اتفاقه مع الإنجليز على عدم تغيير نظام الانتخاب القائم [183] .

ونجح الوفد فى إسقاط محمود وهو فى لندن فبينما كان مكرم عبيد يتربص به هناك، كان الوفد في مصر يصعد في حملته على الدكتاتورية فاجتمع الشيوخ والنواب من هيئة الوفد البرلمانية فى 22 يوليه 1929 وأرسلوا البرقيات إلى الملك وإلى الحكومة البريطانية معلنين باسم الأمة "سخطهم على هذه المفاوضات العقيمة " ولقى محمود حملة عنيفة عليه وعلى مشروع المعاهدة من جميع الجهات[184]، فقد مر عبيد ببرلين ليكسب لصف الحياة النيابية فى مصر، قرارا من مؤتمر الاتحاد البرلمانى الدولى الذى عقد هناك خلال شهر أغسطس، وكانت مصر قد قررت الاشتراك فى هذا المؤتمر قبل وقوع الانقلاب، ولكن المؤتمر أفتتح والدستور المصرى معطل، فقرر ممثلوا مجلس النواب المنحل ومجلس الشيوخ المعطل حضوره بالرغم من ذلك والدفاع عن حق الأمة فى الدستور، وخطب عبيد فى المؤتمر خطبة ضمنها اقتراحا ليوافق عليه المؤتمر، يقضى "باستنكاره الدكتاتورية التى تحميها الحراب البريطانية فى مصر" وبالفعل قرر المؤتمر استنكاره لكل عمل غير شرعى يرمى إلى إلغاء أو إيقاف النظام البرلمانى وأن كل تعديل للنظام البرلمانى لا يمكن قبوله إلا إذا كان جاريا طبقا للقواعد التى يقررها نفس دستور البلاد، وكانت دعاية الوفد فى لندن لها أهميتها، ففى أثناء زيارة الملك فؤاد ومحمد محمود للندن دبر الوفد اجتماعا عقد من مندوبى عشرين جمعية مصرية فى بريطانيا والبلاد الأوربية وتقرر فيه رفع عريضة إلى الملك بطلب إعادة الحياة النيابية ورفع المساوئ التى تقوم بها حكومة محمود وقد خرج المؤتمرون وعددهم 87 عضوا فى شكل مظاهرة إلى دار المفوضية المصرية، وكانوا يحملون 57 علما مصريا و16 لوحة كتبت على كل منها " مصر تحتج على تعطيل البرلمان "، " الصداقة بين مصر وبريطانيا لا تكون إلا بالاتفاق مع

مصر"، " وزارة محمد محمود باشا لا تمثل الشعب " وسلمت العريضة إلى المفوضية لرفعها إلى الملك [185].

وبهذا نرى أن مواقف محمود وآرائه لا تتفق مع الذى عرف عنه – ثوب الاعتدال – ليس هو فقط بل كل حزب الأحرار الذين وصفوا بالمعتدلين والذين كان منهم معظم أعضاء لجنة الدستور – وانكشف زيف هذه المواقف من جانبهم جميعا، فعلى سبيل المثال، نجد أن محمد حسين هيكل وهو أحد أعضاء حزب الأحرار البارزين عندما تجرى انتخابات برلمان 1926 ويرسب فيها نجده يبحث عن مبرر، وكأن المبرر هو موقف حزب الوفد منه، أما حكومة محمد محمود التى تولت الحكم عام 1928 وعطلت الحياة النيابية واعتدت على الدستور فلها منه ألف ثناء وثناء على مشروعاتها ونزاهة الحكم فى عهدها، وينتقدها بشكل هادئ بسبب موقفها من المعارضة، ولكنه يتدارك الأمر ثانية فيشير إلى أنه من الصعب تحديد تبعة من يقوم ضد المعارضة، بل اتهم المعارضة بأنها تغذى ضد الوزارة [186]، أما إسماعيل صدقى فقد أيد ما قامت به وزارة محمد محمود عام 1928 لأنه قضى على " الأوتوقراطية البرلمانية التى أتاحها دستور 1923 بطغيان الأكثرية على الأقلية فاستقر الرأى عندها على أن تؤجل الحياة النيابية وتوقف الدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد"[187]، كما أيد الهلباوى وزارة محمود خاصة الأعمال المناوئة للوفديين واستبعادهم[188]، أما مكرم عبيد (وفدى) فقد نشر مقالا فى جريدة الديلى هرالد فى أوائل أكتوبر1928 قال فيه : " إن هذا الحكم البرلمانى الذى تعطل ...... هو الذى رسم صورة كئيبة لمحمد محمود فبين أن الحريات الدستورية قد انتزعت وأن الحكومة قامت بتفتيش المنازل وتعطيل الصحف والتجسس البوليسى ومنع الاجتماعات العامة " [189] .

وأصبح محمد محمود يسمى اليد الحديدية، رغم أنه كان من أبطال الائتلاف إلا أنه كان أرستقراطيا من نوع خاص، وفشل فى مباحثاته مع

بريطانيا، ووجد من الداخل مقاومة شديدة له بسبب تعطيل الدستور، فاضطر للاستقالة فى 2 أكتوبر 1929 [190] وصدر الأمر الملكى رقم 59 لسنة 1929 بتعيين عدلى يكن رئيسا للوزارة فى 3 أكتوبر (الوزارة الثالثة) وكان واضحا أن وزارته ليست إلا وزارة انتقال لإجراء انتخابات حرة وبالفعل أجريت الانتخابات وفاز فيها الوفد الفوز الساحق المألوف، وتألفت الوزارة برياسة مصطفى النحاس فى أول يناير 1930 [191]، وقد أشار فى خطاب قبوله التكليف بتشكيل الوزارة أن وزارته سوف تعمل على تثبيت قواعد الدستور وصون نصوصه وأحكامه، وكانت بريطانيا قد بدأت عهدا جديدا مع النحاس، أثر عزل " لويد " ووصول المندوب السامى الجديد " سير برسى لورين " الذى جاء إلى مصر وهو يحمل فى رأسه أفكارا جديدة مفادها ضرورة التعامل مع الوفد على أساس أنه يمثل مصر بأسرها، وقد استغل النحاس هذا الموقف البريطانى الجديد لصالحه الدستورى فى قضيتين : الأولى مشروع محاكمة الوزراء، والثانية اختيار الأشخاص الذين يعينون فى مجلس الشيوخ بدلا من الذين سقطت عضويتهم بالقرعة .

وفى الوقت نفسه عمل القصر على الإطاحة بالنحاس فوضع خطة، تمثل الجانب الأول منها فى تعطيل أعمال الوزارة وإهمال رغباتها والامتناع عن إمضاء المراسيم لشل أعمالها ودفعها إلى الاستقالة، وهذا ما تم فى مشروع قانون محاكمة الوزراء حيث شعر القصر بخطورة مركزه حين أرادت الوزارة عرض المشروع على البرلمان، ولذا رفض الملك إمضاءه لأن ذلك معناه أن الرجعية لن يمكنها فى المستقبل أن تؤدى دورها، وأن الملك لن يتمكن من أن يبسط سلطانه، كذلك حذف القصر بعض الأسماء من القائمة التى قدمها النحاس له والخاصة بترشيح الأعضاء لمجلس الشيوخ وأبدلها بأسماء أخرى، فوجدت الوزارة أن مثل هذا التدخل لا يتكافأ ومسئوليتها أمام البرلمان، كما عطل القصر مشروعا

بإنشاء محكمة النقض والإبرام، أما الجانب الثانى من خطة القصر للإطاحة بالنحاس فقد تمثل فى اتهام زعماء الوفد بالعجز وسوء التصرف، مما أدى إلى فشل المفاوضات [192]، حيث جرى فى عهد هذه الوزارة استكمال المفاوضات مع الإنجليز والمعروفة باسم مفاوضات النحاس – هندرسون وزير الخارجية البريطانية فى سنة 1930 وكادت هذه المفاوضات أن تنجح لولا أن اصطدمت بالنص الخاص بالسودان [193] .

أما الأحرار الدستوريين فقد ظهر موقفهم بأن هذه هى فرصتهم الذهبية للعودة إلى السلطة لشعورهم أنهم أقصوا عن الحكم لهدف واحد وهو أن يبرم الوفد المعاهدة مع بريطانيا، أما ولم يتم ذلك فإن الظروف التى سبقت قيام الوزارة الوفدية يجب أن تعود وأن تستأنف تجربة محمد محمود من جديد، وبناء على ذلك وضعوا خطة متعددة الجوانب، الأول تمثل فى الاتصال بالقصر لإقناعه بضرورة إقالة النحاس، وذلك برفع عريضة للملك فى 27 مايو 1930 وصفوا فيها حكومة الوفد بأنها " أغلبية انتخبت لغاية خاصة، أى لم يعد لوجودها مبرر بعد فشل هذه الغاية، أما الجانب الثانى من خطة الأحرار فتمثل فى اتصالهم بالإنجليز لإقناعهم بما أسموه " خطورة استمرار وزارة النحاس فى السلطة "، وتمثل الجانب الثالث فى الهجوم الشرس الذى شنته صحافة الأحرار على الوفد واتهامهم بعرقلة العديد من المشاريع الإصلاحية التى كانت وزارة محمود قد أعدتها ومنها التشريع الخاص بالعمال ومساكنهم ومشروعات المستشفيات القروية وإمداد القرى بالماء الصالح للشرب وردم البرك، كما اتهمت " السياسة " الوفد بإهدار الحريات وتعذيب الناس وجلدهم، وكانت وزارة النحاس هذه قد استهلت عملها بإحالة ثمانية مديرين وبعض كبار الموظفين إلى المعاش، وإحلال وفديين محلهم، وذلك بحجة تعاونهم مع الوزارة السابقة (وزارة محمد محمود) كما بادرت الوزارة بالتحقيق مع جميع رجال الإدارة والعمد فى مركز فوه وغيرها من القرى مثل قرية الجعافرة وذلك بسبب

تصرفاتهم أثناء الانتخابات أعدتها الوزارة خروجا عن الحياد فى دائرة فوه الانتخابية وغيرها فقد عارضوا قانون الانتخاب، وكان التشفى والانتقام ظاهرا منذ الأيام الأولى لتولى وزارة النحاس الثانية دفة الحكم، واتهم الأحرار الوفد بأن سياسته أدت إلى اضطراب الأمن فى البلاد [194].

وقد تخوف الإنجليز من هذه الوزارة بسبب ظهور مسألة الدستور على رأس البرنامج الوزارى، ومحاولة الوفد إطالة مدة البرلمان [195]، بل أن " لويد " أوصى حكومته بضرورة إرغام النحاس على تقديم تعهد كتابى بأن قانون الاجتماعات والمظاهرات لن ينظر فى أثناء توليه منصبه، ولكن الحكومة البريطانية رفضت هذا الرأى [196] .

الواقع أن الوفد أراد الدخول فى محاولة لتلقين الملك نفس الدرس الذى لقنه إياه سعد زغلول فى 15 نوفمبر1924 يوم صاحت الجماهير صيحتها المشهورة سعد أو الثورة، ففى السابع عشر من يونيو 1930 قدم النحاس استقالته للملك فؤاد مسجلا فيها الأسباب التى دفعته لتقديمها، وهى عدم تمكنه وزملائه من تنفيذ البرنامج الذى قطعوا على أنفسهم العهد بتنفيذه ثم أتبع النحاس تلك الخطوة بخطوة أخرى بذهابه لمجلس النواب وإعلانه أن الوزارة قدمت استقالتها، وذكر فى أسباب الاستقالة أن " وزارته قطعت على نفسها عهدا بأن تصون أحكام الدستور وأن تحوطه بسياج من التشريع يكفل له حياة متصلة ونموا مطردا، ولكن الوزارة لم تتمكن من أن تقدم إلى البرلمان هذا التشريع الذى تقضى به المادة 68 من الدستور، وقد أغضب ذلك المجلس، حيث وقف الدكتور أحمد ماهر مطالبا النواب الثقة بالوزارة، ثم وقف العقاد ليقول عبارته المشهورة " ألا فليعلم الجميع أن هذا المجلس مستعد أن يسحق أكبرّ رأس فى البلاد فى سبيل صيانة الدستور وحمايته "، فقوبل هذا التهديد للقصر بتصفيق حاد متواصل، وقد أدرك الدكتور أحمد ماهر خطورة الموقف، فوقف صائحا مضطربا : ماهذا يا أستاذ عباس، أنا لا أسمح بمثل هذا الكلام، فرد العقاد:

أنا أقول ذلك وما زلت أكرره إننا جميعا مستعدون للتضحية فى المحافظة على الدستور، ثم أمر ماهر بحذف العبارة من محضر الجلسة، ولكن جريدة السياسة لم تنس أن تنقلها دون سائر الصحف الأخرى، وتلاتها جريدة المقطم فى مساء اليوم التالى، وقد علقت السياسة على العبارة "سترى الأمة غدا أن هذه العبارة تعبر بالفعل على نفسية الوفد ونوابه، ولولا هذا لما صفق النواب "، وفى اليوم التالى 18 يونيه اجتمع الوفد فى بيت الأمة لبحث احتمالات قبول الاستقالة، وقد احتشدت الجماهير وهى تهتف بحياة النحاس والدستور، ولكن الملك كان قد أعد عدته لذلك (197)، فقد أجبر هذه الوزارة على تقديم استقالتها فى 19 يونيه، حيث أسند الملك فؤاد الوزارة إلى إسماعيل صدقى والذى مع بداية وزارته شهدت مصر أحداثا جساما أولها الانقلاب الدستورى الذى حدث والذى بمقتضاه صدور دستور سنة 1930 (198)، والذى أساء إلى النظام النيابى، بل وعدم موافقة الشعب المصرى لهذا الدستور الذى أضر بالحياة النيابية فى مصر.

هوامش الفصل الأول

1- عبدالعزيز الرفاعى : ثورة مصر سنة 1919 دراسة تحليلية تاريخية (1914 – 1919) دار الكاتب العربى للطباعة والنشر بالقاهرة، ط1، 1966، ص 148 .

2- د0 محمود حلمى مصطفى : تاريخ مصر السياسى 1982 – 1952، مكتبة الطليعة بأسيوط، 1967، ص 162 .

3- عبدالرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية (يشتمل على تاريخ مصر القومى من أبريل سنة 1921 إلى وفاة المغفور له سعد زغلول فى 23 أغسطس سنة 1927) ج1، مكتبة النهضة المصرية، ط1، 1947، ص 59 .

4- دار الوثائق القومية، محافظ عابدين، محفظة رقم 48، مجلس الوزراء – قرارات وزارية، قرار مجلس الوزراء فى 1922/3/16 .

5- محمد خليل صبحى : تاريخ الحياة النيابية فى مصر، ج5، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة 1939، ص 94 .

6- د. محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية، ج1، مكتبة دار المعارف المصرية بالقاهرة، 1951، ص 134، مشرفة محمد أحمد المليجى : عبدالخالق ثروت ودوره فى السياسة المصرية 1873 – 1928، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1989، ص 75، 76 .

7- طعيمة الجرف : ثورة 23 يوليو، دار النهضة العربية بالقاهرة، 1965، ص 79، عباس محمود العقاد : سعد زغلول زعيم الثورة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1994، ص 88 .

8- دار الوثائق القومية، رئاسة مجلس الوزراء، محفظة 13/أ كتاب حضرة صاحب الدولة توفيق نسيم باشا إلى حضرة صاحب الجلالة الملك فى 1935/4/17، وانظر، محفوظات مجلس الوزراء، محفظة

رقم 6 مذكرة توفيق نسيم للملك فى 1923/4/17، عباس العقاد، ص88، مشرفة المليجي، ص 75، 143، 146 .

9- محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور 1923 - 1952، كتاب روز اليوسف، العدد السادس 1955، ص 47 .

10-د. محمود متولى : المرجع السابق، ص 80، 81 .

11-الحكومة المصرية، لجنة الدستور، مجموعة محاضر اللجنة العامة للدستور، المطبعة الأميرية، بولاق القاهرة، 1924، محضر الجلسة الأولى فى 1922/4/19، ص1، د. على الدين هلال : السياسة والحكم فى مصر (العهد البرلمانى 1922 - 1952) القاهرة، 1977، ص 386 ..

12-دار الوثائق القومية، رئاسة مجلس الوزراء، مجلس النظار، محفظة 3/أ، القرارات التى أصدرتها لجنة وضع المبادئ العامة لوضع الدستور 1922 .

13-د. على الدين هلال : المرجع السابق، ص 386 .

14-الحكومة المصرية، المصدر السابق، ص 1، 2 .

15-نفس المصدر، محضر الجلسة الثانية فى 1922/4/20، ص 3، 4 .

16-نفسه، ص 4- 6، وانظر، د.عبدالعظيم رمضان : الجيش المصرى فى السياسة 1882 - 1936، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977، ص 149 .

17-الحكومة المصرية، المصدر السابق، محضر الجلسة الخامسة فى 1922/4/25، ض 10، 11.

18-نفسه، محضر الجلسه السادسة فى 1922/4/27، ص 14، 15 .

19-نفسه، محضر الجلسة السابعة فى 1922/4/28، ص 17 - 29 .

20-نفسه، محضر الجلسة 29 فى 1922/8/28، ص 114 .

21-مذكرات إبراهيم الهلباوى، تحقيق، عصام ضياء الدين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995، ص 30، 31، 267 – 270 .

F.O. 407/196. No. 51 Allenby to Curzon , Jan.22,-22 .1923، عباس العقاد، ص 90، أميمة صابر البغدادى : الحركة الوطنية المصرية من 1911 إلى 1924، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1972، غير منشورة، ص 37 – 39 .

23-أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية، الجزء الثالث من التمهيد، مطبعة شفيق باشا، القاهرة، 1928، ص 345، 349، 367، 368، 393 – 396، وانظر، د. نبيه بيومى عبدالله : قضايا عربية فى البرلمان المصرى 1924 – 1958، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996 ص 36 .

24-د. على الدين هلال، ص 101، د. عبدالعظيم رمضان، ص 151 .

25- د. عبدالعظيم رمضان، ص152،153، طعيمة الجرف، ص79، 80

26- Ibid , No. 33, July 19, 1923.

27- الوقائع المصرية، عدد 42 فى 1923/4/20، الحكومة المصرية، مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية 1923، المطبعة الأميرية، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1924، ص 40، محمد خليل صبحى : المرجع السابق، ص 516 – 532 .

28-عبدالرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية – ثورة 1919، ج1، كتاب الشعب، دار ومطابع الشعب، القاهرة، 1969، ص 93 .

29-نفسه، دار الوثائق القومية، محافظ مجلس الوزراء، محفظة رقم 5 مجالس نيابية، انظر، مواد دستور 1923 بمجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية لسنة 1923، ص 41 – 63 .

30-محفظة 572 عابدين، الدستور ومسائل الدستور، محاضر جلسات لجنة الدستور، وانظر، محمد خليل صبحى، ص 512 .

31- محافظ مجلس الوزراء، المصدر السابق، وانظر، الرافعى، ص 93، 250 .

32-مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية السبقة لسنة 1924، المطبعة الأميرية، 1925، ص 32 - 35، الرافعي، ص 94، 241، د. نبيه بيومى عبدالله، ص 33 .

33-مجموعة القوانين السابقة، ص 38، وانظر نص المادة 78 من دستور 1923 .

34-انظر المواد 61، 65، 93، 94 من الدستور، وانظر، أحمد الحمروش، ص 68 .

35-محافظ مجلس الوزراء، محفظة رقم 5 مجالس نيابية، المصدر السابق، محفظة 572 عابدين، المصدر السابق، مشرفة المليجى، ص 81، محمد الطويل : يهود فى برلمان مصر، مطبوعات الشعب، 1988، ص 48 .

36-محمد خليل صبحى، ص 454 .

37-محافظ مجلس الوزراء، محفظة رقم 5 مجالس نيابية، مصدر سابق، وانظر، مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية لسنة 1923، مصدر سابق، ص 65 - 88، الرافعى، ص 95، 96، ولبيان الأساليب التى جرت عليها الانتخابات الثلاثينية ولم يعرف أن سعد زغلول أخفق فيها ولم يظفر بخمسة عشر صوتا تجعله مندوبا ثلاثينيا فى الحى الذى هو فيه ! وعلى هذه الطريقة جرت الوزارة فى تقسيم الدوائر حسبما يزوق مرشحيها وكتابة أسماء الناخبين وحذفها كما يملى المرشحون، وإقامة الحراس فى الطرقات ليصدوا أناسا عن الصناديق ويدفعون إليها بأناس آخرين وبعد هذا كله ظهرت النتيجة فإذا بسعد قد فاز بمائة وأحد عشر صوتا فى اليوم الأول ولا تزال فى الدوائر بقية لم تظهر لها نتيجة، انظر، عباس العقاد، ص 127 .

38-سامى مهران : الحياة النيابية فى مصر، جمعية الإخاء للعاملين للبرلمانات العربية – مركز التدريب البرلمانى العربى 1995، ص 15، 16 .

39-محمد زكى عبدالقادر : محنة الدستور، مرجع سابق، ص 47 – 49، محمد خليل صبحى، المرجع السابق، ص 621 .

40- الحمروش، ص 70 F.O. 407/197 No. 70 Scott to Curzon , 14l9l1924.

41- Ibid , No. 33 Allenby to Curzon , 15l7l1923.

42- الرافعى، ص 96، 97، 100، 103 .

43- محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية، ج 1، مكتبة النهضة المصرية، 1952، ص 110 .

44-العقاد، ص 93 .

45-عبدالرحمن الرافعى : ثورة 1919 تاريخ مصر القومى 1914 – 1921 ط 4، دار المعارف 1987، ص 471، 476، أحمد شفيق : الحوليات، ج2 من التمهيد، مطبعة شفيق باشا، 1928، ص 82، 83.

46-الرافعى : فى أعقاب الثورة، ج 1، ص 39 .

47-المقطم فى 1922/3/7، الأخبار فى 1922/3/27 .

48- F.O. 407 /193 No. 11 Scott to Curzon , 1/4/1922. الأخبار فى 1922/3/28، مشرفة المليجى، ص 58 .

49-الرافعى، ص 52، 53 .

50-الأخبار فى 6/2، 1922/9/11 .

51- F.O. 407/194 No. 45 Curzon to Allenby, Aug. 10 1922.

52- Ibid , 407/190 No. 20 Allenby to Balfour , July , 18 , 1922 .

53-الأخبار فى 1922/4/10 .

54-فؤاد كرم : النظارات والوزارات المصرية، ج1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1994، ص 233، 234، وانظر، أحمد شفيق : الحوليات، تمهيد 3، مطبعة شفيق باشا، 1928، ص 361 .

55- F.O. 407/195 No. 61 Curzon to Allenby, Nov. 7, 1922

56-فؤاد كرم، ص 233، 235 .

57-انعقد مؤتمر لوزان خلال الفترة من أكتوبر 1922 حتى يوليه 1923، انظر، الرافعى، 62 – 71، د. عبدالعظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر 1918 – 1936، ج 1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 3، 1998، ص 407 – Ibid , No. 104 Allenby to Curzon , Dec. 1 , 1922

58-فؤاد كرم، ص 237، 238 .

59-أحمد شفيق، ص 372 .

60-محمد شفيق غربال، ص 120 .

61-الأهرام فى 1923/1/10 .

62-الأهرام فى 1923/1/22 .

63-عادل إبراهيم الطويل : محمد توفيق نسيم باشا ودوره فى الحياة السياسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2000، ص 146 .

64-جاك بيرك، ترجمة، يونس شاهين : مصر الإمبريالية والثورة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987، ص 60

65-عادل إبراهيم الطويل، ص 146 .

66-فؤاد كرم، ص 239، أحمد شفيق، ص 419.

67- د. محمد حسين هيكل، ص 133، 134 .

68-فؤاد كرم، ص 243 – F.O. 407 /196 No. 134 Curzon to Allenby , March 13 , 1923 .

69- Ibid , No 88, Feb. 17, 1923 .

70-لويس جرجس : يوميات من التاريخ المـصرى الحـديث 1775 – 1952، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998، ص 374، 375 .

71-الأهرام فى 1923/6/20 .

72-الأهرام فى 1923/7/28 .

73-الرافعى، ص 100، 101، لويس جرجس، ص 376 .

74-أحمد شفيق، ص 485 .

75- Ibid , No. 182 Allenby to Curzon , June ,16 1923 .

76-المقطم فى 1923/7/4، الأخبار فى 5/7/ 1923 .

77-المقطم فى 1923/7/5 .

78- الوقائع المصرية، عدد 67 غير اعتيادى فى 5/7/ 1923، وانظر، الرافعى، ص 100، 101 .

79-دار الوثائق القومية، محفوظات مجلس الوزراء، نظـارة الخارجيـة، محفظة 1/ب، وثيقة بدون، وانظر، المقطم فى 1923/7/6 .

80-نفس المصدر، والمحفظة، وثيقة من اللنبى الفيلد مارشال والقائد العام لقوات حضرة صاحب الجلالة البريطانية فى القطر المصرى، وانظر، العقاد، ص 93، 94 .

81- Ibid , 407 /197 No. 22 Allenby to Curzon , July , 7 , 1923 .

82-محفظة 1 / ب السابقة، وثيقة بدون، وانظر، د. هيكل، ص 140 .

83-الوقائع المصرية، العدد السابق، وانظر، الرافعى، ص 103، 104.

84-د. هيكل، ص 140، 141 .

85- Ibid , No. 33 Allenby to Curzon , July , 156 , 1923 .

86-لويس جرجس، ص 377 .

87- الأخبار فى 1923/7/15 .

88-الأخبار فى 1923/7/9 .

89-الأخبار فى 1923/7/11 .

90-الأهرام فى 1923/5/21 .

91-دار الوثائق القومية، محفظة 214 عابدين، أحزاب، تقرير باللغة الفرنسية (مترجم) فى 1923/11/11، وانظر، د. السعيد رزق حجاج: دستور 1923 بين الوفد والقصر 1923 – 1927، مطبعة حسان، القاهرة، 1985، ص 8 .

92-د. محمود متولى، 84 . يذكر الرافعى ان الوفد قد نال تسعين فى المائة من مقاعد النواب، المرجع السابق، ص 108، أما " طارق البشرى " فيذكر أيضا أن الوفد نال 90% من مقاعد مجلس النواب، ولم يحصل الأحرار إلا على ستة مقاعد، وسقط أقطابهم أمام مرشحى الوفد، وكذلك سقط جملة من كبار المرشحين الذين خاصمهم الوفد ومنهم يحيى إبراهيم رئيس الوزراء، وحصل الحزب الوطنى على أربعة مقاعد، انظر، طارق البشرى : سعد زغلول يفاوض الاستعمار، دراسة فى المفاوضات المصرية البريطانية 1920 – 1924، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977، ص 72، ويذكر العقاد، جرت الانتخابات لمجلس النواب فى 12 يناير 1924 فأسفرت عن نجاح مائة ونيف وتسعين نائبا وفديا من مائتين وأربعة عشر عدة الأعضاء فى مجلس النواب، ص 97 .

93-مذكرات إبراهيم الهلباوى، ص 272.

94-محمد على علوبة : ذكريات سياسية واجتماعية، تقديم، د. عاصم الدسوقى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988، ص 252، 253 .

95-د. محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية، ج1، دار المعارف، 1951، ص 148 .

96-Ibid , 4071198 No. 45 Carr to Mac Donald Feb. 13,1924. ، وانظر، عباس العقاد، ص 97 .

97- Amin Youssef Bey : Independent Egypt , London , 1946, P. 115-137.، الرافعـــى، ص 113، طـــارق البـــشرى : المرجع السابق، ص 72 .

98-د. محمود متولى، ص 84، 85 .

99-دار الوثائق القومية، مذكرات ســعد زغلــول، كراســـة رقـــم 47، ص2774 – 2776، طارق البشرى، ص 72

100- الرافعى، ص 116 – 120، الحمروش، ص 76 .

101- Amin Youssef : Op. Cit. , P. 117 .

102- محمد حسين هيكل، ص 149، 150، 154، 155، 157 – 160، 171 –173 .

103- د. أحمد فارس عبدالمنعم : السلطة السياسية فى مـــصر وقـــضية الديمقراطية (1805 – 1987)، الهيئة المصرية العامـــة للكتـــاب، 1997، ص 44 – 46، طارق البـــشرى، ص 73، د. متـــولى، ص86

104- Lord Lioyd : Egypt since Cromer , Vol 11 , London , 1934, P. 87 .

105- Amin Youssef : Op. Cit. ,P.137.، د. عبدالعظيم رمضان: الجيش المصرى فى السياسة، مرجع سابق، ص 155، 221 .

106- د. محمود متولى، ص 87، د. نبيه بيومي عبدالله : قضايا عربيـــة فى البرلمان المصرى، مرجع سابق، ص 38، وانظـــر، د. أمـــل محمد فهمى : أمراء الأسرة المالكة ودورهم فى الحياة المـــصرية 1882 – 1928، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006، ص95 .

107- مذكرات سعد زغلول، كراســـة رقـــم 52، ص 1913، كراســـة رقم49، ص 2842 – 2843 .

108- مذكرات محمد لطفى جمعة، الهيئـــة المـــصرية العامـــة للكتـــاب، 2000، ص 354

109- طارق البشرى، ص 147، 148، Lioyd : Op. Cit. , P. 87.

110- مضابط مجلس النواب، جلسة 13 فى 1924/4/5، ص 120، جلسة 20 فى 1924/4/20، ص 197، 198 .

111- والاتحاد البرلمانى الدولى هيئة دولية تأسست فى عام 1888 ومقرها جنيف، وغرضها الجمع بين أعضاء البرلمان فى شتى البلاد فى مؤتمرات سنوية للتداول فى الشئون السياسية العالمية وفى الشئون العالمية وفى الشئون البرلمانية أو الفقهية أو الاقتصادية والعمل على توطيد التفاهم بين الشعوب، انظر، الشعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية، تقرير عن اشتراك البرلمان المصرى فى مؤتمرات " الاتحاد البرلمانى الدولى" التى انعقدت من عام 1924 إلى عام 1939، المطبعة الأميرية بالقاهرة، 1945، ص 1- 3 .

112- الرافعى، ص 124 – 126 .

113- فؤاد كرم، ص 265، وانظر، د. يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية 1878 – 1953، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999، ص 282 .

114- أحمد شفيق : المصدر السابق، الحولية الثالثة، مطبعة حوليات مصر السياسية، 1929، ص 21 – 23، 50 – 53، وانظر، الرافعى، ص 163، مصطفى الغريب محمد القصير : محمد حسين هيكل ودوره فى السياسة المصرية 1888 – 1956، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2003، ص 180، د0 حماده محمود إسماعيل : دور الأقاليم فى تاريخ مصر السياسى – قراءة فى التاريخ السياسى لمديرية القليوبية 1919 – 1936، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1991، ص 136 .

115- Lioyd : Op. , Cit. , P.11- 87.

116- محمد خليل صبحى، ص 56، وانظر، الرافعى، ص 163، د. أمل محمود فهمى : المرجع السابق، ص 95.

117- إسماعيل صدقى : مذكراتى، تحقيق، د. سامى أبو النــور، مكتبــة مدبولى، ط2، 1996، ص 65 – 71 .

118- دار الوثائق القومية، محفظة 216 عابدين، وثيقــة بــدون تــاريخ بعنوان اليوم نكشف القناع عن الدسائس بــين الأمــة والعــرش، وانظر، د. عبدالعظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مــصر 1918 – 1936، ج2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998، ص 572، 573 .

119- محسن محمد : أصول الحكم – تاريخ مصر بالوثائق البريطانيــة والأمريكية، دار المعارف، 1980، ص 219 .

120- د0 يونان لبيب رزق، ص 272 – 275، وانظر، د. عبــدالعظيم رمضان، ص 573 – 576 .

121- الحكومة المصرية، مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية، لسنة 1925، المطبعة الأميرية 1925، ص 9، 71 .

122- دار الوثائق القومية، مذكرات سعد زغلول، كراسة 48، ص 2797 – 2804.

123- د. محمد حسين هيكــل : مــذكرات، ج1، ص 208، مــصطفى الغريب محمد القصير، ص 180 .

124- مذكرات الهلباوى، ص 288، 298 .

125- محمد على علوبة، ص 264 – 266، فؤاد كرم، ص 272 .

126- د. عبدالعظيم رمضان، ص 580، 581، المقطم فى 25 مــارس 1925، الرافعى، ص 170، 171، محسن محمد، ص 76، العقاد، ص 128، مشرفة المليجى، ص 147، د. أحمد فارس عبدالمنعم، ص 56 .

127- مارسيل كولومب، ترجمة، زهير الشايب، تطور مصر 1924 – 1950، مكتبة مدبولى، 1950، ص 69 .

128- محمد زكى عبدالقادر، ص 65 .

129- F.O. 407L200 No. 48 Allenby to Chamberlain April 26 , 1925 ، مشرفة المليجى، ص 150 .

130- مذكرات الهلباوى، ص 291، 292 .

131- الرافعى، ص 184 .

132- دار الوثائق القومية، محفظة 591 عابدين، التماسات بتواريخ مختلفة (*) المادة 96 – يدعو الملك البرلمان إلى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر فإذا لم يدع إلى ذلك يجتمع المجلس بحكم القانون فى اليوم المذكور .

133- أحمد شفيق : الحولية الثانية، مطبعة شفيق باشا، 1928، ص 936، 937، العقاد، ص 130، د. محمود متولى، ص 89، د.السعيد رزق حجاج، ص 67، مصطفى الغريب محمد القصير، ص 189، Lord Lioyd : Op. Cit. , PP. 98 – 146 .

134- الرافعى، ص 187، 190، 249، وانظر، د0 أمل محمد فهمى، ص 97 .

135- F.O. 407/203 No. 3 Lioyd to Chamberlain July 4, 1926.

136- دار الوثائق القومية، محافظ عابدين، محفظة رقم 571، تلغراف فى 1925/6/21، محفظة 217 عابدين، وثيقة بدون، محفظة 280 عابدين، الانتخابات عام 1925، وانظر، د. جلال يحيى : العالم العربى الحديث، الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين، دار المعارف، 1980، ص 515، الحمروش، ص 81، الرافعى، ص191 – 193. د. عبدالمنعم الدسوقى : موقف عمد ومشايخ

القرى من انتخابات 1931، المجلة التاريخية المصرية، المجلد السابع والعشرون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1981، ص289. واحة جغبوب : أن حدود مصر الغربية تبدأ من رأس جبل السلوم ثم تتجه إلى الجنوب والجنوب الغربى لتضم سيوة وجغبوب طبقا لاتفاقية 1899 المعقودة بين بريطانيا ومصر من جهة وفرنسا من جهة أخرى التى تم الاعتراف فيها بملكية مصر لجغبوب، وشروط المفاوضات البريطانية التركية بشأن الحدود خلال السنوات 1904، 1905، 1907، انظر، محسن محمد : سرقة واحة مصرية، كتاب اليوم، 1980، ص 17 – 19، 92 .

137- مذكرات الهلباوى، ص 291، 292 .

138- Lord Lioyd : Op. Cit. , P. 110 .

139- مذكرات سعد زغلول، كراسة 49، ص 2842، 2843، كراسة 52، ص 2905 .

140- نفسه، كراسة 52، ص 2949 – 2952، الرافعى، ص 193، 194، د.عبدالعظيم رمضان، ص 597 Lord Lioyd : Op. Cit. , PP. 159 – 163.، ذكر صدقى أن مفاوضات الحدود لم تكن عملا مشكورا لأن إيطاليا مصممة – بوصفها دولة قوية – على انتزاع جغبوب (التى تضم مقبرة لأحد الفراعنة العظام) من مصر الضعيفة وبالقوة إذا لزم الأمر، انظر، محسن محمد : المرجع السابق، ص 92، 95، 96، 189 .

141- F.O. 407/203 No. 1 Lioyd to Chamberlain Jan. 29, 1926.

142- المقطم فى 1926/2/20، أحمد شفيق : الحولية الثالثة، مطبعة حوليات مصر السياسية، 1929، ص 50 – 53، العقاد، ص131، 132، د. محمود متولى، ص 90، 91، محسن محمد، ص 185، 187 .

143- Lord Lioyd : Op. Cit. , P. 155 .، وفي 1932 طالبت إيطاليا مصر بالتصديق على معاهدة جغبوب من قبل البرلمان، وأحالت الحكومة مشروع الاتفاق الذى وقعه زيور مع الإيطاليين فى 6 ديسمبر 1926 إلى مجلس النواب، ليصبح احتلال الواحة مشروعا، واجتمع المجلس فى 13 يونيه 1932 برئاسة توفيق رفعت، وكان مقرر اللجنة النائب وهيب دوس شقيق وزير المواصلات توفيق دوس، ويتلو وهيب دوس تقرير اللجنة مؤيدا التنازل عن الواحة بقوله : " أن مصر كسبت كثيرا بهذا الاتفاق ولم تخسر شيئا ... وأن جغبوب لم تكن تابعة لمصر "، انظر، محسن محمد، ص 189، 200 – 203 .

144- الرافعى، ص 200، تنص المادة 89 من الدستور على " الأمر الصادر بحل مجلس النواب يجب أن يشتمل على دعوة المندوبين لإجراء انتخابات جديدة فى ميعاد لا يتجاوز شهرين وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد فى العشرة الأيام التالية لتمام الانتخاب، مصطفى الغريب محمد القصير، ص 182 .

145- د0 عبدالعظيم رمضان : الجيش المصرى فى السياسة، ص 220، 221، فؤاد كرم، ص 283 .

146- F.O.407/202 No. 71 Lioyd to Chamberlain June 10, 1926 .

147- الرافعى، ص 200، 205 – 207، وانظر، حسن يوسف : المرجع السابق، ص 76 .

148- Lord Lioyd : Op. Cit. , 152 .

149- يونان لبيب رزق، ص 302، 303، د0 عبدالعظيم رمضان : المرجع السابق، ص 224 .

150- Lioyd : Op. Cit. , P. 159 .
151- Ibid , PP. 175 – 177 .
152- Ibid , PP. 183 – 187 .

153- فؤاد كرم، ص 287 .

154- محمد زكى عبدالقادر، ص 63 .

155- F.O. 407/204 No. 43 Lioyd to Chamberlain May 19, 1927 .

156- محمد زكى عبدالقادر، ص 64، 65، د. أمل محمد فهمى : المرجع السابق، ص 99، 104، 105 .

157- فؤاد كرم، ص 290، F.O. 407/206 No. 34 Lioyd to Chamberlain March 8, 1928 .

158- Ibid, March 9, 1928 .

159- دار الوثائق القومية، محافظ عابدين، محفظة رقم 48 عابدين، أمر ملكى رقم 37 لسنة 1928 بإقالة حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا فى 25 يونيه 1928، مضابط مجلس النواب، جلسة 1928/6/25 ص 1557، محمد زكى عبدالقادر، ص 65، فؤاد كرم، ص 296، 299، محمد الطويل : المرجع السابق، ص 36، Amin Youssef : Op. Cit. , P. 137 .

160- دار الوثائق القومية، محفظة رقم 591 عابدين، وثيقة فى 1928/7/18، مجلس النواب، جلسة 1931/6/29، ص 33، الشعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية، تقرير عن اشتراك البرلمان المصرى فى مؤتمرات " الاتحاد البرلمانى الدولى " التى عقدت من 1924 إلى 1939، المطبعة الأميرية بالقاهرة، 1945، المؤتمر الخامس والعشرون المعقود ببرلين فى 1928، ص 5، المقطم فى 1928/7/21، عبدالرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية، ج2، دار المعارف، ط3، 1984، ص 65، 66، د.أحمد فارس عبد المنعم، ص 56 .

161- مارسيل كولومب : المرجع السابق، ص 68 .

162- Lord Lioyd : Op. Cit. , P. 277.

163- الرافعى، ج2، ص 68 .

164- الشعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية، المؤتمر الخامس والعشرون المعقود ببرلين فى 1928، ص 5، 6 .

165- د. ضياء الدين الريس : الدستور والاستقلال والثورة الوطنية 1935، ج1، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، 1975، ص 21، المقطم فى 1928/8/4 .

166- محمد زكى عبدالقادر، ص 68 .

167- د. جلال يحيى، ص 518 .

168- الحمروش، ص 85، 86، وانظر، د. عبدالعظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ج 2، مرجع سابق، ص 694، 695 .

169- الرافعى، ص 68، 71 - 81، وانظر، د. مصطفى النحاس جبر : سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية من 1914 - 1936، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1985، ص 314، 315 .

170- F.O. 407/207 No. 65 Lioyd to Cushendun Nov. 22, 1928.

171- د. عبدالعظيم رمضان، 692.

172- د. مصطفى النحاس جبر، ص 316 .

173- اليد القوية، خطب وأحاديث حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا منذ أسندت إليه رياسة مجلس الوزراء، مطبعة الاسكندرية، 1929، ص 8 .

174- F.O. 407/209 No.96 Hoare to Henderson Aug. 10,1929

175- اليد القوية، ص 13، 18، 43، 71 - 73 .

176- نفسه، ص 3، 4 .

177- نفس المصدر، من خطاب محمد محمود فى وفد مديرية القليوبية فى 1928/7/7، ص 27 .

178- نفسه، ص 7، 36، 37 .

179- محمد زكى عبدالقادر، ص 68 .

180- اليد القوية، ص 48، 65، 140 .

181- د.مصطفي النحاس جبر، ص 318، 319 .

182- F.O. 407/209 No. 21 Loraine to Henderson Sept. 9, 1929 .

183- Ibid No. 106 Concul Petterson to Sir Lindsay Sept. 9, 1929 .

184- د.مصطفى النحاس جبر، ص 319 .

185- أحمد شفيق الحولية الخامسة، مطبعة حوليات مصر السياسية 1930، ص 995 – 998، الحولية السادسة، مطبعة حوليات مصر السياسية، 1931، ص 565، 566 .

186- د. محمد حسين هيكل، ص 217، 242 – 245 .

187- إسماعيل صدقى : المصدر السابق، ص 84، 85 .

188- مذكرات الهلباوى، ص 311، 316 .

189- أحمد شفيق : الحولية الخامسة، مصدر سابق، ص 1187 .

190- د. محمود متولى، ص 92، فؤاد كرم، ص 304، 305 .

191- محمد زكى عبدالقادر، ص 68 .

192- د. مختار أحمد نور : مصطفى النحاس رئيسا للوفد 1927 – 1953، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، مركز تاريخ مصر المعاصر، 2005، ص 28 .

193- محمد زكى عبدالقادر، ص 68، 69.

194- دار الوثائق القومية، محفظة 571 عابدين، شكوى من عمدة الجعافرة بتاريخ 1930/4/28، د. مختار أحمد نور : المرجع السابق، ص 68، 69 .

195- F.O.407/210 No. 5 Hoare to Henderson Jan 2, 1930 .
196- Lord Lioyd : Op. Cit. , PP. 278-279 .
197- د. مختار أحمد نور، ص 29، 30، أحمد شفيق : الحولية السابعة 1930، المطبعة الهندية، القاهرة، 1931 ص 774، 775 F.O. 0 407/212 No. 8 Loraine to Henderson , June 27, 1930.، د. عبدالعظيم رمضان، ص 720، 721
198- فؤاد كرم، ص 313، 317 .



الفصل الثانى

مصر فى عهد دستور 1930

دستور 1930
ظروف الإصدار... وعوامل الإلغاء

تولى إسماعيل صدقى الوزارة فى 19 يونيه 1930 [1] وقد علقت صحيفة " البركان " بقولها " فوجئت البلاد بخبر كدرها هو نبأ تولى صدقى باشا رئاسة الوزارة، لأنه معروف بالشدة وله سوابق فى مناوئة الوفد، فهو يرى حسنا كل ما يعده الوفد قبيحا، ويرى قبيحا كل ما يراه الوفد حسنا، كما محت الأحزاب أسماء الوزراء من أعضائها الذين قبلوا معاونة صدقى ما عدا حزب الأحرار الدستوريين، بل أن حزب الوفد قرر عدم التعاون مع الوزارة[2].

لم تكد الوزارة الصدقية تتبوأ مقاعدها لإنقاذ مصر من الأزمة الاقتصادية حتى انحرفت بسرعة إلى الناحية السياسية منتهزة : أولا : أن الإنجليز سيكونون على الحياد، وقد أعلنوا حيادهم بعد تأليف الوزارة بأقل من شهر، ثانيا : وداعة المندوب السامى " السير برسى لورين " واس تسلامه للإنجليز المحليين، ثالثا : تأييد الماليين الأجانب لها علنا، ويتضح ذلك فى ذهاب وفد منهم بعد تأليفها برياسة " المستر كارفر " وخطبتهم فى وجود صدقى وقولهم أنهم يثقون به وبوزارته، رابعا : معاضدة زكى الإبراشى (ناظر الخاصة الملكية) الذى بلغ من نفوذه أنه كان يحضر جلسات مجلس الوزراء فى عهد هذه الوزارة [3].

انتفاضة البرلمان 1930 :

بدأت وزارة صدقى حكمها بتحدى إرادة الشعب، وممارسة أول إجراءات القمع بتأجيل جلسات البرلمان شهرا، ابتداء من 21 يونيه 1930 وهو اليوم الذى كان محددا لانعقاد البرلمان بعد استقالة النحاس [4] وقد وصل الأمر بصدقى أن استأذن المندوب السامى البريطانى فى فض الدورة البرلمانية [5]، وقد أعطى نفسه فسحة من الوقت، حتى تنظم الوزارة قواتها للقضاء على الحياة النيابية دون أن تجد قوة أمامها للدفاع، وفى هذا

يقول صدقى فى مذكراته : " كان لابد لى لأمهد للنظام الجديد الذى جئت لإنشائه أو أؤجل البرلمان، فأجلته شهرا كما يسمح بذلك الدستور، وكان من المنتظر أن يقابل هذا الإجراء بمعارضة شديدة من جانب الأغلبية المسيطرة على المجلسين فى ذلك الحين، ولم أكن أنتظر أن تكون هذه المعارضة تشبه حربا أهلية مبعثها كراسى الحكم [6] وأن الاحتلال لا يرى الانقلاب على الدستور وإطلاق يد الملك حلا مناسبا فإنه يقضى إلى تهديد النظام، لذلك فإن صدقى يزعم أنه يرغب فى استمرار النظام الدستورى [7] وهذا يعنى أن صدقى كان يضمر فى نفسه القيام بهذا العمل منذ توليه الحكم ليحكم البلاد حكما مطلقا، وقد تم له ذلك بالفعل .

الجدير بالذكر أن أول إجراء يتبع دائما فى بدء أى انقلاب دستورى هو تأجيل البرلمان شهرا، وكان قد سبقه فى استخدام هذه الطريقة " زيور" عام 1924، و" محمد محمود " عام 1928، وكان صدقى يأمل فى أن يجبر رئيس مجلس النواب " ويصا واصف "، ورئيس مجلس الشيوخ "عدلى يكن " أن يمنعا أى نقد لقانون تأجيل الجلسات، وحين وصلته بعض المعلومات عن المعارضة التى سيوجهها الأعضاء لهذا القانون، سارع بإرسال خطاب تهديد إلى رئيس مجلس النواب باتخاذ كل الإجراءات الضرورية فى حالة عدم التسليم بمطالبه وهى عدم السماح لأحد بالكلام بعد قراءة المراسيم المرفقة على المجلسين – ولكن رد ويصا واصف على هذا الخطاب، بأنه ليس من حق الحكومة أن تتقدم بمثل هذا الطلب إلى رئيس مجلس النواب، لأنه يتضمن تدخلا غير مشروع من السلطة التنفيذية، فى إدارة جلسات المجلس، التى هى من اختصاص رئيسه وحده، ولكن صدقى لم يتراجع أمام هذا الرد، وأمر بوضع السلاسل على أبواب المجلس لمنع دخول الأعضاء إليه، ولكنهم ذهبوا رغم ذلك إلى المجلس فى الميعاد المحدد للانعقاد واقتحموا الحصار العسكرى المسلح الذى أقيم أمامهم، وأمر رئيس المجلس حرس البرلمان بقطع السلاسل، وعرف اليوم

بعد ذلك، بأنه اليوم الذى قطعت فيه السلاسل [8]، وفى تقرير لبرسى لورين " أنه لم يسمح لغير النواب والشيوخ باختراق نطاق قوة البوليس، والاقتراب من أبواب البرلمان الذى أغلقت مشارفه فى وجه الجماهير، وعلل صدقى ذلك بأنه يحافظ على النظام دون استخدام القوة مع ممثلى الأمة [9]، أنها إنتفاضة – ثورة مضادة .. وذلك لأنه هل هى أول مرة يحدث فيها ذلك ؟ وما هو رد الفعل ؟

لاشك أن ذلك قد حدث كما سبق ذكره فى عهد كل من زيور ومحمد محمود، وكان رد الفعل هو الإصرار على تنفيذ الاجتماع، وكان الأول فى فندق الكونتيننتال والثانى فى دار مراد بك الشريعى – وذلك لأنه فى كلتا الحالتين تم إغلاق البرلمان وحشدت القوات التى صدرت إليها الأوامر بضرب من يقترب من البرلمان بالرصاص .

وتعتبر حادثة تحطيم السلاسل بداية المعركة بين صدقى والشعب، كما أن عملية انصراف الأعضاء بعد تلاوة المراسيم هو تقليد حدث قبل ذلك فى نفس الظروف المشابهة لهذا الظرف أن البرلمان كان يجتمع وكان أمر التأجيل يتلى عليه فينفض النواب (فى عهد زيور ومحمد محمود) وفى هاتين المرتين لم يناقش مجلس النواب مسألة الثقة بالوزارة التى استصدرت مرسوم التأجيل منتظرين انتهاء فترته، على أن النظرية الدستورية المأخوذ بها أن أية وزارة لا تملك استصدار مرسوم التأجيل من غير أن تحوز ثقة المجلس صراحة أو ضمنا، ووزارة صدقى لم تكن تطمع فى أن تحوز هذه الثقة بأى حال، ومخافتها أن يناقش البرلمان هذه النظرية وأن يأخذوا بها وأن يعتبروا الوزارة غير قائمة ما دام البرلمان قائما إلا أن تحصل على ثقته هو الذى جعل صدقى يطلب إلى رئيسى البرلمان (النواب والشيوخ) أن يتعهدا بأن لا يحدث أثناء الجلسة أكثر من تلاوة قرار التأجيل، ولما لم يفعل الأعضاء سوى ذلك بعد تحطيم السلاسل، ولم يناقشوا دستورية النظرية المذكورة، ويرتبوا عليها نتيجتها الطبيعية من

أن يذهب إلى من يكلفه المجلس فيبلغ قرار عدم الثقة إلى رئيس الوزراء وأن يرفع القرار إلى جلالة الملك، اعتبرت الوزارة أنها تخطت هذه الخطوة بسلام [10] .

والواقع أن أية وزارة دستورية لا يمكن أن تقوم وتتولى شئون الحكم إلا إذا توافر لها ركنان : تعيين الملك إياها تعيينا لا تصبح وزارة شكلا إلا به، وثقة مجلس النواب بها ثقة لا سبيل لها أن تباشر مهامها إلا إذا حصلت عليها، وإذا لم يتوافر ذلك فلم يكن لأية وزارة من الجهة الدستورية الكيان الشكلي، والركن الثاني هو الذى يجعل لها ولاية الحكم، فالدستور يقرر أن مصدر السلطات كلها الأمة، ونواب الأمة هم وكلاؤها، وبذلك فهم مصدر السلطات ما دامت نيابتهم قائمة، وأية وزارة لا تحوز ثقتهم تسقط ولايتها ما داموا يعلنون عدم الثقة بها على الوجه المقرر بالدستور .

الجدير بالذكر أن النواب الذين اقتحموا الأبواب يوم 21 يونيه لو اجتمعوا فى البرلمان يومئذ وقرروا عدم الثقة بالوزارة وأبلغوا هذا القرار على لسان رئيس مجلسهم إلى الوزارة ورفعوه إلى الملك وقرروا أن يظلوا منعقدين داخل المجلس حتى يقطع فى الأمر برأى، سواء إصدار مرسوم بحل المجلس أو إخراج الأعضاء منه بالقوة العسكرية لتغير وجه المسألة ولشهدت مصر غير ما شهدته فى ذلك اليوم [11] ويبدو أن النواب لم ينتبهوا لهذه النظرية، فكل ما فعلوه فى اجتماعهم هو القسم بالحفاظ على الدستور والاحتجاج على ما ارتكبته الحكومة من مخالفة للدستور بوضع السلاسل على أبواب البرلمان، ولم يقرروا عدم الثقة بالوزارة .

على كل حال تلى مرسوم التأجيل من المجلس فى جلسة 23 يونيه المحددة لاجتماعه التأجيل، وحدد لجلسته التالية يوم 21 يوليه [12] وقد اعتمد صدقى أول توليه الوزارة على أصدقائه الأحرار الدستوريين وأراد أن يكسبهم إلى صفه كحزب، وقد أيده الحزب أول الأمر، ولكن على حذر

شديد، لمعرفتهم أساليب صدقى السابقة، وهذا ما يؤكد لهم أن الخطة الوحيدة المناسبة له هى خطة عدم الثقة [13] .

كما هاجم الأحرار خطة عدم التعاون التى نادى بها الوفد، واعتبروا القسم باحترام الدستور، دون شموله للملك تحريض [14] بل حينما ثارت الصحف الوفدية على صدقى بسبب هذا التأجيل، دافعت عنه صحيفة السياسة فذكرت أن ذلك حق دستورى للملك لا مطعن عليه من الناحية الدستورية، ووصفت موقف الوفد من الحكومة بأنه موقف عناد، ودافع حزب الأحرار عن مسلك الوزارة وفى ذهنه أنها تعتزم أمرا، لأن هذا ما حدث بالضبط عندما كلف محمد محمود بتأليف وزارته، بينما كانت أغلبية مجلس النواب من خصومه وقبل أن ينتهى أمد التأجيل [15] .

وتصالح نواب الوفد والحزب الوطنى مؤقتا، واجتمعوا فى النادى السعدى يوم الخميس 26 يونيه، وأخذوا على أنفسهم عهدا بالدفاع عن الدستور، كما أعلنوا عدم التعاون مع الحكومة، وكتبوا إلى الملك بإعادة فتح البرلمان، أما الأحرار فقد واصل هيكل دفاعه عن الحكومة وعبثها بالحياة النيابية وانتقد الاجتماع فى النادى السعدى بأنه باطل دستوريا لانعقاده فى غير المكان المحدد له، وقد نسى هيكل أنه أيد اجتماع البرلمان فى الكونتننتال فى نوفمبر 1925 فى عهد وزارة زيور الثانية، ومع تشابه الظروف فى العهدين إلا أن هيكل قام بتكييف الأمور على حسب موقف حزبه من الحكومات القائمة [16]، وتناول الوفد المصرى فى المؤتمر البرلمانى الدولى السادس والعشرون المنعقد بلندن فى يوليه 1930 الحوادث التى وقعت فى مصر فى هذه الآونة، والتى انتهت إلى إعادة العمل بدستور 1923 بالأمر الملكى الصادر فى 31 أكتوبر 1929 وعاد البرلمان إلى الانعقاد فى 11 يناير 1930، وقد تمت مناقشة " التطورات الحديثة للنظام النيابى " وألقى أحد أعضاء الوفد " ممدوح رياض " خطابا استعرض فيه الأزمات الدستورية التى صادفت النظام النيابى فى مصر،

كما أشار إلى خطر قيام النظم الدكتاتورية وإلى ضرورة تضامن الشعوب فى دفاعها عن النظم الديمقراطية للمحافظة على الأمن الدولى [17].

أما مشكلة العمد والمشايخ فكان تأثيرها شديد حيث أن بعض العمد – خاصة الذين فصلتهم وزارة الوفد – قد ساهموا فى موجة التأييد للحكومة السابقة والهجوم على الوفد، فقد وجدت مجموعة من الشكاوى جميعها بصيغة واحدة موقعة من عمد كثير من البلاد جميعها مديح فى الوزارة السابقة وهجوم على الوفد، واتهام حكومة الوفد السابقة بأنها كانت تعين العمد على غير رغبة الأهالى وأنهم – أى الأهالى – يريدون عودة العمد السابقين[18] ويتضح من هذا أن مسألة توحيد صيغة الشكاوى إنما يدل على أن الحكومة هى التى أوعزت إلى هؤلاء العمد لتشويه الوفد والنيل منه .

وهناك أيضا الالتماسات التى أشارت إلى سوء اختيار الحكومة فى تعيين العمد الجدد، فأرسلت الشكاوى إلى ديوان جلالة الملك بإعادة العمد المفصولين أو إجراء انتخابات لهم، ففى ناحية بنى غالب بأسيوط اشتكى الأهالى من رفت عمدتهم وطالبوا بإعادته لوظيفته أو اتباع طريقة الانتخاب فى اختيار العمدة الجديد، وقد حدث كذلك من أهالى أسوان والبلينا وفاقوس " شرقية " وغيرها [19]، وفى المقابل هناك التماسات تظلم فيها الأهالى من العمد الذين عينتهم حكومة صدقى فعلى سبيل المثال التماسات أهالى أطسا بالفيوم وأهالى كفر الشيخ سليم بتلا الذين تظلموا من عمدتهم بسبب جشعه وتعامله بالربا الفاحش واحتكار بيع السماد وعدم قيامه بمهام وظيفته مستندا إلى حكومة صدقى [20] وحدث نفس الشئ من أهالى أشمون منوفية، كما أقالت الحكومة بعض العمد والمشايخ بالشرقية والغربية لانتمائهم إلى حزب الأحرار الدستوريين [21] وقد تعاون الوفد والأحرار الدستوريين فى حض عمد ومشايخ الريف على الاستقالة،

فاستقال من المنيا نحو 24 عمدة ومن المنوفية 33 وأغلقت جريدة السياسة لحضها العمد والمشايخ على الاستقالة [22].

مما لا شك فيه أن الإجراءات التى أعلنها صدقى تسببت فى حدوث بعض الاضطرابات، فقد أخذ الوفد وعلى رأسه النحاس يطوف الأقاليم لنشر الدعوة إلى مقاومة الانقلاب على الدستور، وكانت أول زيارة له لمديرية الشرقية فى أول يوليه 1930 حيث قتل ثلاثة من المواطنين وجرح كثيرون فى بلبيس وهم يهتفون بحياة الوطن وحماته الذين أخلصوا لقضية مصر وحياتها النيابية [23]، وكانت تلك بداية لسلسلة من الحوادث الدموية.

كان منها ما حدث يوم 8 يوليه عندما زار النحاس المنصورة، فأرسلت الوزارة قوة من الجيش بلغت ثلاثة آلاف جندى مدججين بالسلاح تحت إمرة الميرالاى " فوربس بك " رئيس هيئة أركان حرب العمليات والميرالاى " عبدالعظيم على بك " [24] هذا بجانب قوة البوليس، وفى هذا اليوم وقع اعتداء على سيارة النحاس أسفر عن إصابة " سينوت حنا " الذى كان يرافق النحاس بجروح بالغة فى ذراعة عندما تلقى الطعنة عن النحاس، وكانت الطعنة بسنجة عسكرى وقيل أنها قاتلة وكان المقصود بها النحاس نفسه، وقتل أربعة من المواطنين وثلاثة من رجال الجيش والبوليس، وبلغ عدد الجرحى 145 جريحا [25] وكافأت الحكومة والسراى الميرالاى " عبدالعظيم على " قائد قوة الجيش بترقيته إلى رتبة لواء بصفة استثنائية [26] كما منح رتبة الباشوية أيضا فى اليوم التالى للحادث [27].

لقد كان ما حدث فى بلبيس وفى المنصورة وقع بالغ فى البلاد فاجتاحت المظاهرات مدن بور سعيد والاسماعيلية والسويس وطنطا، وكانت الاسكندرية ميدانا لحوادث خطيرة، فقد تألفت فيها يوم 15 يوليه مظاهرات قوبلت بإطلاق النار، وبلغ عدد القتلى 25 قتيلا [28] وعدد الجرحى خمسمائة جريح غصت بهم مستشفيات المدينة، وقبض البوليس

على أعضاء لجنة الوفد المركزية، وعلى عدد كبير من المواطنين بحجة أنهم من المتظاهرين [29].

أما بور سعيد فقد كتب محمد لطفى جمعه فى مذكراته يوم 16 يوليه أن بور سعيد تحترق، فقد ألغت الحكومة دستور 1923 ووضعت دستورا جديدا مستعينة فى ذلك بعبدالحميد بدوى 000 لقد وصل طغيان إسماعيل صدقى إلى أقصاه، وفى يوم 17 يوليه قابل " الميرالاى اسكندر بك " الذى جاء لقمع الفتنة – على حد قوله – وأهل بور سعيد درجوا على رجم رجال البوليس بالحجارة وقد حذر اسكندر بك من إطلاق الرصاص على أهل وطنه، وفى 19 أغسطس ذكر أن المعركة أدت إلى موت بضعة أشخاص من الأهالى وجرح آخرون، وكان الحكمدار الإنجليزى " هين " هو الذى يقود المعركة وقد أصيب بحجر فى صدره وآخر فى جبهته واستدعوا " على الألفى " سكرتير لجنة الوفد ليهدئ الأمور، وقد اتهمه بأنه هو الذى أوعز إليها [30]، وتمادت هذه الحكومة فى القضاء على الأمة كلها ممثلة فى شخص زعيمها، وتعطيل الصحف التى هى لسان حال الأمة[31].

واستمرارا فى تعنت الحكومة لموقفها رفضت مطالب الأغلبية المطلقة لمجلس النواب التي طلبت فى 20 يوليه 1930 دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادى طبقا لنص المادة / 40 – من الدستور [32]، وتسلط الأيدى للعبث بالدستور ولبسط الأحكام العرفية الأوتوقراطية فى البلاد[33]، ففى يوم 21 يوليه وهو اليوم الذى حدد الشيوخ والنواب لاجتماع البرلمان بعد انتهاء فترة التأجيل، احتلت الحكومة دار البرلمان لمنعهم من الاجتماع فيه فقامت المظاهرات فى القاهرة وتصدى لها الجيش والبوليس وفيها بلغ عدد القتلى أربعة وعدد الجرحى أربعين [34]، وأذاعت الحكومة بيانا فى 22 يوليه حاولت فيه تبرير هذا العرض الذى أخذت مسئوليته على عاتقها، ولم يكن بد من اجتماع البرلمان طبقا لأحكام الدستور، وأن القوات التى

رصدتها الوزارة داخل البرلمان وخارجه ألجأت المجلسين إلى الانعقاد فى غير دار البرلمان (فى النادى السعدى) فى اليوم المقرر (26 يوليه) وقد قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة وعليها أن تستقيل طبقا لنص المادة/65 – من الدستور، ولكن الحكومة مضت فى الحكم ولم تحفل بإرادة الشعب حكما أوتوقراطيا وأن كل تشريع يصدر أثناء حل البرلمان يكون باطلا وهو ما قرره البرلمان فى عامى 1926، 1930 [35]، ويبدو أن الطلب تكرر فقد قدمت الأغلبية المطلقة لمجلس النواب فى 21 سبتمبر 1930 عريضة تطالب بعودة البرلمان إلى اجتماع غير عادى للنظر فى تعديل قانون الانتخاب [36].

لم يقف الأمر بحكومة صدقى إلى حد إراقة الدماء ومحاكمة الأخرين، بل امتد تأثيرها إلى القضاء، الذى هو السلطة التى تستطيع أن تنصف الأهالى من الحكومة والعكس من ذلك، ولذلك أحيط القضاة فى جميع البلاد المتمدينة بضمان عدم قابلية العزل والنقل وعدم المساس باستقلالهم، ودستور مصر ارتضته منذ 1923، والدستور الذى أصدرته وزارة صدقى نفسها فيما بعد يقرران للقضاء مبدأ الاستقلال وعدم التقيد بغير القانون ووحى الضمير ويحيلان ضمان ذلك بعدم قابلية العزل والنقل إلى التشريع، وامتد تأثير الحكومة إلى القضاء بالفصل والنقل.

ففى 12 أغسطس 1930 أصدر مجلس الوزراء قرارا بفصل قاضيين هما " إلياس بك حنين وقطب أفندى فرخات " الأول اتهم بأنه أصدر حكما فى قضية تعد من ملاحظ بوليس شبين القناطر على أحد الأفراد، وكان الملاحظ يعمل على منع الناس من مقابلة النحاس أثناء مرور القطار الذى يقله، وصدر الحكم بالغرامة مائتى قرش على كل من المعتدى والمعتدى عليه، وتهمة القاضى أنه أولا : أسمى فى حكمه القطار الذى يقل النحاس " قطار دولة الرئيس " وثانيا : أن ما ذهب إليه الحكم من أن تصرف البوليس مع الجمهور هو الذى سبب الحوادث، أما البيان الذى

يحاول تبرير إحالة القاضي قطب فهمي إلى المعاش أن الوزارة تريد قضاة سياسيين لا قضاة قانون وعدل ونزاهة [37] وعاقبت الوزارة القضاة حتى على ألفاظهم رغم أنها ألفاظ حقيقية وليست خارجة على القانون مثل " قطار دولة الرئيس ".

تعطيل البرلمان تمهيدا لإلغاء دستور 1923 وإعلان دستور 1930 هل للإنجليز دور فى هذا الانقلاب ؟

يقول صدقي فى مذكراته : " وبعد أن اخترت زملائى استأذنتهم وتركتهم فى منزلى ريثما أقابل المندوب السامى البريطانى " سير بيرسى لورين Loraine " للتحدث معه فى بعض الشئون السياسية وقد أبلغته فى هذه المقابلة نبأ تكليفى بتأليف الوزارة، ولم يكن حتى هذه الساعة قد وصله هذا النبأ فقال سعادته : أننى لا أعلم شيئا قبل الآن عن هذا التكليف، ولكنى أرى إنك أتيت فى وقت غير مناسب، فقلت له : ولماذا ؟ فأجاب : لأننى أمضيت نحو شهر فى مفاوضة زعماء الأغلبية لوضع مشروع اتفاق بين مصر وبريطانيا وكان أملى أن نجد المخرج للوصول إلى اتفاق فقلت له : إننى مكلف من الملك بتأليف الوزارة وقد ساهمت فى تصريح 28 فبراير بل أنى أحد واضعيه، وقد سبق لى أن كنت المفاوض الثانى مع عدلى باشا سنة 1921، وفى الإمكان أن أستأنف معكم المفاوضات التى انقطع حبلها، قال : ما دام الملك فؤاد قد كلفكم بتأليف الوزارة، فلا اعتراض لى على ذلك، وخرجت من دار المندوب السامى إلى حيث زملائى فى المنزل، وكنت قد تغيبت عنهم مدة طويلة حتى قلقوا، ولما عدت أخبرتهم بما حدث[38]، أى مهانة أكثر من ذلك لرئيس وزراء مصر يحكيها بنفسه فى مذكراته، كما أن هذه دلالة واضحة على النفوذ الإنجليزى وأن المندوب السامى غير راض على رئاسة صدقى للوزارة من جانب، ومحاولة صدقى خطب ود الإنجليز لاستمراره فى عمل ما يشاء بمساندتهم من جانب آخر،

وفى الوقت نفسه موافقة الإنجليز على الإطاحة بالوفد المتشدد فى التفاوض معهم.

وعن هذا يقول مصطفى النحاس جبر : "كان الاحتلال بلا شك راضيا عن الإطاحة بالوفد، ومتبعا خط الضغط على الوفد حتى تلين عريكته فيرضى بما يريد الاحتلال للمعاهدة أن تكون عليه" ويقول : "ولكنه لا يرى الانقلاب على الدستور وإطلاق يد الملك حلا مناسبا فإنه قد يفضى إلى تهديد النظام [39]، وهذا يعنى أن الإنجليز رأوا أن نجاح التفاوض مع الوفد أفضل لما للوفد من نفوذ شعبى فالاتفاق مع الوفد اتفاق مع الشعب وبالتالى هذا أفضل للإنجليز .

ويقول أيضا محمد زكى عبدالقادر : "وربما كان الإنجليز يريدون شيئا آخر لعلهم قصدوا أن يؤدى الحكم إلى تقوية أصحاب المصالح الحقيقية على نحو ما كانوا يسمونهم حينئذ، لكى تتاح لهم الفرصة لعقد المعاهدة التى يريدونها بحسبانهم أكثر إعتدالا من الوفد [40] وبذلك يتضح دور الإنجليز ورغبتهم فى الانقلاب رغم ما ورد فى تصريح رئيس الوزارة البريطانية بمجلس العموم فى يوليه 1930 من أنه أرسلت تعليمات للمندوب السامى فى مصر قبل حوادث الإسكندرية توضح أن بريطانيا ما قصدت أن تستعمل آلة للاعتداء على الدستور المصرى [41] .

وموقف بريطانى آخر، خاص بتبليغ بريطانيا لحكومة صدقى فى 17 يوليه (بعد حوادث الإسكندرية) بأنها مسئولة عن أرواح الأجانب وممتلكاتهم فى مصر، وقيام بريطانيا بإرسال بارجتين حربيتين إلى ميناء الإسكندرية، ولأن جريدة المقطم موالية للاحتلال فقد اعتبرت أن ذلك من حق بريطانيا لتأدية واجباتها حيال أرواح الأجانب متخذة ذلك من تحفظات تصريح 28 فبراير 1922 الأربعة وترى أن فائدة هذه البوارج كبيرة لحماية أرواح الأجانب [42] .

وكلف " لورين " أيضا أن يبلغ النحاس باشا أنـــه يجـــب أن تحـــل مشاكل مصر الداخلية دون أن تتعرض أرواح الأجانب ومصالحهم للخطر، وإننا نعده كذلك مسئولا مـــع الحكومـــة إذا تعرضـــت أرواح الأجانـــب ومصالحهم للخطر [43] وبذلك فإن إرسال البارجتين البريطانيتين إلى ميناء الإسكندرية يعتبر تأييدا كاملا لمخططات صدقى ضد الشعب .

إن البيان الذى أصدره "رامزى مكدونالد Ramsay Macdonald" بتحميل صدقى والنحاس معا مـــسئولية أحـــداث الإســـكندرية أدى إلـــى اضطراب صدقى خاصة ما جاء عن الدستور فقال للمندوب السامى : " أنه لا تساوره النية فى تدمير الدستور فلا هو ولا الملك يقصدان الاستغناء عن البرلمان، ثم تساءل صدقى عن معنى تحميل النحاس مسئولية حماية أرواح الأجانب (أنه يخشى أن يشاركه النحاس فى الحكم بتدخل من الإنجـــايز أو خلعه لصالح الوفد) بينما حكومته – أى صدقى – هى المسئولة عن الأمن، فرد " لورين " : بأن ثمة احتياجات عاجلة فى السياسة، وأن حكومته ترى ألا يحدث تعديل فى قانون الانتخابات كما لا ترى استمرار تعطيل الحيـــاة النيابية [44]، وفى نفس الوقت نرى تأييد الحكومة البريطانية لهذا الانقلاب، ويتضح ذلك من دعوة الصحف البريطانية إلى التدخل الأجنبـــى لحمايـــة الانقلاب، وإلا كسب الوفد المعركة [45] .

واستقال صدقى بعد هذه الأحداث، وإن لم ترد استقالته فى أى من المصادر أو المراجع المصرية أو غيرها، على حـــد قـــول د. مـــصطفى النحاس جبر – وقال لورين : " أن استقالته ترجع إلى الضعف الذى انتاب مركزه، كما أن أثر بيان مكدونالد عليه كان سيئا فقد اعتبر البيان مناســـبا للوفد وعطفا عليه، غير أن المندوب السامى والملك يبدو أنهما استطاعا أن يجعلا صدقى يعدل عن هذه الاستقالة فإن الوثائق البريطانيـــة تغفـــل أى إشارة إليها مرة أخرى [46] .

الواقع أن هذه الاستقالة وردت فى مضابط مجلس النواب بأنه فى حفل بدار حزب الشعب أشار صدقى إلى الفوضى التى قامت بمناسبة انتخابات مكتب مجلس النواب، ودار الحديث عن موضوع استقالة صدقى، وأن هذه الاستقالة أحبطت بمناورات ودسائس [47] من جانب الإنجليز والقصر، كما وردت فى صحيفة الأهرام بأنها إشاعة، وفى هذا اليوم (17 يوليه) خرجت الناس إلى الشوارع هاتفة بحياة النحاس وحدث صدام بين الأهالى وقوات الأمن [48] .

أتاح تصرف بريطانيا هذا، الفرصة لصدقى لتثبيت أقدامه فى الحكم حيث حدد مكدونالد موقف حكومته من الطرفين المتنازعين بأنه سيكون مبنيا على التزام " الحياد الدقيق التام " وأن حكومته " لا تنوى أن تتخذ أداة ما للاعتداء على الدستور المصرى، وعلى ذلك لا يمكن أن يكون لها ضلع فى تغيير قانون الانتخاب " وهو حياد غريب، لأنه بينما تطلق بريطانيا فيه يد الحكومة اللادستورية فى قمع التحركات الشعبية، بل وتدعوها لذلك، ولا تعترض على بقائها فى الحكم، فإنها تقف من القوى الشعبية التى تدافع عن دستورها موقف التهديد والوعيد، فإنذار بريطانيا المصحوب بالبوارج الإنجليزية إنما كان تهديدا صريحا لهذه القوى الشعبية للخضوع بحجة تعريض حياة الأجانب للخطر [49] ويأسف ممثل الصحيفة البريطانية "الديلى هيرالد Daily Herald " على الأزمة الوزارية وحكم صدقى الدكتاتورى، ويذكر أن الوفد طلب عقد جلسة للبرلمان بمقتضى المادة الأربعين من الدستور وإذ ذاك يقترح البرلمان عدم الثقة بالوزارة الصدقية فتضطر إلى الاستقالة، ولهذا أنهت الوزارة الدورة البرلمانية [50]، حيث استصدرت فى 12 يوليه مرسوما بفض الدورة البرلمانية بالرغم من أن الدستور كان يقضى بعدم جواز فض الدورة البرلمانية قبل الفراغ من تقرير الميزانية [51] وقد دافعت " السياسة " عن هذا الإجراء واعتبرته صحيحا من الناحية الدستورية واتهمت الوفد بالحزبية العمياء [52] .

الجدير بالذكر أن صحيفة " البركان " اتهمت الأحرار الدستوريين بأنهم مسئولون عن تعطيل الحياة النيابية وأنهم حلفاء الإنجليز [53] خاصة بعد أن استأذن صدقى المندوب السامى فى فض الدورة البرلمانية، وأعرب له عن رغبته فى العمل بمنتهى الود والوفاق مع الحكومة البريطانية، وفهم المندوب السامى أن صدقى يعتزم مراجعة الدستور، وربما قانون الانتخاب حيث قال لصدقى : " أن سجلك السابق يضمن لنا رعايتك للمصالح البريطانية [54] وأن فض الدورة البرلمانية قبل أن تستوفى مدتها القانونية لتهيمن على مرافق الدولة طيلة العطلة البرلمانية دون حسيب ولا رقيب من نواب الأمة [55]، وهذا إن دل على شئ فإنما يدل على أن هؤلاء الحكام يسعون إلى المناصب وتحقيق مصالحهم الشخصية ومعهم أحزابهم دون النظر إلى مصلحة الأمة .

على أية حال احتج أعضاء البرلمان على هذا الفض الذى اعتبروه مخالفا للدستور وأعلنوا عزمهم على الاحتجاج بدار البرلمان فى نهاية الشهر الذى أجل له، أى فى يوم 21 يوليه، ولكن الحكومة أخرجت بوليس البرلمان منه بالقوة، واحتلته عسكريا، وأحالته قلعة حصينة، وبذلك أحبطت اجتماع النواب، ولقد اجتمع النواب بعد ذلك فى النادى السعدى فى يوم 26 يوليه واتخذوا قرارا بعدم الثقة بالوزارة، ولكن هذا القرار لم يكن له أدنى أثر، فقد بقيت الوزارة فى مقاعدها، وأصبحت تعتمد على ثقة الملك وعلى القوة المسلحة[56] أى الحكم المطلق الذى تأكد مع إلغاء دستور 1923 .

ناهيك عن لجوء الوزارة إلى علماء الدين، فاستخرجت الحكومة "نصيحة " مثلما فعل " رشدى " قبيل إعلان الحماية – فدعى رجال الدين بطاعة ولى الأمر، على أن لجوء الانقلابيين إلى بعض رجال الدين لم ينقذهم من استمرار المقاومة، وأصبحت كثير من المدن مثل القاهرة وبورسعيد والسويس ودمياط تغلى بالغضب، حتى ذهبت الصحافة الأجنبية إلى القول بأن هذه المدن الأربع أصبحت فى قبضة الوفد، وتوجت هذه

المقاومة بقرار تاريخى للوفد أصدره كمنشور مؤرخ فى 26 يوليه 1930 وزع على البلاد بعد إعلان عدم الثقة بالوزارة، ودعا المنشور الأمة المصرية إلى الامتناع عن دفع الضرائب بجميع أنواعها ما دامت الوزارة الحاضرة قائمة فى الحكم [57]، وكان لهذه الدعوة أثرها على وزارة صدقى من الناحية الاقتصادية خاصة والبلاد فى حالة سيئة اقتصاديا بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية 1929، حيث العبء الأكبر الذى سيقع على الفلاحين وسوء حالة الريف .

قضت وزارة صدقى على جميع القرارات الدستورية التى صدرت لصالح المديرين والموظفين، وامتد الصراع إلى القرى، فلقد زاد وعى العمد بالسياسة، وكان معظمهم يميلون إلى الوفد، فاستقال عدد كبير منهم، وكان رد الفعل الحكومى عنيفا ضد هذه الحركة، فأنشأت لذلك لجنة تأديبية لمحاكمتهم[58]، وزخرت القرى بالخفراء الذين فرضت أجورهم عليها، كما ملئت بالهجانة القساة وامتنع الشعب عن التعاون مع الحكومة وكان رد الحكومة قاسيا على الشعب [59] .

وكان هناك شكل آخر من المقاومة، وقف أمامه صدقى عاجزا تماما، وهو محاولة الوفد كسب تأييد الرأى العام العالمى، حيث ألقى ويصا واصف خطابا أمام المؤتمر البرلمانى الدولى السادس والعشرون المنعقد بلندن خلال الفترة من 16 يوليه 1930 إلى 22 منه أشار فيه إلى الحوادث التى وقعت فى مصر فى الآونة الأخيرة، كما تكلم النائب مكرم عبيد عن التطورات الحديثة للنظام النيابى مقترحا على مجلس الاتحاد البرلمانى الدولى أن يبحث الوسائل التى تكفل حماية النظام النيابى فى كل بلد من أى اعتداء لا يتفق وإرادة الشعب، وقد استمرت حملة عبيد فى لندن من يوليه حتى سبتمبر، وقد برزت شخصيته فى المؤتمر الإسلامى الذى عقد فى لندن فى أغسطس 1930، أثناء وجوده بها رغم أن كثير من السياسيين المصريين قد وفدوا إلى العواصم الأوربية دون أن يفكروا فى حضور

مؤتمر إسلامى لكنه رغم أنه قبطى كان متحمسا لذلك، كما قام بأنشطة سياسية أخرى فى لندن ضد حكومة صدقى [60]، وفى فرنسا نشطت الدعاية المصرية إلى الهيئات الديمقراطية والإنسانية، ففى أغسطس عقد اجتماع فى فندق روسيا بباريس تحت رعاية هيئة حقوق الإنسان [61] وبذلك أخذت المقاومة المصرية شكلا دوليا للتصدى لدكتاتورية صدقى .

إلغاء دستور 1923 وإعلان دستور 1930 :

اكتملت حلقة الانقلاب الدستورى حينما طلب صدقى من الملك الموافقة على إصدار الدستور الجديد (دستور 1930) والتصديق على قانون الانتخاب، وقد ذكر أنه يجب أن يمحى الماضى بما له وما عليه وأن يصدر دستورا جديدا، وأن تاريخ الحياة النيابية حافل لمثل هذه الظاهرة، ظاهرة إبدال دستور بدستور، وأن الدستور الجديد عنى بالاحتفاظ بأصول الدستور الذى صدر فى عام 1923[62]، وبناء عليه أصدر الملك أمره بإبطال العمل بدستور 1923 ووضع الدستور الجديد الذى به تم وضع جميع السلطات فى يده، وتضمن الأمر كذلك حق وزير الداخلية ومجلس الوزراء فى تعطيل الصحف[63]، ويقول حسن يوسف فى مذكراته : " جاء نظام صدقى وألغى الدستور كلية واستصدر دستورا جديدا أعطى الملك سلطات واسعة، وكانت حجة القائمين بهذا الانقلاب، أن دستور 1923 قد مهد لقيام دكتاتورية برلمانية [64] .

أرفق الدستور ببيان إلى الملك قصد به مواجهة الرأى العام بأسباب وبواعث هذا التغيير الجديد، وهذا البيان يتناول ثلاثة أمور : الأول : تشكيل البرلمان ووجوه تكوينه، والثانى : علاقة البرلمان بالسلطة التنفيذية، والثالث : قانون الانتخاب، وقد مهد البيان لهذه الأمور بهجوم على دستور 1923 أثار فيه قضية عدم ملاءمته لأحوال مصر، فقال أنه : " يعتبر صورة سوية لما بلغته الديمقراطية فى أوربا فى العصر الحاضر، مع أن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية العامة فى مصر، خصوصا من حيث

التعليم ونوع الثروة العامة وتوزيعها، لا تشبه فى كثير من الأحوال البلاد التى تنقل عنها [65] .

ثم انتقل البيان إلى بحث أسباب فشل دستور 1923 فهـاجم أولا : نظام الانتخاب العام المباشر، والشكوى من انحطـاط مـستوى أعـضاء المجالس النيابية، ثم هاجم البيان بعد ذلك الوفديين، فاتهمهم بـأنهم إنمـا أحدثوا هذا التغيير عام 1924 فى أول دور الانعقاد، لأنهم ظنوا بالانتخاب المباشر أن يكون " سبيل النجاح وأمان المستقبل " وانتهى من ذلـك إلـى الأخذ بنظام الانتخاب ذى الدرجتين [66] .

ثم انتقل البيان إلى مهمة وضع العراقيل أمام حصول الوفد علـى الأغلبية فى النظام الجديد الغير مباشر، فحرم طبقة العمال والفلاحين التى تؤيد معظمها الوفد من أن يكون لها دور مهم فى انتخاب أعضاء مجلـس النواب، وذلك بأن اشترط فى المندوبين الخمسينيين، وهم الـذين يتولـون انتخاب أعضاء مجلس النواب، شروط " مالية أو تعليمية " لا تتوفر فـى أغلبية هذه الطبقة [67] ..

كان الظن أن تلجأ الحكومة إلى تعديل قانون الانتخـاب لتـضمن تدخلها وضغطها على حرية الناخبين، أو توقف الحياة الدستورية كما فعلت وزارة محمد محمود، ولكن صدقى أمعن فى العدوان مما ظنه النـاس، إذا استقر العزم على إلغاء الدستور ووضع دستور آخر، فقد صـدر الأمـر الملكى فى 22 أكتوبر 1930 بإلغاء دستور 1923 وبحل مجلسى النـواب والشيوخ، وإعلان الدستور الجديد، كما صدر فـي نفـس اليـوم قـانون الانتخاب الجديد منسجما مع الدستور الجديد، وعرضت الوزارة سرا أمـر هذا الدستور على الحكومة البريطانية قبل إصداره، وقد تظاهر الإنجليـز بأن هذه المسائل داخلية لا شأن لهم بها، ومدلول ذلك موافقتهم على هـذا الاعتداء، فمضت الوزارة مطمئنة إلى إنفاذه [68]، ولكـن مـن مـصلحة الاحتلال استمرار النظام الدكتاتورى مع اتخاذ مواقف شكلية لا تدينه فكان

يدين الوطنيين المتظاهرين ولا يدين إجراءات القمع ضدهم، فحاول المحامون الاجتماع لإدانة الدستور الجديد فمنعتهم الحكومة وطردتهم من الاجتماع وأيد الاحتلال ذلك [69].

ليس غريبا على صدقى فيما خطط له مشاركة مع السراى، فصدقى سبق له أن زوّر الانتخابات ضد سعد زغلول عام 1925 ومع ذلك فاز الوفد فتصالح صدقى مع سعد، ولذلك عندما تولى الوزارة عام 1930 كان يعلم تماما أن الوفد سيفوز، ولذلك كان شرطه الوحيد أن يعدل الدستور ويصدر دستورا جديدا يضمن له الفوز فى الانتخابات [70]، هذه هى وجهة نظر صدقى، وهى فى الواقع وجهة نظر شخصية، بعيدة عما أقره الدستور، فالملك أقسم كما أقسم ممثلوا الأمة اليمين على احترامه، وهذا القسم قد سجل التعاقد بين الأمة والملك، فلم يكن من حق الملك أن يلغى هذا الدستور بأمر ملكى، لأن هذا الأمر هو بمثابة فسخ من جانبه لتعاقد تم بينه وبين الأمة [71].

الجدير بالذكر أن مشروع الدستور الجديد الذى رفعه صدقى – كان نسيم توفيق باشا فى ذلك الوقت رئيسا للديوان الملكى – وقد وضع مذكرة ضمنها عدة ملاحظات على بعض مواد الدستور، وعارض فى إصداره على الصورة التى قدمها صدقى، ولكن الملك لم يوافق على هذه الملاحظات [72]، لأن الدستور الجديد يعطى له صلاحيات أكبر، ويوسع من سلطانه، بل ويسلب الأمة الكثير من حقوقها [73]، وأصبحت القوة فى مصر للجيش والبوليس، وأصبح الملك لا يعترف بدستور ولا بقانون، وأصبح بذلك فى قمة الدكتاتورية التى هى أساس تكميم جميع الأفواه والأصوات.

وفى 17 نوفمبر 1930 أصدر صدقى قانون حزب الشعب من سبع مواد، تنص المادة الخامسة منها على تأييد النظام الدستورى والمحافظة على سلطة الأمة وحقوق العرش، وسرعان ما اتحد الحزبان (الأحرار والوفد) وتألفت فى 24 نوفمبر 1930 لجنة اتصال من هيئتى الحزبين مثّل

الوفد فيها فتح الله بركات باشا ومكرم عبيد باشا ومثّل الأحرار الدستوريين فيها محمد على علوبة باشا والدكتور محمد حسين هيكل باشا [74]، واستمرارا للتحالف بين الأحرار والوفد فى مقاومة حكم صدقى استضاف الوفد محمد محمود فى النادى السعدى وتوصلوا إلى اتفاق بشأن التفاهم مع انجلترا، وأن الأمة لن توافق على معاهدة تبرم فى ظل نظام غير دستور 1923 [75] .

ومن مبررات صدقى لإلغاء دستور 1923 – أن الذين وضعوا هذا الدستور (وهو منهم بالطبع) وضعوه متأثرين بالديمقراطية الغربية، وهو ما لا يتناسب مع مصر، وأن الأنسب دستور جديد يتناسب وظروفها، وعنده أن التاريخ العام " للحياة النيابية حافل بمثل هذه الظاهرة، ظاهرة إبدال دستور بدستور " فعيوب دستور 1923 لا أول لها ولا آخر حيث عاب على كثرة عدد النواب فى دستور 1923 والذى بلغ عددهم 114 نائبا قبل 1927، ثم أصبح 235 نائبا بعد ظهور نتيجة الإحصاء الذى أجرى فى ذلك العام، ولا يزال ذلك العدد يزداد بتلك النسبة على إطراد كل عشر سنوات، وقد حدد صدقى فى دستور 1930 عدد أعضاء مجلس النواب بحيث لا يزيد على 150 نائبا [76] وبهذا هو يريد تقليص عدد أعضاء مجلس النواب رغم زيادة عدد السكان .

ويصف هيكل الحالة بقوله : " وتصل المأساة إلى قمتها عندما يساند الحزب وجريدته (حزب الأحرار وجريدة السياسة) نظام صدقى فى شهوره الأولى، ولما يشعر أنه راهن على حصان خاسر أخذ الموقف المضاد [77] خشية غضبة التاريخ والناس .

الجدير بالذكر أن التعاون بين حزبىّ الشعب والاتحاد الذى هو أساس سياسة الوزارة الصدقية الجديدة من حيث التضامن بين الحزبين وأن الوزارة السابقة وضعت نظاما دستوريا قبلته البلاد خاصة فى انتخاب أعضاء مجلسى الشيوخ والنواب، (فى وزارة صدقى) ويريد أعداؤه أن

يستغلوا فرصة وقوع حوادث فردية واختلافات من وجهة النظر فردية أيضا لمهاجمتها عن طريق الطعن على الوزارة الجديدة ويجب التصدى لذلك[78]، أما عن استقرار الحياة النيابية التى لا يمكن أن ترسخ ومصر على حالها المعلقة إلا إذا لم تسوء العلاقة ما بين مصر وإنجلترا، وكذلك ضرورة التخلص من الامتيازات الأجنبية، وقد تفاوضت الوزارات السابقة إلى أن شكل صدقى وزارته وتولى الحكم، ثم كان تعطيل الحياة النيابية ثم إلغاء دستور وإعلان دستور [79] .

وقد ذهب هيكل فى معارضته للدستور الجديد – أنه أطلق على دستور 1923 اسم دستور الأمة، وأطلق على دستور صدقى اسم دستور الحكومة، كما هاجم قانون الانتخاب المرافق له، مما أثار صدقى وأخذ يقاوم هذه العبارة فى أحاديثه، وأخذت صحف الوفد تتحدث عن هذه العبارة رغم أن دستور 1923 هو الذى وصفه سعد زغلول بأنه الدستور الذى وضعته لجنة الأشقياء فلما تولى هو الحكم وصفه بأنه دستور وضع على أحدث المبادئ العصرية، ثم أصبح بعد ذلك دستور الأمة .

لم يطق صدقى صبرا على احتمال معارضة جريدة السياسة فأنذرها ثم عطلها، فأنشأ الأحرار جريدة الفلاح المصرى فأصدر صدقى أمره بتعطيلها، كما صادرت الحكومة كتاب (السياسة المصرية والانقلاب الدستورى – تأليف هيكل وآخران) [80] واستمرت مقاومة الطرفين إلى أن تم الاتفاق بين الأحرار والوفد لمقاومة صدقى ودستوره [81].

أما عن حزب الشعب الذى أسسه صدقى ليكون سنده الشعبى نجد عنده المبرر فى موت دستوره بعد سنوات قليلة، ومع موت دستوره مات حزب الشعب، فموت دستور 1930 الذى هو من وجهة نظره " أرقى دساتير العالم وأقلها عيوبا بالنسبة لدستور 1923 " ليس مرجعه إلى الدستور نفسه ولكن مرجعه إلى الصحافة التى استخدمها خصومه فى النيل منه ومن دستوره فيقول : " الصحافة أقوى سلاح حوربت به "، " وأن

قدرتها على الهدم كانت شديدة فى بلد لم ينضج بعد النضوج الكافى ولم يتعود التفكير الذاتى ولو كان لديه صحافة ما استطاع خصومه أن ينجحوا فى محاربة دستوره 1930 [82]، وكأنه نسى أنه رئيس الوزراء ولديه صحيفة الشعب لسان حاله وحال دستوره وحزبه، ويمكنه كرئيس وزراء أيضا أن تكون الصحافة التى يمكن أن تكون مضادة لصحافة خصومه – على حد قوله .

فحوى دستور 1930 :

وقد تضمن دستور 1930 الذى قال عنه صدقى أنه من أرقى دساتير العالم :

1- جعل السلطة المطلقة للملك لأنها غير مقيدة بشئ .
2- الدستور منحة من الملك له الحق أن يلغيه .
3- الأمة لا تستطيع تعديله إلا بعد عشر سنوات .
4- حرم معظم المثقفين والتجار من دخول البرلمان نتيجة للقيود التى فرضها على كل منهم .
5- حرم الترشيح على من يزاول مهنة حرة خارج القاهرة لحرمان الوفد من أنصاره المثقفين والمهنيين .
6- منح الملك حقا لم يكن فى دستور 1923 وهو حق إبطال أى قانون يقره البرلمان .
7- أعطى الملك حق تعيين أغلبية فى مجلس الشيوخ .
8- جعل للملك حق اقتراع القوانين المالية مما شكل عودة لمجالس الشورى قبل الاحتلال .
9- للحكومة حق التصرف فى الأموال العامة .
10- جعل المسئولية الوزارية تكاد تكون متعذرة أو ممتنعة .

11- تنازل الدستور عن حق الاقتراع المباشر على الثقة بالحكومة، واشترط قيودا إجرائية تشترط توقيع 30 عضوا قبل عرض الطلب بثمانية أيام على الأقل .

12- لم ينص الدستور على تحديد موعد للانتخابات بعد حل مجلس النواب إذ (يرى التريث لفترة قبل الحكم على الوقت الذى يجب أن تجرى فيه الانتخابات) .

13- جعل الصحف عرضة للتعطيل .

14- أجاز محاكمة أعضاء البرلمان إذا ما وقع منهم عيب فى ذات الملك أو أعضاء الأسرة المالكة ..

15- جعل للملك وحده حق تعيين شيخ الأزهر والرؤساء الدينيين (83).

وقد علل صدقى صدور دستور 1930 بأن دستور 1923 وضع منقطع الصلة بالماضى، وأنه وضع على نظام الدستور البلجيكى، وأن الدساتير فى كل بلد وفق أحوالها الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة، وأن دستور 1923 لم يحقق منذ وضع وحتى الآن (1930) ما عقد عليه من الآمال، أما الدستور الجديد فإنه يتوافق والتطورات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة (84)، ومن المؤكد أنها مغالطات قصد بها صدقى تبرئة أفعاله للحكم المطلق، وإلا لماذا هاجم الرأى العام المصرى – فى غالبيته – دستوره الجديد مطالبا بدستور 1923، فإذا كان يراد تعديل الدستور فيجب تعديله بالطريقة التى حددها الدستور نفسه، وبرضا الأمة التى هى مصدر السلطات وصاحبة الحق الأول فى الدستور، أما خلاف ذلك فهو اعتداء على الدستور، وقد نتج عن ذلك الاعتداء أنه عطل البرلمان، ليس فقط، بل وأحداث دامية فى مختلف أنحاء البلاد .

وإذا كانت الأزمة العالمية قد امتد أثرها إلى مصر فهبطت أسعار القطن وأسعار الأراضى، فقد كان صدقى يدفع البنوك لطرح أملاك المدينين من خصومه فى المزاد لبيعها جبرا، فإن أذعن الخصم عاونه

صدقى عند البنك وحفظ عليه أرضه، وإلا كان ضياع أملاكه وخراب بيته، ومع ذلك استمرت المقاومة فى الصحافة والخطب ومـا إلـى ذلـك [85]، والواقع أنه فيما بين سنتى 1929 و 1930 عندما تدهورت أسعار القطن، تدخلت الحكومة مشترية، وأنشأت فى عام 1930 شركة مساهمة للتسليف الزراعى، كما تدخلت لتوريد البذور والسماد إلـى المـزارعين وقامـت بتخفيف العبء عن صغار المزارعين بإعفائهم من بعض الضرائب، مـع التوسع فى المرافق الصحية والتعليمية والعمرانية وتحسين وسائل النقـل وتيسير المعاملات التجارية والصناعية [86]، مع ملاحظة أن البنك أنـشئ لهذا الغرض إلا أنه كان يعمل عكس ذلك، فكان يبيع السماد لصغار الملاك بأثمان تزيد عما كان يبيعه لكبار الملاك بمـا يعـادل مـا بـين 5 و 10 قروش[87] ولم يستدل على أن مخالفات البنك هل بتحريض من الحكومة ؟ أم من تلقاء نفسه فمن عقد التأسيس يتضح أن البنك ليس مصريا مائة فـى المائة وإنما هو مختلط وأن 50% من رأس ماله ملكا للأجانب [88] .

الجدير بالذكر أن صدقى يذكر فى مذكراته : " أنه قام بأعمال هامة فى الإصلاح العام سواء فى نواحى الإصلاح الزراعـى مثـل الـصرف والرى وتعلية خزان أسوان وإقامة الجسور، أو تجميل المدن وإنشاء طريق الكورنيش بالإسكندرية، أو معالجة الأزمة الاقتصادية والعمل على تخفيف وطأتها فى مصر، ورغم أنها أزمة عالمية، فقد عمل علـى الأخـذ بيـد السكان الفقراء وإبعاد أيدى المرابين عنهم [89]، ويتضح ذلك أيـضا مـن خطاب العرش فى 17 ديسمبر 1931، حيث تم تخفيض مبالغ لمـساعدة ملاك الأراضى لمنع وقوع البيوع الجبرية، ثم تم تخفيض الضريبة علـى أسعار القطن بسبب الضائقة المالية [90] .

وإذا كانت هناك مقاومة لدستور صدقى إلا أنه وجدت بعض الفئات المنافقة المؤيدة له حيث ذهبت بعض الوفود من الغربية والـشرقية إلـى ديوان رئاسة الوزراء وهم يهتفون بحياة الملك والوزارة الصدقية والدستور

الجديد، فخرج إليهم صدقى قائلا : " أنهم يزعمون أن دستورنا هو دستور الحكومة وأن الدستور القديم دستور الأمة مع أن الاثنين من عمل الحكومة والفارق الوحيد أن الأول من عمل لجنة اختارتها الحكومة والثاني وضعته الحكومة مباشرة اقتصادا في الوقت وزيادة في العناية والتدقيق، كيف يزعمون أن الدستور القديم دستور الأمة ولم تضعه جمعية وطنية، أليس في ذلك تضليل وتغرير بالبسطاء [91]، ويقول هيكل : " وإذا صدقى باشا يجد هذه العبارة من الشدة في تصوير الواقع بحيث جعل يقاومها في أحاديثه جهد الطاقة، ولم تكن صحف الوفد أقل تكرارا لعبارة دستور الحكومة ودستور الأمة من جريدة السياسة، وابتسمت فيما بيني وبين نفسي، لأن دستور 1923 هو الذى وصفه سعد زغلول باشا بأنه الدستور الذى وضعته لجنة الأشقياء، فلما تولى هو الحكم وضعه بأنه دستور وضع على أحدث المبادئ العصرية، ثم أصبح بعد ذلك دستور الأمة [92]، كما انهالت التلغرافات على الوزارة تعلن الثقة بالوزارة وتنتقد موقف الأحزاب الأخرى مثل الوفد والأحرار الدستوريين والحزب الوطني [93].

ومن المؤيدين لسياسة صدقى ودستوره – الإنجليز – الذين كانوا مطمئنين إلى أن هذه المعركة الدستورية ستضعف من قدرة الشعب على الكفاح[94]، ناهيك عما أشارت إليه جريدة الديلى ميل الإنجليزية " نقل السيطرة البرلمانية من الوفديين المتطرفين المتضادين للبريطانيين إلى الملك الذى يتسنى له إذ ذاك أن يحكم البلاد حكما مطلقا "، ومن ثم أدرك الوفد مغزى هذا الانقلاب الدستورى الموجه ضده، ومن ثم هب لمقاومته[95]، مما أدى إلى تراجع قضية الاستقلال ليحل محلها قضية الدستور والحريات[96].

ويتناول أحد النواب خطاب العرش فيذكر : " إذا كان الدستور الجديد يختلف عن سابقه في شئ فليس الاختلاف في قواعد الحكم أو كليات النظام أو الحريات العامة، وإنما يختلفان في أن الجديد يرمي بما أدخله

على القديم من تنقيح إلى زيادة أحكام التوازن بين السلطات وهو لب النظام النيابي وجوهره " [97] ويعلق نائب آخر على الحالة الراهنة بقوله : " أن البلاد كانت تسودها الفوضى فوجدنا أنفسنا أمام شرين : الأول – الدستور المعدل، والثاني – استمرار هذه الفوضى فاخترنا أهون الشرين وهو الخلاص من الفوضى "، ويقول نائب آخر : " لقد قالوا أن الدستور السابق كان على أحدث المبادئ العصرية، ولكن هذا لم يمنعهم أن ينشئوا تلك اللائحة الداخلية البغيضة التي ضربت على المعارضة الذلة والمسكنة، كما لم يمنعهم أن يسلموا فى أخص خصائص المجلس، وسمحوا للسلطة الأجنبية بالتدخل فى التشريع بتقهقرهم وتسليمهم فى قانون الاجتماعات فأعطوه بذلك شبه Veto " [98].

وبالمقارنة بين الدستورين 1923 و 1930 نجد أن هناك الكثير من أوجه الاختلاف بينهما، حيث يتجلى فى دستور صدقى طابعه الرجعى فى الشكل والمضمون، مما يوحى بأن الإنجليز كانوا طرفا فى صنعه [99] **فقد أهدر هذا الدستور سلطة الأمة وحقوقها فى مواطن كثيرة نذكر منها على سبيل المثال : –**

1– أنه اعتبر الدستور الجديد منحة من الملك – فقد ألغى دستور 1923 بأمر ملكى وأعلن الجديد بالأمر الملكى ذاته، وهذا يعنى أن الملك له الحق فى إلغاء دستور ووضع دستور آخر كلما شاء مع أن دستور 1923 هو تعاقد بين الملك والأمة لا يملك الملك حق فسخه [100].

2– نص الدستور الجديد على أن بنوده غير قابلة للتعديل لمدة عشر سنوات .

3– أما عن العلاقة بين البرلمان والسلطة التنفيذية، فقد أخذ من دستور 1923 ركنيه : المسئولية الوزارية، وأخص مظاهرها حالة الاقتراع بعدم الثقة بالوزارة، وحل مجلس النواب، ولكنه (أى الدستور الجديد) قام بمسخ وتشويه هذين الركنين؛ فقد اشترط الأغلبية المطلقة لعدد

الأعضاء، أى نصف الأعضاء زائد واحد فى أمر الغالبية التى تقرر الثقة بالوزارة، ولكنه اشترط قيودا إجرائية تتلخص فى وجوب أن يطلب الاقتراع بعدم الثقة عدد مخصوص من الأعضاء (ثلاثون عضوا على الأقل) وألا يطرح هذا الطلب للمناقشة إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه [101]، وبذلك فإن الدستور الجديد قلل من أهمية طرح الثقة بالوزارة .

أما عن حل مجلس النواب، فبعد إن كان دستور 1923 يوجب أن يشتمل الأمر بالحل على تحديد ميعاد الانتخاب، وألا يتجاوز هذا الميعاد شهرين، وأن يحدد ميعاد اجتماع المجلس الجديد فى العشرة أيام التالية لتمام الانتخاب – جاء بيان الدستور الجديد فمد ميعاد الانتخاب إلى ثلاثة أشهر من تاريخ الحل، وقرر أن يدعى المجلس الجديد للاجتماع فى ميعاد لا يتجاوز أربعة أشهر من ذلك التاريخ، ولم يشترط النص فى الأوامر الصادرة بحل مجلس النواب على دعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة، إذ قد يرى التربص زمنا قبل الحكم على الوقت الذى يجب أن تجرى فيه الانتخابات، كذلك يتصل بعلاقة ما بين السلطتين ما قررته المادة 41 من الدستور من الإجازة للسلطة التنفيذية بأن تصدر فى حالات الضرورة مراسيم يكون لها حكم القانون على أن تعرض على البرلمان، وترى الوزارة أنه مما يؤخذ على هذا الحكم أنه اشترط دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادى لعرض تلك المراسيم[102].

4- جعل الفترة بين تأجيل البرلمان وعقده من جديد – فترة طويلة – أكثر مما هى عليه في دستور 1923 [103] .

5- قضى المشرع أن يكون جميع أعضاء مجلس النواب منتخبين فى دستور 1923، أما الشيوخ فثلاثة أخماسهم منتخبون والخمسان معينان، ثم أصبح المعينون فى مجلس الشيوخ ثلاثة أخماس فى ظل دستور

1930، وذهب البعض أن القاعدة التى وضعتها المادة 48 من أن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه تنطبق على تعيين الشيوخ، وبذلك فالملك يعين الشيوخ بناء على طلب الوزارة ولا يعين إلا من شاءت هى تعيينه، غير أن هذا التأويل من شأنه أن يجعل التعيين فى مجلس الشيوخ أمرا حزبيا ويصبح مجلس الشيوخ وقد اختارته الحكومة القائمة من بين أنصارها أداة عاطلة [104]، كى يمكن الحصول على أغلبية من الأعضاء الطيعين .

6- أما عن عدد أعضاء المجلسين ومدة نيابتهم : " فإن دستور 1923 ربط عدد أعضاء كل من مجلسى النواب والشيوخ بعدد السكان بحيث يزيد أو ينقص هذا العدد باختلاف عدد السكان، حيث جعل التمثيل بنسبة نائب إلى ستين ألفا من الأهالى، فكان عدد النواب 214 نائبا قبل 1927، فلما ظهرت نتيجة الإحصاء الذى أجرى فى ذلك العام أصبح ذلك العدد 235 نائبا، أما فى ظل دستور 1930 تحدد عدد أعضاء الشيوخ بمائة عضو والنواب بمائة وخمسين عضوا وأن يتولى الدستور توزيع هذا العدد على المديريات والمحافظات[105].

7- أما بالنسبة لاقتراح القوانين، فإن الدستور الجديد يميل بالسلطة إلى الهيئة التنفيذية على حساب التشريعية [106]، فقد حرم المجلسين من حق اقتراح القوانين، وقصرها على السلطة التنفيذية فقد أجاز لها فيما بين أدوار الانعقاد وفى فترة حل مجلس النواب، فتح اعتمادات مالية جديدة أو نقل اعتماد من باب إلى آخر من أبواب الميزانية بمراسيم، دون أن تكون مقيدة بدعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادى للموافقة على هذه الاعتمادات [107]، وقد أشار النائب محمد توفيق خليل رئيس الوفد المصرى فى المؤتمر الرابع والثلاثون المنعقد فى لاهاى عام 1938 إلى ذلك ورفضهم لنزول البرلمان للسلطة التنفيذية عن سلطته التشريعية، بأن ذلك يتنافى مع المبادئ التى يقرها القانون العام، أما

التعويض الخاص لأى أمر معين فإنه لا يسوغ للسلطة التنفيذية أن تطلبه، ولا أن يمنح لها، إلا إذا كان ذلك كله فى حالة الضرورة القصوى[108]، وبين النائب أن ما يجرى فى مصر هو سبب تعلق البلاد بالمبادئ الدستورية القومية [109]، وقد حرم الدستور الجديد على المجلسين حق اقتراح القوانين المالية، وجعل هذا الاقتراح وقفا على الملك وحده، مع أن هذا الاقتراح كان مقررا لكلا المجلسين فى دستور 1923 [110].

والدستور الجديد يوجب عرض مشروعات القوانين التى يقترحها الأعضاء على هيئة تشكل من رجال القانون لضبط صياغتها والتوفيق بينها وبين التشريع القائم وذلك قبل الاقتراع عليها، وقد رفض الأعضاء ذلك لأنه يمس استقلال البرلمان ويحد من سيادته وينال من كرامة أعضائه، وكانت النتيجة الطبيعية لذلك أن تعطل العمل الرئيسى الذى لم يخلق البرلمان إلا من أجله [111]، وكان للبرلمان فى دستور 1923 سلطة واسعة وشديد التمسك بحقوقه فى الشئون المالية، وهو دائم الرقابة على ماله من حق فى الهيمنة والرقابة على مالية الدولة[112].

8- نص دستور 1923 على أن الملك يدعوا البرلمان لاجتماع غير عادى متى طلبت ذلك الأغلبية المطلقة لأعضاء أى المجلسين ولكن دستور 1930 جعل هذه الدعوة " عند الضرورة " وهذا يعنى أن الملك له أن يهمل دعوة الأغلبية إلى اجتماع البرلمان [113]، ما دام من وجهة نظره ألا ضرورة تنفى ذلك وهو تجسيد كامل لتكريس فكرة الحكم الفردى.

9- جعل الدستور الجديد الصحف عرضة للتعطيل بقرار من محكمة الاستئناف بجلسة سرية .

10- نص الدستور الجديد على جواز فض الدورة البرلمانية بعد خمسة أشهر فقط من انعقاد البرلمان من غير أن يتحتم تقريره للميزانية،

وذلك خلافا لما نص عليه دستور 1923 من عدم جواز فض الدورة البرلمانية قبل انتهاء المجلسين من تقرير الميزانية [114] .

11- مدة الانعقاد للمجلسين فى دستور 1923 ستة أشهر على الأقل، فى حين نقصت هذه المدة إلى خمسة أشهر فقط فى ظل دستور 1930[115] .

12- جعل دستور 1930 للملك وحده حق تعيين شيخ الجامع الأزهر وغيره من الرؤساء الدينيين، فى حين أن دستور 1923، جعل تعيينهم وفقا للقانون، كما أجاز الدستور الجديد أن يكون رئيس مجلس الوزراء غير مسلم، والواقع أن هذا يعنى تدخل رئيس مجلس الوزراء غير المسلم فى اختيار شيخ الجامع الأزهر وشيوخ المعاهد الدينية رغم أن الإسلام هو الدين الرسمى للدولة [116]، بل يعنى تدخله فى الشئون الإسلامية والمسلمين، وقد يخلق ذلك الكثير من المشاكل الطائفية.

13- حذف الدستور الجديد المادة التى تنص على أن الملك يتولى سلطاته بواسطة مجلس وزرائه، فأصبحت سلطة الملك مطلقة [117].

14- نص دستور 1923 على أنه إذا لم ير الملك التصديق على مشروع قانون أقره البرلمان رده إليه فى خلال شهر وإلا عد مصدقا عليه، فجاء دستور 1930 وجعل الشهر شهرين ونص على أن عدم رد القانون يعد رفضا للتصديق [118].

15- وضع الدستور الجديد العراقيل أمام حصول الوفد على الأغلبية فى النظام الجديد غير المباشر، فحرم طبقة العمال والفلاحين التى تؤيد معظمها الوفد من أن يكون لها دور مهم فى انتخاب أعضاء مجلس النواب، وذلك بأن اشترط فى المندوبين الخمسينيين، وهم الذين يتولون انتخاب أعضاء مجلس النواب، شروطا " مالية أو تعليمية " لا تتوفر فى أغلبية هذه الطبقة، بأن يكون المندوب منهم مالكا

لأموال ثابتة مربوطة عليها ضرائب عقارية، أو ساكنا في منزل لايقل إيجاره السنوى عن اثنى عشر جنيها، أو مستأجر لأراضي زراعية لا تقل ضريبتها عن جنيهين سنويا، أو يكون حائزا لشهادة دراسية ابتدائية أو ما يعادلها .

كما حرم حق الترشيح لعضوية البرلمان على كل من يزاول إحدى المهن الحرة فى مكان غير القاهرة، وبذلك حرم على الأطباء والمحامين والتجار والمهندسين والصحفيين المقيمين فى جميع أنحاء القطر فيما عدا القاهرة من أن يكونوا أعضاء فى البرلمان كما أجاز للعمد والمشايخ العضوية بل والجمع بينها وبين وظائفهم [119]، وذلك ليفى للعمد والمشايخ بما وعدهم به رئيس الوزارة فهم الذين أيدوه وحلوا محل الذين قدموا استقالاتهم، أما دستور 1923 فلم ينص على شئ من هذا القبيل .

16-جاء قانون الانتخاب ليكون أكثر رجعية من قانون 1923، بأن الدستور الجديد حدد سن الناخبين بدءا ممن بلغوا سن الحادية والعشرين لمجلس النواب وسن الخامسة والعشرين لمجلس الشيوخ، أما سن المرشح فى مجلس النواب 30 سنة، وفى مجلس الشيوخ 40 سنة [120]، وقد اشترط فى عضو مجلس الشيوخ أن يكون من الفئات الآتية : -

1- الوزراء والممثلين السياسيين ورؤساء مجالس النواب ووكلاء الوزارات ورؤساء ومستشارى المحاكم ونقباء المحاكم وموظفى الحكومة ممن هم فى درجة مدير عام أو أعلى .

2- أمراء الأسرة المالكة ونبلائها بطريق التعيين لا الانتخاب[121].

وفى سؤال لأحد أعضاء مجلس النواب - هل تقضى التقاليد الدستورية بوجوب حلف جلالة صاحب العرش يمين الولاء للدستور عند كل تعديل كما حدث للدستور بعد التعديل الأخير ؟

ويجيب صدقى : بأنه جرت التقاليد الدستورية على أن اليمين لاتقتضى عند تعديل الستور، وأن اليمين يعنى احترام تعديل الدستور، وكل ما اختص به الدستور الجديد هو أن الأحكام المعدلة لم تقرر على الوجه المقرر بالدستور، ولو أن الدستور الجديد قرر تغيير شكل الحكومة النيابى البرلمانى أو نظام وراثة العرش أو مبادئ الحرية والمساواة مما لا يجوز تعديله فى ظل الدستور القديم لصح القول بأن اليمين باحترام الدستور القديم لا يمكن أن تقع على الدستور الجديد [122]، والواقع أن الملك رفض أن يتقدم لأداء اليمين الدستورية، باحترام هذا الدستور أو الإخلاص له، وكان ذلك أول سهم أصاب الوزارة الصدقية [123] .

وبرر البيان المرفق به الدستور أن تيار الديمقراطية الجارف بعد الحرب أملاهما وأنه حكم قائم على المبالغة فى تقييد حقوق السلطة التنفيذية وأن فترة الشهر قصيرة [124] وأجاز البيان محاكمة أعضاء البرلمان من أجل ما يقع منهم فى المجلسين من العيب فى الذات الملكية أو أعضاء الأسرة المالكة [125] .

وفى 18 يونيه 1931 (أى بعد شهر من انتخابات صدقى) صدر مرسوم بقانون يقضى بالحبس والسجن عن التعبير بواسطة الكتابة أو الرسم أو القول، إذا تضمن هذا طعنا فى الملك أو قلب نظام الحكومة أو كراهية مبادئ الدستور أو عيب فى حق رئيس دولة أجنبية أو ممثلها، أو نقد الحكومة بعبارات مؤذية [126] وقد أدت أحكام هذا القانون إلى تعطيل وإغلاق ومحاكمة كثير من الكتاب وأصحاب الصحف، ويتضح من ذلك الحكم الدكتاتورى لحكومة إسماعيل صدقي، كما أن ذلك دليل واضح على مدى تزوير الانتخابات وانزعاج الحكومة والملك والإنجليز من غضب الجماهير على هذا التزوير لذا صدر هذا المرسوم لتكميم الأفواه .

موقف القوى السياسية والشعبية من دستور 1930 :

احتج رئيس الحزب الوطني على بنود دستور 1930 لأنها ماسة بجوهر الحريات العامة وقال : " من واجبنا أن ندخل هذا المجلس لنكون صوتا حيا حتى يعود الدستور كما بدأ " [127]، وأعلن الحزب فى 24 أكتوبر 1930 أن الوزارة ليست السلطة التى تملك تعديله أو تغيير أحكامه، ويلقى عليها تبعة أعمالها [128].

أما زعيم المعارضة (الوفد) فقد قال أن هذه التعديلات جاءت تنتقص من السلطة التشريعية بعض حقوقها، وإذا كان الحزب الوطنى قد أقسم يمين الطاعة للدستور ولقوانين البلاد فلأنه ليس خارجا على القوانين ولا ثائرا، وإنما هو فى هذا المجلس لإصلاح تلك القوانين، وأن الوزارة تميل إلى إدخال فكرة أن ما حدث لا يمس سلطات الأمة [129]، وأعلن الوفد فى 6 نوفمبر 1930 عدم الاعتراف بالدستور وقانون الانتخاب الجديدين ومقاطعة الانتخابات العامة [130] .

ويوضح زعيم المعارضة أنه بالمقارنة بين الدستورين يوجد الانتقاص، حيث أن سلطة الأمة قلت عما كانت عليه فى الماضى، فالانتقاص واضح فى دستور 1930 خاصة فى المسئولية الوزارية التى هى مظهر سلطة الأمة، وكذلك فى القوانين التى لم يوجد المجلس إلا لدرسها وتشريعها [131]، وأن أعظم ما تتمناه المعارضة هو أن ترى الحياة النيابية وقد رسخت ولا يمكن أن ترسخ إلا إذا عرفت وعرف لها الغير حقوقها وواجباتها [132] .

أما الأحرار الدستوريين فقد كانوا مؤيدين لحكومة صدقى ويرى عدلى يكن رئيس الحزب إن الإسراع بتنفيذ الدستور يعتبر خدمة جليلة للبلاد، وذلك لمعاجة حل المسألة المصرية [133]، ولما بدا إصرار صدقى على تغيير الدستور برمته، أرسل إليه الحزب وفدا يطلب إليه – باعتباره حرا دستوريا قديما – عدم المساس بأسس الدستور، فأبلغهم أنه لا يستطيع

ذلك لأن وزارته اعتزمت إصدار الدستور الجديد غدا 22 أكتوبر 1930، وعندئذ انقلب الحزب على الوزارة التي لم تأخذ بملاحظاته حول قانون الانتخاب وما يتصل به من نصوص الدستور، ومن هذا يتضح أن الخلاف حول تعديل الدستور كان السبب الرئيسي للصدام مع وزارة صدقي، لأن الدستور قضى على كل الآثار المترتبة على مبدأ أن الأمة مصدر السلطات[134]، وبذلك تغير موقف الأحرار الدستوريين من مؤيدين إلى معارضين لحكومة صدقي، وأنهم لا يؤيدونها في إصدار الدستور الجديد.

اشتدت موجة المقاومة، وأحست الحكومة بوطأتها فازدادت وسائلها عنفا، وازدادت بها بعدا عن الشعب وارتمت في أحضان السراى وخضعت لمشيئتها[135]، وقرر الحزب عدم الاشتراك في الانتخابات التى تقع تحت نظام دستور الوزارة الصدقية، وكان سبب تأييد الأحرار لصدقي أنهم يرون أن يقتصر التعديل على قانون الانتخاب، وتبقى أسس الدستور سليمة، فلما انقلبوا قال صدقي : " كنت أؤمل أن يؤيدنى حزب الأحرار الدستوريين، نظرا لصداقتى لأعضائه الذين شعروا بأني سلكت الطريق القويم، ومما يؤسف له أن المسائل الشخصية لعبت في ذلك دورها الممقوت.

لهذا نشبت الحرب بين الأحرار وبين صديقهم القديم صدقي وانبرت جريدة السياسة تشن حملاتها عليه، بل وصارت لهجتها أعنف مما كانت تكتبه الجرائد الأخرى، فخيب الأحرار آمال صدقي الذى بدأ في تضييق الخناق على صحافتهم، فأنذر صدقي السياسة مرتين، ثم أصدر قرارا بتعطيلها فأصدر الحزب جريدة أخرى باسم " الفلاح المصرى " فعطلت أيضا، فأصدروا أخرى باسم " الأحرار الدستوريين " ثم لحقها التعطيل، وأن إجراءات البطش والقمع هذه لا يؤيدها قانون ولا سند لها إلا من هوى الوزارة [136]، وكان تعطيل السياسة ضربة قصد بها هيكل حتى لا ينشر

فيها آراء عن الحرية، وما يتصل بها من المعاني، مما كان له أثر كبير فى نفوس الشعب [137].

ويبين أحد الشيوخ أن الوزارة السابقة وضعت نظاما دستوريا قبلته الأمة خاصة فى انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ والنواب ويريد أعداؤه أن يستغلوا فرصة وقوع حوادث فردية واختلافات فى وجهة النظر فردية أيضا لمهاجمته عن طريق الطعن على الوزارة الحارسة عليه، ويجب التصدى لذلك [138].

أما موقف السراى فهى تود أن يكون الدستور الجديد وسيلة لتوسيع سلطتها لكى تستطيع الوقوف فى وجه الشعب وإغراء الإنجليز على الاتفاق معها [139]، وإثر تفاقم الحوادث بجولات النحاس فى الأقاليم، التمس رئيس الديوان الملكى – محمد توفيق نسيم – وصدقى باشا من شيخ الأزهر إصدار نداء يدعو الشعب إلى الهدوء والسكينة تجنبا لإراقة الدماء، وجاء فى البيان " وأطيعوا الله والرسول وأولى الأمر منكم، وقد من الله على هذه الأمة بأن جعل ولى الأمر فيها الملك فؤاد " .

وقد تجاهل القصر العريضة التى رفعها إليه نواب البرلمان يطلبون منه فيها دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادى، يعقد يوم السبت السادس والعشرين من يوليه 1930 لاستجواب الوزارة عن تصرفاتها ولاقتراع المجلس على عدم الثقة بها، ولم يستجب القصر كذلك لالتماس الوفد الذى وقعه 134 نائبا ورفعوه إلى الملك فى 31 سبتمبر 1930 يطالبون فيه بدعوة البرلمان لاجتماع غير عادى لمناقشة المشاريع الخاصة بتعديل القانون الانتخابى[140].

ويحاول صدقى أن يعالج موقفه من التعديلات فيبين أنه لا يعنى أن الدستور الجديد يختلف عن القديم بمعنى أنه مختلف فى مبادئه عن القديم وإنما ذلك من قبيل الصياغة الفنية فإن الدستور الجديد جديد فقط فى أنه صحح ونقح ولكنه ليس بجديد فى أنه اشتمل على قواعد عامة انتقصت أو

خرجت عما فى الدستور القديم من حقوق الأمة، بل الدستوران محتفظان بهذه الحقوق كاملة متفقان فى هذه القواعد وليس بينهما من خلاف [141]، رغم كل ما ذكره من عيوب فى دستور 1923 [142] .

ومن الطبيعى أن يكون هناك اتفاق بين الملك ورئيس وزرائه، فكما حاول صدقى معالجة موقفه من التعديلات، أيضا حاول الملك، فقد جاء فى خطاب العرش فى 20 يونيه 1931، أنه إذا كان الدستور الجديد يختلف عن سابقه فى شئ فليس الاختلاف فى قواعد الحكم أو كليات النظام أو الحريات العامة، وإنما يختلفان فى أن الجديد يرى بما أدخله على القديم من تنقيح إلى زيادة إحكام التوازن بين السلطات وهو لب النظام النيابى وجوهره [143] .

أما الإنجليز فقد آثروا التريث منتظرين مقاومة الاستبداد والدفاع عن الدستور أملا فى أن هذه المعركة ستضعف حتما من قوة الشعب على الكفاح وتابعت الموقف عن كسب كما فعلوا فى تجربة الانقلابين الدستوريين الأول والثانى [144] .

وإذا كانت الحكومة قد حصلت بهذه الوسيلة على الحرية التامة فى المناورة، فإن الملك أيضا قد أخذ نصيبه من المغانم، فقد أصبح له حق النقض (الفيتو) فى وقت المناقشة فى أى مشروع يعرض على البرلمان، كما استطاع الملك أن يحصل فى هذا الدستور على حق كان سعد زغلول لا يسلم له به – وهو حق تعيين شيخ الأزهر والرؤساء الدينيين، وهكذا استطاع السيطرة على حلقات الاتصال المهمة بين النظام القائم وبين القائمين على الشعائر الدينية فى أنحاء البلاد [145] .

ولما كان قانون الانتخاب الذى أصدره صدقى يشبه قانون زيور 1925 ويهدف إلى إقصاء أنصار الوفد [146] فقد أدى ذلك إلى عدم اعتراف الوفد بالدستور وقانون الانتخاب الجديدين ومقاطعة الانتخابات العامة، واستمر الوفد فى نضاله فعزم على عقد اجتماع فى 13 نوفمبر

احتفالا بعيد الجهاد الوطنى فمنعته الحكومة، ولكى تبرر تصرفاتها هذا أعلنت أن رئيس حزب الوفد يقوم بالدعوة علنا إلى الثورة وتحريض مختلف الطبقات على الإخلال بالأمن والعبث بالنظام [147]، لهذا قابلت الحكومة معارضة الأحزاب ومظاهرات الشوارع بكلٍ ما تملك من وسائل العنف .

لم يكن صدقى رئيسا لحزب، ولا عضوا فى البرلمان، ولا يمثل أى هيئة، وإنما كان معروفا أنه ينتمى إلى حزب الأحرار الدستوريين ويعد من أركانه وإن لم يكن عضوا رسميا ويشارك – من بعيد – الأحرار ميولهم وآراءهم، وحين ألف وزارته هذه أعلن أنها لا تنتسب إلى هيئة أو فئة، وأنها " ستلتزم الحيدة السياسية المطلقة " فلم يكن لهذه الوزارة إذن أية صفة دستورية، وإنما هى تمثل أشخاصها الذين عينتهم السراى وبرضا الإنجليز [148] .

وعندما أعلن صدقى عن الانتخابات العامة التى سيجريها ووجد نفسه وحيدا، أعلن عن تأليف (حزب الشعب) الذى قال عنه فى مذكراته : "أنه بعد وضع دستور 1930 وإعلان الانتخابات لقيام برلمان جديد فى ظل هذا الدستور، رأيت أنه لابد للوزارة من استنادها إلى أغلبية برلمانية، وقد كنت أؤمل أن يؤيدنى حزب الأحرار الدستوريين، كما أيدني حزب الاتحاد نظرا لصداقتى لأعضائه [149] .

واجتمعت الجمعية التأسيسة لحزب الشعب الجديد فى يوم 17 نوفمبر 1930 ثم اجتمع الأعضاء يوم 8 ديسمبر حيث اختاروا صدقى رئيسا للحزب، وقد تألف هذا الحزب من فلول الأحزاب ومن الذين أطمعهم صدقى فى تعيينهم فى مقاعد مجلس الشيوخ أو فى الوظائف، وبهذا الشكل تم جمع أعضاء الحزب بطريق الإغراء أو التهديد لتحقيق هدفه، فأوجب على العمد والمشايخ أن يوقعوا على كشوف تثبت عضويتهم فى حزب الشعب، وأن يدفعوا اشتراكه واشتراك جريدته، ومن الغريب أن صدقى

كان يريد أن يسمى هذا الحزب " حزب الإصلاح " [150]، وفى 14 فبراير 1931 صدر القانون رقم 28 الذى أضاف أحكاما جديدة إلى قانون العقوبات بشأن الجرائم التى تقع بواسطة الصحف [151] خصيصا للوقوف أمام التيارات الثورية لصحف حزب الوفد .

رأى الأحرار الدستوريون أن يقووا أنفسهم، ويصعدوا درجة المقاومة لصدقى وحكمه، فاتصلوا بالوفد ليؤلفوا معه جبهة تقف ضد الخصم المشترك [152]، وفى هذا يقول صدقى فى مذكراته : " ومن العجيب أن الباقين من الأحرار الدستوريين ائتلفوا مع الوفد – وكانوا قد عانوا منه ما عانوه بحجة أننى اعتديت على دستور 1923، وفاتهم أنهم هم الذين أجلوا الحياة النيابية، وأوقفوا الدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وحكموا البلاد أربعة عشر شهرا حكما وصفوه هم بأنه حكم ديكتاتورى"[153]، والواقع أن صدقى قد يكون محقا فيما ذكر، ولكن إذا كان يلقى اللوم على الأحرار، فهذا ليس معناه أن يكرر ما يلومهم به، فقد كرر صدقى الحكم المطلق الذى حدث فى عهد حكومة اليد الحديدية (محمد محمود) ولتنظيم المقاومة ضد صدقى ألف الحزبان – الأحرار والوفد – لجنة اتصال لتنفيذ مقاطعة الانتخابات العامة فى 31 مارس 1931، واعتبرت جريدة " السياسة " ذلك ظاهرة طيبة تقضى على سياسة الصمت والكتمان، وقررت اللجنة سفر زعماء الحزبين إلى الأقاليم للدعوة لهما، وعند السفر إلى طنطا على سبيل المثال فى أبريل وجدوا أبواب محطة العاصمة موصدة ومنعهم البوليس من دخولها [154] كما سافر النحاس ومحمد محمود إلى بنى سويف فى نفس الشهر، وذلك لأنها معقل من معاقل الوفديين،، ولكن الحكومة أعادتهما بالقوة [155]، إلا أن الحزبان اجتمعا فى النادى السعدى فى نفس الشهر وتوصلا إلى أن الأمة لن توافق على عقد معاهدة مع الإنجليز فى ظل نظام غير دستور 1923 [156]، أى أن الحزبان رفضا دستور 1923 .

وفيما له صلة بذات الموضوع كتب المندوب السامى " لورين " إلى حكومته معلقا على هذه الزيارة التى قام بها زعماء الوفد والأحرار إلى الأرياف لمقاومة حكومة صدقى بقوله : " تأكد التعاون بين الوفديين والأحرار من الزيارة التى قام بها كل من الزعماء الكبار للحزبين إلى بنى سويف فى 6 أبريل 1931"[157].

قرر الحزبان عقد مؤتمر وطنى فى 8 مايو فمنعت الوزارة الاجتماع فعرضت القرارات التالية على المدعوين للاشتراك فى المؤتمر فأقروها وهى كالتالى :

1- التمسك بدستور 1923 .
2- اعتبار الانتخابات التى تجريها وزارة صدقى باطلة لا تعبر عن رأى الأمة وبالتالى فإن البرلمان الذى قد يعقد على أثرها لا يمثل الأمة.
3- الاحتجاج على ما قامت وتقوم به وزارة صدقى من مصادرة حرية الرأى بتعطيل الصحف ومراقبتها إداريا .
4- رفع هذه القرارات إلى الملك وإبلاغها لممثلى الدول الأجنبية [158].

ومن مظاهر المقاومة التى سببت إزعاجا كبيرا لصدقى وحكومته خلال تلك الفترة – وقد سبقت الإشارة إلى ذلك – استقالة عدد كبير من عمد ومشايخ البلاد، وكان هؤلاء من مؤيدى الوفد والأحرار الدستوريين، وطواف زعمائه بالقرى والأقاليم يدعون إلى هذه المقاطعة ونشرهم الشائعات بأن الحياة النيابية لن تدوم بمقتضى الدستور الحالى، وهذا يدل على أن الوفد والمتحالفين معه من الأحزاب الأخرى هم الذين كانوا وراء الالتماسات التى أرسلت إلى ديوان جلالة الملك، ويدفعهم الشعور الوطنى لمقاومة عهد يعرفون مدى عدم شرعيته، والعمل على سد الطريق أمام الحكومة، وبلغ عدد الاستقالات أربعمائة استقالة من العمد والمشايخ فى أنحاء البلاد، فعلى سبيل المثال استقال تسع عمد وعشرة مشايخ فى مركز مغاغة، أما فى بنى مزار فقد استقال فيها واحد وعشرون عمدة وسبعة

وثمانون شيخا، وفى سمالوط بلغ عدد المستقيلين خمس عشرة عمدة وسبعة عشر شيخا، وفى تلا استقال نحو ثلاثة وثلاثون عمدة، وقد أحالتهم الحكومة إلى " لجان الشياخات " وهى الهيئة التأديبية للعمد والمشايخ، فأصدرت ضدهم غرامات مالية باهظة، لأن الحكومة عدتهم مخلين بواجبات وظائفهم، فحكم فى يوم واحد على 24 عمدة وشيخا من الدقهلية بمبلغ يزيد على ألفين ومائتين من الجنيهات، وبلغت قيمة الغرامات التى حكم بها على المستقيلين ثمانية عشر ألف جنيه ونيفا، وفى القليوبية سبعة عمد ومشايخ وبلغت قيمة الغرامة التى فرضت عليهم ثلاثة آلاف وخمسمائة وخمسين جنيها، وفى أسيوط حكمت لجنة الشياخات على عشر عمد وثمانية مشايخ كانوا قد استقالوا فحكمت عليهم اللجنة بالغرامات والعزل [159]، وكانت الغرامات تبدأ بعشرين جنيها وصلت إلى 200 جنيه مع أن التهمة واحدة، ولما رأى بعض العمد أن الحكومة تقسم الاستقالة جملا وألفاظا وتعتبر كل واحدة منها تهمة مستقلة تستحق غرامة عشرين جنيها اكتفوا بأن جعلوا نص استقالاتهم كلمات ثلاث هى " أرجو قبول استقالتى "، **ومع هذا فقد وجهت الحكومة إلى بعض الذين بعثوا بهذه الاستقالة أكثر من عشر تهم هى :**

1- تعضيد الحزبين المعارضين للحكومة .
2- تحريض الأهالى على الاستخفاف بسلطة الحكومة .
3- نشر روح الفوضى والاخلال بالنظام والحجر على حرية إعطاء الأصوات فى الانتخابات .
4- التشجيع على إقامة مظاهرات معادية للحكومة فى أثناء الانتخابات.
5- امتناع العمدة عن إعطاء صوته ليقتدى به الأهالى .
6- تعطيل المخابرات التليفونية لعرقلة الاتصال بالجهات المسئولة .
7- التأثير على مركز الوزارة القائمة بإظهار أنها غير مرضى عنها.

8- إهمال القيام بأعمال الوظيفة بالتستر على الذين شجعوا على مقاطعة الانتخاب .

9- نشر الاستقالات فى الجرائد المعارضة للحكومة بطريقة تتضمن الطعن على أعمال الوزارة والتشهير بها .

10- الامتناع الذهاب لنقطة البوليس لسؤالهم عن سبب الاستقالة .

11- الامتناع عن أداء أعمالهم قبل البت فى استقالاتهم .

وكانت طريقة الحكومة فى تحصيل الغرامات تنم عن سياستها العدوانية وتعسفها فى المضى فى هذه السياسة فقد كان تحصيل الغرامات يتم بطريقة إرهابية ففى مركز بنى مزار أمرت الحكومة على أثر استقالة العمد مباشرة أن يحاكموا أمام لجنة الشياخات، فحكمت عليهم اللجنة بالرفت وبعشرين جنيها غرامة لكل تهمة حتى بلغت الغرامات حوالى ألفى جنيه [160]، وفى ناحية جمجرة (قليوبية) حكمت لجنة الشياخات على ستة مشايخ بغرامة خمسة وأربعين جنيها مع الرفت بتهمة تركهم أعمالهم بدون إذن وتعمدهم عدم حضور الانتخابات وهم من المندوبين الخمسينيين، وتم تعيين عمد جديدة مناصرة للحكومة بدلا من العمد التى تم رفتها .

وقد أرجع صدقى هذه الاستقالات إلى تحريض آخرين وعوامل شخصية تحركها فى الخفاء أغراض حزبية، وأن إعلان العمد عدم التعاون مع الحكومة يعتبر جريمة [161] .

الجدير بالذكر أن عمليات الاستقالة هذه كانت أقوى ما هدد صدقى خصوصا عندما اتخذت شكلا جماعيا، كما أنه لم تكن هذه أول مرة يستقيل فيها العمد لرفضهم التعاون مع الحكومة، فقد مر بنا كيف أشهر الوفد والأحرار هذا السلاح فى محاربة الانتخابات التى اعتزم زيور إجراءها على أساس قانون الانتخاب المعدل الذى أصدره فى 8 ديسمبر 1925[162]، وتذكر الوثائق البريطانية أنه لولا الغرامات الكبيرة التى فرضها صدقى على العمد والمشايخ المستقيلين لكانت الحركة أعم وأشمل.

استمرت الحكومة فى سياستها دون النظر إلى هـذه الإجـراءات أو الاهتمام بها، وفى غمرة هـذه المعركـة المحتدمـة أجـرى صـدقى الانتخابات الصورية فى مايو ويونيه 1931، رغم نجاح المقاطعـة التـى قادها الوفد والأحرار [163] حيث امتنع الحزبان عن دخول الانتخابات بـل هاجم محمد محمود رئيس حزب الأحرار الدستوريين الصحافة البريطانية لتشجيعها لصدقى فى موقفه ضد الشعب واقتصرت الانتخابات على حزب الشعب وحزب الاتحاد والحزب الوطنى [164] وهذا الموقف مـن الحـزب الوطنى يعد غريبا، وبالرغم من ذلك فقد عمدت الحكومة إلى تزوير هـذه الانتخابات، فأوعزت إلى لجان الانتخاب أن تزور محاضرها، بحيث تثبت فيها حضور الناخبين كذبا وزورا مما أدى إلى فوز حزب الشعب بأغلبيـة كبيرة، فقد سجلت الوثائق البريطانية أن المراسـلين الـذين زاروا لجـان الانتخابات وجدوا كثير منها خاليا تماما، وأن الأهالى إما فى منازلهم وإما فى حقولهم، وأن عدد من ذهب إلى التصويت لم يكن يستدعى معه تشكيل لجنة انتخابية، وبذلك تمت المهزلة، بل المأساة الانتخابية، وهـذا لـيس بجديد بالنسبة لصدقى فهو نفسه الذى قام بتزوير الانتخابات عـام 1925 حين كان وزيرا للداخلية فى وزارة زيور – أى أنه معتاد التزوير .

وقامت فى القاهرة والإسكندرية وبعض المدن الأخرى مظـاهرات لتعطيل عملية الانتخابات، قابلتها الحكومة بمنتهى القسوة والعنف وسلطت عليهم قوات البوليس، وبلغ عع القتلى فى القاهرة وحدها خلال الأيام الثلاثة التى جرت فيها الانتخابات الخمسينية 13 قتيلا و119 جريحا [165]، هـذا خلاف بقية أنحاء القطر، كما تكونت فى كثير من البلاد لجان لمقاطعة هذه الانتخابات [166] .

وإذا كان الوفد والأحرار قاطعوا الانتخابات، فقد خاضها أحـزاب الشعب والاتحاد والوطنى[167] وكان صدقى يزهو فى أحاديثه بأنه مؤيد من ثلاث أحزاب[168] وهى أحزاب ليست لها قواعد منظمة فى أنحاء الـبلاد،

ولكنها أحزاب تتسم بالطابع الإدارى فى جو ملئ بالسخط الشعبى، والحوادث الدامية، ورغم ذلك ومما يؤسف له حصل حزب الشعب (حزب صدقى باشا) على الأغلبية فى البرلمان، حيث تقدم الحزب بنحو 137 مرشحا نجح منهم 84 أى ما يعادل 56% كما أن حزب الاتحاد (حزب السراى) قد رشح 58 نجح منهم 40 أى ما يعادل 36,7 %، أما الحزب الوطنى فقد رشح 14 نجح منهم 8 أى ما يعادل 5,3 % وكانت سقطة أن يشارك الحزب الوطنى هذه المؤامرة رغم تاريخه النضالى ورصيده الوطنى، كما تقدم المستقلون بـ 63 مرشحا نجح منهم 18 أى ما يعادل 12%[169] وهنا تظهر نتيجة التزوير، قتل وفوز بأغلبية .

ناهيك عن ذلك فإنه نتيجة لقرار حزب الأحرار الدستوريين بمقاطعة الانتخابات فإن مجلس النواب الجديد (خلال 1930 – 1934) لم يضم أحدا منهم سوى دسوقى أباظة الذى خرج على قرار الحزب ورشح نفسه كمستقل، ونجح باعتباره حرا دستوريا مستقلا، كما لم يفز أحد منهم بعضوية مجلس الشيوخ بالتعيين، واستمرارا لأعمال المقاومة تشير الوثائق البريطانية أن الوفد والأحرار نشروا قرارات مضمونها أن الأمة المصرية ستقاطع برلمان صدقى وأن أعضاء المهن الحرة سيضربون يوم افتتاح البرلمان وهو 20 يونيه 1931 [170]، وهكذا كان الأمر بالنسبة للوفديين.

وكافأت الحكومة والسراى المديرين ورجال الإدارة الذين تميزوا بالعسف والشدة والتنكيل بالأهالى فى الانتخابات بألقاب الباشوية والبكوية[171]، واجتمع البرلمان الجديد فى 21 يونيه 1931 وكان مؤيدا للوزارة[172]، كما عينت الحكومة بدلا من العمد المستقيلين عمدا من الموالين لها من حزبى الشعب والاتحاد – وهما الحزبان المناصران للحكومة[173] وتعددت فى عهد صدقى الحوادث الجنائية التى كانت من مظاهر نقمة الشعب عليه وعلى حكمه، وزخر عهد صدقى كما زخرت العهود الانقلابية السابقة باضطهاد الصحافة، وذلك من خلال القوانين التى

وضعتها الوزارة لهذا الشأن مثل القانون رقم 28 و 97 و 98 لسنة 1931 و35 لسنة 1932[174] المقيدة لحرية الصحافة وذلك لأن الصحافة أقوى سلاح حورب به صدقى حيث يذكر : " إن الصحافة قوة تستطيع أن تبنى وتستطيع أن تهدم، واستطاعتها فى الهدم أشد منها فى البناء "[175]، حيث هاجمت الصحافة المؤيدة للوفد " صدقى " ونظامه، فقد جاء تحت عنوان "الانتخاب المطبوخ أكلة غير سائغة للناخبين " وهاجمه العقاد – فى جريدة المؤيد – واتهمه بترتيب الانتخابات على هواه وضرب أمثلة عن الوسائل المتوقع استخدامها لتحقيق ذلك بمنع الناخبين المشكوك فيهم من انتخاب المندوبين، ومنع المندوبين المشكوك فيهم من الطواف على الدوائر بحجة المحافظة على الأمن، ومنع النيابة من تحقيق الشكاوى وغير ذلك من الأساليب المكشوفة [176] .

هكذا أرسى صدقى أسس نظامه الجديد بقيام البرلمان الجديد، وقد كان بسبب هذا الضغط أن شهدت الفترة التالية استئناف حوادث الاغتيال السياسى لأول مرة بعد حادث مقتل السردار (1924)، ففى 9 يوليه 1931 كانت محاولة اغتيال محمد توفيق رفعت رئيس مجلس النواب، كما انفجرت قنبلة فى دار وزارة الحقانية فى 19 يوليه، وانفجرت أخرى فى منزل وكيل وزارة الداخلية فى 27 يوليه، وتم القبض على المتهمين وجرت محاكمتهم فى القضية المشهورة التى عرفت باسم قضية القنابل[177]، وعن هذه القضية يبين لطفى جمعه فى مذكراته أن الدوافع قد بقيت غامضة وإن كان الدافع الظاهر هو الغضب على حكومة صدقى، أما الدافع الباطن فهو إرهاب الأمة وإظهار حاجة الحكومة للبوليس السرى والتدليل على أن رجال الوفد هم الذين يحرضون على الجرائم، فعندما قام عمال العنابر والترسانة بالإضراب عن العمل، فقامت الحكومة حينذاك – برفتهم بسبب ما كان بينها وبين الوفديين من الخصومات السياسية، فقد

غاظها أن العمال قاطعوا الانتخابات فاعتقدت أنهم يناوئونها فى سياستها ففصلتهم انتقاما منهم وردعا لغيرهم [178] .

ليس هذا فحسب فقد تعرض رئيس الوزراء (صدقى) نفسه فيما بعد لمحاولة اغتيال عندما وضعت تحت القطار المقل له قنبلة عند طما بالصعيد (سوهاج) [179] وتشبثت الأمة فى مقاومتها لحكومة صدقى بحقوقها الدستورية كاملة، وأخذت تعمل على إعادة الحياة الدستورية الصحيحة رافضة الأخذ بالنظام الجديد الذى أريد فرضه عليها [180]، وفى 22 أكتوبر 1931 ألقى النحاس خطابا فى النادى السعدى بمناسبة الذكرى الأولى لإصدار دستور 1930 هاجم فيه صدقى وحكومته، ثم قرر مع جميع الحضور التمسك بدستور 1923 واستمرار الكفاح لعودته [181].

وبينما الوزارة سائرة فى تنفيذ مخططاتها لمحاربة الوفد والقضاء عليه، فإذا بانقسام جديد يقع فى صفوف الوفد على أثر ظهور فكرة تأليف وزارة قومية ائتلافية من الوفد والأحرار الدستوريين فى يناير 1932، وكانت دار المندوب السامى البريطانى مصدر هذه الفكرة، التى أدت إلى انقسام فى الوفد وفض الائتلاف بينه وبين الأحرار الدستوريين [182] والذى لا شك فيه أنه إذا كان تأليف وزارة قومية سوف يؤدى إلى إبرام المعاهدة مع الإنجليز وإعادة دستور الأمة، فمن ذا يستطيع أن يعارض ذلك [183].

الجدير بالذكر أن دار المندوب السامى البريطانى عمدت فى محاولة منها لتطبيق ما أسمته " سياسة الباب المفتوح " والتى ذكر فى حينها أنها أنسب سياسة يمكن اتباعها فى مصر، وذلك من خلال الاتصال بالعناصر المعارضة ومحاولة استقطاب العناصر المعتدلة منها على أمل إقناعها بتشكيل وزارة قومية، الأمر الذى أثار قلق الملك وصدقى، وقد عبر عن ذلك بقوله أن حزب الوفد سيتفكك، وأنه إذا استمر هكذا لمدة عام آخر فإن قادة الوفد سيرضخون للأمر الواقع وسيتوقفون عن إظهار أى عداء للبريطانيين، كما حذر الملك من مغبة استقبال المندوب السامى لزوار

وصفهم بأنهم غير مرغوب فيهم بدعوى أن الشعب المصرى يراقب عن كثب أية حركة – المعنى بالزوار " النحاس " وأنصاره .

والواقع أن الهدف من فكرة الوزارة القومية، النابعة أساسا من دار المندوب السامى كما سبقت الإشارة، هو دق أسفين فى صفوف المعارضة المصرية عامة، والوفد خاصة [184]، حيث صوت 21 منهم فى جانب الوزارة القومية [185]، وقد حاول البعض الربط بين فكرة الوزارة القومية فى مصر، وبين التغيير الوزارى الذى حدث فى بريطانيا فى الفترة ذاتها، ونتج عنه اندحار حزب العمال، وفوز المحافظين فى الانتخابات، وقد يكون هذا الرأى صحيحا لو كان الهدف الأساسى من الفكرة هو تشكيل وزارة قومية بالفعل ففى هذه الحالة يمكن القول أن السياسة البريطانية فى مصر قد تغيرت مع التغير الذى حدث فى بريطانيا [186] .

وقد عاودت الملك مخاوفه من اتصالات المندوب السامى مع المعارضة، فنصح الملك فؤاد المندوب السامى بعدم التعويل على المعارضة فى مصر فهى لا يمكن أن تتحد، ونظرا لتحرج المندوب السامى من صدقى ورغبته فى المفاوضات اقترح على وزير خارجيته "جون سيمون" أن يجيب صدقى شفهيا بأن حكومته مشغولة ولا يمكنها النظر فى استئناف المحادثات، ووافق سيمون وقال أن هذا قد يخفف من خيبة الأمل عند صدقى [187] الذى كان يرغب فى التأكد من رضى الحكومة البريطانية عن النظام القائم فى مصر، وقد اعترفت له بريطانيا بأن الفضل يرجع إليه فى توطيد النظام القائم في مصر، وأبلغته أنه يسرها أن ترى توقيعه على اتفاقية مع مصر[188] .

وعلى كل حال لم تؤد المباحثات المبدئية التى جرت بين صدقى وسيمون إلى ما كان يأمل من الشروع فى مباحثات شبه رسمية فى القاهرة إلى أن يحين الوقت المناسب للدخول فى المفاوضات الرسمية [189] .

وثمة إلحاح من صدقي والملك على تقوية أواصر العلاقة مع الاحتلال كما شاعت اتصالات الإنجليز بمحمد محمود فانزعج صدقى لذلك[190] وفى الوقت الذى ظهرت فيه الأزمة السياسية على أثر الأزمة المالية فى بريطانيا والتى أدت إلى انشقاق حزب العمال وتأليف الوزارة الائتلافية خلال الفترة من أغسطس وأكتوبر 1931 ثم ظهور فكرة الوزارة القومية في مصر فى يناير 1932 فكما سبق أن بينا، أن الفكرة فكرة المندوب السامى وليس التغيير السياسى الذى حدث فى بريطانيا، فالخطة وضعها " المستر هور " الوزير البريطانى فى دار المندوب السامى منذ سبتمبر 1931 وقد رددتها الصحف المصرية فى يناير 1932، ولكن ليس من المعروف أن الفكرة حيلة لفض الائتلاف أم أنها كانت محاولة مخلصة لتغيير الحالة التى أصبحت لا تطاق بين مصر وإنجلترا بإعادة الدستور القديم وإبرام الاتفاق، والذى لا شك فيه أن بريطانيا لا تقدم أية محاولات مخلصة لأنها دولة استعمارية، بل كانت سبب فى ضياع جزء من أرض مصر ألا وهى واحة جغبوب، ومما لا شك فيه أنها كانت سببا فى انشقاق الوفد [191] الذى بدت بوادره باستقالة نجيب الغرابلى من الوفد فى أغسطس 1932 لخلاف شخصى بينه وبين مكرم عبيد فى قضية القنابل، وكانا من هيئة الدفاع فيها، وقد قبل النحاس استقالة الغرابلى لأنه رأى بعد خلافه مع مكرم اتصاله بوزارة صدقى وتعاون معها، وقد تضامن مع الغرابلى تسعة آخرون فانفصلوا عن الوفد .

ويذكر " يونان لبيب رزق " أن الذى تزعم الفكرة وأخذ يدعو لها محمد محمود رئيس الأحرار الدستوريين، وأن قسم من الوفد يضم النحاس ومكرم وماهر والنقراشى قد اعترض على الفكرة ورأى ضرورة المضى فى المقاومة حتى تبلغ هدفها بإسقاط الوزارة الصدقية، وقد ترتب على ذلك فض التحالف بين الوفد والأحرار، وخروج عدد من زعماء الوفد فى أكبر عملية انشقاق فى تاريخ الحزب [192]، وهذا الانشقاق يعتبر الانقسام الأول

فى الوفد عندما خرج ثمانية من أعضاء الوفد عليه وأطلق علـيهم محمـد التابعى (السبعة والنصف) ويقصد بالنـصف "علـى الشمـسى" لقـصر قامته[193].

وفى ديسمبر 1932 ضم الوفد اثنى عشر عضوا جديدا إلى هيئتـه بدلا ممن انفصلوا أو ماتوا، والواقع لم يكن أعضاء الوفد على صواب فى جعل فكرة الوزارة الائتلافية سببا للخلاف والانشقاق، فهـذا لـيس مـن مصلحة الوفد ولا القضية الوطنية، بل فإن ذلك سوف يؤدى إلـى إقحـام السياسة البريطانية فى حل مشاكل مصر الداخليـة [194] وإن شـئت قـل تعقيدها، وإن المسائل الشخصية كان يجب تجنبها بعيدا عن الحل الـوطنى حتى لا يكون ذلك على حساب مصر فتضعف قواهم أمام الاحتلال فتصبح ذريعة لتدخله .

هوامش الفصل الثانى

1- مجلس النواب، جلسة 1930/6/23، ص 1187، ومضبطة تلك الجلسة لم تنشر لأن مكتب المجلس فى ذلك العهد قرر فى 1931/7/21 عدم إلحاقها بمجموعة المضابط لسنة 1931 وعدم نشرها بالجريدة الرسمية باعتبار أن الجلسة على حد زعمه لم تكن قانونية، وفى جلسة 1936/8/31 رأى المجلس أن هذه الجلسة قانونية وأن قرار حذفها باطلا فى شكله وموضوعه ويجب ضمها إلى مجموعة دور 1930 ونشرها بالجريدة الرسمية أسوة بغيرها من المضابط، جلسة 1936/8/31، 1187 .

2- البركان فى 1930/7/17 .

3- عبدالعزيز الأزهرى، على عبيد الله سرحان، محمد مجاهد : فؤاد الأول، مطبعة مصر، 1937، ص 222، وانظر، محمد على علوبة : المرجع السابق، ص 282 .

4- البركان فى 1930/7/17، محمد خليل صبحى، ص 576، 578، د.عبد العظيم رمضان، ص 734 .

5- F.O. 407/210 No. 64 Loraine to Henderson, June 20, 1930.

6- إسماعيل صدقى، المذكرات، مرجع سابق، ص 87 .

7- F.O. 407/212 No. 1 Loraine to Henderson, June 21, 1930.

8- مجلس النواب، الجلسة السابقة، نفس الصفحة، جاك بيرك، ص 171، د. ضياء الدين الريس، ج1، ص94، 95، الرافعى، ج2، ص 130، 131

9- F.O. 407/212 No. 4 Loraine to Henderson, June 27, 1930.

10–محمد حسين هيكل، إبراهيم عبدالقادر المازنى، محمد عبدالله عنان : السياسة المصرية والانقلاب الدستورى، مطبعة السياسة، القاهرة، 1931، ص 24

11–نفسه، ص 24، 25 .

12–مجلس النواب، الجلسة السابقة، نفس الصفحة .

13–محمد زكى عبدالقادر، ص 70، 71 .

14–د0 مصطفى النحاس جبر، ص 351 .

15–0د0 أحمد زكريا الشلق : حزب الأحرار الدستوريين 1922 – 1953، دار المعارف، 1982، ص 284 .

16–جاك بيرك، ص 171، الرافعى، ص 133 .

17–الشعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية، مصدر سابق، المؤتمر 26 المعقود بلندن فى يوليه 1930، ص 6، 7 .

18–دار الوثائق القومية، محفظة 572 عابدين، مجموعة شكاوى بتواريخ وبدون .

19–نفس المصدر، محفظة 6 عابدين، ديوان جلالة الملك، التماسات جماعية، التماس فى 1930/6/25 .

20–نفسه، محفظة 7 عابدين، ديوان جلالة الملك، التماسات جماعية، شكوى رقم 753/5/7 فى 1930/7/3، والتماس فى 1930/7/16.

21–نفسه، ملف رقم 694 بدون تاريخ .

22- F.O. 407/212 No. 137 Dec ., 20 , 1930 .

23–البركان فى 7/17 و 1930/9/18، الرافعى، ص 134، 135 .

24–الأهرام فى 1930/7/9 .

25–الأهرام فى 8و9 /7/ 1930، د. عبدالعظيم رمضان، ص 735، مذكرات محمد لطفى جمعه، ص 539، 540 .

26–الرافعى، ص 135 .

27-د. عبدالعظيم رمضان، ص 736 .

28-الأهرام فى 1930/7/16، الرافعى، ص 136 .

29-الرافعى، ص 136، د. عبدالعظيم رمضان، ص 736 .

30-مذكرات محمد لطفى جمعه، ص 541، 545 .

31-البركان فى 1930/7/17 .

32-دار الوثائق القومية، محفظة رقم 591 عابدين، وثيقة بتاريخ 1930/9/21

33-البركان فى 1930/9/18 .

34-الرافعى، ص 136، 137 .

35-محفظة رقم 591 عابدين السابقة، نفس الوثيقة.

36-محفظة رقم 595 عابدين، أحوال سياسية – البرلمان، عريضة في يوم الأحد 21 سبتمبر 1930 من وكيل مجلس النواب عبدالسلام فهمي جمعه .

37-د. محمد حسين هيكل وآخرون، ص 58 – 60 .

38-إسماعيل صدقى : مذكراتى، ص 86، 87 .

39-د. مصطفى النحاس جبر، ص 347، 348 .

40-محمد زكى عبدالقادر، ص 71 .

41-مجلس الشيوخ، جلسة 6 في يناير 1933، ص 45، 46 .

42-المقطم فى 1930/7/19، الرافعى، ص 137 – 141، J. Marlowe : Anglo Egyptian Relation 1800 – 1953 , London , 1954 , P.288.

43-إسماعيل صدقى : مذكراتى، ص 89، الرافعى، ص 138 – 142.

44-د. مصطفى النحاس جبر، ص 359، د. عبدالعظيم رمضان، ص736 .

45- الأهرام فى 1930/7/71 .

46-د. مصطفى النحاس جبر، ص 359، 360 .

47-مجلس النواب، جلسة 7 فى 1934/1/8، ص 69 .

48-الأهرام فى 1930/7/19 .

49-د. محمد حسين هيكل وآخران، ص 16، د. عبدالعظيم رمضان، ص736، 737 .

50-البركان فى 1930/7/17 .

51-د. عبدالعظيم رمضان، ص 737 .

52-د. أحمد زكريا الشلق، ص 284، 285 .

53- البركان فى 1930/7/17 .

54-د. مصطفى النحاس جبر، ص 348 .

55-البركان فى 1930/9/18 .

56-د. عبدالعظيم رمضان، ص 737، د. مصطفى النحاس جبر، ص362 .

57-د. مصطفى النحاس جبر، ص 362، جاك بيرك، ص 172 .

58-البركان فى 1930/9/18، جاك بيرك، ص 172 .

59- عبدالعزيز الأزهرى وآخران، ص 223 .

60-الشعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية، المؤتمر السادس والعشرون المعقود بلندن فى سنة 1930، ص 6، 7، د. مصطفى الفقى : الأقباط فى السياسة المصرية - مكرم عبيد ودوره فى الحركة الوطنية، دار الشروق، القاهرة، 1985، ص 82، 83 .

61- جاك بيرك، ص 172.

62-دار الوثائق القومية، محفظة 591 عابدين، وثيقة بتاريخ 1930/10/21.

63-الحكومة المصرية، مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية لسنة 1930، أمر ملكى رقم 70 لسنة 1930، ص 17 .

64-مذكرات حسن يوسف : مصدر سابق، ص 76 - 82 .

65-رئاسة مجلس الوزراء، الدستور المصرى وقانون الانتخاب فى 22 أكتوبر 1930، المطبعة الأميرية، 1930، ص 5، 6 .

66-نفس المصدر، ص 8 – 10، 79 .

67-نفس المصدر، ص 79، 80 .

68- الشعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية، المؤتمر الثانى والثلاثون المعقود ببودابست فى يوليه 1936، ص 14، الرافعى، ص145، 146، محمد خليل صبحى، ص 795، د. على الدين هلال، ص 116 .

69- F.O. 407/212 No. 15 Loraine to Henderson , Nov. 6 , 1930 .

70-محسن محمد، ص 253 .

71-الرافعى، ص 148 .

72-د. عبد العظيم رمضان، ص 770، 771 .

73-د. نبيه بيومى : الحياة البرلمانية فى مصر 1924 – 1936، القاهرة ،1989، ص 349 .

74-أحمد شفيق : الحولية السابعة، مرجع سابق، ص 1427، 1461 .

75- F.O. 407/213 No. 57 Loraine to Henderson April 25 K 1931.

76-إسماعيل صدقى : مذكراتى، مصدر سابق، ص 91 – 97، 99 – 106 .

77-د. محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية، ج1، مصدر سابق، ص 259.– 265 .

78-مضابط مجلس الشيوخ، جلسة 5 فى 1933/1/9، ص 34 .

79-نفسه، جلسة 6 فى 1933/1/16، ص 44، 45 .

80-د. محمد حسين هيكل، ص 270، 271 .

81-نفسه، ص 275 .

82-إسماعيل صدقي، ص 120 .

83-د. ضياء الدين الريس، ص 126، الرافعي، ص 148 - 153، الحمروش، ص 88 .

84-رئاسة مجلس الوزراء، الدستور المصرى وقانون الانتخاب، مصدر سابق، ص 5 - 7، إسماعيل صدقى : مذكراتى، ص 91 - 96 .

85-د. محمد حسين هيكل : مذكرات، ج1، ص 269، السياسة فى 21 - 1930/10/25 .

86-الشعبة المصرية للمؤتمرات الدولية، المؤتمر 35 للاتحاد البرلمانى الدولى المعقود بأسلو فى 1939، دار الوثائق القومية، محفظة 267 عابدين، مالية وبنوك وشركات، عقد الشركة الابتدائى لبنك التسليف الزراعى المصرى، وانظر، المملكة المصرية، خطاب العرش فى حفلة افتتاح البرلمان فى 20 يونيه 1931، المطبعة الأميرية، 1931، ص 5 .

87-مجلس النواب، جلسة 28 فى 1937/5/11، ص 820 .

88-محفظة 267 عابدين، عقد الشركة الإبتدائى لبنك التسليف الزراعى المصرى .

89-إسماعيل صدقى : مذكراتى، ص 96، 97 .

90-المملكة المصرية، خطاب العرش فى 17 ديسمبر 1931، المطبعة الأميرية، 1931، ص 4 .

91-المقطم فى 1930/10/26 .

92-هيكل : مذكرات، 270 .

93-الأهرام فى 3، 5، 1930/11/7 .

94-محمد زكى عبدالقادر، ص 80 .

95-د. محمد فريد حشيش : حزب الوفد 1926 - 1952، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999، ص 88 .

96-نجوى كامل : الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية 1919 – 1936، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1989، ص 264 .

97- مجلس النواب، جلسة 1931/6/20، ص 2 .

98-نفسه، جلسة 1931/7/1، ص 50، 51 .

99-جاك بيرك : المرجع السابق، ص 173 .

100- الرافعى، ص 148، د. ضياء الدين الريس، ص 123، د.مصطفى النحاس جبر، 373 .

101- رئاسة مجلس الوزراء، الدستور المصرى وقانون الانتخاب، مصدر سابق، ص 23، 55 .

102- نفس المصدر، ص 20 – 23، 51، محمد خليل صبحي، ص 773، 777، د. أحمد فارس عبدالمنعم، ص 57 .

103- د. نبيه بيومى، ص 349، الأهرام فى 1931/7/3، جاك بيرك، ص 174 .

104- محمد خليل صبحى، ص 770، 771، سامى مهران : المرجع السابق، ص 17 .

105- الدستور المصرى وقانون الانتخاب، ص 14، 16 – 18، سامى مهران، ص 17، 18، إسماعيل صدقى : مذكراتى، ص 99، 101 – 103، محمد خليل صبحى، ص 766 .

106- J. Marlowe : Op. Cit. , P. 286 .

107- الدستور المصرى وقانون الانتخاب، ص 24، 26، 66

108- الشعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية، المؤتمر الرابع والثلاثون المنعقد فى لاهاى عام 1938، ص 28، 29 .

109- نفسه، ص 29 .

110- الدستور المصرى وقانون الانتخاب، ص 24 –26، د. نبيه بيومى، ص 349 .

111- الشعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية، ص 28 .

112- نفسه، المؤتمر الخامس والثلاثون للاتحاد المعقود بأوسلو عام 1939، ص 51 .

113- الرافعى، ص 152 .

114- دار الوثائق القومية، محفظة 591 عابدين، من إسماعيل صدقى باشا إلى جلالة الملك فى 1930/7/12، الرافعى، ص 150، د.نبيه بيومى، ص 349 .

115- سامى مهران، ص 18 .

116- الدستور المصرى وقانون الانتخاب، ص 31، 51، الرافعى، ص151، 152، د. أحمد فارس عبدالمنعم، ص 58 .

117- د. ضياء الدين الريس، ص 123 .

118- الدستور المصرى وقانون الانتخاب، ص 51، د. أحمد فارس عبدالمنعم، ص 57، عبدالعزيز الأزهرى وآخران : مرجع سابق، ص 189 .

119- الدستور المصرى وقانون الانتخاب، ص 32، 38، د. عبدالعظيم رمضان، ص 738، 739، F.O.407/212, Hoar to Henderson , 25/10/1930 .

120- د. مصطفى النحاس جبر، ص 373، سامى مهران، ص 17 .

121- مصطفى رياض بسيونى، راؤول فرجون : المجموعة الدائمة للقوانين والقرارات المصرية، مطبعة فوتيا دسى وشركاه، (ب. ت)، ص 31/8 انتخابات .

122- مجلس النواب، جلسة 1931/6/29، ص 32 .

123- عبدالعزيز الأزهرى وآخران، ص 223 .

124- الدستور المصرى وقانون الانتخاب، ص 24 .

125- نفسه، ص 61 .

126- الحكومة المصرية، مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية، مرسوم بقانون رقم 97 لسنة 1931، المطبعــة الأميريــة 1933، ص549 – 559 .

127- الأهرام فى 1931/7/2 .

128- د. ضياء الدين الريس، ص 136 .

129- الأهرام فى 1931/7/3 .

130- د. ضياء الدين الريس، ص 134 .

131- الأهرام فى 3/7/ 1931 .

132- مجلس الشيوخ، جلسة 6 فى 1933/1/16، ص 44 .

133- السياسة فى 1932/11/5 .

134- د. أحمد زكريا الشلق، ص 286 – 288 .

135- محمد زكى عبدالقادر، ص 72 .

136- د. ضياء الدين الريس، ص 135 – 138، إســماعيل صــدقى : مذكراتى، ص 98، د. محمد حسين هيكل وآخران، ص 34.

137- د. مختار أحمد نور، 231 .

138- مجلس الشيوخ، جلسة فى 1933/1/9، ص 33 .

139- محمد زكى عبدالقادر، ص 72 .

140- د. مختار أحمد نور، ص 190 .

141- الأهرام فى 1931/7/7 .

142- أنظر هذه العيوب فى : إسماعيل صدقى: مذكراتى، ص99 – 106

143- المملكة المصرية، خطاب العرش فى حفلة افتتاح البرلمان فى 20 يونيه 1931، المطبعة الأميرية، مصر، 1931، ص 2 .

144- محمد زكى عبدالقادر، ص 73 .

145- جاك بيرك، ص 174 .

146- J. Marlowe : Op. Cit. , PP. 286 – 287 .

147- د. محمد فريد حشيش، ص 88 .

148- د. ضياء الدين الريس، ص 66، محسن محمد، ص 201 .

149- إسماعيل صدقى، مذكراتى، ص 98 .

150- دار الوثائق القومية، محفظة 7 عابدين، ديوان جلالة الملك، استغاثة موقع عليها من أعضاء مجلس الشيوخ وأهالى الفيوم مرفوعة بهيئة وفد مديرية الفيوم إلى الملك فؤاد، د. ضياء الدين الريس، ص 139، 140، د. عبدالعظيم رمضان، ص 744 .

151- نجوى كامل : المرجع السابق، ص 84 .

152- د. ضياء الدين الريس، ص 139 .

153- إسماعيل صدقى : مذكراتى، ص 98 .

154- د. محمد حسين هيكل، ص 274، د. أحمد زكريا الشلق، ص 391

155- د. ضياء الدين الريس، ص 144، 145، د. عبدالعظيم رمضان، ص 749 .

156- F.O. 407/213 No. 47 , Loraine to Henderson , 9I4I1931, No. 57, Loraine to Henderson , 25I4I1931.

157- Ibid , No. 47 , Loraine to Henderson , 9I4I1931.

158- د. محمد فريد حشيش، ص 89، الرافعى، ص 162 - 164 .

159- دار الوثائق القومية، محفظة 595 عابدين، تقرير فى 1931/6/24، مجلس النواب، جلسة 1937/5/11، 802، 803، الأهرام فى 1931/11/24، الشعب فى 1/11، 1931/2/2، الرافعى، ص 158، 159، د. الريس، ص 147، 148، د. حماده محمود إسماعيل، ص 212، د. مختار أحمد نور، ص231، 232.

160- د. عبدالمنعم الدسوقى : موقف عمد ومشايخ القرى من انتخابات صدقى 1931، المجلة التاريخية المصرية، المجلد السابع والعشرون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1981، ص 287، 288، عبدالعزيز الأزهرى وآخران، ص 259 .

161- د. حماده محمود إسماعيل، ص 217، د. عبـــدالمنعم الدســـوقى، ص283 .

162- د.عبدالعظيم رمضان، ص 747 .

163- الشعبة المصرية للمؤتمرات الدولية، المؤتمر 32 ببودابســت فـــى يوليه 1936، ص 14، الرافعى، ص 165، د. مختار أحمد نـــور، ص 232 .

164- عبدالعزيز الأزهرى وآخـــران، ص 258 .F.O. 407/213 , No. 116 , Loraine to Henderson , 251511931.

165- الشعبة المصرية، المؤتمر السابق، ص 14، الرافعـــى، ص 165، F.O. 371/15406 No. 533 from Sir Loraine to 166 Mr. Henderson May 29,1931 ، د. عبـــدالمنعم الدســـوقى، ص296 .

166- دار الوثائق القومية، محفظة 584، تلغرافات بتواريخ مختلفة فـــى مايو 1931 .

167- الشعب فى 1931/6/2 .

168- د. عبدالعظيم رمضان، ص 746 .

169- د. نبيه بيـــومى، ص 352، الـــشعب فـــى 6/13، 1931/7/23، د.محمود متولى، ص 93 .

170- د. أحمد زكريا الشلق، ص 289 0 F.O. 371/15406 No. 261 From Sir Loraine to Mr. Henderson June 18,1931.

171- الرافعى، ص 166 .

172- الشعبة المصرية للمؤتمرات الدولية، ص 7، ويـــذكر الرافعـــى أن البرلمان اجتمع فى 20 يونيه 1931، ص 167 .

173- د. عبدالمنعم الدسوقى، ص 291 .

174- الرافعى، ص 169 – 171، وانظر، الأهرام فى 1931/9/5 .

175- إسماعيل صدقي : مذكراتي، ص 120 .

176- د. مختار أحمد نور، ص 227 .

177- د. عبدالعظيم رمضان، ص 750، 751، د. ضياء الدين الريس، ص 150 .

178- مذكرات محمد لطفى جمعة، ص 362، 369 .

179- الشعب فى 8 و 1932/5/9 ..

180- الشعبة المصرية للمؤتمرات الدولية، المؤتمر الثانى والثلاثون المعقود ببودابست فى يوليه 1936، ص 14، د. ضياء الدين الريس، ص 150 .

181- F.O. 371/15407 No. 125 from Sir Loraine to Mr. Simon Nov. 14,1931.

182- د. محمد فريد حشيش، ص 90 .

183- د. محمد حسين هيكل، ص 279 .

184- د. مختار أحمد نور، ص 278، 279 .

185- F.O. 407/215 No. 9 Loraine to Simon Jan. 8, 1932

186- د. مختار أحمد نور، ص 279 .

187- د. مصطفى النحاس جبر، ص 388 .

188- د. جلال يحيى، ص 521 .

189- د. عبدالعظيم رمضان، ص 760 .

190- د. مصطفى النحاس جبر، ص 388 .

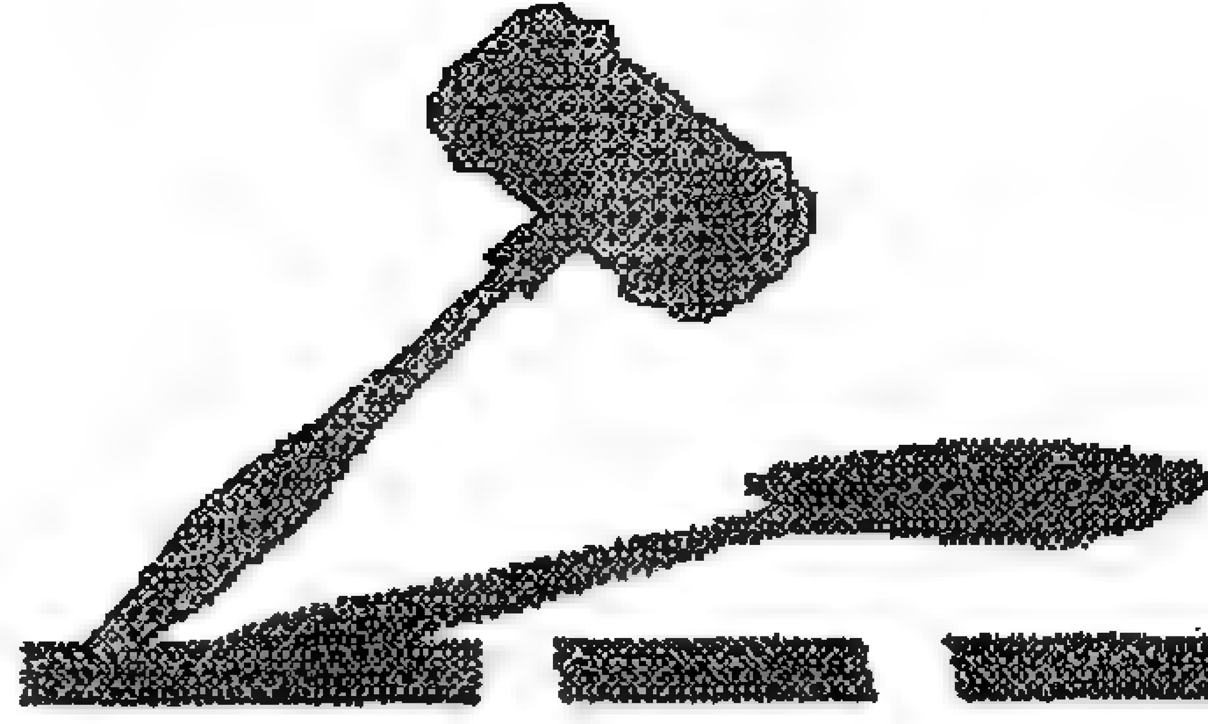
191- د. عبدالعظيم رمضان، ص 754، ويذكر النائب مصطفى محمود الشوربجى فى جلسة 13 يونيه 1932 بمجلس النواب : " أن المادة46 من الدستور تنص على أن جميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل فى أراضى الدولة لا تكوّن نافذة إلا إذا وافق عليها البرلمان"، وذكر النائب عبدالحميد سعيد : " أن الحكومة لم تقف عند إبرام المعاهدة بل تعدت إلى تنفيذها وهذه مخالفة صريحة

للدستور .... وأن واحة جغبوب مـصرية ... ومتممـة لحـدود مصر"، انظر، محسن محمد، ص 203 .

192- د. يونان لبيب رزق، ص 360 .

193- صلاح الشاهد : ذكرياتي فـي عهـدين، دار المعـارف، 1976، ص31 - 33 .

194- الرافعي، ص 186، 187 .



الفصل الثالث

إلغاء دستور 1930 وإعادة دستور 1923

انهيار نظام صدقى :

فشل الاحتلال، وفشلت الرجعية فى إحداث الصدع فى جبهة المقاومة على نطاق واسع ضد انقلاب صدقى (1) رغم الانشقاق الذى حدث فى الوفد الركن الأساسى فى المعارضة ضد وزارة صدقى، وتبين للحكومة المصرية من خلال المباحثات مع الحكومة البريطانية أنها لاتنوى الاتفاق معها، وهذا أمر بديهى، فالنظام الصدقى لا يستند إلى ركيزة شعبية توفر له أسباب الاستقرار .

لهذا فلا عجب إذا أخذت عوامل الانهيار تصيب النظام الجديد وهذه العوامل منها ما يتعلق بأنصار النظام الجديد وانقسامهم، ومنها ما يتعلق بازدياد ميول الملك الأوتوقراطية، ومنها ما يتعلق بتدخل الإنجليز، وبسبب الضعف الذى أصاب مركز الوزارة بعزوف الإنجليز عن التفاوض معها، وتوقع سقوطها إن عاجلا أو آجلا، رأى بعض أعضائها أنه من الخير النجاة بأنفسهم قبل السقوط، وكانت المناسبة " قضية البدارى "، فقد قتل مأمور مركز البدارى فى مارس 1932، بسبب ارتكابه حوادث تعذيب مع بعض الأفراد، مما دعا اثنين منهم إلى قتله انتقاما منه، فحكمت محكمة جنايات أسيوط بالإعدام على الأول والأشغال الشاقة المؤبدة على الثانى، فرفعا طعنا أمام محكمة النقض والإبرام برئاسة عبدالعزيز فهمى باشا، ثم أصدرت حكمها فى ديسمبر 1932 وفيه أثبتت أن رجال البوليس أتوا من المنكرات ما وصفته بأنه إجرام فى إجرام، فمن وقائعها ما هو جناية هتك عرض يعاقب عليها القانون بالأشغال الشاقة، ورأت أن ما جعلته محكمة الجنايات موجبا لاستعمال الشدة كان يجب أن يكون من مقتضيات استعمال الرأفة، ولفتت فى حكمها ولاة الأمور إلى وجوب تدارك هذا الخطأ القضائى، لأن المحكمة لا تملك قانونا لتخفيف العقوبة (*).

كانت هذه المناسبة التى رأى على ماهر باشا وزير العدل الخروج فيها من الوزارة، فعلى أثر إبلاغ حكم محكمة النقض إلى الوزارة، أمر

بإيقاف تنفيذ حكم الإعدام، واتخاذ الإجراءات القانونية لتخفيف الحكم، وأمر بالتحقيق فى حوادث التعذيب التى وقعت من رجال البوليس والإدارة فى بلاد أخرى، وتبين من تحقيقات النيابة، إدانة رجال البوليس، وقد رأى على ماهر وصدقى أن استمرار التحقيقات سوف يكشف عن فظائع لا ينبغى لها أن تظهر لأنها سوف تشهر بالوزارة، ولهذا وقع النزاع بين الرجلين، نزاعا تضامن فيه عبدالفتاح يحيى وزير الخارجية مع على ماهر .

والعجيب فى الأمر اتفاق صدقى مع السراى على استبعاد هذين الوزيرين بأن يقدم صدقى استقالة الوزارة ثم يؤلفها مرة أخرى من غير الوزيرين[2]، فقبل الملك استقالة الوزارة فى 4 يناير 1933 وعهد فى اليوم نفسه إلى صدقى بتأليف وزارة جديدة، فألفها وقد خلت من الوزيرين المذكورين[3]، وقد تضمنت الاستقالة الاعتراف بأن " الوئام وحسن التفاهم اللذين كانا رائد الوزارة فى القيام بأعباء الحكم، فضلا عن كونهما من أهم عوامل نجاحها فيه قد أصابهما فى الآونة الأخيرة شئ من الوهن الأمر الذى يترتب عليه استعصاء قيامى بالواجب الوطنى الأسمى الذى تفضلتم جلالتكم بإسناده إلى"[4]، رغم أن " جون مارلو " يستبعد صلة السراى بذلك لاعتقاده أن صلة على ماهر بالقصر دليلا على رغبته فى التخلص من صدقى كما سبق أن تخلص من الوفد [5] .

الجدير بالذكر أن أحداث القمع من جانب رجال البوليس ضد الأهالى لم تتوقف، فقد حدثت مصادمات دامية بين أهالى " الحصانية " مركز السنبلاوين – دقهلية – وبين البوليس، بسبب خلاف على وابور لطحن الغلال وضرب الأرز بين صاحبه أحد الأعيان الوفديين وبين الإدارة [6]، والواقع أن القلاقل التى انتشرت فى المدن انتقلت أيضا إلى الأقاليم، وذلك بسبب تدهور الأمن العام، فقد أشارت الوثائق إلى كثرة شكاوى الأهالى التى لم تكن موجهة للملك أو الحكومة المصرية، ولكن كانت موجهة إلى " السير مايلز لامبسون " اللورد كليرن " فيما بعد،

المندوب السامي البريطاني في مصر، وتوضح هذه الشكاوى أنها من مختلف طبقات الأمة، مصريين وأجانب، وأنهم يرفضون حكومة صدقي وما حدث في الانتخابات من تزوير، رغم ما سبق من القهر والعنف الذى استخدمته الحكومة ويلاحظ أن تقرير دار المندوب السامي يوضح أن الاضطهاد الحكومي قد مكن الحكومة من السيطرة على الموقف في ظل هذا الحكم [7] الدكتاتوري الذى تسلكه حكومة صدقي .

مرض صدقي بالشلل وطلب من الملك أن يستعفيه من أعباء الحكم، ولكن الملك رأى أن يسافر إلى أوربا للعلاج، وسافر وشفي وعاد إلى مصر، وهو يعتقد أنه سيبقى رئيسا للوزارة ما شاء الله من سنوات، ولكن بعد عودته بأسابيع قدم استقالته في 21 سبتمبر 1933، وقد قبلها الملك في 27 سبتمبر [8]، لا عن قناعة منه بضيق البلاد من وزارة صدقي، ولكن أيضا بسبب الخوف من ازدياد نفوذ صدقي [9]، بل أخطر من ذلك أن صدقي صانع الدستور – الذى كان الهدف الأساسي منه تقوية سلطات العرش – اصطدم بتزايد سلطات الملك، فكانت الاستقالة بعد عهد شبه دكتاتوري استمر في الحكم لما يقرب من تسعة وثلاثين شهرا، وكان ذلك بمثابة إدانة ضمنية لنظام 1930 وجهها إليه نفس الرجل الذى كان يعد محركه الأول طيلة ثلاث سنوات عندئذ وغداة استقالة الوزراء التابعين لحزب الأحرار الدستوريين، وكما حدث عام 1925 بدأت السراى تمارس دكتاتورية شبه مطلقة من خلال حكومة لا نفوذ لها، ونقصد بها حكومة عبدالفتاح يحيى باشا [10] .

وكان لاستقالة صدقي وقع بليغ في النفوس، لأنه لم يكن أحد يتوقعها، خاصة أنه كان دائما يعلن عزمه على البقاء، حتى في أيام مرضه الذى شل نشاطه [11] وقد شيعته " السياسة " بقولها : " أن هذه الاستقالة كانت ختام عهد بغيض من وزارات غير مسئولة، لا رقيب عليها إلا زكى الإبراشي [12].

تألفت الوزارة برئاسة عبدالفتاح يحيى فى نفس يوم قبول الملك لاستقالة صدقى وهو يوم 27 سبتمبر 1933 [13] وكان عبدالفتاح يحيى فى باريس وقبل أن يصل إلى مصر، كان الملك قد اختار أعضاء الوزارة الجديدة دون اتباع التقاليد الدستورية المرعية فى هذا الشأن باستشارة زعيم الأغلبية البرلمانية لإحراز ثقتها [14]، وانتخب حزب الشعب عبدالفتاح يحيى رئيسا له، وأرسلت برقيات التهنئة التى أرسلتها لجان حزب الشعب بالأقاليم إلى رئيس الوزراء على توليه رئاسة الحزب خلفا لإسماعيل صدقى [15] واستمر البرلمان الذى أيد صدقى مؤيدا للرئيس الجديد، ورأى صدقى بعينيه المولود الذى صنعه يعقه ويخرج عن طاعته بل ويعاديه .

ويعتبر تعيين عبدالفتاح يحيى شبيها بتعيين زيور فى عام 1924، وهذا يعنى أن الحكم أصبح خالصا للسراى، كما أن الخطأ الذى ارتكبه عبدالفتاح يحيى فى قبوله الوزارة وهو يعلم أنه لا أنصار له فى الشعب وأن الحزب الذى اعتمد عليه صدقى لم يحمه من بطش السراى، فهو حزب لا وجود له إلا فى أروقة مجلس النواب بالقاهرة [16] .

ناهيك عن قيام عبدالفتاح يحيى باختيار وزيرين من حزب الشعب هما فهمى كريم وعلى المنزلاوى بدون علم صدقى الذى أوضح أنه إذا قبل أحدهما المنصب دون استئذان الحزب يكون خارجا منه بحكم نظام الحزب[17] وتفاديا لأى هزيمة مستقبلا، رأى أن يكون الحزب ممثلا كاملا فى الوزارة، فاقترح ضم عضو شعبى ثالث إلى الوزيرين السابقين، ولكن الملك رفض ذلك، بل أكثر من ذلك، فإن الوزيرين رفضا إقتراح صدقى، ووافقا على دخول الوزارة رغم أنف الحزب [18]، ولا يفوتنا فى هذا المقام أن عبدالفتاح يحيى رئيس الوزراء والذى كان نائبا ثم رئيسا لحزب الشعب هو نفسه الذى فصله صدقى من وزارته بسبب حادثة البدارى، ورغم رفض الملك تعيين وزير ثالث من حزب الشعب، فإن عبدالفتاح يحيى أعلن أن حزب الشعب ممثل فى الوزارة، وذلك حتى لا يخرج الحزب من

الحكم [19]، أما صدقى فقد قال : " استقلت من عضويته ورأيت أن أعود إلى طريقتى فى البعد عن الحزبية والأحزاب " [20] .

وفى 27 يناير 1934 صدر مرسوم بوجوب حلف الوزراء يمين الولاء والإخلاص للملك والوطن، وأن يكونوا مطيعين للدستور ولقوانين البلاد قبل أن يتولوا أعمالهم أسوة بما يفعله أعضاء مجلسى الشيوخ والنواب وطبقا للمبدأ الدستورى [21]، ويوقعون على محضر حلف اليمين بحضور رئيس الديوان وكبير الأمناء وكبير الياوران ثم يصدق الملك على المحاضر وتودع في محفوظات الديوان [22]، ولم تكن هذه اليمين مما يوجبه دستور 1923 ولا كان الوزراء يقسمونها من قبل، وإنما نص الدستور فقط على اليمين التى يقسمها أعضاء البرلمان، كما أن دستور 1930 لم يدخل تعديلاً فى هذه المادة، ولكن يبدو أن الملك أراد ذلك، وأن يقدم فيها الملك على الوطن، فى حين أن دستور 1923 يقدم الوطن على الملك [23] .

وقد أوجبت المادة 89 من الدستور على أعضاء مجلسى الشيوخ والنواب تأدية اليمين علنا بقاعة المجلس، وإذا كان الوزراء يختارون فى الغالب من بين أعضاء المجلسين فإنهم يكونون قد أقسموا بهذه الصفة، على أنهم لا يكونون قد أعلنوا بصيغة القسم أن يؤدوا أعمالهم كوزراء، وهذه الأعمال من حيث اتصالها بالسلطة التنفيذية تختلف عن أعمال النواب والشيوخ، ولذلك وجب أن تتبع اليمين بيمين أخرى [24]، والجدير بالذكر أن هذا التقليد – يمين الولاء – استمر بعد ذلك، واعتقد أنه لا ضرر فى وجوب اليمين، وإنما الخلاف هو تقديم الملك على الوطن .

ومما لا شك فيه أن هذه اليمين أدت إلى إدراك الإنجليز مدى ضعف الوزارة بسبب انصياعها للملك وانفصالها عن الشعب، وهذا زاد من استعلاء الإنجليز وتدخلهم فى شئون البلاد الداخلية [25]، وكما فعل الإنجليز إزاء تضامن الأحزاب فى عام 1926، فعلوا فى أواخر 1934،

فقد لاحظوا أن السراى يكتمل لها السلطان، وهم يكرهون أن ينفرد به أحد دونهم فى مصر، وعملوا على ضرب كل سلطة بأخرى، وقد أطلقوا المعركة بين السراى والشعب، وراقبوا الموقف إلى أن انفرد القصر أو كاد بالسلطة، ولاحظوا أن الأمور قد تفلت من أيديهم لذلك كان تدخلهم عنيفا فى هذه المرة [26] حيث تدخلوا فى أدق الخصوصيات، حتى فى شأن مرض الملك، فطبقا لقانون تنظيم وراثة العرش، أن يضع الملك فؤاد فى مظروف خاص أسماء أوصياء ثلاثة، لا يفض إلا بعد وفاته، وأن يكون ذلك فى البرلمان أمام أعضائه، وقد رأت إنجلترا أن يكون لها اليد العليا في اختيار أشخاص الأوصياء على العرش المصرى، حتى تضمن ولاء هؤلاء الأوصياء لها [27]، وقد ألمح الإنجليز لعبدالفتاح يحيى أن هذا المرض يستدعى تعيين قائمقام له، يتولى سلطته أثناء مرضه بناء على توجيهات من الملك، وذلك حتى لا ينقل الحكم إلى أيد غير مسئولة، وزادوا فى التدخل بطلب الاطلاع على وثيقة الوصاية على العرش وأسماء الأوصياء فى حالة وفاة الملك، وقد أثير موضوع الوصاية على العرش فى أكتوبر 1934 عندما بدأت صحة الملك تدعو إلى القلق وراح الإنجليز يرشحون لمجلس الوصاية الأمير محمد على وتوفيق نسيم والشيخ المراغي، وطلبوا معرفة الأسماء التى اختارها الملك فى وصيته ولكن رئيس الوزراء (عبدالفتاح يحيى) وقتئذ لم يمكنهم من ذلك (ويذكر نسيم أن الأوصياء هم الأمير جميل طوسون وعبدالرحيم صبرى باشا والد الملكة نازلى، وهو شخصيا أى نسيم باشا)، (ولكن خابت جميع الظنون فقد تبين أن وصية الملك عرفت بعد وفاته فى 28 أبريل 1936 بأنها انحصرت فى عدلى يكن باشا ونسيم باشا ومحمود فخرى باشا)، وأخذت دار المندوب السامى تتلمس المآخذ على الوزارة وتتهمها بأنها شجعت على استعمال اللغة العربية فى المحاكم المختلطة، وأنها قررت حق القضاة المصريين فى رياسة بعض الدوائر فى تلك المحاكم، وأنها رفضت تعيين موظف

بريطانى كبير فى وزارة المعارف العمومية، وأنها حلت قومسيون بلديـة الإسكندرية وأغلب أعضائه من الأجانب .

بل وحملوا (أى الإنجليز) عبدالفتاح يحيى تبعية سوء العلاقة بينهم وبين الحكومة المصرية بسبب رفضه إطلاع المندوب السامى بالنيابة على الوثيقة، كما تدخلوا فى المناصب الكبرى بالسراى فعندما غضب المندوب السامى بالنيابة على زكى الإبراشى ناظر الخاصة الملكية ألمحـوا إلـى وجوب تعيين رئيس للديوان الملكى الذى كان شاغرا منذ أغسطس 1931، فاستجاب السراى إلى طلبهم، وعين أحمد زيور رئيسا للديوان فى أواخـر أكتوبر 1934، وكان ذلك رغبة من الملك فى التقارب مع الإنجليز، كمـا اعترضوا على بقاء كبير مهندسى القصور الملكية الإيطالى فى منـصبه، ونسبوا إليه أنه يعمل لحساب دولته (28) وأكثر من ذلك أنهم أشاروا إلـى ثروة الملك المريض، وتقدموا إلى السراى بطلبات تتعلق بتربيـة الأميـر فاروق وأشاروا بإرساله إلى لندن، ويجب أن يعامل هناك كشخص عادى ودون أن ترافقه الحاشية الخاصة به، فأرسله الملك مكرها (29)، والواقع أنه لم يكن بجديد مثل هذه التدخلات فهى موجودة طوال عهد الاحتلال .

ولم تلبث السلطات الإنجليزية أن أخذت فى إحياء تقليد قديم كانـت تمارسه فى عهد الحماية أيام سطوة الإنجليز وجبـروتهم فـى المـصالح والدواوين، فكثرت زيارات المندوب السامى ومندوبيه وكبار موظفيه إلـى المدن ومصالح الحكومة ومرافق الدولة، لإحراج الـوزارة ودفعهـا إلـى الاستقالة، وفى نفس الوقت أخذت الاتصالات الإنجليزية تدور مع الساسة المصريين لإحداث التغيير الوزارى المرتقب (30)، ونتيجة لعودة النـشاط الوفدى فى مقاومة عهد دستور 1930 فى صيف عـام 1934 فقـد قـام النحاس فى أغسطس بجولة فى كل من بور سعيد والاسماعيلية والزقازيق أدت إلى اضطرابات خطيرة وصدام بين الأهالى والبوليس نتج عنه إصابة ثلاثة أشخاص (31).

ليس هذا فحسب، فقد طلب المندوب السامى بالنيابة عزل عبدالفتاح يحيى وضمان رئيس وزراء جديد وزيور معا لوقف تـدخلات الإبراشـى على أن يحاط المندوب السامى علما قبل تعيين رئيس الـوزراء الجديـد، فعرض الملك على الإنجليز الخيار بين على ماهر وتوفيق نسيم، ويبدو أن الاختيار وقع على نسيم [32] رغم أن كفة على ماهر كانت الأرجح، لأنـه يحظى بتأييد الملك نظرا لأن اختياره قد يثبت أقدام نظام حكم صدقى، كما أن على ماهر هو أنسب شخصية تعمل على تقريب وجهات النظـر بـين الوزارة ومطالب الإنجليز [33] وهذا يعنى أنه إذا تم تعيين على ماهر سوف يكون على غير رغبة الوفد .

أما نسيم فكان أقرب إلى إرضاء الرأى العام، أو كان حلا وسـطا بين القصر والوفد والإنجليز، خصوصا وقد عرف أنـه اشـترط لقبولـه الرياسة أن يعاد دستور 1923، وفى يوم 6 نوفمبر 1934 انتهى الأمـر بتقديم عبدالفتاح يحيى باشا استقالته إلى الملك، مسببا إياها بتدخل الإنجليز فى مسألة الوصاية على العرش،، إذ ذكر أنه : " أبلغ رغبـات للحكومـة البريطانية لا يسعه قبولها دون التفريط فى حقوق البلاد " فقبل الملك فؤاد هذه الاستقالة، وعهد فى اليوم نفسه إلى محمد توفيق نسيم باشـا بتـأليف الوزارة الجديدة، فألفها فى يوم 15 نوفمبر 1934، وأن التدخل الإنجليزى فى شئون البلاد الداخلية تصادم مع مشاعر الشعب المـصرى القوميـة بدرجة استفزته إلى القيام بثورة ثانية، أو شبه ثورة، فى عام 1935 [34]، كما ربطت إنجلترا مسألة الوصاية بعودة الدستور، فقد أصر الإنجليز على أنهم لا يرغبون فى عودة الدستور إلا بعد البت فى هذه المسألة وقد تناول الدستور مسألة الوصاية على العرش فى المادة / 51 إلى 56، حيث تنص المادة / 55 منه على أنه خلال الفترة من وفـاة الملـك إلـى أن يـؤدى الأوصياء اليمين الدستورية تنتقل سلطات الملك إلى مجلس الوزراء الـذى يتولاها باسم الأمة [35] .

إلغاء دستور 1930 والمطالبة بإعادة دستور 1923 :

إن مجرد اختيار نسيم لتولى الحكم فى تلك الظروف لهو كافيا لتوقع تغييرات لمصلحة القضية الدستورية على الأقل، فنسيم كان معارضا لدستور 1930 عندما كان رئيسا للديوان الملكى، ورفع صدقى مشروع دستوره إلى الملك، فوضع نسيم مذكرة ضمنها عدة ملاحظات على بعض مواد الدستور وعارض إصداره على الصورة التى قدمها صدقى، ولما لم يأخذ الملك بنصيحته، قدم استقالته من منصبه، وأراد الملك أن يكافأه على خدماته بتعيينه عضوا فى مجلس الشيوخ الجديد، ولكن نسيم رفض هذا التعيين حتى لايقسم يمين الولاء لدستور لا يرتضيه [36]، وكان نسيم يرى عودة دستور 1923 وتشكيل وزارة محايدة، وأبدى استعداده لتأليف هذه الوزارة من الأغلبية، وبما أن الوفد هو الأغلبية فقد رأى أن نسيم يمثل وجهة نظر الوفد كاملة [37]، ولهذا رسخ فى أذهان الوفديين أن وزارة نسيم إنما هى " وزارة انتقال – لا وزارة استقرار " [38]، ولكى يقبل نسيم الوزارة اشترط إلغاء المادة / 156 من الدستور وإبطال يمين الولاء لدستور 1930 وحل البرلمان وإجراء انتخابات ومنح الحرية المطلقة للبرلمان الجديد فى وضع الدستور، وحل حزب الاتحاد، وتعطيل صحيفتى الاتحاد والليبرتيه [39]، وطالبت الصحف الوفدية الوزارة بأن تستقيل ما دامت غير قادرة على وقف التدخلات البريطانية [40] .

على كل حال (وقد بينا ذلك) قدم عبدالفتاح يحيى استقالة الوزارة فى 6 نوفمبر 1934، وذكر أن سبب الاستقالة هو الضغوط البريطانية التى لا تحترم حقوق البلاد، وقبلها الملك فى 14 نوفمبر، وفى نفس اليوم صدر الأمر الملكى بتعيين محمد توفيق نسيم باشا رئيسا للوزارة [41]، وقد وصف " أرنولد توينبى Arnold Toynby " هذا الوضع بقوله العودة إلى وحدة التحالف الوطنى، وهذا يشير إلى مدى تأثير القصر، وتحذيره من العودة إلى قوة الزعامة الوطنية [42] رغم أنها وصفت بأنها وزارة حيادية،

إذ أن أعضائها لم يكن منهم من ينتمى إلى حزب من الأحزاب [43]، كما أن هذه الوزارة اتسمت بالتقرب إلى الوفد الذى اشترك معها فى الحكم، وتغلبت على نسيم نزعة إرضاء الوفد على نزعة إرضاء الأحرار الدستوريين .

ويذكر الشاه فيما له صلة بذات الموضوع أن نسيم رأى ضرورة إعادة دستور 1923 وتشكيل وزارة محايدة تتحمل مسئولية إدارة شئون البلاد، لحين إجراء الانتخابات التى تتم بموجب القانون المباشر، ويمكن عن طريقها إقرار برلمان قادر على تحقيق آمال الأمة، على أن تتولى الأغلبية البرلمانية الحكم ويكون لها الحق فى إقرار قانون يقضى بتوقيع أشد العقوبة على كل من يعتدى لإجراء أى تعديل فى الدستور والقوانين، وأبدى نسيم استعداده لتأليف الوزارة من حزب الأغلبية إذا قبلت الجهات العالية فى مصر وإنجلترا شروطه، وإنه على ثقة بأن النحاس يؤيده فى هذا الرأى [44]، وهذا يؤكد أن نسيم يمثل وجهة نظر الوفد أو بمعنى آخر أنه وفدى .

ويذكر أمين يوسف (وهو من أقارب سعد زغلول كما سبق أن بينا) أنه كان أحد القلائل الذين يثق فيهم نسيم ويأخذ برأيه، وقد طلب منه نسيم أن يقترح عليه الشخصيات المناسبة لمساعدته فى أمور الوزارة، واقترح أمين يوسف بعض الأسماء التى يمكن أن تؤدى خدمات جليلة للوطن، وبالفعل اختار نسيم تلك القائمة التى اقترحها عليه أمين يوسف ما عدا اثنين هما : الشيخ المراغى الذى رفضه الملك ومحمود حسن الذى لم يتقبله الوفد، ويضيف أمين يوسف أنه بالرغم من وجود خلافات شخصية بينه وبين أحمدعبدالوهاب باشا إلا أنه قام بترشيحه، وما أثار دهشة نسيم الذى امتدح نزاهته بغض النظر عن الخلافات الشخصية [45].

قوبل تعيين نسيم بمظاهرات تردد فيها أنه رجل الساعة طالبين منه العمل على نظام برلمانى واسع تمثل فيه البلاد حق التمثيل [46]، كما قوبل

بمظاهرات طلابية سلمية واسعة المدى، لم يتصدى لهم البوليس فهى مظاهرات تأييد وتهنئة [47] وقوبل أيضا بتأييد من الوفد، حيث وافق النحاس على ترشيحه حينما استشارته دار المندوب السامى وتعهدت له أن وزارته ستكون حيادية [48]، كما أن الوفديين وجدوا أن تولى هذه الوزارة الحكم يعتبر تمهيدا لإلغاء دستور 1930، ومن ثم استقبلوها دون إقامة أية عراقيل فى طريقها [49]، رغم تصريح " سير صمويل هور " فى 19 نوفمبر 1934 بأن بريطانيا نصحت مصر بعدم إعادة العمل بدستور 1923[50]، وكان نسيم عند حسن ظن الوفد فقد كان أول عمل للوزارة أن استصدرت الأمر الملكى بإلغاء دستور 1930، وحل مجلسى البرلمان القائمين على أساسه فى 30 نوفمبر 1934، دون أن تكمل مدته التشريعية[51]، ورغم أنه لم يقرن هذا الإلغاء بعودة دستور 1923، إلا أن الوفد اعتبر هذا الإجراء بادرة أمل ليس بالنسبة للوزارة فحسب بل وللسياسة البريطانية أيضا [52]، وظل الأمر معلقا ثلاثة عشر شهرا دارت خلالها مشاورات ومفاوضات ومناورات بين الملك ورئيس الحكومة والمندوب السامى البريطانى، وانتهت بالنزول على رغبة الأمة بعد انتفاضة 1935 التى راح ضحيتها كثير من ابناء الشعب [53] .

الجدير بالذكر أن وزارة نسيم كان لها دور فى تصحيح بعض الأوضاع التى ارتكبت فى عهد وزارة صدقى والخاصة بالعمد والمشايخ، فكما سبق أن ذكرنا أن وزارة صدقى نكلت بالعمد والمشايخ وفصلتهم من وظائفهم وفرضت عليهم الغرامات، أما وزارة نسيم فقد صدر قرار وزير داخليتها بإعادة العمد والمشايخ الذين فصلوا فى عهد صدقى إلى وظائفهم وفصل الذين عينتهم وزارة صدقى حيث كان أكثرهم من الذين مالأتهم من شر الموظفين سيرة ومن الأعيان الذين كانوا على شفا الإفلاس [54]، كما ردت جميع الغرامات التى حصلت من العمد والمشايخ [55] وقت محاكمتهم فى انتخابات صدقى وصدر بشأن انتخابات العمد والمشايخ وتحديد

اختصاصاتهم وامتيازاتهم ومسئوليتهم مرسوم بقانون رقم 57 في 6 ديسمبر 1934 [56] وقد اهتمت الوزارة بتطوير التعليم وأعادت إلى الجامعة المصرية استقلالها الداخلي [57] بعد وقف هذا الاستقلال بعدة تدخلات من جانب حكومة صدقي تعوق استقلال الجامعة .

وفي ظل هذه الظروف قام الوفد بعقد مؤتمر وطني في يناير 1935 طالب فيه نسيم بعودة الدستور[58]، ومما لا شك فيه أن هذا المؤتمر كان اتجاها جديدا في النشاط الحزبي والوطني لم تشهده البلاد من قبل، فقد شهده عدد كبير تراوح بين العشرين ألفا والثلاثين ألفا، وألقى فيه زعماء الوفد أبحاثا تناولت مختلف الشئون السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كما أعلن الوفد في هذا المؤتمر عن طائفة من الإصلاحات التي اعتزم إدخالها على نظامه الداخلي ومنها : تعميم لجان الوفد الأصلية والفرعية والانتخابية، وتحديد اختصاص كل منها، وتنظيم ماليتها واجتماعاتها، وتنظيم لجان الشبان والعمال، وتوسيع نطاقها، والعهد إليها بتشجيع الصناعة الوطنية فوق أعمالها السياسية، وإنشاء النوادي السعدية في المدن المختلفة مع تنظيم محاضرات دورية بهدف إذكاء الروح الوطنية من مختلف النواحي السياسية والدستورية والاقتصادية، وكانت هذه الاجراءات بمثابة الاستعداد لمعركة قادمة [59]، وكان هذا هو الإنهاء الرسمي والقانوني للعهد السابق (20 يونيه 1930 – 30 نوفمبر 1934) وقد أثار ذلك موجة من الفرح والارتياح، لأن هذا كان نصرا لإرادة الشعب [60]، وقد تعهد نسيم بتوفير الحرية التامة للصحافة والاجتماعات [61]، وأما إلغاء نسيم لدستور 1930 فقد كان يعرف تماما أن ذلك يرضي مطالب الأمة[62].

الجدير بالذكر أنه يؤخذ على نسيم عدم قدرته على اتخاذ القرارات دون الرجوع إلى المندوب السامي البريطاني [63]، وعن هذا يقول جاك بيرك : " المعروف عن نسيم منذ القدم أنه رجل ضعيف، يعتقد أن كل ما

تطلبه السفارة البريطانية، أمرا لا يقبل المناقشة " ......وأنه قد أسرف فى خضوعه للأجنبى، ففى تعديل لوزارته فى فبراير 1935 ضم إليها عزيز عزت باشا، الذى كان ضابطا سابقا فى الجيش البريطانى [64]، وبالرغم من ذلك انزعجت سلطات الاحتلال من تعيين نسيم اعتقادا منها أن الوفد سوف يسيطر على الحكم [65].

أما عن مسألة الدستور فقد تقدم نسيم إلى الإنجليز طالبا الإذن بإعادة دستور 1923 وإعادة الحياة النيابية على أساسه، كما أعلن رغبة مصر فى إبرام معاهدة مع إنجلترا لتحديد مركز كل من الدولتين إزاء الأخرى، وقد أحس الوفد بضرورة الإسراع فى العمل لعودة الدستور عندما بدأت تظهر دسائس من جانب الإبراشى فى القصر والشيخ الظواهرى فى الأزهر، وبناء على هذا طلب نسيم من الملك فى 18 إبريل 1935 مستعينا بالمندوب السامى " السير مايلز لامبسون " خروج الإبراشى والظواهرى من منصبهما فوافق الملك على هذا الطلب فى الشهر نفسه[66] رغم أن الإبراشى كان الأداة الباقية لنفوذ الملك، وأبعد عن مصر حيث عين وزيرا مفوضا فى بروكسل، وكان يحاول أن يبث الدسائس فى الأزهر ليحرج الوزارة، أما الشيخ الظواهرى شيخ الأزهر أداة الملك فى الأزهر، فاضطر أن يقدم استقالته عقب خروج الإبراشى [67] وبذلك أصبح الملك تحت رحمة الوزارة والإنجليز .

ولما طالب نسيم الملك بإعادة دستور 1923 أو تنقيحه بما فيه الصالح العام وإما وضع دستور تقره جمعية تأسيسية وطنية تمثل البلاد تمثيلا صحيحا يختار أعضاؤها من مختلف الهيئات والطبقات (وهو ما طالب به نسيم سابقا عند وضع دستور 1923) [68] وحتى ذلك الحين كان على الملك – وحتى إعلان الدستور الجديد – أن يحكم بواسطة وزرائه وعلى مسئوليتهم، طبقا لمبادئ الحرية والمساواة التى كانت دائما قوام النظام الدستورى فى مصر [69] وقد جاء خطاب الملك فى 20 إبريل 1935

ردا على ذلك وأنه يفضل إعادة دستور 1923 [70]، وهذا يدل على وحدة الموقف بالنسبة لنسيم سواء فى دستور 1923 أو فى إعادته بعد وقف العمل بدستور 1930 .

ويبدو أن مطالبة نسيم بإعادة الدستور كانت مناورة منه، لأنه كان يظن أن الملك سيرفض، وبذلك يلقى العبء على عاتق الملك [71]، فنسيم كان يرى فى إعادة الدستور إجراء الانتخابات، وليس هناك شك فى أن الوفد سيفوز بالأغلبية ويرجع إلى الحكم، فاتبع سياسة المماطلة وإظهار غير ما يبطن[72]، والواقع أن الملك كان سريع الخاطر – كما يقول الظواهرى فقد أدرك مناورة نسيم التى وراء مطالبه، فرد عليه بأنه يؤثر إعادة دستور 1923[73] وهو يعلم أن الوزارة لا تريد إعادته ولا الإنجليز.

وفى أول يونيه 1935 أطلع نسيم زعماء الوفد على تطورات الأحداث ومذكرة 18 أبريل ورد الملك عليها، كما أطلعهم على مقترحات المندوب السامى البريطانى، وقد أبدى النحاس اعتراضه على تدخل الإنجليز فى أخص المسائل الداخلية، وأبدوا تمسكهم بدستور 1923 [74] وقد عرض عليهم نسيم تقديم استقالته للملك ولكنهم رفضوا ذلك وطلبوا منه أن يواصل سعيه لإعادة الدستور، وأن يحتج على تدخل الإنجليز غير المشروع فى أمر هو من حق الملك وشعبه وحدهما، وأن ذلك يتعارض مع تصريح 28 فبراير 1922، فالمسألة الدستورية مسألة داخلية بحتة [75]، والواقع أن الوفد لم يشأ أن يفقد وزارة نسيم لأنها مؤيدة منه، وتوافق سياسته، فهى أحد أسلحته فى الضغط لإعادة دستور 1923 .

وعندما حاول المندوب السامى البريطانى إقناع نسيم بالاستمرار فى العمل مع تأجيل الدستور (مع أن هذا سوف يؤدى إلى صراع بين الوفد والوزارة) أبدى نسيم أنه يؤيد ذلك لولا أن الملك فضل إعادة دستور 1923 .

وفى 3 يوليه 1935 أطلع نسيم المندوب السامى على ما دار بينه وبين زعماء الوفد، إلا أن المندوب السامى رفض ذلك لأنه لم يتضمن الرد على مقترحات الحكومة البريطانية [76] .

ولما بدا فى الأفق تفاقم الخطر الدولى بسبب الحرب الإيطالية الحبشية، وأثار ذلك القلق فى دوائر الاستعمار بالقاهرة، وقد ظن الإنجليز أن مصر تخشى على سلامة أراضيها من الإيطاليين وهذا يدفعها إلى الارتماء فى أحضان الإنجليز [77] والواقع هو زعم بريطانى لجعل مصر قاعدة لقواتها، لأن قوات موسولينى تمر عبر قناة السويس إلى الحبشة الواقعة على حدود السودان، وتتاخم مصر من الغرب " ليبيا " وبالفعل نشبت الحرب الإيطالية الحبشية فى 3 أكتوبر 1935، مما أدى إلى سعى بريطانيا للسيطرة على شئون البلاد، وبالتالى خلق شعورا وطنيا مضادا وساخطا [78] خاصة مع ازدياد الدعاية الإيطالية والمعادية للإنجليز فى مصر والمنطقة وضرورة القضاء على هذه الدعاية من جانب الإنجليز [79] وبالتالى فإن بريطانيا تخشى عودة الوفد للحكم فى ظل تلك الظروف، لذا حالت دون عودة الدستور والحياة النيابية فى مصر .

وفجأة فى 9 نوفمبر 1935 أدلى " صمويل هور Samuel Hoare" وزير خارجية بريطانيا بتصريح قال فيه : " عندما استبشرت الحكومة البريطانية فى شأن الدستور، نصحت بأن لا يعاد دستور 1923 ولا دستور 1930 ما دام قد ظهر أن الأول غير صالح للعمل، وأن الثانى لا ينطبق على رغبات البلاد، وكان لهذا التصريح أثره فى النفوس وجرح المشاعر الوطنية، إذ كان اعترافا صريحا بالتدخل الصريح فى شأن الدستور[80]، وقد أدى التصريح إلى قيام المظاهرات وإضراب المدارس والجامعات واستخدام البوليس القوة لقمعها، غير أن نسيم أخلى مسئوليته بإرجاع تلك الاضطرابات إلى مكائد ومؤامرات كانت تدبر بمعرفة سلطات عليا[81] (قد يكون الملك)، وطالبت الأحزاب بضرورة استقالة الوزارة

لسوء سياستها [82]، وتشير الوثائق البريطانية إلى الحديث الذى جرى بين الملك والمندوب السامى فى 10 ديسمبر 1935 أن نسيم أخطأ فى تستره وراء الملك والمندوب السامى فى المسألة الدستورية وأنه لابد من اعتزاله[83] وعلق "مارلو" على تصريح "هور" بأنه : الجهل الذى تنقصه الكياسة [84] لأن ظهور مثل هذا التصريح فى ظل الظروف الدولية الراهنة ليس فى مصلحة بريطانيا، فقد يكون سببا فى قيام الثورة، كما حدث فى عام 1919 عندما رفض الإنجليز سفر الوفد إلى أوربا لعرض القضية المصرية على مؤتمر الصلح .

وبذلك تدخل الحركة الوطنية مرحلة جديدة برز خلالها دور الشباب المصرى كقائد للحركة الوطنية، والثورة ضد طغيان الاستعمار الذى سلب البلاد حقها ممثلا فى دستورها الذى نالته بالكفاح والعرق خلال سنوات طوال .

ثورة الطلبة 1935 وتأليف الجبهة الوطنية وإعادة دستور 1923 :

فى يوم 13 نوفمبر 1935 – وهو اليوم الذى كان بمثابة عيد الجهاد الوطنى، أذاع نسيم بيانا شرح فيه قصة الصراع الدستورى قال فيه : " ما كان فى مقدورنا إلغاء دستور وإحياء مكانه فورا ..... ولذلك اكتفينا عند إلغاء دستور 1930 بالاحتفاظ بمبادئ الدستور الأساسية لنسير عليها ونتبعها وقررنا فى آن واحد وفى نفس الأمر الملكى رقم 67 لسنة 1934 **بشأن النظام الدستورى للدولة المصرية ما يأتى :**

1- أنه إلى أن يستبدل النظام المذكور بنظام آخر يجب أن يتحقق استمرار قيام نظام الدولة على المبادئ الأساسية التى لا يزال يعمل بها منذ إنشاء النظام الدستورى فى مصر .

2- أن نتمشى فى حكمنا على المبادئ الأساسية الدستورية منذ إنشاء النظام الدستورى فى مصر .

3- أن يظل شكل الدولة وحقوق المصريين كما هى منذ إدخال النظام الدستورى فى مصر .

4- أن يظل نظام وراثة العرش طبقا للأمر الملكى الصادر فى 13 أبريل 1922 .

5- أن تعرض المراسيم بقوانين التى تصدر طبقا لهذا الأمر على البرلمان الجديد فى دور انعقاده الأول فإن لم تعرض يبطل العمل بها فى المستقبل.

6- إلى أن ينفذ الأمر الملكى بوضع النظام الدستورى الذى يحل محل نظام سنة 1930 والذى أبطل بتولى جلالة الملك السلطة التشريعية والسلطات الأخرى التى خص بها البرلمان والسلطة التنفيذية ويباشرها بواسطة مجلس الوزراء وعلى مسئوليتهم طبقا لمبادئ الحرية والمساواة [85] .

وفى نفس اليوم الذى أصدر فيه نسيم بيانه (13 نوفمبر) **ألقى النحاس خطابا سياسيا هاما فى الموقف السياسى أعلن فى نهايته عدة قرارات تمثلت فى الآتى :**

1- توجيه الدعوة إلى الأمة كلها بعدم التعاون مع الإنجليز بسبب استمرارهم فى الاعتداء على الدستور .

2- ضرورة استقالة الوزارة، لأن استمرارها إقرار لاعتداء الإنجليز على الدستور .

3- إذا لم تستقل الوزارة فإن الوفد لا يؤيدها بعد الآن .

4- كل وزارة تتعاون مع الإنجليز مع استمرار اعتدائهم على الدستور والاستقلال هى وزارة خارجة على البلاد ويقاومها الوفد [86] .

وقد تعالت الهتافات فى القاهرة لهذا الأمر، وهى تدل على روح وطنية جادة مثل " فلتحيا الثورة " و " الدستور أو الثورة " و " السودان لايتجزأ" و " يسقط الاستعمار " و " يسقط هور وتصريحه " [87]، كما ألقى

محمد محمود خطابا هاجم فيه وزارة نسيم إذ جعلت إعادة الدستور والحكم النيابى فى مصر رهنا بمشيئة الإنجليز مع أنها فى الصميم من سيادة مصر، ولا يجوز أن يكون لدولة أجنبية سلطان فى أمرها [88] .

الجدير بالذكر أن يوم ذكرى عيد الجهاد (13 نوفمبر) ساعد على إشعال الحماسة الوطنية بين الجماهير، هذا بجانب قيام حكومة نسيم بأصدار مرسوم بقانون ضيقت فيه على حرية النشر وإيقاف وتعطيل الصحف[89] حيث عقد الطلبة اجتماعا داخل حرم الجامعة بالجيزة أدانوا فيه موقف بريطانيا، ثم خرجوا فى مظاهرة سلمية تصدى لهم البوليس وأطلق عليهم النار، فأصيب عدد من الطلبة، ومع ذلك استمروا يهتفون بحياة مصر والدستور [90] كما أصيب مساعد حكمدار العاصمة " لوكاس بك " و " المستر نوبل " مفتش البوليس الإنجليزى [91] .

وفى مظاهرة من الجامعة إلى بيت الأمة وضريح سعد زغلول ترددت إشاعة بين الطلبة أن الجنود الإنجليز فى معسكر قصر النيل أطلقوا النيران على مقدمة المظاهرة مما أدى إلى حدوث هياج أدى إلى الصدام مع البوليس، كما ذهب جزء من المظاهرة إلى دار المندوب السامى، وجزء آخر هاجم القنصلية البريطانية، وانتشرت المظاهرة فى مختلف أنحاء القاهرة، بل وامتدت خارجها إلى الأقاليم، وشملت الأزهر والمعاهد الدينية والمدارس، وأسفر الصدام عن إصابة 50 طالبا من الأزهر و40 من رجال البوليس [92]، وفى اليوم التالى 14 نوفمبر حاصر البوليس نحو 300 طالب من المتظاهرين فوق كوبرى عباس وأطلق عليهم النار فقتل طالب الزراعة محمد عبدالمجيد مرسى وجرح طالب الآداب محمد عبدالحكيم الجراحى جرحا بالغا مات على أثره فى اليوم التالى، وألقى القبض على عدد من الطلبة، وأصدرت إدارة الجامعة قرارا بتعطيل الدراسة لمدة عشرة أيام [93]، لهذا عقد الوفد اجتماعا قرر فيه إرسال مذكرة احتجاج إلى عصبة الأمم على تصريح " هور " الذى تسبب فى هذه

الحوادث الدامية فى مصر، كما أرسل صورة منها إلـــى ممثلـــى الـــدول الأجنبية فى مصر ليبلغوها إلى حكوماتهم[94].

ورغم تعطيل الدراسة فى الجامعة تجنبا للمظاهرات إلا أن ذلك لم يجدى، فقد استمرت المظاهرات، مما دفع وزارة المعارف أن تصدر قرارا مماثلا لمدارسها، كما عطلت الدراسة فى الأزهر خلال شهر رمضان [95]، وأضربت النقابات وتوقفت الصحافة عن الصدور احتجاجا علـــى تـــدخل بريطانيا وموقف الوزارة، وظهر الموقـــف وكأنـــه صـــورة مـــن ثـــورة 1919[96].

وتضامن أعضاء هيئة التدريس بالجامعة مع الطلبـــة، كمـــا كـــان للقضاء المصرى موقف وطنى مشرف من طلبة الجامعـــة الـــذين قـــدموا للمحاكمة أمام محكمة عابدين الجزئية فى 27 نـــوفمبر، حيـــث أصـــدرت المحكمة أحكاما خفيفة على الطلبة، فأثار ذلك ثـــائرة المنـــدوب الـــسامى فضغط على الحكومة لإصدار تعليمات للقضاة بتوقيع أقصى العقوبة على الطلبة [97] .

مما حدا بالطلبة السعى الحثيث لدى زعماء الأحزاب المختلفـــة أن يتحدوا ويتفقوا على مطالبة بريطانيا بالكف عن التدخل فى شئون مـــصر الداخلية [98]، والواقع أن الطلبة نجحوا فى مسعاهم هذا رغم ما ذكر عـــن الوفد أنه يرفض الائتلاف مع الأحزاب الأخرى، وإنما كان الخلاف حول المبادئ التى يتم عليها، **لذا وضع الوفد شروطا لتـــأليف جبهـــة وطنيـــة، تمثلت فى الآتى :**

1- أن يطالب الملك بعودة دستور 1923 فورا ومن غير تأجيل .
2- أن يضرب الجميع عن الحكم إلا فى ظل دستور 1923 .
3- أن يعلن الجميع استقلال الأمة استقلالا تاما [99] .

مما لا شك فيه أن هذه الشروط هى التى يجب أن تكـــون، فهـــى أساس الحكم فى البلاد وللمصلحة العامة ليس للوفد فقـــط كحـــزب وإنمـــا

لجميع الأحزاب، لذا فالوفد محقا فيها حتى لا يتخلف أى حزب آخر عن هذه المطالب الوطنية .

ويبدو أن الدكتور محمد حسين هيكل من فرط حرصه على الدستور قد نسى أو تناسى فى غمرة هذا الحرص أن الأحرار الدستوريين وأصدقائهم كانوا هم دائما قتلة الدستور، ثم أن الوفد كان يقرن مطالبته بعودة الدستور بالمطالبة بإبرام الاتفاق مع بريطانيا، ويتضح هذا من خطاب النحاس الذى ألقاه فى 13 نوفمبر " أن عودة الدستور يجب أن تكون قبل كل شئ " وعلى كل حال لم يكن هذا الخلاف بين الحزبين مثبطا لجهود الطلبة، وكانوا قد وصلوا إلى شئ من النضوج السياسى أعانهم على الاستقلال عن الأحزاب وتكوين رأى خاص بهم، فرأوا ضرورة اتحاد الأحزاب والمطالبة بمعاهدة تنهى الوضع القائم فتظاهروا فى أوائل ديسمبر 1935، وألفوا وفدا منهم للسعى لدى الأحزاب للتوفيق بينها [100] .

وفى 5 ديسمبر صرح " هور " أمام البرلمان الإنجليزى أن مسألة الدستور مسألة داخلية، واعتبرت مصر أن هذا التصريح خطوة إلى الإمام، فاستغل نسيم الفرصة وطلب من المندوب السامى إصدار الدستور، ولكن أمام المماطلة الإنجليزية، هدد نسيم بتقديم استقالته [101] وكان تصريح " هور " من أهم العوامل التى عجلت بتأليف الجبهة الوطنية؛ فإذا كان تصريحه الأول ترك فى نفوس المصريين أثرا سيئا برفضه دستور 1923 ودستور 1930، فإن تصريحه الثانى رغم أنه محاولا إزالة هذا التأثير السئ الذى تركه التصريح الأول، إلا أنه جاء تأكيدا بأن الإنجليز يعارضون عودة دستور 1923، رغم كل الحوادث الدامية التى وقعت فى البلاد [102]، وهذا إن دل شئ فإنما يدل على مدى التدخل الإنجليزى فى شئون البلاد الداخلية، خاصة وأن الملك والسراى ضد الوحدة الوطنية .

ففى 6 ديسمبر اجتمع فى منزل محمد محمود كل من أحمد ماهر ومكرم عبيد وحافظ عفيفى ومحمد حسين هيكل وأمين يحيى للنظر فى

تقريب وجهات النظر بين الأحزاب وتأليف جبهة وطنية متحدة، **وقد اتفقوا على تأليف جبهة وطنية مهمتها المطالبة بالآتى :**

1- إعادة دستور 1923 .

2- عقد معاهدة مع إنجلترا على أساس مشروع النحاس – هندرسون .

وعرضت هذه القرارات على الأحزاب فأقرتها كلها ووافقت على تأليف لجنة تمثل الأحزاب، على أن يتم إرسال كتاب إلى الملك لإصدار دستور 1923 وإرسال آخر إلى المندوب السامى، وجاء فى كتاب عودة الدستور : " أنه ما من مخرج من هذه المحنة أو علاج حاسم لها إلا بأن يعود إلى الأمة فورا دستورها الصادر فى سنة 1923 " وأفادت الجبهة الوطنية أن عودة الحياة الدستورية تعنى استقرار نظام الحكم [103]، أما المندوب السامى فتمت مطالبته بتوقيع معاهدة بالنصوص التى انتهت إليها مفاوضات 1930 بعد الاتفاق على نص السودان، وقد تم إرسال الكتابين فى 12 ديسمبر [104]، ويلاحظ أن الوفد أصر على رغباته بالنسبة للأحزاب الأخرى (الدستور ثم المعاهدة) وليس العكس، وقد نجح فى ذلك.

على كل حال تجددت المظاهرات مرة أخرى فى أعقاب تصريح هور الثانى، الذى أكد فيه أن بريطانيا لن تتفاوض مع مصر فى الظروف الحاضرة، ففى 7 ديسمبر أعيد افتتاح الجامعة، وحددت اللجنة التنفيذية للطلبة ذلك اليوم لإزاحة الستار عن النصب التذكارى للشهداء، ثم خرجوا بمظاهرة كبيرة، وحدث صدام بين الطلبة والبوليس بعد عبورهم كوبرى عباس[105]، وذلك لأن الجماهير الطلابية لم تر فى التصريح الثانى " لهور" ما يساعد على عودة الدستور، كما أن الطلبة يرون أن الحل الوحيد هو عودة الدستور الذى ارتضته البلاد [106] واستمرت المظاهرات، بل وشاركت الجماهير الطلبة فيها، فظهرت الحكومة بالمظهر الإرهابى مع المتظاهرين، فأصدرت بيانا أنذرت فيه بإطلاق الرصاص على المتظاهرين، ثم أصدرت بيانا آخر يمنع نشر قرارات الطلبة وبياناتهم فى

الصحف، وأعاد مجلس الوزراء تعطيل الدراسة فى الجامعة إلى أجل غير مسمى [107] .

ورغم كل هذا فقد استمرت حركة الطلبة، وزاد نطاقها عنفا بعد أن أصاب أحد الكونستبلات الإنجليز أحد الطلبة برصاص مسدسه، مما أدى إلى عنف المظاهرات وانتشارها خارج القاهرة [108] .

وأصدرت الحركة الطلابية بيانا بتأييد الوفد واجتمع المؤتمر العام للطلاب بدار اتحاد العمال وقرر : أن خطة الائتلاف يجب أن تقوم على أساس الإضراب الوزارى حتى عودة الدستور وتحقيق مطالب البلاد، وأدى هذا الموقف إلى عزلة الحركة المسماة " بالطلبة القوميين " وأيدت جماهير الطلبة قرارات اللجنة التنفيذية والمؤتمر العام باستمرار النضال فاستمرت المظاهرات فى الأسبوع الثانى من ديسمبر ووقعت معارك جديدة وتميزت المظاهرات الأخيرة باشتراك واسع للجماهير وامتدادها إلى الأقاليم [109] .

وإزاء الرفض الإنجليزى لإصدار الدستور، رأى نسيم أنه من الأفضل تقديم استقالته [110]، وذلك لأن القصر والإنجليز عملوا على استبعاد حزب الأغلبية (الوفد) عن الحكم وإرجاء الدستور، وقد أسر حافظ عفيفى لدار المندوب السامى أن تآلف الوفد المفاجئ مع الأحزاب الأخرى قد تم بسبب خشيتهم من تحمل المسئولية وحدهم وحرصهم الشديد على اشتراك الأحزاب الأخرى معهم فى تحمل المسئولية [111]، فى الوقت الذى أثمر فيه ضغط الرأى العام والمظاهرات الطلابية عن تأليف الجبهة الوطنية من الوفد والحزب الوطنى والأحرار الدستوريين وحزب الشعب وحزب الاتحاد وفريق من الساسة المستقلين للمطالبة بعودة الدستور [112]، ولكن المعارضة الإنجليزية وقفت أمام ذلك رغم مناشدة المندوب السامى "لامبسون" حكومته بعدم الاعتراض على عودة الدستور، وضرورة الوقوف إلى جانب نسيم حتى يتم عبور الأزمة [113] .

ولكن أمام اشتداد الثورة الشعبية من الشباب وعامة الجماهير ضد قوى الثورة المضادة التى صادرت الحياة البرلمانية وأوقفت العمل بالدستور، أجبرت السراى والإنجليز إلى الرضوخ والموافقة على عودة دستور 1923 (114)، حيث استجاب الملك إلى طلب الجبهة الوطنية وأصدر فى 12 ديسمبر 1935 أمرا ملكيا بأن النظام الدستورى للمملكة المصرية هو النظام الذى تقرر بالأمر رقم 42 لسنة 1923 أى بالدستور الذى صدر فى تلك السنة، والعمل بقانون الانتخاب المباشر الصادر فى عام 1924 – تحت قانون رقم 148 فى 1935/12/19 وذلك من 85 مادة (115) .

وابتهاجا بعودة دستور 1923 أصدر نسيم بيانا للأمة فى 13 ديسمبر 1935 أعلن فيه سروره بعودة الدستور، كما وجه الشكر العميق للملك وللحكومة البريطانية وبخاصة المندوب السامى، نظرا لجهودهم العظيمة فى عودة الدستور، وناشد الطلاب بالعودة إلى مدارسهم وجامعاتهم مع ترك مهمة تنفيذ الدستور للحكومة (116) .

قدم نسيم استقالته للملك فى 22 يناير 1936 مضمنا إياها أن الأمور قد استقرت وأصبحت على ما يرام بعد أن أدى واجبه قدر استطاعته، حيث أنه لاقى العديد من الصعوبات والمعاناة خلال الفترة التى تولى فيها الوزارة، كما أنه رأى أنه لا مفر من الاستقالة، حيث أن الانتخابات تسير فى مجراها الطبيعى، وأن إنجلترا ماضية فى تنفيذ وعودها الخاصة في إبرام المعاهدة بينها وبين مصر، وأن صحته أصبحت لا تقوى على مثابرة ومواجهة مثل تلك الأمور (117) .

وبسبب تعطيل الحياة النيابية فى مصر خلال فترة الانتقال من دستور 1930 إلى عودة دستور 1923 لم تشارك مصر فى المؤتمر الحادى والثلاثون المعقود ببروكسل من 26 يوليه 1935 إلى 31 منه (118) ولكن شارك الوفد المصرى فى المؤتمر الثانى والثلاثون المعقود فى بودابست فى يوليه 1936 وفيه استعرض الوفد الأدوار التى مرت بها

النهضة الوطنية والدستور فى مصر فى ذلك العهد وأوضح أن هذه النهضة صدرت من عامة الشعب، ثم أشار الوفد إلى ظروف إعادة دستور 1923، وإلى تأليف الجبهة الوطنية وشروعها فى مفاوضة بريطانيا فى معاهدة تحالف وصداقة[119].

مما لا شك فيه أن عودة دستور 1923 جاء ثمرة للعوامل الآتية :

1-رغبة بريطانيا فى التفاوض لعقد معاهدة جديدة مع حكومة دستورية منتخبة .

2-تخوف السراى من عدم القدرة على تشكيل حكومة تتعامل مع مشكلة الأمن الداخلى، وكذلك مع العلاقات المصرية الإنجليزية [120].

3-ضغط الوفد من جانب، وثورة الطلبة من جانب آخر .

4-ضغط الجبهة الوطنية .

5-الغزو الإيطالى للحبشة الذى أشار إلى ظهور أزمة دولية وازدياد الدعاية الإيطالية المعادية للإنجليز فى مصر، وعلى الإنجليز القضاء عليها .

ومما لا شك فيه أيضا أن هذه العوامل جاءت تتويجا لنضال الأمة والقوى السياسية الوطنية، وبداية الطريق لإعادة الحياة النيابية وبداية لوصول الوفد إلى الحكم، وكان الثمن غالى حيث القتلي والجرحى والمساجين والحكم الدكتاتورى، ففى سؤال موجه من النائب محمد على الشربينى إلى رئيس مجلس الوزراء بعد عودة الحياة النيابية عن عدد الذين استشهدوا فى الحوادث التى حدثت احتجاجا على إلغاء دستور الأمة من عام 1930 إلى تاريخ هذا السؤال (15 سبتمبر 1936)، وكذلك عدد المصابين بعاهات أقعدتهم عن كسب عيشهم .

أجاب الوكيل البرلماني لوزارة الداخلية بما يلى :

بلغ عدد القتلى 122 وعدد من أصيبوا بعاهات مستديمة 35 هذا عدا 16 مصابا بأعيرة نارية تقرر لهم علاج أكثر من 20 يوما وعدد 112 مصابا تقرر لهم علاج أقل من 20 يوما [121] .

أما عن الغرامات التى حصلت من العمد والمشايخ سنة 1930 فقد ردت جميع الغرامات إلى أصحابها بعد أن قرر ذلك كل من مجلسى الشيوخ والنواب والتى حصلت منهم بمناسبة إصدار دستور 1930 والانتخابات التى أجريت تنفيذا له [122] وكان هؤلاء العمد قد أجبروا على تقديم استقالاتهم فى وزارة صدقى وفرضت عليهم غرامات مالية باهظة بلغت ثلاثة آلاف وخمسمائة وخمسون جنيها ليس هذا فحسب فقد طالب الأعضاء فى مجلس النواب " برد العمديات للبيوتات " التى خرجت منها وإرجاع الحالة إلى ما كانت عليه قبل الانقلاب الدستورى فى عام 1930[123] .

أما فى مجلس الشيوخ فقد تم التنويه بما كان لفؤاد من فضل فى إعادة دستور 1923 وقانون الانتخاب المباشر، كما استعرض ضرورة إضافة فقرة تنص على ضرورة إتمام التشريع الدستورى بوضع القوانين الناقصة الخاصة بالحقوق العامة المقررة فى الدستور [124] .

بعد استقالة وزارة نسيم رغب الملك فؤاد أن تعقبها وزارة ائتلافية، وذلك على خلاف اتجاهه بعد استقالة الوزارة الدستورية سنة 1930 فقد أقام فى أعقابها وزارة حزبية، وكان أساس تأليفها هدم الدستور والبرلمان، وكذلك فعل من قبل فى سنة 1928 وقد سبق بيان ذلك؛ ففكرة الوزارة الائتلافية كانت تبدو كلما اضطرت الظروف السراى فى ذلك العهد إلى إعادة الحياة الدستورية، لكى تجعل من الوزارة الائتلافية سندا لفض الائتلاف وإعادة الحكم المطلق من جديد، ولم يرض الوفد بهذه الفكرة استمساكا بالميثاق القومى الذى اتفق عليه مع حزب الأحرار الدستوريين

والمستقلين فى مارس 1931، فلا خير فى ائتلاف يقوم على سوء النية يحمل فى ثناياه نية فض الائتلاف والانقضاض على الدستور، رغم أن الوزارات الائتلافية قد تكون مفيدة وضرورية فى بعض الظروف، وقد يكون تأليفها علاجا لأزمة تجتازها البلاد أو تحقيقا لمصلحة قومية .

ولما فشلت المساعى لتأليف وزارة ائتلافية عهد الملك فؤاد إلى على ماهر باشا – وكان رئيسا للديوان الملكى – مهمة تأليف الوزارة، فألفها فى 30 يناير 1936، وهى وزارة محايدة لا تمت بصلة إلى الأحزاب، وكانت مهمتها إجراء انتخابات حرة لا تتدخل فيها الحكومة[125]، بهدف تشكيل برلمان جديد، ففى 26 مارس 1936 صدر المرسوم بدعوة الناخبين إلى انتخاب أعضاء مجلس النواب، وحدد للانتخاب يوم 2 مايو، وفى حالة عدم حصول أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة تكون إعادة الانتخاب يوم 10 مايو، وصدر مرسوم آخر بدعوة الناخبين إلى انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ وحدد لانتخابهم يومى 16 و 24 مايو ثم عدل الموعد بعد وفاة الملك فؤاد إلى 7 و 8 منه، وكان محمد حسين هيكل قد رشح من قبل الأحرار الدستوريين لمجلس الواب عن دائرة " تمى الأمديد " إلا أنه لم يظفر فيها، ولكنه أصبح عضوا بمجلس الشيوخ ابتداء من 8 مايو حيث أنه كان ممن أوصى مصطفى النحاس زعيم الأغلبية البرلمانية بتعيينهم بالمجلس مجاملة للأحزاب لتأييدها المفاوضات الجارية وقتذاك برئاسة النحاس مع بريطانيا[126]، وكما كان منتظرا نال الوفد كالعادة أغلبية ساحقة، ففى مجلس النواب حصل الوفد على 166 مقعدا بينما حصلت سائر القوى الأخرى من الحزبين أو المستقلين على 66 مقعدا فقط، وفى مجلس الشيوخ نجح من الوفديين 62 شيخا بينما نجح من غيرهم 15 شيخا فقط، فالوزارة كانت مهمتها انتقالية، ولعل أهم مشكلة واجهتها هى الإجراءات المترتبة على وفاة الملك فؤاد وضرورة إتمام الانتخابات للنواب والشيوخ، وتعيين الأوصياء، وتعيين خمسى أعضاء مجلس

الشيوخ، كل ذلك فى خلال عشرة أيام من تاريخ وفاة الملك كما يقضى بذلك دستور 1923 [127] .

ولإعادة تنظيم الأزهر صدر القانون رقم 26 لسنة 1936 وجاءت المادة رقم 128 منه لتقرر إلغاء المرسوم بقانون رقم 49 لسنة 1930 الخاص بإعادة تنظيم الأزهر والمعاهد الدينية، وأن اختيار شيخ الجامع الأزهر يكون من جماعة كبار العلماء وتعيينه يكون بأمر ملكى [128] .

توفى الملك فؤاد فى 28 أبريل 1936 وله من العمر 68 سنة[129]، وتبين أن وصيته انحصرت فى عدلى يكن ونسيم ومحمود فخرى وقد سبق بيان ذلك، وكان لابد من نفاذ الوصية من موافقة البرلمان عليها هذا من الناحية الدستورية، أما من الناحية العملية فقد كان على الحكومة المصرية برئاسة على ماهر الحصول مبدئيا على موافقة الحكومة البريطانية على المرشحين، **ووضعت دار المندوب السامى مجموعة من الاشتراطات التى ترى توفرها فيمن يعين وصيا على العرش وهى :**

1- أن يعمل لصالح الشعب المصرى.

2- أن يعمل بروح الود والانسجام مع الوجود البريطانى .

3- أن يكون له وزن سياسى، وألا يكون من السياسيين الحزبيين .

4- أن يعتمد عليه فى الحفاظ على استقامة الملك الصغير والإشراف على شئونه .

إقترح المندوب السامى تعيين الأمير محمد على رئيسا لمجلس الوصاية والشيخ المراغى عضوا، وحذر من اختيار الأمير عمر طوسون أو محمد طاهر باشا لما هو معروف عنهما من العداء لإنجلترا، وقد وافق على ماهر رئيس الحكومة على رأى المندوب السامى مع اعتراضه على الشيخ المراغى لأنه ليس من الفئات التى نص عليها القانون، وأوعز للمندوب السامى أن يستطلع رأى الزعماء السياسيين المصريين، فاجتمع المندوب السامى بزعماء الأحزاب الثلاثة (النحاس ومحمد محمود

وإسماعيل صدقى) وأطلعهم على الشروط التى أقرها فوافق النحاس على الأمير محمد على وأبدى رغبته فى ترشيح نسيم باشا، أما زعيم الأحرار الدستوريين (محمد محمود) فقد وافق على الأمير محمد على ورشح معه عبدالعزيز عزت باشا وأحمد زيور باشا، أما صدقى فقد وافق على مرشحى دار المندوب السامى، وبعد أن فاز الوفد فى الانتخابات التى أجريت فى 2 مايو قال النحاس : " أن البرلمان لن يوافق على ترشيح زيور لمجلس الوصاية "، وبذلك أصبح مجلس الوصاية مكونا من الأمير محمد على وعبدالعزيز عزت باشا وشريف صبرى باشا (خال فاروق)، ووافق البرلمان على هذا الاختيار [130]، إلى حين بلوغ الملك فاروق سن الرشد، وبذلك فالمندوب السامى كانت له اليد الطولى فى كل كبيرة وصغيرة، والحكومة لا تستطيع أن ترفض له أمرا فى جميع الشئون الداخلية والخارجية للبلاد .

ولاشك أن مسألة الاختيار هذه تمت بعد إبطال وصية الملك لقدمها ووفاة أحدهم وهذا يدل على :

1- إنها آخر انتصار دستورى أحرزه الوفد على الملك فؤاد ولو بعد وفاته.

2- هى بمثابة تحذير للملك الجديد بأن الدستور هو الذى ينتصر دائما .

3- هى فضل أسبغه الوفد على الأوصياء على أساس أنهم من اختياره[131].

ومع كل هذه التغييرات، ولما كانت الانتخابات قد أسفرت عن أغلبية للوفد، فقد عهد أوصياء العرش فى نفس يوم استقالة وزارة على ماهر (9 مايو 1936) إلى مصطفى النحاس تأليف الوزارة الجديدة، فألفها يوم 10 مايو وهى وزارته الثالثة، وافتتح البرلمان يوم السبت 23 مايو وحضر أوصياء العرش جلسة الافتتاح وألقى النحاس خطبة العرش، وإنتخب أحمد ماهر رئيسا لمجلس النواب وعين محمد توفيق نسيم رئيسا لمجلس الشيوخ ،ولكنه اعتذر بسبب تخطى البرلمان له فى تعيين الأوصياء

رغم اختيار الملك الراحل له فى وثيقة الوصاية، فتم تعيين محمود بسيونى رئيسا للمجلس ورأس المؤتمر يوم افتتاح البرلمان [132]، وتنفيذا لبرنامج الوزارة صدر مرسوم فى يونيه بإنشاء وظائف وكلاء وزارات برلمانيين – أى من بين أعضاء البرلمان [133]، وكذلك وكيل وزارة لشئون القصر، وفى 26 أغسطس تم التوقيع على مشروع المعاهدة فى لندن بقاعة " لوكارنو " التاريخية بوزارة الخارجية البريطانية، وقد دعى البرلمان إلى عقد اجتماع غير عادى فى 2 نوفمبر للنظر فى مشروع القانون بالموافقة على المعاهدة، فوافق مجلس النواب على مشروع القانون بجلسة 14 نوفمبر بأغلبية 202 صوت ومعارضة 11 صوتا، ووافق عليه مجلس الشيوخ بجلسة 18 نوفمبر بأغلبية 109 أصوات ومعارضة سبعة أصوات[134] .

وبمقتضى المعاهدة ألغيت الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة، وأصبحت مصر عضوا فى عصبة الأمم فى مايو 1937، وعادت القوات المسلحة المصرية إلى السودان لأول مرة بعد سحبها عام 1924، وحددت المعاهدة مدة 20 عاما لبقاء القوات البريطانية فى مصر مما يعتبر بداية النهاية للاحتلال البريطانى، واقترن ذلك حسب نص المعاهدة بقدرة مصر على حماية قناة السويس، مما حفز مصر على تطوير الجيش المصرى[135].

وقد سعى النحاس لأن يكون للوفد قوة شعبية ذات تنظيم شبه عسكرى يضرب بها أى محاولات متجددة للعبث بالدستور، عرف هذا التنظيم " بجماعة القمصان الزرقاء " كانت قد تأسست منذ عهد وزارة نسيم وذلك لمقاومة استقطاب الشباب داخل جماعة " القمصان الخضراء " التى أسستها جمعية مصر الفتاة آنذاك إلا أنها قد ازدادت من حيث الحجم وتنوعت من حيث أوجه النشاط خلال عهد وزارة النحاس .

وبالرغم من المحاولات الإنجليزية لوقف النمو المتزايد لأصحاب القمصان الزرقاء بل لحل تنظيماتهم إلا أن هذه المحاولات قد ضعفت كثيرا بعد التصديق على معاهدة 1936 وسار الوفد فى طريقه بجعل أصحاب القمصان الزرقاء مليشيا مسلحة تدافع عنه ضد أعدائه وضد أعداء الدستور، وفى هذا الجو وفى 29 يوليه 1937 تولى الملك فاروق الأول سلطاته الدستورية وانطوى عهد وبدأ عهد جديد [136] تكّون فيه تنظيم شبه عسكرى تحّول إلى مليشيا مسلحة، كان الهدف منها حماية الوفد ورئيسه والدفاع عن الدستور، ولكن على المدى البعيد يمكن أن يكون لهذا التنظيم بعدا آخر يتمثل فى زيادة نفوذ رئيس الوفد كحاكم (رئيس وزراء)، وهنا تضعف الحريات .

1- د.مصطفى النحاس جبر، ص 393 .

*- حادث البدارى – حادث ثأرى بين العائلات، عمل المـأمور القتيـل على القبض على شباب هذه العائلات لاعتقالهم، ولما لـم يـستطع المأمور القبض عليهم أخذ كبار السن والنساء لكى يتقدم الهـاربون بتسليم أنفسهم، ولما لم يحدث ذلك أساء المأمور معاملة كبار الـسن والنساء، معاملة يصعب وصفها، مما أدى إلى قيام كل مـن أحمـد حسين الشهير " بالدرس " وكان طالبا أزهريـا وقتئـذ، وزميلـه " حسونة أبو عاشور " بقتل المأمور ومهندس الرى أثناء سيرهم فـى أحد شوارع البدارى للتنزه، وفى مقابلة شخصية مع الـدرس عـام 1981 ذكر أن سبب القتل هو عمل وطنى، وأن هذا المأمور من أب مصرى وأم فرنسية، وأن حكم الإعدام خفف إلى الأشـغال الـشاقة المؤبدة له، وخمس عشرة سنة لزميله بدلا من الأشغال الشاقة، وذكر أنه خرج بالعفو مع قيام الثورة عام 1952 .

ولا ندرى إن كان المأمور فعل ذلك من قبيل فرض الأمن والنظام أم من قبيل القهر المتبع فى ذلك النظام وقتئذ، وعلى كل حال ففى كلتا الحالتين فالمأمور ارتكب كثير من الأخطاء فى حق الأهالى وقد لقى جزاءه، أما عن دور الحادث فى المسألة السياسية للدولة فهو يـأتى من خلال صدور الحكم وضرورة تخفيفه من قبـل وزيـر العـدل والقوانين الجائرة فى نظام صدقى والتحقيقات الأخـرى التـى رأى صدقى أنها سوف تظهر فظاعة عهده .

2- مجلس الشيوخ، جلسة 5 فى 9 ينـاير 1933، ص 34، الرافعـى، ص189 – 191، د. النحاس جبـر، ص 396، 397، د. ضـياء الريس، ص 171 –173، د. عبدالعظيم رمضان، ص 760، 761.

3- فؤاد كرم، ص 321 – 325 .

4- د. يونان لبيب رزق، ص 361، فؤاد كرم، ص 321، 322 .

5- J. Marlowe : Op. Cit. , P. 292 .

6- المقطم فى 1933/2/15، الرافعى، ص 191 .

7- F.O. 407/217 No. 47 , From Loraine to Simon , Nov. 8, 1933.، دار الوثائق القومية، محفظة رقم 3 عابدين، أحزاب سياسية وتقارير أمن، تقرير بتاريخ 1934/9/6 .

8- فؤاد كرم، ص 329، 330، د. محمد حسين هيكل، ص 290، 304، إسماعيل صدقى : مذكراتى، ص 121 .

9- F.O. 407/217 No. 45 Loraine to Simon , Nov. 4 , 1933 .

10- مارسيل كولومب، ص 72، 73 .

11- عبدالعزيز الأزهرى وآخران، ص 260 .

12- د.أحمد زكريا الشلق، ص 390 .

13- فؤاد كرم، ص 133 – 335 .

14- الأهرام فى 1933/9/25 .

15- الشعب فى 1933/9/25 .

16- محمد زكى عبدالقادر، ص 74، 75، مصطفى الغريب محمد القصير : المرجع السابق، ص 189 .

17- الأهرام فى 1933/9/23 .

18- الأهرام فى 1933/9/28 .

19- الأهرام فى 1933/9/29 .

20- إسماعيل صدقى : مذكراتى، ص 98 .

21- مصطفى رياض بسيونى، راؤول فرجون، ص1، 2/219/2 وزراء.

22- مذكرات حسن يوسف، ص 83 .

23- الرافعى، ص 202 .

24- مصطفى رياض بسيونى، راؤول فرجون، الصفحة السابقة .

25- الرافعى، ص 202، محسن محمد، ص 251 .

26- محمد زكى عبدالقادر، ص 75 .

27- د. عبدالعظيم رمضان، ص 767 .

28- الرافعي، ص 203، المقطم فى 1935/3/1، محسن محمد : أصول الحكم، ص 251، نفسه : عندما يموت الملك، كتاب التعاون، القاهرة، 1980، ص297، مذكرات حسن يوسف، ص 83، 84، Akbal Ali Shah : Fuad King of Egypt, London , 1936, PP. 263 – 269 . ، د. يونان لبيب رزق، ص 374، تولى زكى الإبراشى منصب رئيس الديوان الملكي بالنيابة منذ استقال منه محمد توفيق نسيم فى أغسطس 1931، غقب عودته من رحلة الاستشفاء من أوربا، كما سبقت الإشارة، وكان الإبراشى يتخل فى كل الأعمال، فلما وقع صدقى مريضا برز الإبراشى وصار يوجه دفة الحكم مباشرة وكأنه أصبح رئيسا للوزراء، فكان يحضر جلسات مجلس الوزراء علنا ويلقى بتوجيهاته، وهى توجيهات الملك، ويتدخل فى جميع شئون الدولة، وهذا أدى لإلى أن صدقى يجعل ذلك من أسباب استقالته بقوله : " وجدت الحال لا تطاق فاعتزمت الاستقالة " انظر، د. ضياء الريس، ص 176، 177، المقطم فى 25 و 1933/10/27، F.O. 407/217 No. 36 Campbell to Simon, 27/9/1933. إسماعيل صدقى : مذكراتى، ص 121، Akbal Ali Shah : Op. Cit. , P. 270 .

أيضا كان الإبراشى يتدخل فى شئون الملك نفسه، فمنذ أن أصبح رئيسا للديوان وهو يضغط على الملك ليبيع بعض أراضيه الزراعية وفاء لقرض قدره 400,000 جنيه إسترلينى كان قد اقترضه من الحكومة الإيطالية، انظر، تريفور إيفانز، مذكرات اللورد كليرن 1934 – 1946 ج 1، ترجمة، د. عبدالرؤف أحمد عمرو، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1994، ص 110، ويقول – مارسيل

كولومب : " إن تدخله فى شئون حكومة عبدالفتاح يحيى الـضعيفة أمر أضاع الثقة بالعهد "، المرجع السابق، ص 73 .

29- محمد زكى عبدالقادر، ص 275، مذكرات اللورد كليرن، ص 54، 55 .

30- د. عبدالعظيم رمضان، ص 767 .

31- F.O. 407/217 No. 5 Lampson to Simon Aug. 3, 1934., Ibid,317117979 No. 698 From Lampson to Simon Aug. 3 و 1934.

32- د. النحاس جبر، ص 415 .

33- الأهرام فى 1934/11/6.

34- د. عبدالعظيم رمضان، ص 768 .

35- محمد خليل صبحى، ص 521، 522 .

36- د.عبدالعظيم رمضان، ص 770، 771، د. محمد فريـد حـشيش، ص91، Akbal Ali Shah : Op. Cit. , P. 269. محسن محمد: عندما يموت الملك، ص 449، 450 .

37- د. مصطفى النحاس، ص 402، Akbal Ali Shah : Op. Cit. , P. 275

38- د. عبدالعظيم رمضان، ص 771 .

39- محمد خليل صبحى، ص 813، Akbal Ali Shah : Op. Cit. , PP. 270 – 271 .

40- نجوى كامل، ص 269 .

41- فؤاد كرم، ص 335 – 337، جاك بيرك، ص 185 .

42- مذكرات لورد كليرن، ص 93 .

43- Akbal Ali Shah : Op. Cit. , PP. 271 – 272 .

44- Ibid , PP. 272 – 275 .

45- Amin Youssef : Op. Cit. , P.159 .

46- الأهرام فى 5 و 1934/11/31 .

47- الأهرام فى 19 – 1934/11/22 .

48- الأهرام فى 1934/12/10، د. ضياء الدين الريس، ص 196.

49- د. محمد فريد حشيش، ص 91، محسن محمد : عندما يموت الملك، ص 213 .

50- جاك بيرك، ص 186 .

51- الوقائع المصرية، عدد 105 غير اعتيادى فى 1934/11/30، د.محمود متولى، ص 118 .

52- د. محمد حسين هيكل، ص 305، د. محمد فريد حشيش، ص91.

53- د. يونان لبيب رزق، ص 376، 377 .

54- الأهرام فى 1934/12/17، السياسة فى 1934/12/20، د. محمد حسين هيكل، ص 306 - 308 , F.O. 407/218 No. 7 Lampson to Simon 17/1/1935.

55- د. عبدالمنعم الدسوقى، ص 298 .

56- مصطفى رياض بسيونى، راؤول فرجون، ص 148/4 عمد، وقد أوجبت المادة 89 على أعضاء مجلسى الشيوخ والنواب تأدية اليمين علنا بقاعة جلسات المجلس قبل أن يؤدوا أعمالهم، وإذا كان الوزراء يختارون فى الغالب من بين أعضاء المجلسين فإنهم يكونون قد أقسموا بهذه الصفة أن يكونوا مخلصين للملك وللوطن مطيعين للدستور ولقوانين البلاد على أنهم لا يكونون قد أعلنوا بصيغة القسم أن يؤدوا أعمالهم كوزراء، وهذه الأعمال من حيث اتصالها بالسلطة التنفيذية تختلف وتتميز عن أعمال النواب والشيوخ، ولذلك وجب أن تتبع اليمين المنصوص عليها فى المادة 89 يمين أخرى تقع على خصوص تلك الأعمال، وبالتالى يقتضى التنفيذ الصحيح لأحكام المادتين 49 و 89 من الدستور ومراعاة تلك الأحكام والمبادئ التى بنيت عليها، انظر، نفس المرجع والصفحة، وانظر المادتين 49 و89 من الدستور .

57- دار الوثائق القومية، محافظ مجلس الوزراء، محفظة رقم 6، وثيقة بدون .

58- P.J. Vatikiotis : The History of Modern Egypt , London , 1991, P. 271 .

59- د. عبدالعظيم رمضان، ص 773، 774 .

60- د. ضياء الدين الريس، ص 197، 198، محسن محمد، ص 214 .

61- الأهرام فى 1934/11/16.

62- المقطم فى 1934/11/21 .

63- F.O. 407/218 No. 35 , Op. Cit. , 13/3/1935.

64- جاك بيرك، ص 185 .

65- F.O. 407/218 No. 36 , Op. Cit., 20/3/1935 .

66- د. عبدالعظيم رمضان، ص 774، 775 .

67- د. ضياء الدين الريس، ص 213، 214 .

68- دار الوثائق القومية، محافظ مجلس الوزراء، محفظة رقم 6، وثيقة فى 1935/4/18، محمد خليل صبحى، ص 888 .

69- مارسيل كولومب، ص 74 .

70- دار الوثائق القومية، المصدر السابق، وثيقة فى 1935/4/18، محمد خليل صبحى، ص 890، . P.J.Vatikiotis : Op. Cit., P. 292

71- د. عبدالعظيم رمضان، ص 775 .

72- د. ضياء الدين الريس، ص 209 .

73- د. عبدالعظيم رمضان، ص 775 .

74- دار الوثائق القومية، المصدر السابق، بيان نسيم للأمة المصرية فى 13، 1935/11/14، د. عبد العظيم رمضان، ص 775، 776 .

75- دار الوثائق القومية، محافظ مجلس الوزراء، محفظة رقم 6، وثيقة فى 1935/11/14 .

76- نفس المصدر، والمحفظة، وثيقة فى 1935/6/20، وبيان نسيم للأمة المصرية السابق Amin Youssef : Op. Cit. , P. 234

77- F.O. 407/218 No. 60 Lampson to Samuel Hoare , 12/7/1935 .

78- د. ضياء الدين الريس، ص 36، 52، 53 .

79- Vatikiotis : Op. Cit. , P. 292 .

80- الرافعى، ص 214، 215، 221، 222، د0 رؤوف عباس حامد : تاريخ جامعة القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1994، ص165، المقطم فى 1935/11/10، مصطفى الغريب محمد القصير، ص 191.

81- F.O. 407/218 No. 30 Lampson to Samuel Hoare , Nov. 14 , 1935 .

82- الأهرام فى 1935/11/18، د0 محمود حلمى مصطفى، ص 201.

83- Ibid , No. 41 , Dec. , 10 , 1935 .

84- J.Marlowe : Op. Cit. , P. 295 .

85- د. محمود متولى، ص 93، 94 .

86- الأهرام فى 1935/11/14، د. محمد فريد حشيش، ص 95، د.محمود حلمى مصطفى، ص 201 .

87- الأهرام فى 1935/11/14 .

88- د. محمد حسين هيكل، ص 313 .

89- المقطم فى 1935/11/14، الحكومة المصرية، مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية، مرسوم بقانون رقم 136 لسنة 1935، المطبعة الأميرية 1939، ص 452 .

90- د. رؤوف عباس حامد، ص 165 .

91- الأهرام فى 1935/11/14، د. محمود متولى : ثورات الشعب المصرى فى التاريخ الحديث والمعاصر، 1981، ص 232 .

92- الأهرام فى 1935/11/14، وفى 16 يونيه 1936 صدر قانون رقم 53 بنقل رفات سعد باشا زغلول إلى ضريح سعد، وقد أقر مجلسى الشيوخ والنواب هذا القانون على أن يكون هذا الضريح مخصصا

على وجه الدوام لدفن سعد وزوجه من بعده دون غيرهما، انظر، مصطفى رياض بسيونى، راؤول فرجون، ص 1 / 135 ضريح سعد.

93- د. رؤوف عباس حامد، ص 165، د. محمود متولى، ص 232 .

94- الأهرام فى 1935/11/16

95- الأهرام فى 17 – 1935/11/19 .

96- د. محمد فريد حشيش، ص 97 .

97- د. رؤوف عباس حامد، ص 166، 167، د. ضياء الدين الريس، ص 100 – 103 .

98- الأهرام فى 1935/11/16 .

99- الأهرام فى 1935/11/27 .

100- د. محمد فريد حشيش، ص 100، 101 .

101- الأهرام فى 6 و 1935/11/10، المقطم فى 1935/21/7 .

102- د. محمود متولى : مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل 1952، ص 96، 97 .

103- نفسه، ص 97 .

104- د. محمد فريد حشيش، ص 101، مذكرات اللورد كليرن، ص111

105- الأهرام فى 1935/21/10، د. محمود متولى : ثورات الشعب المصرى، ص 233 .

106- المقطم فى 1935/12/9 .

107- الأهرام فى 1935/12/10 .

108- نفسه .

109- د. مصطفى النحاس جبر، ص 430 .

110- الأهرام فى 1935/12/10 .

111- F.O. 371 /19080 No. 656 Lampson to F.O. Dec. 10, 1935.

112- محمد زكى عبدالقادر، ص 76 .

113- الأهرام فى 1935/12/10، Ibid , No. 664 Lampson to Samuel Hoare, Dec. 12, 1935.

114- د. محمود متولى : مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل سنة 1952، ص 98، Ibid , No. 660 , Dec. 10, 1935.

115- المملكة المصرية، خطاب العرش فى 23 مايو 1936، المطبعة الأميرية، 1936، ص 2، الوقائع المصرية، عدد 116 فى 1935/12/20، الرافعى، ص 224، د. محمود متولى : ثورات الشعب المصرى، ص 233 .

116- دار الوثائق القومية، محفوظات مجلس الوزراء، محفظة رقم 6، بيان للناس من دولة نسيم باشا فى 1935/12/13 .

117- Ikbal Ali Shah : Op. Cit. , PP. 272 – 273 .

118- الشعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية، مصدر سابق، المؤتمر 31 المعقود ببروكسل فى يوليه 1935، ص 12 .

119- نفس المصدر، المؤتمر 32 المعقود ببودابست فى يوليه 1936، ص 13، 14 .

120- Ronald Campbell to Kelly, 249 No. 63 /F.O. 407 22/8/1935 P.291. Vatikiotis : Op. Cit.

121- مضابط مجلس النواب، جلسة 29 فى 1936/9/15، ص 1461

122- نفس المصدر، جلسة 31 فى 1936/9/17، ص 1598 .

123- نفسه، جلسة 28 فى 1937/5/11، ص 802، 803 .

124- مضابط مجلس الشيوخ، جلسة 4 فى 1936/6/3، ص 46 – 48

125- الرافعى، ص 227، 228، د. مصطفى النحاس جبر، ص 437

126- نفسه، ص 231، محمد خليل صبحى، ج 6، ص 243 .

127- د. يونان لبيب رزق، ص 382 . يذكر حسن يوسف فى مذكراته أن الوفد حصل على 169 مقعدا فى مجلس النواب، ص 88، وهو العدد الأقرب إلى الصحة حيث أن 169 للوفد و66 للقوى الأخرى فيصبح الإجمالى 235 مقعدا.

128- الحكومة المصرية، مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية، أوامر صادرة فى عام 1936، المطبعة الأميرية 1939، ص 89 - 91 .

129- الرافعى، ص 233 .

130- حسن يوسف، ص 84، 85، د. عبدالعظيم رمضان : الصراع بين الوفد والعرش 1936 - 1939، مكتبة مدبولى، ط 2، 1985، ص27 .

131- د. يونان لبيب رزق، ص 384 .

132- عبدالرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية - ثورة 1919، ج 3، دار المعارف، ط 2، 1989، ص 18، 20 .

133- ويناط بوكيل الوزارة البرلمانى أن يعاون الوزير أو الوزراء الذين يلحق بوزارتهم أو ينوب عنه أو عنهم فى البرلمان، ويشترك فى هذه الوزارات فى إعداد مشروعات القوانين وفى بحث المسائل المرتبطة بالمناقشات البرلمانية وغيرها مما يعهد به إليه الوزير؛ ويعين وكيل الوزارة البرلمانى من بين أعضاء أحد المجلسين، ويعتزل وظيفته بزوال صفة العضوية فى البرلمان عنه، انظر، مصطفى رياض بسيونى، راؤول فرجون، ص 3/219/1 .

134- الرافعى : المرجع السابق، ص 24، 39 .

135- أحمد الحمروش، ص 95 .

136- د. يونان لبيب رزق، ص 386 .



الفصل الرابع

الحركة الدستورية فى عهد الملك فاروق

1937 - 1952

أنهينا الفصل السابق بموضوعين ذات أهمية فـي العلاقـات بـين الحكومة والقصر أولاهما: الوكلاء البرلمانيون، وثانيهما : فرقة القمصان الزرقاء.

اتجهت الحكومة الوفدية بعد أن نجحت بموجب معاهـدة التحـالف والصداقة – فى حصر التدخل البريطانى فى شئون مصر، إلى العمل على الحد من نفوذ القصر، حتى لا يتكرر ماحدث من إقصاء الوفـديين وهـم حزب الأغلبية عن الحكم وقد يكون ذلك بإنشاء وزارة لشئون القصر ودعم فرقة القمصان الزرقاء وتسخيرها لخدمة الوفد فى مواجهة القصر وتحديد الحقوق الدستورية التى يمارسها الملك الشاب .

فأما عن إنشاء وزارة جديدة لشئون القصر لتدعيم الثقة بين القصر والأمة من جانب واقتداء بالتقاليد البرلمانية الغربية من جانب آخر – وهو بمعنى آخر كان الهدف الأساسى لاحتواء القصر والسيطرة عليه وجعلـه تحت رقابة مجلس الوزراء، وطبقا لذلك بادر النحـاس بترشـيح محمـد محمود خليل بك لتولى هذا المنصب إلا أن المندوب السامى البريطـانى " السير مايلز لامبسون " إعترض على ذلك لأن محمود خليل من أنـصار النفوذ الفرنسى فى مصر ولأنه يقضى نصف السنة فى باريس، مما دفـع النحاس إلى إستبعاد الفكرة واستبدالها بمنصب الوكيل البرلمـانى لـشئون القصر، وقد شجع ذلك المندوب السامى على التمادى فى التدخل فى أمور داخلية بحتة[1].

أما عن فرقة القمصان الزرقاء : فقد ازداد حجمها على أثر تـولى الوفد الحكم فى مايو 1936 كما أخذت أعمالها لقمع خـصوم الوفـد فـى الانتشار، وكان بعض أفرادها يقتحمون مصالح الحكومة ويملون إرادتهـم على الرؤساء والموظفين، وكان عددهم يقدر بـسبعة آلاف مـن العمـال والطلبة وصغار الحرفيين، منهم ألفان فى القاهرة، وخمسة آلاف بالأقاليم[2] وعمل الوفد على زيادة عددهم إلى مائة ألف عضو [3] .

وعلى ضوء التقارير الوارد إلى وزارة الخارجية البريطانية من ممثليها فى القاهرة، أدركت الخارجية البريطانية الخطر من حركة القمصان الزرقاء وأوعزت إلى سفيرها فى القاهرة بأن ينصح النحاس بأن يتخذ إجراءات سريعة للحد من نشاط تلك الحركة والسيطرة عليها، لأنها تثير القلق فى نفوس الأجانب، خاصة وأن مصر مقبلة على إلغاء الامتيازات الأجنبية والتخلص من المحاكم المختلطة، وقد يؤدى ذلك إلى تدخل دولة ثالثة لحماية رعاياها فى مصر، وأشار مستر إيدن وزير الخارجية البريطانية آنذاك إلى أن الحكومة الوفدية سبق أن قررت حل جماعة القمصان الخضراء بعد أن اتهمتها بأن دولة أجنبية تمدها بالمال فالإبقاء على فرقة القمصان الزرقاء يعتبر عملا من أعمال التمييز وقد يساعد على إحياء تشكيلات القمصان الخضراء (4).

الجدير بالذكر أن النزاع الخاص بفرقة القمصان الزرقاء بلغ مبلغا جعل الإرهاب أساس الحكم وأن هذه الفرقة أصبحت مسيطرة على مظاهر الحرية جميعا، والمظاهرات تسير لحساب الحكومة تهدد كل مفكر وكل ذى رأى تحدثه نفسه بأن ما كفله الدستور من حرية الرأى والإعراب عنه أمر واقع(5)، ولكن فى 13 ديسمبر أبلغ السير لامبسون حكومته أنه قابل أمين عثمان باشا وذكر له أن قضية النحاس قد ضعفت بشكل كبير بسبب احتفاظه بالقمصان الزرقاء، وكان على ماهر قد قطع على نفسه فى زيارته الأخيرة لى كلمة شرف بأنه إذا ألغى النحاس القمصان الزرقاء وأبطل استخدام العمال المسلحين فإنه (أى على ماهر) يتعهد بأن يتعامل الملك فاروق مع النحاس بكل إخلاص، ورد أمين عثمان بأنه يظن أنه يستطيع إقناع النحاس بذلك بشرط أن يحصل النحاس على بعض الضمانات المقنعة بحسن نية القصر، ذلك أن ما يشعر به النحاس هو أنه إذا جرده القصر من قوته، فإن جميع الأجهزة الدستورية سوف توجه ضده بما فيها الجيش والبوليس، وليس هناك إلا القمصان الزرقاء التى يمكنه

الركون إليها، وقد أخذ القصر يحيك المؤامرات ضد الحكومة الوفدية إلى أن بذلت الجهود لحل هذه الخلافات، فقد أبدت الوزارة استعدادها لحل هذه الجماعة[6]، في أواخر سنة 1937، غير أن حل الفرقة لم يتم إلا في وزارة محمد محمود باشا التي خلفت وزارة الوفد وذلك بموجب مرسوم بقانون في 8 مارس 1938 بحظر الجمعيات التي يكون لها صورة التشكيلات شبه العسكرية [7].

تولى الملك فاروق سلطاته الدستورية يوم 29 يوليه 1937 إذ بلغ الثامنة عشر من عمره، ومن هذا التاريخ انتهت مهمة مجلس الوصاية، وأضحت سلطات العرش كلها في يد فاروق [8]، وكان على النحاس أن يقدم استقالة وزارته الثالثة للملك الجديد ليترك له حرية اختيار الوزارة الجديدة تبعا لما تقتضيه الإجراءات الدستورية [9]، فعهد إليه الملك في أول أغسطس تأليف الوزارة الجديدة فألفها في 3 أغسطس وهي وزارته الرابعة وأخرج منها محمود فهمي النقراشي الذي يعتبر دعامة كبرى من دعائم الوفد، وكان ذلك بسبب خلاف دار بين الطرفين داخل مجلس الوزراء بشأن موضوع توليد الكهرباء من خزان أسوان، وكان محمود غالب وزير العدل والنقراشي وزير المواصلات بتأييد من أحمد ماهر رئيس مجلس النواب – يرغبان في عرض المشروع من خلال عطاء عالمي، بينما كان مكرم عبيد وأعضاء مجلس الوزراء الآخرون بتأييد من النحاس – يصرون على ضرورة قيام شركة بريطانية معينة بتولي المشروع على الرغم من أن التكاليف ستكون أكثر، بغير مناقصة عالمية وبغير عرض على البرلمان، ولأسباب أخرى، " وهنا تدور الشكوك والظنون " ولهذا السبب استبعد النحاس كل من غالب والنقراشي من الوزارة الجديدة وكان هذا أحد الانشقاقات الرئيسية في تاريخ الوفد الذي نجم عنه ميلاد الحزب السعدي تحت زعامة أحمد ماهر والنقراشي ويدل ذلك الانشقاق على مدى تأثير عبيد على النحاس والحزب، فقد كان نفوذ عبيد في مجلس الوزراء

سببا فى زيادة السخط والاستياء، ولم يتردد أعضاء الوفد فــى اســتخدام النعرة الطائفية فى حملتهم ضد مجلس الوزراء ووصفوه بأنه خاضع بشكل واضح للنفوذ القبطى، كما كان عبيد وراء طرد عباس العقاد مــن حــزب الوفد على الرغم من أن العقاد كان صحفيا بارزا مؤيدا للوفد، وكرر نفس الأسلوب – بعد ذلك – مع فاطمة اليوسف صاحبة مجلــة روز اليوســف بسبب كتابة مقال تحت عنوان " وليم الكذاب " علقت فيه على قصة زائفة كتبها محام اسمه وليم الديوانى فى " الجهاد " وهى صحيفة وفدية أخــرى متهما فيها روز اليوسف بأنها تأخذ رشاوى، واعتبر عبيد أن عنوان المقال لروز اليوسف تلميحا عليه لأنه كان يحمل اسم " وليم " قبل انخراطه فــى الحركة الوطنية [10]، كما رفض القصر ترشيح النحاس " ليوسف الجندى " وزيرا فى الوزارة الجديدة ورضخ النحاس لذلك [11].

وسارت الحكومة الوفدية فى الحكم طوال 1937 بأخطاء فى سياسة الحكم الداخلية لا شك فيها ولكنها قامت أيضا بإصلاحات جوهرية، ولعــل أخطاءها رجعت فى بعض الأحيان إلى إحساسها بأن المــؤامرات تحــاك حولها، وأن السراى لم تصبح خالصة للفهم الدستورى، وإلى شعورها بأن على ماهر يلعب لعبة خطرة أو أنه استطاع أن يوجه الملك الحديث الــسن إلى السياسة التى يريدها [12].

أول أزمة دستورية فى عهد فاروق :

ففيما يتصل بالعلاقة بين الوزارة الوفدية وبين القصر بدأت برغبة بعض دوائر القصر من الذين لهم السيطرة على الملك الــصغير وعــداء للوفد بإقامة احتفال دينى بتتويج الملك فاروق، فقد ظهر فــى محــاولتهم إعطاء طابع (بابوى) لتتويج الملك بأن يقلده شيخ الأزهر سيف جده محمد على، تماما كما كان يُقلد البابا الكاثوليكى ملوك العصور الوسطى بوضــع التاج على رؤسهم إلا أن الوفد رفض هذه الرغبة، كما رفــض النحــاس أيضا اقتراحا بأن يضع رئيس مجلس الشيوخ تاجا على رأس الملك، كمــا

رفض اقتراحا بأن يصلى الملك غداة ولايته للعرش فى الجامع الأزهر حيث يدعو له شيخ الأزهر دعاءً خاصا وحتى لا يبيح لشيخ الأزهر التدخل فى شؤون السياسة، حيث يجب أن يظل الدين بعيدا عن مزالقها، وأن يحتفظ شيخ الأزهر بمركزه الدينى السامى دون أن ينزل بمقامه الكبير فى خدمة الملك أيا كان، والتاريخ يشير إلى أن محمد على مؤسس الأسرة المالكة كان يقبل يد شيخ الأزهر كلما التقى به، ودافعت صحيفة البلاغ الناطقة بلسان القصر عن فكرة التتويج، حتى أن عباس العقاد الذى كان قد خرج على حزب الوفد آنذاك وأصبح من كتاب البلاغ يذكر أنه طالما أن دين الدولة هو الإسلام فما المانع من إقامة حفل دينى ؟، أما صاحب الصحيفة فيهاجم الوفد ويرى أن ذلك يمثل تحديا للرأى العام الإسلامى .

وعلى الجانب الآخر تدافع صحيفة المصرى عن الحكومة وترفض فكرة الحفل الدينى، لأن هذه الفكرة ليس لها أى شكل دستورى، بل وأن هذا الاحتفال يشبه المراسم الوثنية [13]، وتم اقتراح لجنة لهذا الغرض برئاسة الأمير عمر طوسون، ولكن الأمير اعتذر وكتب مقالا فى جريدة المقطم قال فيه أن عملية التتويج تتعارض من أساسها مع تعاليم الإسلام، وكان هذا مما أغضب الملك [14]، ومع تصميم الحكومة على أن الملك يجب أن يستمد سلطته من البرلمان (الوفدى) وليس من السلطة الدينية، نزل الملك على رغبة الوزارة فأقسم اليمين الدستورية أمام البرلمان ولكنه حرص على استهلال حكمه بزيارة ضريح والده فى مسجد الرفاعى فى اليوم التالى حيث أدى صلاة الجمعة .

هكذا حاصر النحاس رجال الحاشية ورجال الدين الذين كانت تعتمد عليهم السراى فى تنفيذ خططها، واتجه إلى الجيش الذى كانت سلطة الملك فيه مطلقة، فغير من قسم الضباط والجنود وضمنه الولاء للوطن والطاعة للدستور ولقوانين الدولة، بعد إن كان القسم قبل ذلك للملك والوطن فقط[15].

وفى 20 أكتوبر 1937 عين على ماهر باشا رئيسا للديوان الملكى، وقد كان يشغل هذا المنصب سنة 1935 فى عهد الملك فؤاد، وظل يشغله إلى أن تولى الوزارة فى سنة 1936 وبقى شاغرا طيلة هذه المدة، وجاء هذا التعيين على غير رغبة الوزارة، التى اعترضت عليه ثم أذعنت وسلمت بالأمر الواقع(16)، وكان واجبها إذا كانت حريصة على أحكام الدستور أن تتمسك بضرورة موافقتها على هذا التعيين كما فعل سعد زغلول حينما عين الملك فؤاد " حسن نشأت " وكيلا للديوان، ولو أدى الأمر إلى استقالتها، فإن تثبيت أحكام الدستور تحتاج إلى جهد وكفاح وتضحيات، فسكوتها يعد عليها من الناحية الدستورية، فإن موظفى القصر فى كل البلاد الدستورية يخضعون لسلطان الحكومة، وتعيينهم يجب أن يكون بإشارتها وموافقتها، لأنهم يتناولون مرتباتهم من الميزانية العامة، ويتولون وظائفهم باسم المصلحة العامة، وصميم عملهم يتعلق بالسياسة الداخلية والخارجية التى تُسئل عنها الحكومة أمام البرلمان،، وقد حسم سعد زغلول هذه المعركة وأرسى قاعدة دستورية كان على خلفائه التمسك بها(17) وبذلك تحكمت السراى فى الحكومات بسبب تساهلها أمام رغبات القصر المخالفة للدستور.

الجدير بالذكر أن النحاس أُبلغ تبليغا ملكيا بأنه ليس من سلطات الحكومة تعيين موظفى القصر، وقد أبلغ على ماهر رئيس الديوان الملكى آنذاك النحاس رأى الملك فيه، وأنه لا يمانع فى تولى الوفد الحكم ولكن ليس برئاسة النحاس، وأراد أن يثنيه عن رئاسة الحكومة بقوله : " هل نضيع الدستور لأجل أشخاص أو لعدم الاستلطاف الملكى ؟ "، واحتكم ماهر إلى الهيئة الوفدية بخطاب دار حول إنقاذ الدستور واختفاء النحاس بعض الوقت، وانتهى الأمر بخروجه من الوفد – أى ماهر – بعد خروج النقراشى حيث كونا معا الهيئة السعدية حزبا منشقا على الوفد (18) .

واجتمع البرلمان فى دورته الثالثة للهيئة التشريعية يوم 18 نوفمبر 1937 فى جو ملئ بالاضطرابات وكان اجتماعه برئاسة محمود بسيونى رئيس مجلس الشيوخ وحضر الملك فاروق جلسة الافتتاح، وتلا النحاس خطبة العرش، كما اجتمع مجلس النواب فى اليوم نفسه وأعاد انتخاب الدكتور أحمد ماهر رئيسا ومحمد عبدالهادى الجندى وكامل صدقى وكيلين[19] .

تأزم الموقف فى الأسبوع الأخير من نوفمبر، واجتمع النحاس ومعه مكرم عبيد بالسفير البريطانى وأبلغاه أن الملك فاروق لا يمكن التعاون معه وأنه يلجأ إلى تصرفات غير دستورية وأن مصلحة البلاد تقضى بعزله، واقترح مكرم عبيد تعيين الأمير محمد عبدالمنعم ملكا [20].

وفى يوم 21 ديسمبر قامت مظاهرة كبيرة أمام قصر عابدين من طلبة الجامعة والأزهر المعارضين للوزارة وهم يهتفون بحياة الملك الذى قام بتحيتها، ويبدو أنها قد أعدت ردا على مظاهرة من أنصار الوفد نادوا فيها " النحاس أو الثورة " [21]، وقد تحدث مكرم عن الدور الشرير الذى يلعبه الشيخ المراغى والذى له تأثيره على الكثير من مواقف الملك فاروق وقال إنه مما لا شك فيه أن القلاقل التى حدثت فى الأزهر إنما كانت بموافقة الشيخ [22] .

وتأتى الأزمة الدستورية : بسبب تفاقم الخلاف بين السراى والوزارة الذى اتخذ شكل أزمة دستورية تناولت عدة أمور معقدة وهى :

1- الخلاف على تعيين أعضاء مجلس الشيوخ إثر خلو مقعدين وقيام الوزارة بترشيح فخرى عبدالنور والسراى ترشح عبدالعزيز فهمى والوزارة ترفضه .

2- رفضت السراى توقيع مشروع قانون بفتح اعتماد إضافى للمصاريف السرية طلبت الوزارة توقيعه، بدعوى أن النحاس كان يصرف منها على دعم تنظيمات القمصان الزرقاء .

3- طلبت السراى حل جماعات القمصان الملونة .

4- رفضت السراى توقيع مرسوم بقانون تخفيض نسبة النجاح لطـلاب الجامعة عرضته الوزارة الوفدية مستهدفة مزيدا من الشعبية .

5-أثارت السراى مسائل أخرى كأن تكون المرجع النهائى فى تعيين كبار الموظفين وإحالة الموظفين المعينين بمرسوم إلى المعاش، والرتـب والنياشين، وتقديم مشروعات القوانين إلى البرلمان وأن ينفرد الملـك بتعيين كبار موظفى القصر .

زاد من تعقيد الموقف أن النحاس بعث إلى ديوان الملـك فـى 27 ديسمبر بمذكرة قانونية مؤداها أن السلطة الفعلية فى إدارة شـئون الـبلاد تنحصر فى مجلس الوزراء، دون مشاركة أحد، وهذا ما يرتب المـسئولية الوزارية أمام البرلمان، كما أوردت المذكرة عدة أمثلة حول تفسير المواد 48 و 57 و 60 و 62 من الدستور وهى التى تنص على أن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه، وأن مجلس الوزراء هو المهيمن علـى مـصالح الدولة وأن أوامر الملك شفهية أو كتابية لا تخلى الوزراء من المـسئولية بحال، وأن توقيعات الملك فى شئون الدولة يجب لنفاذها، أن يوقع عليهـا رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون، ولم تشر المـذكرة بطبيعـة الحال إلى المادة 49 من الدستور، التى تنص علـى " أن الملـك يعـين وزراءه ويقيلهم "، وبذلك اتسعت هوة الخلاف، وأراد رئيس الـديوان أن يخرج من الموقف كله بعرض الأمر على لجنة للتحكيم (23) .

اقترح على ماهر تشكيل لجنة التحكيم من رئيس الوزراء ووزيـر العدل ورؤساء الشيوخ والنواب السابقين ورؤساء الديوان الملكى ورئـيس محكمة النقض والإبرام ورئيس لجنة قـضايا الحكومـة، إلا أن النحـاس رفض الفكرة، وكان الرأى السائد فى صفوف الوفديين والذى تزعمه مكرم عبيد، أن لجنة الشئون الدستورية المكونة من أعضاء الـشيوخ والنـواب، وكذلك المؤتمر البرلمانى، هما المرجع الدستورى للنظر فـى مثـل هـذه

المسائل، وكان هناك رأى آخر بضم أعضاء وفديين إلى لجنة التحكيم لإحداث التوازن فيها [24]، ولكن هذه الأراء لم يوافق عليها القصر، وحدد على ماهر رئيس الديوان موعدا غايته 29 ديسمبر، إما أن يقبل النحاس هذا الاقتراح وإما أن يتحمل مسئولية رفضه [25]، علما بأن النحاس كان قد اعتزم عرض الأمر على البرلمان الذى سوف يعقد فى 3 يناير 1938[26].

وقد سعى السفير البريطانى " اللورد كليرن " فى تسوية الأزمة وبقاء وزارة النحاس فى الحكم، لكن السراى أصرت على موقفها، وفى 30 ديسمبر 1937 أقيلت وزارة النحاس بموجب خطاب من الملك أشير فيه أن الشعب لم يعد يؤيد طريقة الوزارة فى الحكم وأنه يؤخذ عليها مجافاتها لروح الدستور [27] .

وفى نفس اليوم (30 ديسمبر) تألفت الوزارة الجديدة برئاسة محمد محمود باشا مما يدل على أن الأمور كانت معدة إعدادا ومرتبة ترتيبا، فسرعان ما صدر مرسوم تأليف الوزارة الجديدة، وأنه من العجيب أن يكون أعضاء هذه الوزارة من الشخصيات الكبيرة ممن قبلوا الاشتراك فى الاعتدائين السابقين على الدستور سنة 1924 وسنة 1928 وحين ألغى الدستور إلغاء فى سنة 1930، فقد جمعت الوزارة محمد محمود رئيسها رئيس حزب الأحرار الدستوريين وإسماعيل صدقى وزير المالية فيها رئيس حزب الشعب وحافظ رمضان وزير الدولة زعيم الحزب الوطنى، لذا أطلق على هذه الوزارة " وزارة الشخصيات الكبيرة " [28] .

على كل حال، فقد بدأت وزارة محمد محمود وهى الثانية فى تنفيذ خطتها باستصدار المرسوم الملكى فى 2 يناير 1938 بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا، وقد هاج النواب الوفديون إلا أن الشرطة تمكنت من إخراجهم من المجلس بعد قراءة المرسوم، وفى 2 فبراير صدر مرسوم آخر بحل مجلس النواب وحدد يوم 12 أبريل لاجتماع المجلس الجديد [29]، وقد رأت المعارضة أن ذلك فيه مخالفة للدستور، كما تمسك الشيخ (يوسف

الجندى) وفدى – بأن الوزارة لا تمتلك استصدار هذا المرسوم لأنهـا لـم تحز ثقة مجلس النواب، واستشهد الشيخ برأى هيكل الذى دافع عن موقف الحكومة الجديدة – فى كتابه " السياسة المصرية والانقلاب الدسـتورى " عند حديثه عن تأجيل إسماعيل صدقى للبرلمان عام 1930 حيث قـال : " أن النظرية الدستورية المأخوذ بها لدى الأكثرية من ذوى الرأى والعلمـاء أن أية وزارة لا تملك استصدار مرسوم التأجيل من غير أن تحـوز ثقـة المجلس صراحة أو ضمنا " [30] .

أطلق هيكل على وزارة محمد محمود اسم " الوزارة الكبرى "، كما أطلق على تأجيل البرلمان " وكان هذا طبيعيا " وأن هيئة الوزارة لم تكـن من حزب واحد، كما يوضح أن حل المجلس قبل انتهاء مدته بغـيض وإن أجازه الدستور .

لكن مرسوم الحل يجب أن يعين موعد الانتخاب لمجلـس النـواب الجديد، وقد اتجه تفكير محمد محمود إلى أن يجرى الانتخاب فى الوجـه القبلى فى يوم، وفى الوجه البحرى بعد ثمان وأربعين ساعة من ذلك اليوم، وأفتى قلم قضايا الحكومة بأن لا شئ فى الدستور يمنع هذا الإجراء، وعلى هذا صدر مرسوم حل المجلس وحدد للانتخاب فى الوجه القبلى يـوم 31 مارس 1938 وفى الوجه البحرى يوم 2 أبريـل، وقـد اسـفرت نتيجـة الانتخاب عن فوز باهر للحكومة فى الوجهين [31]، وذلـك لأن الـوزارة استعدت لهذا الأمر فقامت بعمليات فصل واسعة للموظفين الوفديين وإحلال موظفين معروفين بولائهم لها محلهم [32] مما ساعد على كسب الانتخابات، فتدخل الحكومة بصورة لم تحدث من قبل إلا فى انتخابات صـدقى عـام 1931، والدليل على ذلك حصول الأحرار الدستوريين فى انتخابات عـام 1936 على 6 مقاعد فقط، بينما فى انتخابات عام 1938 حـصلوا علـى أكثر من 100 مقعد، مع أنه لم تقع فى الفترة بـين الانتخابـات الأولـى والثانية تطورات أصيلة فى تفكير الرأى العام تؤدى إلى هذا الفرق الشاسع

بين عدد المقاعد، أضف إلى ذلك أنهم لم يأتوا فى هذه الفترة القصيرة بأعمال شعبية تصرف الناخبين من حزب الوفد إليهم بهذه الصورة [33]، وهذا إن دل على شئ فإنما يدل على تزوير هذه الانتخابات من جانب الأحرار .

لقد أجرت الحكومة الانتخابات بصورة مجافية لكل قواعد الحرية، فقد فرضت الاشخاص الناجحين فرضا، فالنتائج التى أسفرت عنها أكبر دليل يدين الوزارة ووسائلها، فقد حصل مرشحو الحكومة على 93 مقعدا بينما فاز السعديون بثمانين مقعدا والوفد بـ 12 مقعدا فقط إلى حد أن زعيميه الكبيرين – النحاس ومكرم – قد سقطا فى دائرتيهما (دائرة سمنود للأول ودائرة قنا للثانى)، وليس من المعقول أن ينقلب الرأى العام هذا الانقلاب السريع، فينصرف عن الوفد فى مثل هذه المدة الوجيزة إلى حد أنه لا يحصل على أكثر من 12 مقعدا رغم تأييد الرأى العام للوفد، وقد زاد هذا التأييد عند صراعه مع السراى على أن الوفد خط الدفاع ضد دكتاتورية القصر، ومضت عملية انتخاب 1938 رغم عدوانها على أصوات الناخبين بتدخل البوليس والجيش دون رد فعل ثورى، ولم تحدث أية انتفاضة شعبية لأن الديمقراطية التى ناضل من أجلها الشعب حوالى 20 عاما منذ ثورة 1919، لم تكن (ديمقراطية شعبية) وإنما كانت (ديمقراطية طبقية) فى خدمة الاقطاع والبرجوازية، ساندتها الجماهير وثارت من أجلها لأنها كانت تحقق وجود قيام وطنية مخلصة فى مواجهة الاستعمار والاحتلال [34] .

وعن تغيير الدوائر حتى لا تتاح للوفد فرصة النجاح يقول هيكل فى مذكراته وهو ضلع كبير جدا فى حزب الأحرار الدستوريين : " وفتح باب الترشيح للانتخابات وآن للوزارة أن تعد العدة للحملة الانتخابية، فما انقضت الأيام العشرة التى يتم الترشيح أثناءها ونشرت الصحف أسماء المرشحين ... فهذه نتيجة عظيمة لم نكن نتوقعها، لقد عجز الوفد عن أن

يجد مرشحين لكل الدوائر بل عجز عن أن يجد مرشحين لعدد عظيم من الدوائر بلغ 98 دائرة، وبذلك أصبحت هذه الدوائر مكسوبة نهائيا للوزارة وأنصارها وهذا ما يجعلنا نتساءل، ما سر هذه الظاهرة التى لم يسبق لها مثيل فى تاريخ الانتخابات المصرية ؟ زعم بعضهم أن ما أجرته الوزارة من تعديل فى الدوائر هو الذى أدى إلى ما حدث، ذلك أن الوزارة عدلت الدوائر بالفعل ليجارى عددها عدد السكان مقسوما على ستين ألفا، لكن هذا التعديل لا يمكن أن ينتج هذا الأثر لو أن الوفد بقى له من السلطان على الناخبين ما كان له من قبل، حين كانوا يقولون : لو رشح الوفد حجرا لوجب انتخابه، وتكون لهم الأغلبية أما أن ينصرف الناس عنهم فلا يجدون لهذا العدد العظيم من الدوائر مرشحين فهذا أمر له دلالته [35]، وهى مسألة لم يشر إليها هيكل ولم يستطع إقناعنا بها، فالمعروف أن تغيير الدوائر هى لعبة سياسية فى الانتخابات تقوم بها الحكومات عندما تريد التخلص من خصومها، وبالفعل نجحت الحكومة فيما خططت له وجاءت النتيجة حسبما خططت، بفوز كبير لمرشحيها .

ويضيف جاك بيرك سرا من أسرار كسب الدوائر المذكورة الـ98 بأن الانتخابات أجريت تحت ضغط شديد من الإدارة، وحدثت بعض الاضطرابات، وقتل فى المنيا بضعة أشخاص، وكان العمد غاية فى الكفاءة، وكذلك كانت " النبابيت "، مصحوبة بتوزيع بعض النقود بل ويذكر سيد مرعى صراحة : وعندما عطل البرلمان وأجريت انتخابات 1938، ولحقت بالوفد الهزيمة نظرا لتزييف الانتخابات ... ولأول مرة منذ انتخابات 1924 – باستثناء مقاطعة الانتخابات – لم يكن للوفد أغلبية فى مجلس النواب ... فلقد أصبح للوفد معارضون، بصرف النظر عن تنظيم القمصان الزرق[36].

على كل حال استقالت وزارة محمد محمود الثانية فى 27 أبريل 1938، وصدر فى نفس اليوم الأمر الملكى رقم 26 لسنة 1938 بتعيين

وزارته الثالثة [37] وبذلك أصبحت السراى سيدة الموقف، لأنها تعرف أن الانتخابات لم تكن حرة وأن الحكومة القائمة وإن حظيت بأغلبية البرلمان، إلا أنها لا تستند إلى أى تأييد شعبى، كما أن تعدد الأحزاب فى مجلس النواب الجديد أفسح مجال المناورة أمام السراى، كما أن كثرة المستقلين، وقد بلغوا 55 كان أمارة سيئة، وهم ورقة فى يد السراى يمكن أن تضرب بهم أو تضربهم بالأحزاب، على كل حال جاء تأليف مجلس النواب نذيرا بفترة من عدم الاستقرار الوزارى، وفى داخل مجلس الشيوخ هاجم الوفديون سياسة الوزارة (الأحرار) واتهموها بأنها اتبعت إجراءات غير دستورية فى الانتخابات الماضية، كما هاجموها بسبب رفتها للعمد ذوى الميول الوفدية، وعدم صدقها فيما تعد به [38].

الجدير بالذكر أن انفصال النقراشى وأحمد ماهر عن حزب الوفد كان له أكبر الأثر، فبعد أن فشلت خطة التمسك بالوفدية، وتألف حزب "الهيئة السعدية"، الذى اتخذ مقرا له " نادى سعد زغلول " فى مايو 1938، وقد انضم إليه حسين سعيد بك، خال الملكة فريدة، ومحمد ذو الفقار بك، عم الملكة، فكان النادى السياسى الوحيد الذى يضم بين أعضائه شخصيات من أسرة الملكة، وبهذه الانتماءات الجديدة، وتحت رعاية صفية زغلول، أرملة سعد زغلول التى عرفت باسم أم المصريين، والتى لعبت دورا محركا فى هذا الانقسام الجديد فى الوفد، أخذ الحزب الجديد يمارس حياته السياسية [39] .

وفى مجلس النواب تقدم النائب محمد عبدالمجيد العبد بسؤال يوم 4 يونيه ونوقش فى 14 منه طالب فيه بفرض ضريبة مناسبة على الأراضى التى استحوذ عليها بعض المرابين الاسرائيليين فى ضواحى القاهرة والإسكندرية وضموها إلى نطاق هذه المدن مما يستوجب فرض ضريبة تتناسب مع الأرباح الفاحشة التى يجنيها هؤلاء اليهود، كما تقدم النائب فى ذات الجلسة بسؤال آخر، بأن هناك كثير من الشركات والبيوت الإسرائيلية

التجارية متشبثة بروح الأنانية الطائفية التى تتنافى مع حقوق مصر القومية وتقاطع اللغة العربية فى أعمالها والبضائع المصرية فى متاجرها وهى بذلك تساعد على زيادة عدد العاطلين من شباب مصر المتعلمين وتفضل بدلا منهم شباب من مهاجرى اليهود الذين وفدوا على مصر كالجراد، ألا يرى وزير الداخلية أن هذه المسألة تحتاج إلى يقظة، وكان رد الوزير أن الوزارة تنبهت إلى ذلك ومنعتهم من دخول القطر المصرى بحيث أنه لم يدخل فى السنوات الثلاث الأخيرة إلا ستة أشخاص لهم ظروف خاصة بررت قبولهم .

وفى 24 يونيه قدم محمد محمود استقالة وزارته الثالثة، ذاكرا فى أسباب الاستقالة – الحرص على توفير الطابع القومى، عملا بإشارة جلالتكم عما توجيه الظروف التى تجتازها البلاد من تضافر القوى، والأخذ بأسباب الاستقرار وشعورا بما فى الوحدة القومية من خير للبلاد ...وإنى وفقت إلى تحقيق تلك الوحدة بأكبر قدر مستطاع – وقد قبلها الملك فى نفس اليوم، وفيه أيضا صدر الأمر الملكى بتأليف الوزارة الرابعة لمحمد محمود[40].

وبالرغم من استناد الوزارة إلى برلمان إلا أن التعديلات كثرت فيها مما يدل على الاضطراب والقلق، ثم دخلها السعديون فى 24 يونيه 1938 بخمسة وزراء هم أحمد ماهر والنقراشى ومحمود غالب وحامد محمود وسابا حبشى، وبذلك أصبحت وزارة ائتلافية من الحزبين الكبيرين فى مجلس النواب، وهما حزب الأحرار الدستوريين وحزب الهيئة السعدية. وفى 12 أغسطس 1939 استقال محمد محمود أو بتعبير أصح أقيل فإنه قدم استقالته بناء على تبليغ من السراى، وسرعان ما لباه وهذا هو حكم الأمر الواقع والدليل الذى لا ينقض على أنه كان يتولى الحكم بسلطة السراى وليس بسلطة مجلس النواب ولا بسلطة الشعب، وقد قبلها الملك فى 18 أغسطس اليوم الذى أصدر فيه تعيين وزارة على ماهر الثانية [41]،

وقد تألفت الوزارة الجديدة باتصال على ماهر بكل من الدستوريين والسعديين الذين طلبوا أن يكون تمثيلهم فى الوزارة طبقا لتمثيلهم فى مجلس النواب (99 للدستوريين، 84 للسعديين من 263)، ولكن على ماهر أوضح لهم أن لا يكون لأى منهم أكثر من أربعة مقاعد وزارية، ليكون لرجاله الأغلبية، ورغم أن الحزبين لم يستسيغا هذه الشروط إلا أنهما قد قبلاها، وفى هذا يذكر الرافعى : " أن الوزارة مؤلفة من أنصار على ماهر ومن السعديين ولم يشترك فيها الأحرار الدستوريون لاختلافهم وإياه على عدد المقاعد التى تكون لهم فى الوزارة ولأنهم كانوا يشعرون بالغضاضة من تنحية رئيسهم محمد محمود فى ظروف تشبه الاستقالة، فتشددوا فى شروط اشتراكهم فى الوزارة الجديدة، مما أدى إلى تأليفها بدونهم "، وقد ضمت الوزارة عددا من الوزراء المعروف عدائهم للإنجليز، ولم يكن قد انقضى أسبوعان على تشكيل وزارة على ماهر الثانية حين بدأت الحرب العالمية الثانية وانجلترا طرف من أهم أطرافها[42]، ومع قيام الحرب، دخل تاريخ الحركة الدستوري فى مصر فى منعطف جديد .

الحركة الدستورية والحرب العالمية الثانية :

تميزت هذه الفترة بأحداثها السياسية المتلاحقة، والتى يمكن أن نطلق عليها فترة القلاقل السياسية، حيث كثر فيها تغيير الوزارات، وقد بدأت بوزارة على ماهر فى 18 أغسطس 1939، كما سبق بيانه، وقد بدأ على ماهر عهده فى السلطة باهتمامه الأول بمصالح بريطانيا – الحليف – طبقا لبنود معاهدة 1936، وأعلن تعيينه بصفته رئيسا للوزراء – كحاكم عسكرى عام وأخضع الصحافة للرقابة طبقا للأحكام العرفية التى فرضت لصالح الحرب [43]، طبقا لما نصت عليه المادة الثالثة من معاهدة 1936، أن تتخذ الحكومة المصرية الإجراءات الإدارية والتشريعية، بما فى ذلك إعلان الأحكام العرفية وأن تقيم الرقابة على الأنباء، والدستور المصرى

يقتضي أن يكون إعلان الأحكام العرفية بقانون يصدق عليه البرلمان، ولما كان البرلمان فى عطلته تم استدعاءه لإقرار هذا القانون (الأحكام العرفية).

انتهت الدورة البرلمانية غير العادية التى عقدت لإقرار قانون الأحكام العرفية، وقبيل السبت الثالث من نوفمبر دعى البرلمان للانعقاد فى دورته العادية وألقى رئيس الوزراء خطبة العرش وتأجلت جلسة النواب إلى يوم الاثنين الذى يليه لإجراء انتخاب رئيس المجلس ومكتبه، وبدأت المعركة بين بهى الدين بركات يؤازره الأحرار وبعض المستقلين وأحمد ماهر يؤازره السعديون والحكومة وبعض المستقلين، وفاز أحمد ماهر بأغلبية ضئيلة فى هذه الانتخابات رغم أنه لم يشترك وزيرا مع أخيه على ماهر، رغم اشتراك حزبه فى الوزارة [44]، وفى أبريل 1940 فى عهد وزارة على ماهر تقدم النحاس بمذكرة إلى السفير البريطانى يطلب فيها الانسحاب الكامل للقوات البريطانية من مصر عقب انتهاء الحرب [45] 0

قاومت الحكومة تدعمها السراى كل ضغوط السفارة البريطانية وتلقت القوات المصرية المرابطة فى الغرب الأوامر بعدم إطلاق النار على الجنود الإيطاليين وطلبت السفارة البريطانية إلغاء الأمر وبعد بضعة أيام توترت العلاقات بين الوزارة والسفارة إلى حد خطير وفى 23 يونيه 1940 فضل على ماهر الاستقالة على أن يرضخ للنصائح التى لم يكف السير مايلز لامبسون عن إسدائها له وتفجرت الأزمة، وقد قبلها الملك فى 27 منه .

حل الملك فاروق الأزمة بتكليفه حسن صبرى وهو مستقل بتشكيل الوزارة فى نفس اليوم وتم تشكيلها فى اليوم التالى 28 يونيه، استبعد منها كل الوزراء الذين تسببوا فى إقلاق بريطانيا، ودخلها أربعة من الأحرار وأربعة من السعديين ووطنى واحد وآخر من حزب الاتحاد وستة من المستقلين، وأعلن اللورد هاليفاكس فى 11 يوليه أن العلاقات بين البلدين " مرضية تماما "، وأبدى أسفه على عدم اشتراك الوفد فى هذه الوزارة، ولم

تقدم استقالة الوزارة، نظرا لوفاة حسن صبرى باشا فجأة فى البرلمان يوم 14 نوفمبر 1940 [46] بينما كان يلقى خطاب العرش، ويلاحظ بصفة عامة ازدياد عدد المستقلين فى الوزارات التى ألفت منذ 1938 تحت ظل البرلمان السعدى الدستورى، وهذا غير مقبول فى نظام برلمانى قائم على أحزاب وكانوا بلا شك ورقة رابحة فى يد السراى، حيث بلغ عددهم 55 فى البرلمان، وقد بلغ من كثرتهم فى هذا البرلمان أنهم فكروا فى تأليف جبهة لهم، أى ما يقرب أن يكون حزبا [47] وتم تعيين حسين سرى باشا رئيسا للوزارة الجديدة فى 15 نوفمبر 1940 [48] .

فى مارس 1941 اقترع مجلس الشيوخ على انتهاء عضوية نصف أعضائه طبقا للمادة 162 من الدستور، وجرت القرعة بالجلسة العلنية التى عقدها المجلس يوم 7 مارس 1941، وبدئ بالأعضاء المنتخبين وكان عددهم 88، فأعدت أوراق بعددهم كتب على 44 منها " يخرج " وعلى 44 منها " يبقى " وطويت هذه الأوراق ووضعت مطوية فى كيس وخلطت بعضها ببعض، ثم نودى على الأعضاء المنتخبين بأسمائهم، وأخذ كل منهم يسحب من الكيس ورقة يسلمها لمكتب المجلس فيعلن الرئيس خروج العضو أو بقاءه، واتبعت هذه الطريقة نفسها مع الأعضاء المعينين وكان عددهم 59، وافق المجلس على بقاء 30 وخروج 29 ويذكر الرافعى أنه كان ضمن الذين خرجوا، وفى 24 مارس صدر مرسوم بأسماء الشيوخ المعينين الجدد بدلا من الذين خرجوا بالقرعة، وبإرجاء الانتخاب فى الدوائر التى خلت بالقرعة استنادا إلى قيام حالة الحرب [49]، ويبدو أن الوزارة قامت بمد نيابة الأعضاء المنتخبين الذين خرجوا بالقرعة – كما تشير إليه مضابط مجلس الشيوخ – فاعترض الوفديون داخل المجلس على ذلك وانتقدوا ما بررت به الحكومة تصرفها، وهو أنه ليس فى استطاعتها تحديد يوم لإجراء الانتخاب بسبب ظروف الحرب، ولكن أشارت المعارضة إلى أنه من الممكن تحديد موعد للانتخابات لأن مصر بعيدة عن

ميادين الحرب، وأضافت أنه حتى ولو جاز تصرف الوزارة بالنسبة للأعضاء المنتخبين، فالأمر فى الدستور يوجب أن يكون ذلك شأن الأعضاء المعينين، فإما التجديد للفريقين معا وإما التأجيل معا، أما أن يتم التعيين دون الانتخاب ففيه مخالفة للدستور[50] غير أن الوزارة خالفت ذلك وفى الموعد المحدد للتجديد النصفى أدى الشيوخ المعينين بمرسوم 24 مارس 1941 اليمين الدستورية لتبدأ مدة نيابتهم من 8 مايو [51]، وقد رأى سرى رئيس الوزراء تشكيل وزارة قومية لمواجهة الموقف، فاتصل بزعماء الأحزاب السياسية وكان منهم عبدالعزيز فهمى رئيس حزب الأحرار الدستوريين الذى أفهمه سرى بأنه سيكتفى – ما دام النحاس رئيس الوفد متمسكا بموقفه – بحل مجلس النواب القائم وإجراء انتخابات جديدة حتى يشترك فى وزارة ائتلافية والعمل على دعوة السعديين والأحرار الدستوريين على أن يدخل أربع وزراء من كل حزب من الحزبين والباقى من المستقلين وغيرهم، وقد وافق الأحرار على المبدأ فى 3 يونيه 1941[52] وفى أواخر يوليه 1941 ألف حسين سرى وزارته الثانية ودخلها خمسة وزراء من السعديين .

اجتمع البرلمان فى الدور السابع عشر، وافتتح هذا الدور يوم السبت 15 نوفمبر برآسة محمد محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ وحضر الملك حفلة الافتتاح، وتلا حسين سرى خطبة العرش، واجتمع مجلس النواب فى نفس اليوم وأعاد انتخاب أحمد ماهر رئيسا له، وما يدل على انهيار النظام الدستورى فى مصر أنه فى يناير 1942 استقال بدوى باشا من وزارة المالية، ولم يعرف مجلس النواب ولا مجلس الشيوخ سبب الاستقالة، وكذلك تأجيل انتخابات مجلس الشيوخ بل أن بدوى أشار على سرى بأن الخير فى عدم إجراء انتخابات الشيوخ بحجة المجهود الحربى، ولعل سرى رأى أن ذلك سوف يكون سابقة تطوع له عدم إجراء انتخابات للنواب فى سنة 1943، وقد اعترض ممثلو حزب الوفد فى مجلس الشيوخ

على هذه الفتوى وقالوا أن عدم إجراء الانتخاب يقتضى عدم إجراء التعيين، لأن الحكمة فى التعيين سد الفراغ الذى لا تسده الانتخابات [53]، ولم يوافق الأحرار الدستوريين عن اختيار هيكل نائبا للرئيس، وكذا عبدالعزيز فهمى رئيس الحزب الذى طالب بعرض المسألة على الجمعية العمومية للنواب والشيوخ بحجة أن اختيار هيكل لم يتم بالطريق القانونى ولم يعرض على هيئة الحزب البرلمانية بالطريقة الحرة [54] .

استهدفت وزارة حسين سرى عدة أزمات ومشاكل خاصة بالحرب أعقبتها مظاهرات صاخبة لم يعرف مصدرها، نادى المتظاهرون فيها بسقوط بريطانيا وهتفوا " تقدم يا روميل ! إلى الأمام يا روميل ! حذاء فاروق فوق رأسك يا جورج ! "، وكان الألمان بقيادة روميل يتقدمون نحو مصر، ولم تكن هذه المظاهرات حبا فى الألمان، بل بغضا وتشفيا فى الإنجليز، كما لا يستبعد أن يكون الإنجليز وراء هذه المظاهرات لإيجاد الثغرة المطلوبة وبسط سيطرتها على الملك والحكومة، وذلك لأن الأحكام العرفية لم تعط للمظاهرات فرصة التظاهر إن لم يكن ورائها قوة، فالمظاهرات لم يتعرض لها أحد ولم يتحرش بهم البوليس أو أفراد الجيش الإنجليزى، فلما طلب الإنجليز من حسين سرى وضع حد لهذه المظاهرات، فلم يستجب إلى طلبهم ولم يريد سوى تقديم استقالة وزارته فى 2 فبراير 1942، بل أن السفير البريطانى طلب من الملك إقالة وزارة سرى ودعوة النحاس لتشكيل الحكومة جريا وراء التقليد الدستورى على تشكيل وزارة ترضى عنها غالبية الشعب وتستطيع إحكام قبضة الموقف الداخلى وليس سوى النحاس الذى يستطيع القيام بذلك لأنه يحظى بتأييد شعبى كبير [55] فهو الوحيد الذى يملك العصا السحرية لتهدئة كل شئ، فتقديرا لسوء الموقف وبعد هتافات الطلبة المنادية بروميل أخذ النحاس بتخزين الطعام [56]، وقد سئل النحاس – من صاحب المصلحة فى المظاهرات التى قامت ضد الإنجليز قبل توليكم الحكم .. الوزارة .. أم

المعارضة ؟ فأجاب – أستبعد المعارضة. فسئل – هل يصح أن الإنجليز دبروها ؟ فأجاب – جايز .. وفي الواقع لا يديرها الإنجليز ضد أنفسهم إلا إذا كانوا أرادوا أن يتخذوها سندا للتدخل (وهنا توضع علامة استفهام لاستخلاص ما تخفيه هذه الكلمات)، وكانت آخر جلسة للبرلمان فى هذا الدور يوم 3 فبراير 1942 إذ أعقب هذه الجلسة حادث 4 فبراير المشئوم[57] .

دعا الملك زعماء الأحزاب الذين تتألف منهم الوزارة – أحمد ماهر رئيس الهيئة السعدية، وحافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى، ومكرم عبيد رئيس الكتلة الوفدية، ومحمد حسين هيكل رئيس الأحرار الدستوريين – واقترح عليهم أن يتساوى عدد المرشحين لمجلس النواب من كل حزب من الأحزاب الأربعة، واستاء الزعماء من تدخل الملك فى شأن خاص بالأحزاب، أما عبيد فكان متطلعا للوزارة فعلى حد تعبير هيكل أنه سمع من مكرم غير مرة قبل تأليف الوزارة وقبل أن يعتقل، أنه أحق من ماهر ومن النقراشى بالتقدم، لأنه كان رئيسهما فى الوفد بوصفه سكرتير الوفد العام، وأنه لا يرى قبطيته مانعة من رياسته الوزارة .

وتألفت لجنة الترشيح للانتخابات من الأحزاب الأربعة المشتركة فى الوزارة، وقد اتفقت هذه اللجنة على تقسيم الدوائر إلى طائفتين : دوائر مقفلة، ودوائر مفتوحة، أما المقفلة فهى التى تتفق الأحزاب الأربعة على ترشيح شخص بذاته فى كل دائرة منها، وأما المفتوحة فهى التى تركت ليرشح فيها كل حزب من شاء، وقصد بهذا التقسيم أن تترك لكل حزب فرصة النجاح بالعدد الذى يختاره ممن يستطيعون النجاح فى هذه الدوائر المفتوحة، أما حزب الوفد فقد شكك فى هذه الانتخابات وزعم أن الحكومة ستزيفها وأنه سيقاوم هذا التزييف ما استطاع.

وفى يوم 3 فبراير 1942 بدأ الملك مشاوراته مع الزعماء للنظر فى أمر تشكيل الوزارة الجديدة للبلاد وكان رأى الملك تأليف وزارة قومية

أى ائتلافية من جميع الأحزاب والمستقلين، إلا أن النحاس رفض فكرة الوزارة القومية، **حيث سبق وأن جربها وقد استند فى هذا الرفض على الآتى :**

1- أن ذلك سوف يفقده ثقة الشعب لأنه فى ظل الائتلاف لم يتمكن من تحقيق مكاسب للشعب .

2- للقصر اليد الطولى فى مثل هذه الوزارة فلم تسلم من دسائسه .

وتقدم النحاس فى ذلك اليوم باقتراحين :

1- أنه لايمانع فى تخصيص بعض المقاعد لسائر الأحزاب فى مجلس النواب المزمع تكوينه بعد تشكيل الوزارة .

2- تشكيل مجلس استشارى يختار أعضاؤه من سائر الأحزاب كرمز للائتلاف .

وقد أصر الملك مرة أخرى على حكومة ائتلافية ورفض النحاس أيضا .

وفى اليوم الذى قابل فيه السفير البريطانى الملك وهو يوم استقالة سرى (2فبراير) كان هناك مجلس حرب يعقد فى دار السفارة فيما يمكن عمله إذا رفض الملك الاستجابة لطلبات السفير، **فقد تم الاتفاق على :**

1- الإجراءات العسكرية لمحاصرة القصر ومقاومة الحرس الملكى فيما لو استخدمت القوة .

2- أن يعتزل الملك العرش .

3- دعوة الأمير محمد على ولى العهد لتولى العرش .

4- إذا رفض فاروق التنازل عن العرش سيبلغ أنه خلع ويتم الاتصال بالأمير محمد على .

5- إذا رفض الأمير محمد على سوف يتم حكم مصر حكما عسكريا بمقتضى الأحكام العرفية .

6- مرافقة قائد القوات البريطانية للسفير إلى القصر للقاء الملك [58].

وفى صباح 4 فبراير طلب السفير مقابلة رئيس الديوان وسلمه إنذار نصه " إذا لم أعلم قبل الساعة السادسة مساء أن النحاس باشا قد دعى لتأليف الوزارة فليستعد جلالة الملك فاروق لتحمل النتائج " (59).

وفى مساء هذا اليوم انتشرت القوات البريطانية فى ميدان عابدين أمام القصر الملكى تصحبها المدافع والدبابات وبضع مئات من الجنود بالسيارات المصفحة والموتسكلات وانتزعت من القصر بعض الحواجز الحديدية، وجرد ضباط مصريون من الحرس الملكى من سلاحهم وبلغت الأحداث ذروتها الدرامية، وفى الساعة التاسعة دخل سير لامبسون يصحبه جنرال ستون Stone وعدد كبير من الضباط البريطانيين الذين أشهروا مسدساتهم القصر الملكى وخير الملك فاروق أن يضع إمضاءه على واحد من مستندين سلمهما له وكان أحدهما يحوى تعيين النحاس والآخر تضمن تنازله عن العرش، - وقد نص خطاب التنازل عن العرش " نحن فاروق ملك مصر. حرصا منا على مصالح بلادنا، فإننا نتخلى ونتنازل - بالنسبة لنا ولورثتنا - عن عرش مملكة مصر، وعن جميع حقوق السيادة والامتيازات والسلطات على مصر، ورعاياها، ونعفى - بالتالى - هؤلاء الرعايا من ولائهم لنا "، فأجابه فاروق دون أن يبدو عليه أى اضطراب، أنه حتي لو كان مستعدا للتنازل فإن ذلك يجب أن يتم بمراسم أكثر وقارا، فأربك هذا الاعتراض ذلك المتطفل المقتحم، وقال الملك لقد طلبت من النحاس أن يؤلف وزارة ائتلافية، فإن كان لا يقبل ذلك، إذن فليؤلف وزارة وفدية، فانسحب لامبسون من القصر الملكى ورضخ الملك وكلف النحاس بتشكيل الوزارة الجديدة (60) .

انتهت الأزمة بالنتائج التى أراد الإنجليز أن يصلوا إليها ألا وهى دعوة النحاس لتشكيل الحكومة الجديدة فى مساء يوم 4 فبراير 1942، وهكذا تدخل الإنجليز لصالح حزب الأغلبية وذلك لتدعيم الوجود الإنجليزى، وبذلك ضمنت إنجلترا فى مصر حكومة كل أعضائها يعتمدون

على انتصار الحلفاء والتعاون فى كل ما يتعلق بالمجهود الحربى[61] وفى 5 فبراير أخطر النحاس لامبسون قبل تقلده الحكم أنه سيكون وزارته علــى "شرط أن يكون مفهوما أن معاهدة 1936 وأن وضع مصر كدولة مستقلة كليهما لايسمح للحليف بالتدخل فى الشئون الداخلية خصوصا مسألة تكوين الوزارات وإعفائها "، وفي نفس اليوم أرسل أحمد ماهر بــصفته رئيــسا لمجلس النواب خطاب احتجاج للسفير البريطانى بشأن الاعتداء الــصارخ على استقلال مصر والذى أخل إخلالا شديدا بأحكام المعاهدة بين البلــدين ومقتضيات الصداقة بين الشعبين وعرض علاقتهما للخطر الشديد، ورغم ليونة الخطاب، إلا أنه شديد فى تلك الظروف التى فيها المعــارك علــى أشدها فى العلمين [62]، أما هيكل فعمل على النيل من الوفد فاتهم النحــاس صراحة بأنه كان يعلم ما كان يدبره الإنجليز قبيل حادث 4 فبرايــر [63]، وهو اتهام دحضته مذكرات اللورد كليرن [64] .

تشكلت الوزارة النحاسية الخامسة فى 6 فبرايــر [65] وكــان مــن مهامها إجراء انتخابات جديدة لتشكيل برلمان يحل محل البرلمان الذى تــم حله، وقد جرت محاولة من جانب الوفد للتفاهم مع المعارضة لتخــصيص عدد من المقاعد لهم، وقد دار الخلاف بين الطــرفين فبينمــا رأت تلــك الأحزاب أن يخصص لها نصف مقاعد مجلس النواب الجديد كــان الوفــد يرى الاكتفاء بربع هذه المقاعد فقط وقد تم رفض هــذه المحاولــة، بــل وقاطعت المعارضة الانتخابات [66]، وكان رد فعل الأحرار الدستوريين هو إرسال احتجاج شديد اللهجة إلى السفير البريطانى فى 7 فبراير بــأن مــا حدث يعتبر تدخلا فى شئون مصر الداخلية [67] .

وفى نفس اليوم (7 فبراير) أعلن قرار حل مجلس النواب ولم يدخل الأحرار الدستوريون والسعديون الانتخابات الجديدة، وإزاء هــذا اكتــسح الوفد الانتخابات فحصل على 234 مقعدا من مجموع المقاعد البالغ عددها 264، أما الثلاثون الباقية فكانت من نصيب مرشــحين مــستقلين، مــنهم

الإخوان المسلمين الذين بلغ عدد مرشحيهم سبعة عشر مرشحا، وعلى رأسهم المرشد العام حسن البنا نفسه في دائرة الإسماعيلية، وركز دعايته على تطبيق الشريعة الإسلامية وفى تلك الآونة وقع صدام بين الوفد والإخوان عندما رفض النحاس زعيم الوفد ترشيح حسن البنا في الانتخابات على أساس أن الإخوان جماعة دينية ولا تعمل بالسياسة وليس لها وضع الأحزاب فاضطر البنا إلى التنازل .

وبفضل سياسة الوفد تأكدت بريطانيا بعد الصعوبات التي كانت تواجهها بعدم إمكانية تحقيق فكرة جر مصر إلى الحرب خاصة فى عهد الوزارات الثلاثة السابقة – على ماهر، حسن صبرى، حسين سرى – بدا الوفد صاحب أعلى شعبية على أن يقنع الرأى العام بتقبل الإجراءات التى يجب اتخاذها أثناء فترة الحرب، لذا لم تتردد بريطانيا فى إرغام الملك على إعادة النحاس إلى الحكم (68)، وإذا كان الأحرار احتجوا على أعمال الحكومة الجديدة، فأيضا ساءت العلاقة بين الوفد وبين السعديين بسبب إبعاد النقراشى وأحمد ماهر، والوفد أيضا يريد تصفية حساباته مع الهيئة السعدية بسبب ما أصابه من ظلم واضطهاد طيلة سنوات إبعاده عن السلطة ووجود السعديين فى الحكم، وقد أدى ذلك إلى قيام الوفد بفصل بعض كبار الموظفين بوزارة الداخلية (69) .

وكذلك أجريت انتخابات أعضاء مجلس الشيوخ فى الدوائر التى خرج أعضاؤها بالقرعة فى مارس 1941 لمناسبة التجديد النصفى للمجلس فأسفرت أيضا عن أغلبية وفدية كبرى، فعملية التعيين ليست عملية مستقلة بذاتها وإنما هى إحدى عنصرى عملية التجديد كما هو واضح فى المادة 115 من الدستور، وهذا التجديد إذا لم يقع فى وقت واحد لا يسمى تجديدا، ومن ثم فإن ما فعلته وزارة حسين سرى بمناسبة التجديد النصفى لمجلس الشيوخ عام 1941 غير صحيح دستوريا (70)، وافتتح البرلمان يوم الاثنين 30 مارس 1942، وكان يرأس جلسة الافتتاح محمد محمود خليل رئيس

مجلس الشيوخ، وتلا النحاس خطبة العرش وانتخب عبدالسلام جمعه نائب طنطا رئيسا لمجلس النواب، وفى مايو عين على زكى العرابى رئيسا لمجلس الشيوخ بعد انتهاء مدة محمد محمود خليل [71].

وفى 26 مايو استقالت وزارة النحاس الخامسة، بسبب استفحال الخلاف بين النحاس ومكرم عبيد وزير المالية، وتم تشكيل الوزارة السادسة فى نفس اليوم بدون عبيد [72] .

واجتمع البرلمان فى دورته الثانية للهيئة النيابية الثامنة يوم الخميس 19 نوفمبر، وهى الدورة الثانية فى عهد النحاس، واجتمع مجلس النواب يوم 19 نوفمبر، واجتمع فى دورته الثالثة يوم الخميس 18 نوفمبر 1943، ورأس جلسة الافتتاح العرابى رئيس مجلس الشيوخ بحضور الملك، وتلا النحاس خطبة العرش، وأعاد مجلس النواب انتخاب عبدالسلام جمعه رئيسا له [73] .

والواقع أن النحاس كان ذكيا، فبعد كل هذه الإرهاصات وضع السراى مقابلا ومناطحا لبريطانيا بعضهما البعض فكان لا يمكن التراجع بينهما وبالتالى لعب النحاس بذكاء على ذلك التناقض وكسب الجولة [74]، فلما أدرك برصيده السياسى عزم الحكومة البريطانية قد استقر على عزل الملك فاروق، وكان النحاس كثيرا ما يفتخر بالدستور وأن الوفد هو حامى الدستور فى دولة ملكية دستورية، وأنه أقسم يمين الولاء والطاعة لهذا الدستور، (وقد فسر قبوله لوزارة فبراير 1942 فى خطابه الذى ألقاه فى عهد وزارة النقراشى 13 نوفمبر 1945) أنه ضحى بقبوله هذه الوزارة بعد الإنذار البريطانى وأنه قدم التضحية راضيا ليجنب البلاد هزة كبرى بعزل الملك فاروق[75]، أما البطل التالى فى مأساة 4 فبراير فهو حسين سرى وذلك للدور الذى قام به لتحقيق رغبته الانتقامية من الحاشية ومن الملك ومن الذين أجبروه إلى الاستقالة، ففى التقرير السنوى لـ لامبسون عن عام 1942 أشار إلى ذلك (التعرض المستمر لماهر من جانب القصر

وكذلك من العناصر الرجعية داخل القصر وخارجه بمشاركة الطلاب والمنظمات الدينية والأزهر، وانعكس ذلك على البرلمان، بجانب فشله فى علاج المشاكل الاقتصادية الناتجة عن ظروف الحرب) [76] .

أما عن قسوة الدرس بالنسبة للملك فيذكر اللورد كليرن فى مذكراته: " أن ما حدث كان الدرس الأول لإصلاحه ووضعه على الطريق السليم "، أنه قد جئ بالوفد إلى الحكم وأتوقع أن أول خطوة سوف يتخذها هو عدم إثارة موضوع تنحية الملك عن العرش، أو بمعنى آخر تقليم أظافر القصر، ووضع حد لتدخله فى كل كبيرة وصغيرة، وأن السياسة المصرية تعتمد على ركائز ثلاث هى : القصر والوفد ونحن ... وإذا طغت إحداهما على الأخرى لحدث اختلال فى التوازن بشكل تلقائى، وأنه سوف يأتى الوقت الذى نتمكن فيه أن نستخدم القصر فى وضع حد لتطرف حزب الوفد وكبح جماحه [77] وهذا هو الاحتلال، سياسة جهنمية لا تحتاج إلى تعليق فالسيطرة ومصلحته أولا .

الواقع أن فاروق عاش بعد حادث 4 فبراير فى خوف مستمر من لورد كليرن، وازداد خوفا بعد انكسار " المحور " فى معركة العلمين، بل أكثر من ذلك أنه أسر إلى " كريم ثابت " صاحب هذه المذكرات، أنه اتفق مع الفريق محمد حيدر (مدير مصلحة السجون فى ذلك الوقت) بعد الحادث على أن يخبئه فى أحد السجون إذا اضطرته الظروف يوما إلى التوارى عن الأنظار ليفلت من كليرن [78]، هذا هو ملك مصر .

أما فيما يتعلق بالأحزاب السياسية الأخرى " أحزاب الأقلية " فقد وجهت انتقادات قوية للوفد لأنه جاء إلى السلطة بقوة الدبابات البريطانية، وكان على رأس المنتقدين على ماهر فى ليلة الرابع من فبراير بسبب رفض النحاس تشكيل وزارة قومية وتصميمه على أن تكون وفدية، وكذلك بالنسبة للبرلمان اتهم النحاس بالحرص على تحقيق الأغلبية البرلمانية، وعدم وجود أى صوت معارض داخل البرلمان، وذلك بممارسة شتى

أنواع البطش والتنكيل بالأهالى بهدف إنجاح أنصارها فى الانتخابات فى الدوائر التى خلت بوفاة نوابها [79].

أما فيما يتعلق بالخلافات المتراكمة بين القصر والحكومة فقد كانت كثيرة منها ما هو تافه ومنها ما هو متصل بالنزاع على السلطات الدستورية **وهى تتمثل فى الآتى :**

1- فى مارس 1942 طلب النحاس إلى الملك أن يمنح رتبة الباشوية لبعض الوزراء بمناسبة افتتاح البرلمان يوم 30 منه إلا أن الملك لم يوافق على ذلك إلا فى مايو .

2- كان النحاس يرغب فى إيجاد اتصال مباشر بينه وبين الملك، إلا أن الملك كان يحيله إلى رئيس الديوان لإبلاغ ما يريد عرضه على الملك.

3- فى الأسبوع الأخير من يونيه اضطرت القوات البريطانية للجلاء عن مرسى مطروح أمام جحافل قوات المحور وظهر شبح الغزو واجتمع البرلمان فى جلسة سرية لمناقشة الحالة الحاضرة وفى اليوم التالى اجتمع السفير وقائد القوات البريطانية " ستون " بالنحاس فى مجلس الوزراء الذى اتصل بمحافظ الاسكندرية وأبلغته بما يجب عمله إذا ما بلغها روميل، وأصبح الملك كأنه فى معزل عما يجرى فى بلاده .

4- فى 4 يوليه توقف زحف المحور، ومع ذلك أبلغ السفير حسنين باشا (رئيس الديوان) أن لندن تفكر بنقل السفارة إلى الخرطوم إذا ما توغلت قوات المحور فى الأراضى المصرية وقال أن النحاس موافق على نقل الحكومة أيضا إلى السودان، إلا أن الملك رفض ذلك وصمم على الصمود فى القاهرة [80].

5- فى 5 أغسطس وصل تشرشل إلى القاهرة للإشراف بنفسه على إجراءات الدفاع عن القاهرة، وفى مقابلة مع النحاس قال تشرشل أن نية العسكريين تدمير المنشآت البترولية حتى لا يستفيد منها الألمان،

وقد أبدى النحاس قلقه من ذلك، أيضا طلب تشرشل أن ينقل من القاهرة الغطاء الذهبى للنقد المصرى [81].

6-فى أواخر يناير 1943 طلب النحاس رتبا ونياشين لأعضاء وزارته بمناسبة عيد ميلاد الملك (11 فبراير) ورفض الملك.

7-فى 18 فبراير كانت أزمة الأزهر إذ اعتقلت الحكومة كل من عبداللطيف دراز وكيل الأزهر والشيخ أحمد حسن الباقورى والشيخ سليمان نوار من شيوخ المعاهد بدعوى أنهم يحرضون طلبة الأزهر على الإضراب والسير فى مظاهرة إلى عابدين لتهنئة الملك بعيد ميلاده وقد سارع رئيس الديوان بالإفراج عنهم [82].

انشقاق مكرم عبيد عن الوفد والكتاب الأسود :

سبق أن ذكرنا أن استقالة وزارة النحاس الخامسة كانت بسبب اتساع فجوة الخلاف بين النحاس وعبيد، بل وخرج مكرم من الوزارة وانضم للمعارضة، انضم إلى الذين يشهرون بحزب الوفد وبالنحاس شخصيا، لذا يتحتم علينا بيان أسباب هذه الخلافات التى أدت إلى نهاية زمالة الجهاد بينهما، والواقع أنها أسباب كثيرة ومتنوعة ومنها ما هو شخصى ومنها ما هو مرتبط باختلاف وجهات النظر الأمور السياسية للدولة بين الرجلين اللذين ربطتهما علاقات حميمة جدا منذ أيام سعد زغلول، **وأهم هذه الأسباب تتمثل فى :**

1- بروز فؤاد سراج الدين فى الوفد كان عاملا لا ينكر فى الشقاق بين النحاس وعبيد، لأن سراج الدين شخصية طموحة وقد شعر عبيد بأن صداقته للنحاس يمكن أن تحل محل صداقته الخاصة والطويلة، وهذا يفسر معارضة عبيد فى فبراير 1942 للاقتراح الذى عرض بتعيين سراج الدين وكيلا لوزارة الداخلية، كما أن تعيينه وزيرا للزراعة فى 31 مارس 1942 كان له تأثيره على الوفد وسياسته [83].

2- اختلاف مكرم مع السيدة زينب الوكيل حرم النحاس التى كانت لها مطالب فى وزارة المالية أرادت أن يحققها مكرم لذويها، وأن مكرم لم يلبى لها طلباتها فأوعزت إلى النحاس زوجها بأنه بالغ فى إكبار مكرم مبالغة جعلت الناس يظنون أن مكرم كل شئ والنحاس لا شئ، وأن مكرم أصبح لا يسمع لها ولا لزوجها، وعملت على أن تجعل من الحكم وسيلة استغلال وكسب، لأن مكرم يعمل بالمحاماة ويربح أما زوجها إذا خرج من الحكم فليس لديه إلا معاشه – وكان ذلك فى حوار مع مكرم وفى وجود زوجها فذكر لها مكرم مكانة النحاس من الشعب وجلال قدره فى الناس، قالت ساخرة، " يكفينا نعيرها " فعرض ذلك مكرم فغضبت منه وحقدت عليه واستطاعت بمكانتها عند زوجها أن تهدر أكثر من عشرين سنة وأن تخرج مكرم من وزارة المالية [84]، هذه هى نساء الحكام ودورها فى السلطة وكيف تتعامل مع الآخرين وكيف ترى الشعب الذى بدونه لا حياة لها هذا من جانب ومن جانب آخر فإن كراهية هيكل الدستورى للوفد جعلته يسخر من الحدث وينتقد بشدة، ومن جانب ثالث فإنه حتى إذا كان ما قام بعرضه هيكل صحيحا فإنه يؤخذ على مكرم تعريض زوجة أعز صديق له لمثل هذه الفضائح .

3- أما القصر فلم يدخر جهدا لضرب الوفد بعد ما أصابه فى 4 فبراير فتفتيت الوفد ممثلا فى مكرم والنحاس كان من أهم أهداف القصر، فقد عمل أحمد حسنين رئيس الديوان الملكى بكل مهارة على توسيع شقة الخلاف، فالحملة الضخمة التى وجهت للوفد متهمة إياه بالفساد والمحسوبية، كان الجزء الأكبر منها موعزا به من الملك فاروق نفسه[85] .

4- طموح مكرم الذى رأى فى خروجه من الوفد لحساب القصر ما قد يصل به إلى رئاسة الوزارة بغض النظر عن انتمائه للأقلية الدينية

كما سبق أن بينا [86]، إذ كانت هناك سابقتان تاريخيتان لذلك في تاريخ مصر الحديث (بطرس غالى 1908 ويوسف وهبه 1919، هذا بخلاف الذين تقلدوا هذا المنصب في القرن التاسع عشر أمثال نوبار باشا ورياض باشا)، ومن المحتمل أن عبيد كان قد تلقى وعدا من الملك عن طريق أحمد حسنين، أنه إذا نجح في إحداث انقسام داخل الوفد واستقطب مجموعة من الأعضاء حوله فإنه سوف يطلب منه تشكيل الوزارة [87]، كما أن عبيد بدأ يطعن في نزاهة النحاس وإخلاصه وبدأ يكشف النقاب عن أمثلة كثيرة من حالات المحسوبية والفساد في حكومة الوفد [88]، الواقع أن ذلك كان قبل الثورة أيام الملكية الفاسدة وما أدراك ما الملكية الفاسدة ... فما بالك من الفساد والمحسوبية التي غطت الأرض المصرية بل وارتفعت إلى السماء لتعم كل أرجاء البلاد في وقتنا الحاضر .. عصر الجمهورية .. والديمقراطية .. وما بعد الثورة .. لله الأمر من قبل ومن بعد ..

5- رفض مكرم بعض الترقيات والاستثناءات التي طلبها النحاس، كما زاد حنق النحاس من مكرم الذي رفض تمييز بعض أصهار النحاس في طلبات تصدير مربية تقدموا بها إلى وزارة المالية واستندوا فيها إلى صلتهم بالنحاس [89]، كل ما سبق يدين النحاس ويظهر أن مكرم على حق .

كان من نتائج هذا الفساد وهذا الخلاف الضاري بين صديقي الكفاح وخروج عبيد من وزارة النحاس السادسة، أن ألقى مكرم قنبلته السياسية بتقديم النسخة الأصلية من " الكتاب الأسود عن العهد الأسود " وهذا الكتاب من 320 صفحة ويضم سبعة أبواب، أولها عن استغلال النفوذ للحصول على الثراء عن طريق التنظر على الأوقاف، وثانيها بعنوان الانتفاع الشخصي من أملاك الدولة ضد المصلحة العامة والقانون، أما ثالثها فهو التستر على بعض التهم المنسوبة لبعض الأصهار والأنصار،

والباب الرابع عن رخص التصدير وصفقات التموين، والخامس عن تفشى الوساطة والرشوة فى الصفقات التجارية ووظائف الحكومة وتعيين العمد..الخ، والسادس عن الاستغلال الصغير، والباب السابع عن فضائح المحسوبيات والاستثناءات [90]، هذه هى النتيجة، نتيجة تدخل النساء فى الحكم، ونظرتها القاصرة إلى المال والثروة، وقد سر الملك وحاشيته كثيرا بإقدام عبيد على إصدار الكتاب الأسود انتقاما من النحاس [91]، وقد بذل البوليس جهودا مضنية لمنع هذا الكتاب، ولكن دون جدوى، وقدم عبيد إلى الملك عريضة عن طريق حسنين متضمنة اتهامه للحكومة الوفدية، ومحذرا لحماية مصالح البلاد، وكان يجب على الملك أن يتدخل إلا أنه لايستطيع أن يستند فقط على ما جاء بالكتاب الأسود الذى أعلن على الملأ أنه عدو النحاس، وتدخل كليرن لمنع الملك من استقبال أعضاء المعارضة لإثارة هذه المسائل ونتيجة لذلك أصبح الملك بمثابة شخص أحمق إزاء تلك المسائل [92]، حيث أنه وحاشيته عملوا على توسيع الهوة، كما يجب أن يؤخذ فى الاعتبار أن عبيد شريك أساسى للنحاس فى جميع هذه التهم لأنه قريب منه بل وملتصق به ويعرف كل كبيرة وصغيرة عنه، ومن المؤكد أنه سمح له بكثير من الطلبات خاصة للسيدة حرمه، أما ماقدم من اتهامات فقد احتفظ بسريتها عبيد لحين الحاجة إليها، وهذا هو الاصطياد فى الماء العكر، فإذا كانت هذه التهم حقيقية فيجب محاسبة الطرفين، وأما إذا كانت غير حقيقية فكان يجب تقديم عبيد للقضاء بتهمة السب والقذف.

كان رد الفعل الرسمى للحكومة أن التزمت الصمت لفترة، فقد أثيرت العديد من التساؤلات تحت قبة البرلمان بشأن الكتاب الأسود، وقدم الوزراء إجابات عديدة ومفصلة تعطى انطباعا بأن البيانات الواردة بالكتاب الأسود مبالغ فيها وبعض أجزاء الكتاب زائفة بصورة يمكن إثباتها، وتم تجميع هذه الإجابات فى كتاب أصدره الوفد تحت عنوان " الكتاب الأبيض" وهاجمت تلك الإجابات عبيد وفندت جميع إتهاماته، ومن أهم ما دار من

أسئلة فى مجلس النواب، أنه فى جلسة 21 أبريل 1943 كان سؤال أحد النواب بشأن ما ورد فى الكتاب الأسود الخاص بحياة الرفاهية التى يعيشها النحاس والمتمثلة فى السيارات والمنازل .

وفى جلسة 18 مايو امتلأت شرفات مجلس النواب إلى نحو لم يشهده البرلمان من قبل، وقد اتجهت أنظار مصر كلها إلى هذا الاستجواب الموجه من عبيد، وفى نفس الوقت ذكر رئيس مجلس النواب أن الكتاب الأسود مطول ويتضمن ألفاظا نابية، وعلى ذلك لا يصح أن يكون موضع استجواب، وإنما يجب أن يكون الاستجواب متضمنا لنقط محدودة، وتمشيا مع هذا الرأى، قال مكرم عند تقديم استجوابه أنه يتضمن على وجه التحديد بعض الوقائع المحددة، وفى هذا قال النائب أحمد أبو الفتح : " أن المادة 157 من اللائحة الداخلية تقضى بأن يراعى فى الاستجواب أحكام المادة 149 وهى الخاصة بشروط السؤال وهذا نصها (يجب أن يكون السؤال موجزا، منصبا على الوقائع المطلوب استيضاحها، خاليا من التعليق والجدل والآراء الخاصة) .

وبسبب ما وجه إلى عبيد من أنه طعن فى الأعراض وقال : "الخصومة هنا بين رجال، والأجدر بنا أن ينزل الرجال فى الميدان أمام الرجال، ويتركوا الاحتماء وراء الأقاصيص والأقوال .. إذا كنت قد ذكرت اسم حضرة صاحبة العصمة حرم النحاس باشا بصدد شراء صفقة أطيان أو استغلال نفوذ، فأنا لا أقصد من وراء ذلك توجيه تهمة إليها، إنما الذى أقصده هو توجيه التهمة لزوجها .. إنى لم أتعرض لحياة النحاس الخاصة، لأن هذا أمر معيب، والمرة الوحيدة التى تكلمت فيها عن حياة النحاس الخاصة جاءت حيث قلت فى العريضة " لقد عنيت يا مولاى عناية خاصة فى هذه العريضة بألا أعرض لشئون النحاس الخاصة، فهى بعيدة عن هذا المجال، ويجب أن تكون محل الرعاية والاحترام " .

وفى الجلسة التالية لمجلس النواب وبحضور النحاس تم الاستفسار عما ورد بالكتاب الأسود، ولما كان غالبية المجلس من الوفد، فقد رفض رئيس المجلس المؤيد من الأغلبية الموافقة على السؤال البرلمانى بدعوى أنه غامض، وتلا ذلك مناقشة حول الإجراءات البرلمانية وحدود سلطة رئيس مجلس النواب، وتحدث عبيد فى ثلاث جلسات متتالية عما ورد بالكتاب، وأوقفه رئيس المجلس عن الكلام عدة مرات، وكان واضحا أن رئيس المجلس يتخذ خطا متشددا من عبيد، كما عملت الأغلبية على خلق موقف ضد عبيد، ثم وافق النواب على وقف عبيد من مواصلة حديثه لأنه استغرق الوقت المناسب له، فانسحب عبيد هو وأتباعه، واتخذ المجلس قرارا بأغلبية الأصوات فى نهاية الجلسة بشجب عبيد وكتابه، وتجديد الثقة فى النحاس ومجلس وزرائه، وفى 11 يوليه 1943 قررت المجموعة البرلمانية الوفدية تقديم اقتراح بطرد عبيد من عضوية مجلس النواب، وقد تمت موافقة المجلس فى اليوم التالى بأغلبية 208 أصوات ضد 17 صوتا على فصل عبيد تطبيقا للمادة 112 من الدستور باعتبار " مكرم عبيد أسوأ مثل للنائب منذ قامت فى البلاد الحياة النيابية فى 1924 "، ومع وجود هذه الصفة فإن عضويته لا تستقيم بالمجلس، فلابد من فصله، على أن خروج مكرم من الوفد قد أضعف ولا شك من هذا التجمع الحزبى الكبير، فقد كان خطيب الوفد وداعيته، ومع هذا فلم يؤد هذا الخروج ولا خروج ماهر والنقراشى من قبل إلى انفضاض الجماهير من حول الوفد كحزب يناضل من أجل الاستقلال والدستور.

الجدير بالذكر أن المعارضة لم تهدأ ولم تترك سبيلا إلا ونددت فيه بالوفد، فقد انتهز أعضاء المعارضة فرصة وجود قيادات الحلفاء فى القاهرة فى نوفمبر 1943 (تشرشل، روزفلت، شانج كاى شيك) فقدموا مذكرة إليهم بمطالب البلاد على غرار مذكرة الوفد إلى الإنجليز (أبريل1940) حينما كان فى المعارضة شهروا فيها بالوفد وبممارسته

للأحكام العرفية بشدة وبصورة تتنافى مع الديمقراطية، وقد وقع على المذكرة حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى ومحمد حسين هيكل رئيس الأحرار الدستوريين وأحمد ماهر رئيس الهيئة السعدية ومكرم عبيد رئيس الكتلة الوفدية وبعض المستقلين مثل إسماعيل صدقى وأحمد لطفى السيد وبهى الدين بركات وعبدالحميد بدوى **وتمثلت مطالبهم فيما يلى** :

1- التسليم باستقلال مصر استقلالا تاما ورفع القيود التى أوجدتها المعاهدة وجلاء جميع القوات الأجنبية أيا كانت جنسياتها .

2- استرداد مصر كامل سيادتها على قناة السويس .

3- الاعتراف بالروابط التى تربط مصر بالسودان وتجعلها وحدة غير منفصلة .

4- الاشتراك فى مؤتمر السلام القادم كدولة مستقلة ذات سيادة .

وفى فبراير 1944 أضاف عبيد جزءا جديدا إلى كتابه وكان أكثر عنفا فى انتقاد النحاس لأنه تعلق بالجانب السياسى واتهم النحاس بأنه يعرض مصالح البلاد للخطر من أجل إرضاء بريطانيا، كما انتقد الوضع العسكرى فى مصر أثناء الحرب، فتم إلقاء القبض عليه فى 9 مايو 1944، وبأمر النحاس الحاكم العسكرى – وقضى الأيام القليلة الأولى من فترة اعتقاله فى سجن الأجانب ثم نقل بعد ذلك إلى استراحة الرى فى " السرو " إلى أن أطلق سراحه بعد ذلك(93)، ليصبح وزيرا للمالية فى وزارة أحمد ماهر التى تألفت فى 9 أكتوبر 1944 عندما أقيلت وزارة النحاس فى اليوم السابق (8 أكتوبر)، وكان خطاب الإقالة هذه المرة على نحو جديد، فقد جاء فيه : " لما كنت حريصا على أن تحكم بلادى وزارة ديمقراطية تعمل للوطن وتطبق أحكام الدستور نصا وروحا، وتسوى بين المصريين جميعا فى الحقوق والواجبات وتقوم بتوفير الغذاء والكساء لطبقات الشعب، فقد رأينا أن نقيلكم من منصبكم "، وقد كان رد أحمد ماهر للملك هو نفس الأسلوب من تقتير فى الأرزاق والكساء والواجبات، وإجماع المصريين

على التخلص من أسباب الاستغلال والمحاباة والمحسوبية التى تفشت فــى عهد الحكم السابق، ومن وسائل الإرهاق والإرهاب والقمع التى طمــست معنى الحكم النيابى [94]، وفى بريطانيا أبلغ أنتونى إيدن وزير الخارجيـــة حكومة الحرب ظروف إقالة النحاس أنها كانت بسبب عزل الحكومة لمدير الأمن العام محمود غزالى، وقد طلب النحاس التأييـــد البريطـــانى، إلا أن بريطانيا تنصلت من ذلك بدعوى أنها مسألة داخلية [95]، مما زاد الأحرار والكتلة الوفدية فى الهجوم الشديد على النحاس والوفد فور تولى الــوزارة الجديدة الحكم [96]، وحق الإقالة مقرر فى الدستور للملك، ولكنـــه مقــرر بشرط ألا ينقل السلطة من الشعب إلى الملك، وهو مشروط برد الأمر إلى الأمة فى انتخابات حرة يستبين منها الرأى الصحيح للشعب، لذلك نلاحــظ أن السراى أصدرت حكما ليس من حقها وإنما هو مــن حــق الــشعب، ومفهوم أمر الإقالة أن الوزارة لا تحكم حكما ديمقراطيا ولا تعمل لــصالح الوطن، ولا تطبق أحكام الدستور ولا تسوى بين المصريين فى المعاملـــة، ولا توفر لهم متطلباتهم.

ففى ظل هذا الحكم الذى أصدرته السراى، كيف يستقيم الأمر فـــى الانتخابات التى ينص الدستور على إجرائها، وكيف يكون موقف السراى إذا ما أسفرت هذه الانتخابات عن أغلبية للوفد [97].

الجدير بالذكر أن الوزارة الجديدة (وزارة أحمــد مــاهر الأولـــى) عملت على التخلص من آثار عهد وزارات 4 فبراير الوفدية وإقامة عهــد جديد من اللاوفدية محله، فقامت بحملة شرسة ضد النحاس وعهده وضــد الاستثناءات والفساد والمحسوبية، بل شكلت لجنة تحقيق يرأسها مكرم عبيد لتقدم تقريرا عن هذه المساوئ – ولم يكف ما نشر فى الكتاب الأسود [98]، ويستبعد كليرن أن يكون الملك قام بتحريض مكرم أو على الأقل شجعه فى وقائع الكتاب الأسود، ويعتقد أن الملك يدرك بأن الظــروف أتاحــت لـــه الفرصة ضد السفارة البريطانية إذ يستطيع الآن طرد النحاس شر طــرده

وبذلك يتخلص من عدوه الأول، وبالفعل تم إقصاء وزارة النحاس عن الحكم بالرغم من أن هذه الحكومة لها فضل كبير علينا لا ينكر طوال الثلاث سنوات التى قضت واستنادا إلى القانون والحياة النيابية فإن هذا الموضوع يعد خرقا صارخا للقانون بدون شك [99] – على حد قول كليرن – وإذا كان كليرن يرى أن إقصاء حكومة النحاس خرقا للقانون فتعيينها أيضا خرقا للقانون والدستور إثر أحداث 4 فبراير 1942 .

وفى برقية من اللورد كليرن إلى وزير خارجيته فى 14 نوفمبر 1944 بأنه اجتمع مع الملك فاروق الذى بين أنه تضايق بسبب المنافسة على المقاعد بين الأحزاب، وأنه يبذل ما فى وسعه للوصول إلى حل، وقد وقع بالفعل مراسيم حل البرلمان [100]، وبالفعل تم حل مجلس النواب الوفدى القائم فى 15 نوفمبر 1944 ودعوة مجلس النواب الجديد إلى الاجتماع يوم الخميس 18 يناير 1945، بعد إجراء الانتخابات التى حدد لها يوم الاثنين 8 يناير .

جرت مشاورات بين الأحزاب، فيها تم الاتفاق على تخصيص 55 دائرة مغلقة لكل من السعديين والدستوريين ووالكتلة الوفدية و16 دائرة للحزب الوطنى و20 دائرة للمستقلين، وتركت باقى الدوائر وعددها 63 مفتوحة للمنافسة الحرة، وذلك مع رفض مطالب الوفد بحرية الانتخابات، مما أدى إلى الإعلان عن نيته عدم دخول تلك الانتخابات [101]، **وتلخصت مطالب الوفد فيما يلى :**

1- أن تكون الانتخابات حرة فعلا ما دام الملك هو حامى الدستور .

2- لا يمكن إجراء انتخابات فى ظل حكومة حزبية تعتزم معارضة الوفد.

3- يقترح الوفد وزارة من المستقلين يكون حيادها ضمانا لحرية الانتخابات.

4- إيقاف الأحكام العرفية وإعطاء الصحافة حريتها كاملة أثناء الانتخابات.

رفض أحمد ماهر (رئيس الحكومة) هذه المطالب بقوله أنه سبق أن دعا فى انتخابات 1942 إلى إجراءات مماثلة ولكن الوزارة الوفدية رفضتها، لهذا قررت الهيئة الوفدية مقاطعة الانتخابات بدعوى أن القصر لم يجب مطالبها، وبذلك أصبح الجو خاليا لأحزاب الأقلية، ومنها حزب الكتلة الوفدية (الذى ألفه عبيد بعد خروجه من الوفد وذلك لمناهضة الوفد وسياسته، لكنه لم يستطع أن يضم إليه عددا كبيرا من الوفد، وكان يعتقد أن سكرتيريته للوفد وتأثيره الخطابى كفيلين بجذب أنصار كثيرين إليه، والذين انضموا إليه كانوا أحد فريقين : جماعة من الشبان المتعلمين الذين اعتقدوا أن النحاس ظلم مكرم بغير حق، وأعيان الصعيد فى مديرية قنا الذين ناصروه عصبية ليس إلا، وجميعهم قلة لم تؤثر فى الأغلبية الوفدية الضخمة)، وكان من رأى هيكل رئيس الأحرار الدستوريين ومكرم عبيد رئيس حزب الكتلة الوفدية أن تكون نسبة توزيع المقاعد فى المجلس الجديد – 80 مقعدا لكل من السعديين والدستوريين وحزب الكتلة، وبذلك تبقى الدوائر المفتوحة فى أضيق الحدود وقد وافقهم على ذلك رئيس الديوان، ولكن أحمد ماهر رئيس الوزارة تمسك بالتوزيع القديم وهدد بالاستقالة فتدخل الملك لتقريب وجهات النظر(102).

وبالفعل جرت الانتخابات فى موعدها المحدد لها وأسفرت عن فوز 125 نائبا من السعديين و74 من الدستوريين و29 من الكتلة الوفدية وسبعة من الحزب الوطنى و29 من المستقلين ومجموعهم 264 نائبا، وفى هذه الانتخابات رشح نفسه حسن البنا فى دائرة الإسماعيلية ووقتها أفتى الإخوان بأن الدين يبيح دخول الانتخابات ما دام ذلك يؤدى إلى نشر الإسلام، وفى هذا أيضا كتب البنا يقول : "ليس البرلمان وقفا على أصوات زعماء السياسة الحزبية على اختلاف أنواعها، ولكنه منبر للأمة، تسمع من فوقه كل فكرة صالحة ويصدر عنه كل توجيه سليم، يعبر عن رغبات الشعب"، إلا أن تدخل الإنجليز والحكومة بشكل سافر فى

الانتخابات – وكانت الحرب تضع أوزارها – كان له الأثر الكبير في إسقاط البنا وباقى مرشحى جماعة الإخوان .

أما حجة الوفد فى عدم دخوله الانتخابات، أن الأحكام العرفية تحول دون حرية الانتخابات، وهى حجة واهية، لأن الانتخابات التى أجروها هم سنة 1942 قد تمت فى ظل الأحكام العرفية، أما السبب الحقيقى لعدم دخولهم انتخابات 1945 هى شعورهم بأنهم فقدوا ثقة غالبية الشعب بسبب مساوئ حكومة الوفد الأخيرة وطغيانها وتصرفاتها المنافية للعدل والاستقامة والنزاهة، والدليل على ذلك، مظاهر الابتهاج التى قوبلت بها إقالة وزارة النحاس وتأليف وزارة أحمد ماهر، وأنهم آثروا ستر فشلهم وعسى أن ينسى الشعب مع الزمن سيئاتهم لعلمهم أنهم فى بلد – كل شئ فيه ينسى بعد حين، كما أن تدخل الملك فاروق والقصر فى حرب سافرة ضد الوفد كان من أهم الأسباب التى يرجع إليها مقاطعة الوفد للانتخابات، هذا بجانب الانشقاق الداخلى للحزب نفسه (103)، تأمل ما نحن فيه الآن ومنذ متي ونحن في ظل الكثير بل كل السيئات والموبقات وبالفعل الشعب ينساها أو يتناساها .

كان رضاء الملك عن الهيئة النيابية الممثلة فى أحزاب الأقلية مدعاة لاستقرارها دورة تشريعية كاملة إذ افتتح مجلس النواب أعماله يوم 18 يناير 1945 واختتمها فى 7 نوفمبر 1949 (104).

وكان لابد من أن يشمل التغيير مجلس الشيوخ، وكان سرى باشا قد عين عام 1941 عددا من أعضاء مجلس الشيوخ تبعا لمواد الدستور القاضية بتجديد المجلس، ولكنه كان قد أجل انتخاب الشيوخ الجدد طبقا لهذه المواد، ولما جاء الوفد إلى الحكم 1942 ألغى تعيينات حكومة سرى واستصدر مرسوما بتعيين شيوخ جدد، وجاءت حكومة أحمد ماهر لتستصدر مرسوما بإلغاء تعيينات حكومة الوفد والعودة إلى تعيينات سرى، وقد أثار ذلك الوفد وخاصة الشباب من طلاب الجامعة، وإن كان ذلك لم

يكن بالحجم الذى تخشاه الحكومة، لأنها والقصر لديهم القدرة على تحريك هؤلاء الشباب أكثر من الوفد وقد ظهر ذلك جليا فى مظاهرات الابتهاج التى قاموا بها بمناسبة إقالة وزارة النحاس الوفدية فى 8 أكتوبر 1944 وكان آخر عمل قامت به حكومة الوفد قبل طردها من السلطة فى نفس الشهر هو التوقيع على بروتوكول الإسكندرية مع الدول الست العربية الأخرى المستقلة مما أدى إلى إنشاء جامعة الدول العربية فى السنة التالية[105]، وفى نوفمبر تصدى البوليس لمظاهرة لطلبة سوهاج الثانوية واعتدوا عليهم بالرغم من هتافاتهم بحياة الملك [106]، أيضا خبرة أحمد ماهر وحنكته السياسية وقدرته على التصدى لتيار مظاهرات الشباب وإضعافه، وهناك الحادثة المشهورة التى ذهب فيها أحمد ماهر دون أى حراسة لحرم جامعة القاهرة فى 23 ديسمبر ليخطب فى طلابها المتظاهرين ويتمكن من فض هذه المظاهرات، وبعد التغييرات التى أجراها ماهر فى مجال السلطة التشريعية، قام بتقديم استقالة وزارته الأولى بعد ظهور نتيجة انتخابات مجلس النواب التى حصل فيها السعديون على الأغلبية، وكلف بتأليف وزارته الثانية فى نفس يوم استقالة الأولى – يوم 15 يناير 1945 [107].

على كل حال تم توزيع المقاعد فى مجلس الشيوخ وكان كالتالى :

65 مقعدا للوفديين

40 مقعدا للمستقلين

15 مقعدا للأحرار الدستوريين

14 مقعدا للسعديين

7 مقاعد من حزب الكتلة الوفدية

3 مقاعد من حزب الاتحاد الشعبى

2 مقعد من الحزب الوطنى

1 مقعد خال

147 المجموع [108] .

اجتمع البرلمان الجديد فى يوم الخميس 18 يناير كما سبقت الإشارة، برآسة محمد حسين هيكل رئيس مجلس الشيوخ وحضور الملك فاروق جلسة الافتتاح، وكذلك أحمد ماهر الذى تلا خطبة العرش كالمعتاد، واجتمع مجلس النواب فى اليوم نفسه وانتخب حامد جودة رئيسا له، ثم أصدرت الوزارة مرسوما بقانون بإلغاء الاستثناءات فى ترقيات الموظفين وعلاواتهم ومعاشاتهم التى حدثت فى عهد وزارة النحاس، وعلى الرغم من ميزة هذا العمل بسبب الإسراف الشديد فى المحسوبيات التى بلغت نحو ثلاثة آلاف حالة عدا الحالات التى لم تمر على اللجنة المالية – إلا أن هذا المرسوم كان ينقصه إلغاء الاستثناءات التى حدثت فى عهد الوزارات السابقة لوزارة النحاس لكى تتم العدالة [109] .

وفى هذا الجو الملئ بالمحاذير ألقى ماهر بيان الحكومة فى جلسة سرية لمجلس النواب فى مساء يوم السبت 24 فبراير بإعلان حالة الحرب ضد اليابان وألمانيا كمشاركة شكلية مع الحلفاء حتى يتاح لمصر الاشتراك فى المنظمة الدولية الجديدة المزمع إنشاؤها رغم أن الحرب قد تحدد مصيرها لصالح الحلفاء، وبينما كان الرجل ينتقل من قاعة مجلس النواب إلى قاعة مجلس الشيوخ لقى مصرعه على يد أحد الشبان الذين رأوا أنه قد ضحى بمصالح مصر فى خطوته هذه (ويتهم " مانسفيلد " الإخوان المسلمين بقوله : " وتشير التقديرات إلى أن خطة الاغتيال قد وضعت بمعرفة الجناح الإرهابى لجماعة الإخوان المسلمين")، وانتهت وزارة ماهر الثانية ولم تستكمل من عمرها أكثر من أربعين يوما، وبدون استقالة، وبذلك أصبح الاغتيال السياسى من الملامح الجديدة التى ظهرت فى الحياة المصرية، ثم تألفت وزارة محمود فهمى النقراشى الأولى فى نفس اليوم (24 فبراير)، ورغم هذا الحادث المؤسف فقد أعلنت مصر الحرب على المحور فى 27 فبراير على يد النقراشى، ولم يكن الحلفاء فى حاجة للقرار

المصرى بعد أن مالت كفة الحرب لصالحهم وأوشكت على الانتهاء مع بداية عام 1945 إذ توالت هزائم المحور بعد معركة العلمين (110) شمال مصر ورغم دور مصر القوى فى صالح الحلفاء قبل إعلانها الحرب ضد المحور.

وأمام كل هذه القرارات والمحاذير التى وجهت إلى الوفد، لم يقف النحاس مكتوف اليدين، حيث كانت حملته ضد خصومه، فبالإضافة إلى مقاطعة الانتخابات، عمد إلى استخدام سلاح الطلبة للتظاهر ضد وزارة ماهر إلا أن ماهر استطاع بذهابه إلى الجامعة وإلقائه خطبة حماسية في الطلاب أن يحتوى غضبهم، كما شن النحاس هجوما عنيفا على اتجاه الوزارة الرامى إلى إعلان مصر " دولة محاربة "، وحذر الحكومة ألا تورط نفسها فى هذه المشكلة وعدم إعلان الحرب على دول المحور .

حاول النحاس بعد تولى النقراشى الحكم القيام بزيارات للأقاليم – شبيهة بتلك التى قام بها إبان عهد صدقى فى الثلاثينات – بيد أن صدور الأمر العسكرى الصادر فى 3 يوليه 1945 حال بينه وبين تحقيق عزمه على زيارة مدينة بور سعيد فى الثامن من يوليه، وإزاء ذلك قرر النحاس اللجوء إلى بريطانيا لحثها على التدخل لإعادته إلى السلطة، ولكن تسارع الأحداث السياسية فى الداخل أثر اعتزام وزارة النقراشى على رفع مذكرتها فى 20 ديسمبر 1945 عن طريق عبدالفتاح عمرو سفير مصر فى لندن إلى وزارة الخارجية البريطانية للدخول فى مفاوضات لإعادة النظر فى معاهدة 1936، قد حال دون الوصول إلى ما يرمى إليه النحاس(111)، وقد جاءت المذكرة ضعيفة ونكبة وطنية كبرى (112)، فالنقراشي ووزراءه يطلبون الجلاء فى ضعف وتراخ (113)، سالكين فى ذلك الاستجداء بينما حقوق الوطن لا تفريط فيها (114)، وفى 26 يناير 1946 ردت الحكومة البريطانية على المذكرة المصرية (115)، وقد جاء الرد متأخرا بدعوى كثرة أعمال هيئة الأمم المتحدة (116)، كما جاء

لايطمئن البلاد على مستقبلها ولا يبشر بنجاح المفاوضات [117]، حيث ورد به أن المبادئ الأساسية التى قامت عليها معاهدة 1936 سليمة فى جوهرها، ولحصول مصر على استقلالها ترى الحكومة البريطانية عمل معاهدة جديدة بروح من الصراحة والثقة التى تمت في أثناء الحرب، وهنا يتضح مدى شدة وحزم الإنجليز فى الرد على المذكرة المصرية الهزيلة[118]، فالرد عبارة عن لعبة سياسية حتى تدمج مصر بالتاج البريطانى وهذا تأباه الكرامة المصرية [119]، ليس هذا فحسب فالاستعمار لا عهد له ولا ميثاق يتلاعب بالألفاظ لبقائه .

وجاء موقف الأحزاب تجاه الرد البريطانى موقفا حاسما حيث أصدر الوفد بيانا أوضح فيه أن المعاهدة الجديدة تفرض على مصر رباطا عسكريا أبديا مع بريطانيا واستمرار التحالف وتأمين المواصلات البريطانية بالاشتراك فى الدفاع عن القنال، لذا طالب بالجلاء ووحدة وادى النيل، أما الحزب الوطنى فقد نادى ببطلان المعاهدة لأنها وليدة الاحتلال ويجب التمسك بسياسة عدم المفاوضة إلا بعد تحقيق الجلاء التام، وجاء موقف حزب مصر الفتاة متفقا مع موقف الحزب الوطنى، أما السعديون والأحرار الدستوريون والكتلة الوفدية فقد رأوا فى الرد البريطانى رغبة صادقة من بريطانيا فى الوصول إلى تسوية عادلة، أما فاروق فقد أصر على عدم عقد معاهدة جديدة مع بريطانيا فما زال حادث 4 فبراير يترك فى نفسه أثرا سيئا من الساسة الانجليز .

ولما كانت بريطانيا تعمل على استعادة مكانتها فى منطقة الشرق الأوسط فى أعقاب الحرب لتقيم توازنا مع المد الأمريكى المتزايد فى المنطقة [120]، جاءت موافقتها على استئناف المفاوضات مع مصر على أساس تعديل معاهدة 1936 لربط مصر بمعاهدة تحالف للدفاع المشترك[121]، وفى نفس الشهر (يناير) تأسست " اللجنة التنفيذية العليا للطلبة " على أساس اللجنة التحضيرية لتكوين " اللجنة الوطنية

للطلاب"[122]، ولما كان رد الحكومة البريطانية علـى مـذكرة الحكومـة المصرية المتخاذلة، قد أثار سخط الشعب وقيام المظاهرات [123]، حيـث جاء خاليا من آمال الأمة وأمانيها [124]، فقد أعلن طلبة الأزهر فى كليـة اللغة العربية وأصول الدين ومعهد طنطا الدينى ومعهد الزقازيق احتجاجهم واعتصامهم، كما حدث صدام مع البوليس اعتقل على أثره نحو 50 طالبا من طلبة المدارس الثانوية والمعهد الأحمدى بطنطا [125]، وتجمـع طلبـة معهد القاهرة فى فناء المعهد وتبارى خطباؤهم فى تصوير الحالة العامـة وأعلنوا احتجاجهم على الرد البريطانى [126].

كما دعت اللجنة التنفيذية للطلبة إلى عقد مؤتمرات عامة فى يوم 9 فبراير 1946 لدراسة الحالة الراهنة، كما أرسلت خطابا لرئيس الـوزراء تضمن رأى الطلبة فى هذه الحالة [127]، وبالفعل اجتمع طلبة الجامعة فـى الحرم الجامعى وطالبوا الحكومة برفض الرد البريطانى وعدم الدخول فى مفاوضات مع بريطانيا إلا بعد إصدارها تصريح رسمى تعترف فيه بحق مصر فى الجلاء ووحدة وادى النيل، وأرادوا التوجه فى مظاهرة سـلمية إلى سراى عابدين لإظهار ولائهم وشعورهم بمناسبة الموقـف الـوطنى الراهن مطالبين بالجلاء[128]، وقد أثار الشعور الوطنى بوجه عام وما نتج عن ذلك من اندلاع مظاهرات الطلبة، وما تبع ذلك من إقدام الحكومة على مذبحة كوبرى عباس الشهيرة فى 9 فبراير 1946، مما أدى إلى اسـتقالة النقراشى وتشكيل وزارة صدقى خلفا له [129].

وقد اتهم أعضاء مجلس النواب الحكومة بالتقصير باتباعها سياسة الصمت التى دأبت عليها وعدم اتخاذ ما كان يجب عليها اتخاذه لمنع هـذه المظاهرات قبل استفحال أمرها، ولو استعملت الحكمة لكان مـن الممكـن تفريق هذه الجموع دون إراقة الدماء وإرسال المئات مـن الطلبـة إلـى المستشفيات [130]، وهذا إن دل على شئ فإنما يدل على تواطؤ الحكومة مع الاستعمار، وذلك لأن المظاهرات وطنية تنادى بالاستقلال ووحـدة وادى

النيل، كما أن الحكومة كانت تعلم أن الطلبة سيجتمعون ليتظاهروا، فكان من الممكن معالجة الأمور قبل استفحالها وهذا عكس ما ردده رئيس الوزراء أمام مجلس النواب من أن الحكومة نجحت في أن تعبر عن المطالب القومية باسم الأمة المصرية، ومما لا شك فيه أن الاعتداء على الطلبة بالضرب عمل منكر لأنهم يعبرون عن آرائهم الوطنية [131] .

في 13 فبراير شهد البرلمان جلسة خاصة عاصفة، وجه فيها نواب الكتلة الوفدية النقد اللاذع للحكومة، وفي 14 فبراير قدم مكرم عبيد مع آخرين من الوزراء الأعضاء في الكتلة الوفدية استقالتهم من الحكومة هو حسب ما جاء في رسالتهم " الخلاف في وجهات النظر تجاه الأحداث الأخيرة، وألقوا بالمسئولية عن التنكيل الدموي بالطلاب يوم 9 فبراير على النقراشي وحكومته .

مما لا شك فيه أن أحداث 9 و 10 فبراير الدامية وخروج الوزراء أعضاء الكتلة الوفدية أثار أزمة وزارية، مما اضطر النقراشي إلى تقديم استقالة وزارته في 15 فبراير، وعهد الملك إلى صدقي بتأليف الوزارة الجديدة، فألفها في 17 منه، وقد استقبلته العناصر الوطنية تهاجمه في تاريخه وعدائه للشعب حيث يعتبر عميدا للرأسمالية الكبيرة في مصر وحليفا لبريطانيا وأنه خصم لدود للتيارات اليسارية التي ظهرت في هذه الحقبة، لذا عملت صحف الوفد والشيوعيين على إحداث ضجة ضد هذا الاختيار [132].

وفي 18 فبراير أثار أعضاء مجلس النواب موضوع خطاب مرفوع من رئيس الوزراء بشأن الذين سيتولون المفاوضة مع إنجلترا، وهذا يعني أن صدقي سلم بمبدأ المفاوضة على أساس ما قررته وزارة النقراشي من قبل وأن ذلك مرفوض بالنسبة للنواب لأن المذكرة المصرية لم تتضمن حيثيات توجب فسخ وبطلان معاهدة 1936، وأن المذكرة البريطانية جعلت مصر ضمن الممتلكات البريطانية، وأن المعاهدة وضعت

خشية هجوم إيطاليا على الحبشة، وأوضح النواب مدى ضعف الحكومة المصرية وعدم وطنيتها، وفى 21 فبراير أضربت القاهرة إضرابا تاما وقامت المظاهرات التى نادت بإلغاء معاهدة 1936 واتفاقيتى 1899 وعرض القضية على مجلس الأمن، وحدثت اشتباكات بين المتظاهرين وبين البريطانيين نتيجة مصرع بعض المصريين تحت عجلات السيارات البريطانية، مما أدى إلى اشتعال الحرائق فى أحد القشلاقات البريطانية وبعض المحال الأجنبية، فقرر صدقى منع المظاهرات، ومع ذلك استغلت بريطانيا الحادث وأرسلت احتجاجا للحكومة المصرية طالبت فيه بمعاقبة المسئولين عن الحادث ودفع تعويض عما أصاب البريطانيين من خسائر وحفظ النظام فى المستقبل لأنه لايمكن إجراء المفاوضات حتى تتخذ الحكومة المصرية إجراءات تكفل النظام أثناء المحادثات [133].

والواقع أن الحكومة الجديدة لم تحظ حتى فى البرلمان الرجعى بالتأييد المطلوب، (فالمجلس كان يضم 109 للسعديين و 90 للأحرار الدستوريين و30 للكتلة الوفدية، من إجمالى عدد المقاعد البالغ عددها 264 مقعدا نيابيا)، وقد اتضح ذلك من أول جلسة، حيث كان يتعين على البرلمان طرح الثقة بالحكومة الجديدة، وقد تم ذلك فى فبراير وحصلت الحكومة على 105 صوت من أصوات البرلمان، وصوتت ضدها 3 أصوات، وامتنع عن التصويت 78 صوتا واتبع السعديون والمكرميون (أعضاء الكتلة الوفدية) سياسة الترقب والانتظار، واقتصر تأييد الحكومة على الأحرار وحدهم، حتى أن جريدة " التايمز " اللندنية نوهت تقول : أن حكومة صدقى " لا هى بالحكومة الديمقراطية ولا هى بالحكومة الواسعة التمثيل "، واتخذ الوفد موقفا عدائيا للغاية من هذه الوزارة حتى أن صحف الوفد وصفت تعيين صدقى بـ " عودة الجلاد "، وكون بعض الشيوخ الوفديين برئاسة صبرى أبو علم باشا جناحا للمعارضة فى مجلس الشيوخ وحمل مسئولية هذه المعاملة البريطانية على أكتاف صدقى بأنه تباطأ فى

مواجهة الإنجليز وأنه كان من الواجب إعلان رأيه من البداية لتحميل الجانب البريطانى تبعة ماحدث والاحتجاج عليه وأنه ما كان يجب ظهور السيارات والجنود البريطانيين أثناء المظاهرات، فمجرد ظهورهم كان إيذانا بانتقال المظاهرات السلمية إلى مظاهرات عدائية (134).

واجتمع مسئول الداخلية بالصحفيين، وصدرت التعليمات بعدم نشر أية موضوعات تعمل على إثارة الرأى العام، واشتدت الرقابة على الصحافة، بل وأغلقت بعض الصحف الوفدية، وقدم محمد صبرى أبو علم زعيم المعارضة بمجلس الشيوخ استجوابا عن مصادرة الصحف، مذكرا بنص المادة 15 من الدستور الخاصة بالصحافة وقانون المطبوعات، وبين أن النيابة والبوليس ورجال الإدارة يقتحمون حرم الصحافة لدرجة أنهم أحرقوا فى فجر 6 مارس 1946 عشرين ألف نسخة من " الوفد المصرى " لأنها نشرت مادة من المواد المحظور نشرها، أيضا صادرت الحكومة " الإخوان المسلمون " محاولة منها لوقف الاضرابات بين الطلبة، كما أغلقت " الوفد المصرى " لنشرها ما يحرض على الإضراب باعتباره وسيلة للاحتجاج ضد الامبريالية فى مصر وفلسطين، وقد تزايدت دوافع صدقى بالانتقام من العناصر الوطنية بعد اللطمة التى تلقاها على يد الإنجليز بسبب أحداث 21 فبراير فقرر إضعاف اللجنة الوطنية للعمال والطلبة بغزو الطلبة من الداخل، مما أدى إلى تأليف " اللجنة القومية " لمواجهة لجنة العمال والطلبة .

وبناء على تعليمات من حكومة صدقى بدأ التحقيق حول " مؤامرة لقلب نظام الحكم ولنشر الأفكار الهدامة التى تهدف إلى تغيير المبادئ الدستورية الأساسية وأسس البناء الاجتماعى للمملكة "، ففى ليلة 10و11 يوليه جرت حركات تفتيش فى القاهرة والإسكندرية وبور سعيد والاسماعيلية والسويس انتهت باعتقال 220 شخصا وأوقف العديد من الصحف عن الصدور، وصدر قرار بحل الجماعات الشيوعية، وندد رئيس

الوزراء فى تصريح أدلى به أمام مجلس الشيوخ فى 15 يوليه بكل هـذه التنظيمات [135].

بيد أن محاولة تشكيل حكومة ائتلافية منيت بالفشل وطلب الملك فى أول أكتوبر من صدقى الاستمرار فى رئاسة الوزارة، واحتـدم الموقـف وأعلنت حالة الحصار، **ووجه الوفد منشورا تضمن :**

1- يعارض الوفد الحلف العسكرى مع بريطانيا .
2- من حق الأمم المتحدة وحدها اتخاذ التدابير اللازمة لضمان الأمن فـى مصر .
3- يشجب الوفد فكرة الدفاع المشترك، لأن بريطانيا ليست مـن الـدول المجاورة لمصر .
4- استحالة المفاوضات طالما القوات البريطانية تحتل مصر.

كما أعلن المنشور أن الوفد لا يعترف بنتائج المفاوضات الجاريـة فى ظلف معاهدة 1936 لأنها باطلة، وطالب الوفد بإجراء انتخابات حـرة فى البلاد، وبالرغم من حلول موعد الانتخابات البرلمانية فقد أعلن الملـك عدم إجرائها لأنها قد تؤدى إلى الإطاحة بوزارة صدقى الديكتاتورية التى على حزبين لا يتمتعان بشعبية كافية فى الـبلاد (الـسعديين والأحـرار الدستوريين).

تظاهر نحو خمسة آلاف طالب فى 18 نوفمبر بجامعـة القـاهرة احتجاجا على معاهدة صدقى – بيفن، ورفعوا شعار " فليـسقط بـيفن ! " "فلتسقط المعاهدة الأنجلو مصرية " واتخذوا قرارا بتشكيل (جبهـة شـباب وادى النيل)، وطالبوا : بإقصاء الحكومة، وفسخ معاهـدة 1936، وبـدء نضال الطلاب والعمال والفلاحين، وتشكيل حكومة ديمقراطية على أساس الانتخابات الحرة، ولم ينضم للجبهة الطلاب من أنصار الحزب الـسعدى وحزب الأحرار الدستوريين، ولعب الدور الرئيسى فيها الوفديين اليساريين وممثلى المجموعات الماركسية .

وفى 25 نوفمبر وجهت لجنة شباب وادى النيل بيانا لنواب البرلمان تدعوهم فيه لرفض مشروع معاهدة صدقى – بيفن [136]، وكان القمع عنيفا فأغلقت الجامعات بعد أن تحولت – حسب قول وزير المعارف – إلى مخازن أسلحة وقنابل للطلاب، ورفض السماح لرئيس حزب الوفد بأن يعقد اجتماعا سياسيا فى طنطا فى الخامس من ديسمبر، ولم يستثنى الأخوان المسلمون من هذه الإجراءات فألقى القبض على 55 منهم بالأسكندرية، كما أصدر المدعى العام بالقاهرة أمر باعتقال سكرتير الجماعة أحمد السكرى .

ازداد موقف الحكومة تحرجا وضعفا نتيجة الانشقاق الذى حدث فى صفوف وفد المفوضات، ففى 25 نوفمبر رفض سبعة من بين اثنى عشر عضوا يكونون وفد المفاوضات أن يعطوا موافقتهم على مشروع المعاهدة بلندن، وكان على البرلمان أن يقول كلمته وافتتحت المناقشات فى 26 نوفمبر فى جلسة سرية بناء على طلب أحد النواب السعديين وغادر القاعة 55 نائبا على رأسهم مكرم عبيد وحصلت الحكومة على قرار بالثقة بأغلبية 159 وامتناع 3 عن التصويت وكان ذلك بتأييد من السعديين والدستوريين، وكان جواب صدقى أن استصدر مرسوما فى نفس اليوم بحل الوفد الرسمى للمفاوضات [137]، وقد كتب لهذه المعاهدة (صدقى – بيفن) أن تموت فى ساعة ميلادها [138]، وفى 8 ديسمبر قدم عبدالرحمن الرافعى عضو مجلس الشيوخ مشروع قانون يمنع تملك الأجانب للأراضى الزراعية والعقارات المبنية أو المعدة للبناء بهدف " صيانة الأملاك المصرية من الانتقال إلى الأجانب وحفظها للمصريين " [139].

تعرض صدقى لحملة من الشكوك والنيل من سمعته واضطر إلى تقديم استقالة وزارته الثالثة بعد أن أعلن رسميا فى التاسع من ديسمبر فصل السودان عن مصر، وشكل النقراشى زعيم السعديين فى اليوم نفسه (9 ديسمبر 1946) وزارته الثانية من السعديين والدستوريين، وكان رئيس

مجلس النواب حامد جودة، ورئيس مجلس الشيوخ محمد حسين هيكل، وكان إبراهيم عبدالهادى رئيسا للديوان الملكى، وكانت أولى خطوات الحكومة الجديدة تحريم المظاهرات، وذلك بسبب مظاهرة كبيرة حدثت يوم 4 ديسمبر نظمها الإخوان المسلمون على أرض جامعة فؤاد الأول بالقاهرة خاصة طلبة كلية الطب الذين اعتصموا داخل كليتهم، ودارت معركة ضارية بين البوليس والطلبة، وقد قتل فى هذه اليوم اللواء سليم زكى رئيس بوليس القاهرة وأحد ركائز الرجعية، وكان ذلك بإلقاء قنبلة يدوية عليه، كما قتل وجرح الكثير من بين الطلبة والبوليس، وتم اعتقال مئات من الطلبة، وعبرت المظاهرات عن رفضها فصل بريطانيا لشطرى وادى النيل وانتهاجها لسياسة التشدد والعنف مع الوطنيين السودانيين والمصريين، وفى منتصف ديسمبر ألقى النقراشى خطابه أمام جلسة موحدة تضم أعضاء مجلسى النواب والشيوخ، ولصعوبة الموقف أصدر أوامره إلى قوات البوليس لحماية البرلمان، وأعلن فى البرلمان أن أمام الحكومة المصرية طريقان لا ثالث لهما : استمرار المفاوضات مع بريطانيا أو طرح المشكلة المصرية على مجلس الأمن بالأمم المتحدة، وقد تم بالفعل طرح الأمر إلى مجلس الأمن ولكن بدون جدوى، ولم يقتصر الأمر على القضية المصرية والسودان فقط، بل تعداه الأمر إلى المطالبة بإعادة جغبوب وغيرها إلى مصر فى اجتماع الأمم المتحدة فى 5 أكتوبر 1946، وكذلك فى اجتماع نواب وزراء خارجية الدول الخمس الكبرى فى 13 نوفمبر 1947، وفى اجتماع اللجنة السياسية للأمم المتحدة فى 19 أبريل 1949 (140).

كانت وزارة النقراشى الثانية أطول وزارات ما بعد الحرب الثانية عمرا، فقد طال عهدها لعامين وبضعة أيام ولم ينه هذا العهد إلا اغتيال رئيسها النقراشى نفسه فى 28 ديسمبر 1948، وقد فشلت هذه الوزارة فى التوصل إلى حل للقضية الوطنية سواء من خلال المفاوضات المباشرة

أو من خلال التحكيم الدولى، ومع نقصان شعبية القصر وزيادة أوتوقراطيته، ومع خيبة أمل الشعب لما وقع للجيش المصرى فى حرب فلسطين، وما حدث فيها من هزيمة بسبب الأسلحة الفاسدة التى كان للبرلمان دور فى فضحها، حيث أثيرت هذه القضية عندما قدم مصطفى مرعى بك أحد أعضاء مجلس الشيوخ استجوابا للحكومة بهذا الشأن، وعن هذا يقول محمد نجيب : "وحتى أنا لم أكن أعلم أن الملك له دخل فى تجارة الأسلحة إلا فى ربيع 1950 وطول هذه الأثناء كنت بكل غباء أبلغ فاروقا عن محاولاتى العديدة لوقف هذه التجارة وذلك بالاستيلاء على جميع السلاح الذى كنت أعثر عليه وبالقبض على كل من كان يخفيه أو يحاول بيعه "، ولما تم استجواب الحكومة فى البرلمان بشأن هذه الأسلحة الفاسدة وصفوها بأنها جريمة ارتكبتها الحكومة السابقة ويجب محاسبتها.

كل هذا أدى إلى تزايد المقاومة الشعبية واستمرار المظاهرات والإضرابات إلى حد إضراب رجال الشرطة، فى وقت ما، كما أن أعمال العنف راح ضحيتها عدد من رجال الأمن والقضاء والسياسة وانتهت باغتيال النقراشى نفسه كما سبق ذكره وبدون تقديم استقالات قرر الملك فاروق اختيار رئيس الديوان إبراهيم عبدالهادى رئيسا للوزارة الجديدة لتكون امتدادا للوزارة السابقة وتمهيدا لوزارة قومية تضم مختلف الأحزاب، إلا أنه كان هناك ثلاثة من الأحزاب لم تشترك فى هذه الوزارة: الوفد والكتلة والوطنى، وكان لهذه الخلافات أثر كبير فى إضعاف الوزارة ثم إلى سقوطها[141] .

ضمت وزارة عبدالهادى دستوريين وسعديين ووطنيين، ويستفسر محمد زكى عبدالقادر، على أى أساس كان هذا الانضمام، فالدستور كان مهلهلا، ثم أن الوزارة لم تكن وزارة استقرار، ولا هى وزارة دستورية برلمانية، ولكنها وزارة معلقة فى الهواء لا تعيش بإرادتها ولا بإرادة البرلمان والشعب ولكنها تعيش بإرادة القصر ورجاله وحواريوه، وربما

كان الإنجليز وراءهم مشجعين، فالإدانـة هنـا للدسـتوريين والـسعديين والوطنيين والكتليين الذين تراموا على الحكم بغير هدف .

وإذا أحصينا المدة التى حكمت فيها الأغلبية (الوفد) منـذ برلمـان 1924 إلى سنة 1952 وهى 28 سنة، لم نجدها تعـدت سـبع أو ثمـانى سنوات بينما نجد أن الأقليات تولت الحكم 16 سنة، وفى سنة 1949 "عهد وزارة عبدالهادى" جاوز البرلمان من العمر أربع سنوات وأشـرف علـى إتمام السنوات الخمس، لماذا ؟ أغلب الظن أنه كان تحت سلطان القـصر بعيدا عن أن يكون معبرا عن إرادة الشعب، وكانت الوزارات تتولى الحكم وتتركه لوزارات أخرى إلا أنها وزارات ذات طابع واحد فقد تولاها فـى سنة 1945- بداية هذا البرلمان- أحمد ماهر إلى أن لقى مـصرعه فـى فبراير من نفس العام، ثم خلفه النقراشى واستقال فى فبراير 1946 وخلفه صدقى واستقال فى ديسمبر من نفس العام ثم النقراشى فى وزارته الثانيـة حتى أغتيل فى آخر ديسمبر 1948 وخلفتها الـوزارة الحاليـة – وزارة عبدالهادى، ففى مدى خمس سنوات تتالت على الحكم خمس وزارات ذات طابع واحد، وكان مـن الواضـح أن وزارة عبـدالهادى وزارة انتقاليـة أو وزارة ضرورة، حيث كثرت الاغتيالات [142]، منذ أمين عثمـان ثـم النقراشى واللواء سليم زكى حكمدار العاصمة وأحمد ماهر وحسن البنا .

اختلفت الحكومة مع القـصر فـى موضـوع " تعـديل الـدوائر الانتخابية": كان الفصل التشريعى لمجلس النواب القائم منذ ينـاير 1945 ينتهى فى الأيام الأولى من نوفمبر 1949 إذا أخذ بنظام الدورات الخمس، أو فى الأيام الأولى من يناير 1950 إذا أخذ بمبدأ السنوات الخمس، وكان التعداد الذى أجرى فى سنة 1947 قد أثبت أن عدد الـسكان زاد زيـادة كبيرة لامفر معها من إجراء تعديل فى الدوائر الانتخابية تمهيدا للانتخابات المقبلة، وأعدت وزارة الداخلية تقسيما جديدا لتلك الدوائر أبدى المرشحون من الحزبين الحاكمين ملاحظتهم عليه، فقام بينهما خلاف مرير .

وكذلك نشأ خلاف بين القصر والوزارة على كيفية التعديل إذ كان من رأى الحكومة أن يكون تقسيم الدوائر بموجب قرار من مجلس الوزراء بعد فض الدورة البرلمانية القائمة، وكان رأى الديوان أن يتم ذلك بموجب قانون يعرض على البرلمان لمناقشته وإقراره .

وانتهى الأمر بأن وقع الملك فى 16 يوليه المرسوم الخاص بتقسيم الدوائر الانتخابية، ووعدت الحكومة بعرضه على البرلمان عقب عطلة عيد الفطر المبارك أى فى أوائل أغسطس، كما صرح رئيس الحكومة بأن الانتخابات سوف تجرى فى أكتوبر ووعدت بوقف الأحكام العرفية أثناء الانتخابات وأباحة حرية الاجتماع والخطابة والنشر .

وحازت مسألة الانتخابات على اهتمام الصحف، فتدين " المصرى" – وفدية – الحكومة وتطالب بأن تتولى الانتخابات وزارة محايدة، أما فى "المصور" – مستقلة وموالية للقصر – فقد يرد فكرى أباظة بأنه يرى ضرورة تعديل الدستور وقانون الانتخاب ويسترجع ما قام به صدقى تجاه الدستور، وما اكتنفته الحياة النيابية من فساد، وفى " المصرى" يشير محمود أبو الفتح إلى توقف دولاب الحياة بسبب الانتخابات والترشيحات وتعديل الدوائر وتقسيم المقاعد .

وفى 25 يوليه 1949 استقالت وزارة عبدالهادى، وفى اليوم التالى 26 يوليه شكل حسين سرى وزارته الثالثة، وهى وزارة ائتلافية من أربعة وفديين ومثلهم دستوريين ومثلهم سعديين واثنين من الحزب الوطنى وأربعة من المستقلين، وكان توزيع المقاعد بين الأحزاب فى مجلس النواب قدر المستطاع، وفى 10 أغسطس سحبت الوزارة مشروع التقسيم الذى قدمته وزارة عبدالهادى إلى مجلس النواب وذلك لاختلاف الأحزاب على كيفية التقسيم، وكان الأحرار والسعديون يرون الأخذ بتقسيم 1944 الذى صدر به مرسوم فى عهدهم بينما يرى الوفديون الأخذ بتقسيم سنة 1942 الذى صدر به قانون أقره البرلمان فى عهدهم، وانتهى هذا الصراع إلى

إقرار 202 دائرة فى المشروع الجديد وإدخال تعديلات على 74 دائـرة، واحتدم الخلاف على 44 دائرة ودعى مجلس الوزراء للتحكيم فـى هـذا النزاع، ومع ذلك فشل الائتلاف [143]، وفى عهـد تلـك الـوزارة (15 أكتوبر) انتهى أجل المحاكم المختلطة وانتقلت سـلطتها إلـى المحـاكم الوطنية[144] .

وفى 3 نوفمبر 1949 قدم سرى استقالة الوزارة وبناها علـى أن مشروع تقسيم الدوائر الانتخابية الذى وضعته الوزارة لم يحظ بقبول بعض المرشحين، فامتد سخطهم إلى أحزابهم، وامتد سخط أحزابهم إلى ممثـليهم فى الوزارة، وأنه ما زال يؤمن بالائتلاف وفوائده الجمة، وأنـه سـيكون مبروك الخيرات بعد الانتخابات، ونشرت " آخر لحظة " عن مراسلها فى لندن أن الخارجية البريطانية أعربت عن استيائها من أن الحملة الانتخابية فى مصر بدأت سيئة، كما شنت المجلة حملتها على حزب الوفد واتهمتـه بأنه يفرض على مرشحيه واجبات يدفعونها مقدما .

آخر انتخابات العهد الملكى :

عهد الملك إلى حسين سرى فى نفس الساعة التى قدم فيها استقالته بتأليف وزارة جديدة، وهى وزارته الرابعة (المحايدة)، وتدل الملابـسات على أن الاتفاق على تأليف هذه الوزارة كان أمرا متفقا عليه من قبل، وأن الوفد هو العامل الجوهرى الأكبر فى سقوط الوزارة الائتلافية، ويؤيد ذلك أن الوفد قابل تأليف الوزارة المحايدة بابتهاج عظيم، وفى عهد هذه الوزارة جرت الانتخابات العامة لمجلس النواب فى 3 يناير 1950 [145]، ورغم أن المحاولات الملكية عملت على ألا يحصل الوفد على الأغلبية المطلقة التى تمكنه من الحكم منفردا فى هذه الانتخابات، **إلا أنها جاءت على غير مـا تشتهى أنفسهم فكانت نتيجتها فى المرحلة الأولى كالتالى :**

169 مقعدا للوفد و24 للهيئة السعدية و 22 للأحرار الدسـتوريين و4 للحزب الوطنى و وعضو واحد للحزب الاشتراكى (امتـداد جمعيـة

مصر الفتاة – وحزب العمل الاشتراكى) و22 للمستقلين، وبقيت 77 دائرة أعيد فيها الانتخاب يوم 10 يناير فظفر الوفد بمعظمها، **بحيث صارت النتائج النهائية كما يلى :**

228 للوفد من 296 مرشحا، و28 للهيئة السعدية (التى كان يرأسها إبراهيم عبدالهادى خليفة أحمد ماهر والنقراشى) من 170 مرشحا، و26 للأحرار (الذى كان يرأسه هيكل) من 108 مرشحا، و 6 للحزب الوطنى (الذى كان يرأسه حافظ رمضان) من 16 مرشحا، و ظل الحزب الاشتراكي كما هو عضو واحد من ثلاثة مرشحين، و30 للمستقلين من 345 مرشحا، أما حزب الكتلة فقد تقدم بـ 29 مرشحا وكانت النتيجة أن لم ينجح أحد، ولذلك فإن انتخابات 1950 كانت بمثابة حكم الإعدام لحزب الكتلة [146]، ومن المعروف أن هذا الحزب يتزعمه مكرم عبيد فهو الحزب الذى تكون بعد انشقاقه عن الوفد وقد سبق بيان ذلك .

وكان عدد الناخبين 4,1 مليون أدلى بصوته منهم 2,85 مليون فقط، ويذكر لويس جرجس : " أن هذا الرقم يشير إلى عزوف المصريين آنذاك عن المشاركة فى لعبة تداول الحكم بين الوفد والأقلية والمستمرة منذ نحو ربع قرن"[147] مع أن نسبة هذا الرقم مقارنة بوقتنا الحاضر يعتبر أكثر من جيد .

الواقع أن هذه النتيجة تعنى أن الوفد اكتسح الانتخابات وحاز الأغلبية منذ المرحلة الأولى، وحصل فى المرحلة الثانية – وكانت الانتخابات قد أجريت فى 77 دائرة – على 30 مقعدا منها (وهذا الرقم خاطئ – أما الصحيح فهو 59 وليس 30 لأن 228 – 169 = 59) ونال المستقلون ثمانية والسعديون أربعة والأحرار أربعة والوطنى مقعدين، ودارت مشادة بين فؤاد سراج الدين سكرتير عام الوفد وبين حسين سرى رئيس الوزارة بشأن تزوير الانتخابات، وفيها أن سراج الدين اتهم سرى بتزوير الانتخابات، وقال له أنه ثالث واحد يزور الانتخابات .. صدقى ..

محمد محمود .. وأنت ثالثهم، والحوار بين الفريقين المتنافسين على الانتخابات يدل على التزوير الحقيقى فقد كان ذلك بشأن دائرة طوخ حيث بها حامد محمود عضو الوفد المصرى أيام سعد زغلول وخرج منه مع النقراشى، ومطلوب نجاجه حتى ولو بالتزوير، إلا أن سراج الدين راهن سرى على عدم نجاحه، وقد كسب الرهان وتسلمه وقدره عشرة جنيهات[148]، والواقع أنها مهزلة الانتخابات ويبدو أنها ليست فى العصر الحاضر فقط بل هى عادة اعتادها المرشحون فى كل الانتخابات خاصة فى أحزاب الأغلبية المؤلفة للحكومات أو بمعنى آخر أحزاب الحكومات حيث السلطة والقوة .

ومن دلائل فوز الوفد بالأغلبية أنه قبل إجراء الانتخابات بأسبوعين (15 ديسمبر)، أنعم الملك على الدكتور محمد هاشم وثلاثة من زملائه الوزراء برتبة الباشوية بمناسبة افتتاح مديرية الفؤادية، وكان لافتا للنظر أن يختص النحاس الدكتور هاشم بالتهنئة غداة الإنعام عليه برتبة الباشوية، وقبيل يوم الانتخاب قام هاشم وهو وزير الدولة المشرف على وزارة الداخلية برحلة زار فيها كثيرا من الدوائر الانتخابية واختص بطوافه الدوائر التى اشتد عليها التنافس بين الأحزاب .. وكان يصرح باسم الحكومة أحيانا وباسم القصر أحيانا، بتوجيهات شجعت الناخبين على إيثار الوفد على الأحزاب الأخرى [149]، مع أن هذا الرجل (محمد هاشم) ما قاله عنه سيد مرعى يدل على عظم المساوئ التى قام بفعلها ويضرب مثال بالاستيلاء على بضعة قراريط أرض لرجل فقير بحجة أنه جار وأولى بالشفعة، ولأن سيد مرعى من السعديين وأرضه أيضا مجاوره للقراريط فعارض ذلك وأعاد الأرض إلى الرجل الفقير، وقد أضمر محمد هاشم ذلك لسيد مرعى، فعندما جاء هاشم وزير دولة وعهد إليه بالإشراف على الانتخابات فى وزارة حسين سرى كان سببا فى سقوط مرعى فى الانتخابات [150]، كما أن قبول الوفد الدخول فى وزارة سرى الثالثة (25

يوليه – 2 نوفمبر 1949) كان بمثابة الجسر الذى عبره الوفديون فى طريق عودتهم إلى السلطة مرة أخرى[151] .

أضف إلى ذلك أن الوفد كان قد وضع خطة محكمة لاكتساح الانتخابات والحصول على الأغلبية، وقام سراج الدين – سكرتير حزب الوفد – بترشيح الوفديين فى جميع الدوائر، وكان يضع مرشحا وفديا فى كل دائرة، أما الدوائر التى ليس للوفد فيها قوة تأييد ولم يستطع استمالة الناخبين فيها، فقد لجأ محمد هاشم قبل الانتخابات بيومين – ولنأخذ دائرة العزيزية (دائرة سيد مرعى) على سبيل المثال – إلى قيام المأمور بالقبض على خفراء الدائرة وجردهم من سلاحهم " الميرى " ووضع مشايخ الخفراء وبعض مشايخ البلد والعمد فى اصطبل الخيل بالمركز، ولم تكتف وزارة الداخلية بما فعله المأمور وإنما سحبت قوات البوليس الموجودة فى المركز وأرسلت قوات أمن من الصعيد قامت بضرب الأهالى ومنعت اقترابهم من مقر اللجان حينما وجدوا أن الناخبين يدلون بأصواتهم لمرعى، ولم يتمكن الناخبون من الإدلاء بأصواتهم، وحررت الكشوف بعد ذلك طبقا لأهواء الحكومة [152]، الواقع أن نتائج الانتخابات تؤكد تزويرها أولا، كما تؤكد صدق روايات المعاصرين المشاركين فى الحدث ثانيا .

ليس هذا فحسب فبرنامج الوفد الانتخابى اعتمد على إتهام السعديين فى هزيمة مصر فى حرب فلسطين، واتهم حزب الأقلية فى تقاعسه عن النضال من أجل وحدة وادى النيل، ووعد الوفد بالقضاء على " نظام حكم الاستبداد والطغيان " والعمل على انسحاب القوات الإنجليزية من البلاد بجانب الوعود الكثيرة الخاصة بالإصلاح الاقتصادى، زد على ذلك أن الأخوان المسلمين أعطوا أصواتهم للوفد على أمل استئناف نشاطهم فى ظل الحكومة الوفدية[153]، كل هذا بجانب الشعور الوطنى للشعب وتعاطفه مع الوفد منذ ثورة 1919، ساعد على فوز الوفد فوزا ساحقا .

ويذكر كريم ثابت فى مذكراته أنه لما اجتمعت عند فاروق الأرقام الأخيرة لنتائج الانتخابات، كانت أمامه كئوس من عهد نابليون الأول يعرض عليه تاجر كبير شراءها، وقد نقش على كل كأس منها التاج وتحته حرف (ن) N أول حروف اسم نابليون ... ولم أكد أعرف قصة هذه الكئوس، فأردت تلطيف الجو قليلا بالكلام عنها، فأشرت إليها قائلا : تاج وحرف (ن) ... لازم نابليون !، فقال غاضبا : لأ يا سيدى ... نحاس !، وكان فاروق يتهم النحاس بأنه يتطلع إلى رئاسة الدولة ! ... [154] .

بفوز الوفد فى هذه الانتخابات قدم سرى استقالة وزارته فى 12 يناير 1950، وقد جاء فى الاستقالة : أن الانتخابات العامة لمجلس النواب قد جرت وتمت بسلام، على الرغم من اشتداد المعركة الانتخابية هذه المرة اشتدادا قل أن كان له شبيه فيما مضى، ذلك لأن جميع الأحزاب والجماعات السياسية وعدد غير قليل من المستقلين قد اشتركوا فيها،...وقد حرصت الحكومة على استتباب الأمن والمحافظة على النظام، واتباع سياسة الحيدة المطلقة فى جميع المراحل التى مرت بها عملية الانتخاب..وفى ظل هذه الحيدة المطلقة، وفى رعاية الحريات التى كفلها الدستور...دارت المعركة الانتخابية، وظهرت نتائجها، وفى نفس اليوم ألف النحاس وزارته السابعة والأخيرة له (12 يناير 1950 – 27 يناير 1952)، وحلف الوزراء الجدد اليمين الدستورية أمام الملك، وألقى النحاس خطبة العرش [155] .

ومنذ فترة الدعاية الانتخابية انطلقت الحركة الشعبية تعبر عن رغبتها فى إنهاء الحكم العرفى وحكم أحزاب الأقلية الوثيقة الصلة بالقصر والتى حكمت فى ظل غياب للدستور ولحرية الصحافة، وبفوز الوفد اجتاحت البلاد المظاهرات الشعبية تأييدا للوفد، مما أدى إلى قيام الحكومة الوفدية بإلغاء الأحكام العرفية فى مايو 1950 .

كان لاستجواب الشيخ مصطفى مرعى عضو مجلس الشيوخ فى جلسة 8 مايو 1950 بشأن استقالة رئيس ديوان المحاسبة بخصوص حرب فلسطين أو الإعانة التى قررتها الحكومة لمستشفى المواساة بالإسكندرية أثر فى طلب الملك إخراج رئيس مجلس الشيوخ (محمد حسين هيكل) من هذه الرئاسة باعتبار أن ماقام به مرعى يعد مظاهرة بالنسبة للملك، وترتب على ذلك أن قررت الحكومة إبطال مراسيم 1944 وإعادة مراسيم 1942 وأن الملك وافق على هذا وأن الحكومة فى سبيل إعداد المراسيم الجديدة وإرسالها إلى القصر لإصدارها، وترتب عليه إصدار مراسيم 17 يونيه 1950، وأذيعت المراسيم الثلاثة التى تقضى بزوال رئاسة هيكل وإبطال عضوية مرعى وإبراهيم عبدالهادى وشيوخ آخرين، وتعيين على زكى العرابى رئيسا لمجلس الشيوخ، وتعيين 29 عضوا بينهم 19 وفديا، وبذلك أصبح مركز الأحزاب 61 وفديا و34 مستقلا و23 دستوريا و22 سعديا و3 من الكتلة و2 حزب وطنى .

كما ترتب على مراسيم 17 يونيه أن اجتمع زعماء المعارضة وأزاعوا بيانا على الأمة أوضحوا فيه ما تحتوى عليه هذه المراسيم من عدوان على الدستور، وفى جلسة 3 يوليه بمجلس الشيوخ تقدم حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى بمشروع قرار يصدره المجلس بإبطال المراسيم الثلاثة ولكن دون جدوى، وأخذت الأمور فى التأزم حتى ساد الاعتقاد بين الناس أن الحكم لم يعد للدستور، وأن النظام النيابى قد أضحى حبرا على ورق منذ عصفت العواصف بمجلس الشيوخ فصدرت مراسيم يونيه 1950 التى قضت على حرية الرأى فيه وزيفت تكوين المجلس، كما زيفت الانتخابات الأخيرة من قبل تكوين مجلس النواب [156] .

مما لا شك فيه أنه أصبح للقصر نفوذ فى الوزارة التى خضعت له بإصدارها لهذه المراسيم المخالفة للدستور، بل أن الملك كان يطمع فيما هو أكثر من ذلك فقد رغب فى حل مجلس الشيوخ بأكمله، وإن كان النحاس قد

رفض ذلك بدعوى أن هذه الخطوة سوف تصيب الدستور فى الصميم، فاكتفى الملك بهذه المراسيم فقط [157]، وفى أكتوبر قدم زعماء المعارضة والمستقلين عريضة إلى الملك تضمنت الحديث عن مراسيم مجلس الشيوخ والقضاء على الحرية بالمجلس وتزييف انتخابات البرلمان [158]، واعتبر الملك أن هذه العريضة عيبا فى الذات الملكية [159]، وحتى بداية 1951 فإن فشل الحكومة فى إصدار التشريعات المقيدة لحرية الصحافة كان من أسباب نقمة الملك عليها، حيث أدرك أن الوقت غير مناسب لإقالة الحكومة لخشيته من أن يستأنف النحاس دور المدافع عن الدستور ضد دكتاتورية القصر، فاستبعد الملك هذه الفكرة، ورأى أنه من الأصوب تلويث سمعة الوزارة التى استشرى فيها الفساد حتى أصبح يطلق عليها " حكومة الأثرياء " [160] .

لم تكتف الوزارة بالتعيينات السابق ذكرها فى مجلس الشيوخ، بل أنه عندما حل موعد التجديد النصفى لمجلس الشيوخ فى أبريل ومايو 1951 عملت بوسائلها الإدارية على إنجاح الموالين لها فى الانتخابات وإسقاط المعارضين من مراسيم التعيين، وبذلك توفرت لها الأغلبية المطلقة فى المجلس [161] .

وعن المفاوضات المصرية الإنجليزية والتى سبق أن بينا فشلها، ففى خطاب العرش الذى ألقاه النحاس فى مجلس النواب فى 16 نوفمبر 1950 نجد أنه وضع حدا لتكهنات الإنجليز حول نواياه بخصوص معاهدة 1936، حيث هدد بإلغائها، إلا أن الإنجليز عدوا الأمر مجرد مناورة سياسية، وعلى صعيد المحادثات الرسمية بين الوفد والإنجليز التى كانت قد بدأت فى 5 يونيه 1950 والتى باءت بالفشل، كانت المفاجأة النحاسية، حيث ألقى النحاس بيانه الشهير أمام مجلسى البرلمان فى 8 أكتوبر 1951 مطالبا نواب الشعب بإلغاء المعاهدة، حيث قال فى البيان : " من أجل مصر وقعت معاهدة 1936 ومن أجل مصر أطالبكم اليوم بإلغائها "

وبالفعل تمت الموافقة البرلمانية على إلغاء المعاهدة من قبل البرلمان المصرى فى 15 أكتوبر 1951، وأعلنت مصر – فى أعقاب ذلك على لسان وزير خارجيتها محمد صلاح الدين – عن استعدادها حكومة وشعبا لتحمل تبعات جهاد طويل وشاق فى سبيل إدراك الحقوق الوطنية[162]، ومزقت الوزارة الوثيقة التى كانت تركن إليها بريطانيا فى تفسير بعض نصوص المعاهدة على هواها[163]، وقد ترتب على ذلك زيادة شعبية الوفد، لذا وضع الإنجليز خطة لإسقاط وزارة الوفد من خلال الاتصال بالملك وإقناعه بخطورة ربط مصيره بمصير حكومة تجر مصر إلى الخراب، وعن طريق استمالة الزعماء السياسيين المعتدلين وإقناعهم بالانضمام للحكومة الجديدة، وإقناع الرأى العام المصرى بأن بريطانيا لم تعد تنظر إلى الوفد على أنه يمثل الرأى العام المصرى، وبناء على ذلك ليس من حقه إبرام أية اتفاقيات معها[164]، وأعقب إلغاء المعاهدة تشجيع الوزارة لحركة الكفاح المسلح فى منطقة القناة، التى أطلق عليها " مانسفيلد" (فرق تحريز)، كما تم شراء السلاح للفدائيين الذين انضم إليهم متطوعون من الإخوان المسلمين والشيوعيين وقدم بعض الضباط الأحرار المساعدة فى مجال التدريب لهذه الجماعات سرا[165]، وتشجيع العمال المصريين على ترك المعسكرات البريطانية، وأصبحت الحكومة المصرية فى حرج كبير اقتضاها صرف الآلاف من الجنيهات لإعانة هؤلاء العمال ومحاولة تشغيلهم بالمؤسسات المختلفة [166]، وإلى جانب ذلك كانت وزارة الوفد قد ألغت الأحكام العرفية، والرقابة على الصحف وأغلقت المعتقلات وسمحت بالمظاهرات التى كانت تهتف بسقوط الملك وتمزق صوره فى حرم الجامعة، كما حققت الوزارة الوفدية انجازات هامة فى مجال العدالة الاجتماعية فأقرت مبدأ الضريبة التصاعدية وأقرت مجانية التعليم الثانوى، ونفذت مشروع تعميم مياه الشرب فى القرى خلال خمس سنوات، وأقرت سياسة الدعم للمواد التموينية الرئيسية، وعملت كادرا جديدا للموظفين،

وهذا أدى إلى خشية الاستعمار من وجود وزارة يؤيدها الشعب، لأن هذه الأعمال أضافت رصيدا جيدا للوفد إلى جانب الرصيد القديم وذلك بعد تعرض الوفد لمشكلات الانقسام والكتاب الأسود وما شابه ذلك، ولأن هذه الأعمال أيضا بعثت الأمل فى صدور الفقراء من أجل تغيير المجتمع، وقد أشعل ذلك الموقف ضد الوجود الاستعمارى فى مصر، ودليل حدوث هذا التغيير أن فؤاد سراج الدين وهو المالى الكبير وقف فى شبرا مدافعا عن سياسة الوفد الاجتماعية قائلا (هذه هى سياستنا.. فإذا كان يحلو لخصومنا أن يسموا هذه السياسة شيوعية أو يسارية .. فنحن كذلك .. ونحن اشتراكيون)، والواقع أنها أول مرة يقرن مسئول وفدى هذه الصفة (اشتراكيون) على الوفد [167] .

الجدير بالذكر أن الضباط الأحرار حاولوا الاتصال بالوفد وخاصة بعد إلغاء معاهدة 1936 وقد قابل أحمد أنور أحد الضباط الأحرار فؤاد سراج الدين سكرتير الوفد بأن الوفد يستطيع الاعتماد على الجيش وقد حاول سراج الدين معرفة رئيس حركة الضباط الأحرار وحجمها وعندما لم يحصل منه على أية معلومات قال يجب أن يلزم الجيش شئونه الخاصة[168] .

عملت وزارة الوفد المنتخبة على تعميق جذورها فى صفوف الشعب فى مواجهة رجعية الملك وأحزاب الأقلية من جهة، وفى مواجهة الأحزاب اليسارية الناشئة من جهة أخرى وذلك بسبب هذه الظروف الوطنية والاجتماعية التى كانت تبشر بحدوث تغييرات هائلة مع نمو حركة الكفاح المسلح التى حطمت أعصاب الإنجليز، وجعلتهم يفكرون فى مؤامرة يحطلون بها هذا المد الشعبى الهائل، لذا كان تدبير حادث حريق القاهرة يوم 26 يناير 1952 فى اليوم التالى مباشرة لمعركة البوليس المجيدة فى الاسماعيلية، وأخطأ الوفد عندما اجتمع فى مساء نفس اليوم ليعلن الأحكام العرفية وهو الذى اعتاد طوال تاريخه أن يقاومها 00 بل ويلغيها إذا كانت

قائمة [169]، لذا كان الحادث فرصة للتخلص من الوفد والعودة لسيطرة السراى وحكم أحزاب الأقلية .. وهو الأمر الذى يؤكد قصر نظر المتربعين على مقاعد السلطة وعدم إحساسهم بالضائقة الاقتصادية التى كان يعيشها الناس، أو بخطر الاحتلال والأحداث التى تجرى خاصة فى منطقة القنال، وهذا هو فساد الحكم الملكى بعينه .

وفى 9 ديسمبر حدثت أزمة بين القصر والوزارة بسبب خلو مقعدان فى مجلس الشيوخ لوفاة عبدالفتاح يحيى رئيس الوزراء السابق واستقالة خليل ثابت رئيس تحرير جريدة المقطم تمهيدا لحصوله على رتبة الباشوية، إذ أنه طبقا للأوضاع الدستورية لا يجوز منح أعضاء البرلمان رتبا أو نياشين.

رشحت الوزارة للتعيين فى المقعد الأول المستشار عبدالرحمن رضا وفى الثانى كريم ثابت ليحل محل والده .. بينما رشح الديوان بهى الدين بركات رئيس مجلس النواب الأسبق وحافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى بعد أن صفح عنه الملك عن موقفه من عريضة المعارضة فى العام الماضى، وتمسك كل من الفريقين برأيه .

وفى 24 ديسمبر تم تعيين حافظ عفيفى رئيسا للديوان، (ولعل أول من كشف النقاب عن حقيقة الأمر هو نفسه يوم أن أدلى بشهادته فى مايو 1953 بعد قيام الثورة أمام محكمة الغدر فى قضية كريم ثابت، كما ذكر ضمن ما ذكر أن سبب تعيينه هو إبعاده عن بنك مصر وإحلال إلياس إندراوس محله فى البنك وجميع شركاته) [170]، لأن إلياس إندراوس كان المستشار الاقتصادى للملك، وقد نسى عفيفى أنه حل محل طلعت حرب مؤسس هذا البنك وشركاته يوم أن أجبر حرب على ترك هذه المجموعة مع بداية الحرب العالمية الثانية وذلك بسبب التوسعات التى قام بها فعمل الإنجليز والقصر والحكومة على إبعاده، لأن هذا النشاط يضر بمصالح الأجانب الاقتصادية خاصة الإنجليز [171] .

ويعقد الشاهد مقارنة بين النحاس رجل الشعب ونضاله منذ ثورة 1919 وبين عفيفى أحد أعداء الديمقراطية وصناع المؤامرات التى دبرت للانتقاص من حقوق الشعب، وأنه اشترك فى أكبر عدد من تعطيلات الدستور، فبينما نجد على ماهر اشترك فى تعطيل الدستور مرتين، وإسماعيل صدقى مرتين، ومحمد محمود مرة واحدة، نجد أن حافظ عفيفى أسهم فى الانقلابات على الدستور ثلاث مرات :

الأولى : مع محمد محمود عام 1928 فى حكومة اليد الحديدية، وفيها كان حافظ عفيفى وزيرا للخارجية وحلقة اتصال بدار المندوب السامى البريطانى.

الثانية : مع إسماعيل صدقى عام 1930 بعد إلغاء دستور 1923 وأصدر دستور 1930 الذى رفضه الشعب وقاومه مقاومة رهيبة قمعتها الحكومة بقوة السلاح، وفيها كان عفيفى وزيرا مفوضا فى إنجلترا ليكون سندا للانقلاب فى بلاط سان جيمس .

الثالثة : مع الهلالى فى وزارة 1952 حيث أعلنت الأحكام العرفية وعطلت أحكام الدستور وفيها عفيفى رئيسا للديوان .

وقال عنه النحاس عند صدور مرسوم تعيينه رئيسا للديوان : "أن عفيفى باشا رجل الولايات المتحدة الأمريكية المرتقب (172) .

الحركة الدستورية عشية ثورة 23 يوليه 1952 :

وفى صباح 26 يناير 1952 هاجمت الدهماء كثيرا من المؤسسات الأجنبية وأماكن اللهو وأشعلت فيها النيران، وبلغ عدد الذين قتلوا 17 من الأجانب (منهم تسعة من البريطانيين وأحد الكنديين) ومائة من المصريين خلال الفترة التى انقضت قبل السماح للجيش بإعادة النظام، ودمر ناد بريطانى ومدرسة يهودية ومكتب للإخوان المسلمين وأربع لوكندات وأربعة نواد ليلية وسبعة من المتاجر الكبيرة و17 من المقاهى والمطاعم

و18 من دور السينما و70 من المؤسسات التجارية منها بنوك وصالات عرض للسيارات ومكاتب بيع تذاكر الطيران .

وقد قدر حسن يوسف هذه الأعمال بأن مظاهرات عمال العنابر والسكة الحديد وطلبة الأزهر وطلبة جامعة عين شمس وغيرها انسابت فى قلب العاصمة كأنهم مخزن للبارود منذ الصباح وحتى الظهر وانهال فريق من المتظاهرين على كازينو " أوبرا " بالإتلاف بعد أن أشعلوا النار فيه ثم توالت حوادث الحريق والإتلاف والنهب فيما بين الظهر والغروب، وبلغ عدد المحال التى أصابها الدمار نحو السبعمائة (وهذا يعنى أنه اتهم مظاهرات العمال و الطلبة بحريق القاهرة) وقد تمثل الدمار فى 12 حانة ومخزن للخمور و73 مرقصا وصالة ومطعما ومقهى و40 دارا للسينما و16 ناديا و10 متاجر للسلاح و8 محلات لبيع السيارات و13 فندقا وبنك واحد هو بنك باركليز و30 مكتبا للشركات و300 متجرا و117 مكتب أعمال وشقق للسكن، وقد قدرت الخسائر بمبلغ 12 مليون جنيه منها مليون جنيه لفندق شبرد وحده وثمانمائة ألف جنيه لمحلات شيكوريل، وقامت الحكومة بتعويض أصحاب المحال عن بعض ما أصابهم .

وكان فاروق وحيدر فى انشغال طوال الاحتفال الذى أعده بمناسبة مرور عشرة أيام على مولد ابنه من الملكة الجديدة ناريمان صادق، ولكن أحدا منهما لم يذكر أى شئ عن الاضطرابات على أن مشاوراتهما فى صوت خفيض مع مختلف أنواع الرسل قد دلت على أنهما كانا عالمين بتطورات الحال .

هذا هو حريق القاهرة، وأن ما حدث حقيقة هو أن الملك وحاشيته قد حاولا بالتعاون مع عملاء البريطانيين خلق موقف يحرج الوفد إلى درجة تبرر إقالة النحاس وحكومته وتعطيل البرلمان وتعيين حكومة انتقالية تخضع لرغبات الملك، وقد وقع سراج الدين وزير الداخلية فى هذا الفخ بسماحه للمخربين بأن يسيروا وراء الشيوعيين والمضللين المتطرفين من

جميع الأحزاب يؤلفون القوة الوحيدة القادرة على إحراق القاهرة، وقد ألقى سراج الدين أثناء حريق (26 يناير) القاهرة بيانا نشرته جريدة المصرى فى 10 فبراير، أى بعد إقالة حكومة الوفد بحوالى أسبوعين، فى هذا البيان شكك وزير الداخلية فى موقف الجيش والقصر خلال حريق القاهرة، وبين الوزير أن هذه الأحداث قصد بها اشغال المصريين بالمهاترات الحزبية حتى تتاح للإنجليز فرصة تنفيذ سياستهم المرسومة، كما قصد بها التشهير بالوفد وحكومته

أطلق على هذا اليوم (بيوم السبت الأسود)، وكان هذا اليوم نهاية سراج الدين ونهاية الحزب الذى قاده مع زوجة النحاس إلى الخراب، كما كان هذا اليوم أيضا نهاية الملك فاروق (173)، أهل هذا يعقل، بلد يدمر ويحرق من أجل أن يحرج الملك حزب الوفد ؟ ألهذا الحد البشر لعبة فى أيدى الحكام ؟ ألا ينظرون إلى الأرواح التى تهدر، يحاكم المسؤولون بتهمة إهدار المال العام، وهؤلاء لا يحاكمون بتهمة إهدار الأرواح البشرية التى خلقها الله، إن هؤلاء كانوا لا يخافون الله .

نجحت خطة الحريق، وسقطت حكومة الوفد، وضربت الحركة الوطنية، وجرى التنسيق على قدم وساق بين الإنجليز والملك وانتصرا معا فى هذه المعركة القذرة، والسؤال – بفرض أن الإنجليز والملك هم الذين حددوا التوقيت، وهم الذين دبروا وخططوا – بمن نفذوا ؟ إن الإنجليز كان لهم أجهزة عديدة، من بينها " جمعية إخوان الحرية " التى كانت تضم مصريين بين صفوفها، هذه الجمعية اتهمتها حكومة الوفد بتدبير وتنفيذ حريق كنيسة السويس، الذى وصفه عبدالفتاح حسن فى مجلس الوزراء بأنه بروفة لمؤامرة كبرى يدبرها الإنجليز (هى مؤامرة حريق القاهرة بعد ذلك) وقد اتخذ مجلس الوزراء قرارا بحل هذه الجمعية، كما أن هناك مجموعة من البرقيات المرسلة من بعض الأقباط المصريين إلى النحاس وإبراهيم فرج الوزير المسيحى فى وزارة الوفد والأنبا يوساب

الثانى بطريرك الأقباط بشأن حريق كنيسة السويس فى 4 يناير 1952 بقصد إثارة الفتن والتفرقة الطائفية تمهيدا لإسقاط الحكم الوطنى، ورسالة أخرى من بعض الشخصيات القبطية المصرية إلى عبدالفتاح حسن وزير الشئون الاجتماعية احتجاجا على حريق الكنيسة الذى يكشف أن محاولات إثارة الفتن الطائفية فى مصر تسبق دائما المؤامرة على الحكم الوطنى، ورغم أن " مانسفيلد " ذكر أنه لم يعرف على الإطلاق بشكل واضح ومحدد الجهة المسئولة عن ذلك الحريق الضخم، إلا أنه ألصق التهمة بالإخوان المسلمين وحزب مصر الفتاة وبعض الجماعات الأخرى، وكذلك " دليب هيرو " الذى ألصق التهمة بالإخوان المسلمين بقوله :" لعبت جماعة الإخوان المسلمين دورا مهما فى أحداث الشغب بالقاهرة التى تمت فى يناير 1952 وهى أحداث هزت النظام الملكى فى مصر " [174].

بهذه الأحداث اتخذ الملك قراره بإقالة النحاس ووزارته، وقد جاء فى الأمر الملكى للإقالة فى 27 يناير 1952 : " إن أشد ما نحرص عليه ونعمل له هو أن تنعم بلادنا العزيزة بحكم يحفظ سلامتها، ويرعى الأمن بين ربوعها، ويستتب معه النظام، وتتوافر فى ظله طمأنينة الناس على أرواحهم وأموالهم – هذا بعد أن أحرق فاروق القاهرة – ولقد أسفنا أشد الأسف لما أصيبت به العاصمة أمس من اضطرابات نتجت عنها خسائر فى الأرواح والأموال، وسارت الأمور سيرا يدل على أن جهد الوزارة التى ترأسونها قد قصر عن حفظ الأمن والنظام، لذلك رأينا إعفاءكم من منصبكم [175] واقترح حيدر (القائد العام) على الملك أن يؤلف النحاس وزارة قومية لمواجهة الموقف، واقتنع فاروق بالفكرة وأيدها أيضا إلياس إندراوس الذى كان يخشى أن تجئ الوزارة الجديدة وتطالب بالتطهير، إلا أنه تم عرض الوزارة على نجيب الهلالى لكنه رفض العرض الذى حمله إليه حافظ عفيفى رئيس الديوان الملكى، فقام بتأليفها على ماهر فى نفس اليوم بعد أن أرسل إنذارا بأنه لن يشكل الوزارة إذا لم تصدر المراسيم

على الفور، بل أنه حرص على الإشادة أمام البرلمان بسلفه العظيم، إلا أن معادلة البقاء فى الحكم مع وقف الكفاح المسلح ومطاردة الفدائيين وزيادة عدد المعتقلين والحصول على تأييد البرلمان فى نفس الوقت ... كانت معادلة صعبة لا يسهل حلها، لذا لم تستمر هذه الوزارة أكثر من شهر وبضعة أيام واجهت فيها خمس أزمات كانت كفيلة بتحطيمها، كان أخطرها عندما طالبه القصر بحل البرلمان الوفدى، وكان يرى بدء المفاوضات مع الإنجليز ووراء ظهره برلمان الأغلبية، وتسرب إلى الصحف مرسوم حل البرلمان الذى كان على ماهر يحتفظ به فى درج مكتبه لمواجهة الموقف فى حالة انتهاء الهدنة بينه وبين الوفد [176]، وأن على ماهر رفض تعيين كريم ثابت وزيرا فى وزارته، وكان إلياس إندراوس قد اتصل به وقت تشكيل الوزارة وأبلغه أن الملك يسره أن يضم كريم ثابت إلى وزارته رغم أنه عين وزيرين من أتباع السراى هما مرتضى المراغى فى الداخلية وزكى عبدالمتعال للمالية والاقتصاد ثم أخرجه منها، هذا بجانب أن الملك كان يبغض على ماهر وكان بينهما ما يشبه القطيعة [177]، لذا اضطر على ماهر إلى الاستقالة فى أول مارس 1952 بعد أن شعر بأبعاد مؤامرة القصر، ووافق نجيب الهلالي – هذه المرة – على المجئ إلى الحكم فألف وزارته فى نفس اليوم [178].

قررت الوزارة تأجيل البرلمان لمدة شهر. وردا على هذا، قرر الوفد عدم تأييدها وعدم الثقة بها داخل البرلمان وخارجه، ثم استصدرت مرسوما فى يوم 24 مارس 1952 بحل مجلس النواب، وتحديد يوم 18 مايو موعدا لإجراء الانتخابات و 31 مايو لاجتماع المجلس الجديد، وأخيرا قررت الوزارة تأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى، وصدر بذلك مرسوم فى 12 أبريل نص فيه على وقف جميع الإجراءات بعد أن تلقت كثيرا من الشكاوى التى طالبت بفتح باب القيد فى دفاتر الانتخابات بدعوى أنها وضعت فى عهد وزارة الوفد الأخيرة، وأن النواب والشيوخ

الوفديين كانوا يتدخلون فى تحريرها، فيقيدون أسماء أنصارهم ويستبعدون أسماء خصومهم، وصرح وزير الداخلية فى 12 يونيه بأن الانتخابات تجرى فى أكتوبر 1952 ويجتمع البرلمان فى نوفمبر من تلك السنة [179].

الجدير بالذكر أنه لم تتحقق الآمال التى عقدت على وزارة الهلالى رغم كونها أطول وزارات الاحتضار والإداريين عمرا وذلك بسبب أن التطهير لن يترك رجالات القصر بل حتما سيشير بأصبع الاتهام إليهم، وهذا لن يكون مرضيا للسراى، كما أنه حاصر البرلمان بقوات البوليس خشية تكرار عملية اقتحام الأسوار للاجتماع عنوة، وصادر مجلة الملايين الشيوعية، والكاتب التى كان يصدرها أنصار السلام، واللواء مجلة الحزب الوطنى الجديد، ومنعت الرقابة أى إشارة إلى الانتخابات، وأصدر الهلالى أمرا بتحديد إقامة فؤاد سراج الدين سكرتير الوفد، وهى أول مرة يتعرض فيها مسؤول وفدى كبير لمثل هذا الإجراء على يد حكومة مصرية، وأصدر الأوامر باعتقال الشيوعيين وقادة الحزب الوطنى الجديد الاشتراكى (مصر الفتاة) وأعضاء حركة أنصار السلام، وعدد من شباب الوفد، وأصبح الحكم بعيدا عن الديمقراطية التى أهدرت، والدستور المعطل، والبرلمان المحلول، كما أن تأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى كان ذلك أملا فى تأليف حزب جديد له يدخل به الانتخابات [180]، وقد فعل ذلك من قبل إسماعيل صدقى عندما ألغى دستور 1923 وأصدر دستور 1930.

لم يكن الهلالى كما أراد الملك وحاشيته أن يكون، فهم أرادوا رئيسا للوزارة يستطيعون الاعتماد عليه فى أن يقوم بمظاهر إصلاحية لا تمس نظام الرشوة والفساد المعقد الذى كانوا يتوسلون به إلى الإثراء على حساب الشعب المصرى، وقد أصدر الضباط الأحرار منشورا بعنوان انقلاب جديد تناولوا فيه تطورات الأحداث التى تموج بها الساحة السياسية وأثنوا فيه على حكومة الوفد لإلغائها المعاهدة ورفضها للأحلاف العسكرية

وعلى حكومة على ماهر لعدم تجاوبها مع القصر والإنجليز، وهاجموا حكومة الهلالى لأنها أعلنت أنها جاءت تحارب الفساد وانحرفت بعيدا عن المعركة الوطنية (المواجهة مع الإنجليز)، ولقد ظن الملك وحاشيته خطأ أن حسين سرى يمكن أن يكون ذلك الرجل، ولكن الهلالى خيب ظنهم بأن قدم استقالته فى 28 يونيه 1952 قبل إعداد حسين سرى لتولى الحكم، وكريم ثابت هو المنظم الرئيسى لمؤامرة خلع الهلالى وكان أكثر حاشية فاروق بغضا عند الناس، لقد كرهوه لأنه باع واشترى النفوذ السياسى وهو صحفى وناشر فحسب بل لأنه كان مستهترا أظهر المسلمين المصريين فى صورة تثير السخرية بتشجيعه فاروق على أن يعلن نفسه سيدا منحدرا من صلب النبى محمد (ﷺ)، وقد انحدر فاروق، كما يعلم كافة الناس – من الأرناءوط والشراكسة من جهة أبيه ومن الأتراك والفرنسيين من جهة أمه، ومن أجداده جوزيف سيفر الذى اشتهر باسم سليمان باشا وهو أحد ضباط نابليون فى خلال الحملة الفرنسية على مصر 1798، لو كان هناك أى دم عربى فى عروق فاروق فلا شك فى أنه كان مخففا إلى الحد الذى يتعذر معه إرجاعه إلى النبى محمد (ﷺ) [181]، وقد سبق لوالده الملك فؤاد أن قام بمحاولة لتنصيبه خليفة للمسلمين ولكن لم يستطع .

على كل حال تألفت وزارة حسين سرى الخامسة فى 2 يوليه 1952، ولم تعمر هذه الوزارة أكثر من عشرين يوما تفجرت خلالها أزمة الجيش بحل مجلس إدارة نادى الضباط الذى كان قد تم انتخابه برئاسة محمد نجيب تحديا لإرادة القصر، وكان هذا التصرف بمثابة إشارة البدء لثورة 23 يوليه.

وجه الملك مذكرة إلى حسين سرى تتضمن إنذارا لمحمد حيدر القائد العام بأنه يعتبر مفصولا إذا لم يعمل خلال خمسة أيام على حل مجلس نادى الضباط، وأدى ذلك إلى تقديم محمد نجيب لاستقالته وحاول سرى رئيس الوزراء إنقاذ الموقف بأن طلب من الملك تعيين اللواء محمد

نجيب وزيرا للحربية، ورفض القصر مطلب سرى مما دعاه إلى تقديم استقالته فى 20 يوليه 1952، ثم جاءت وزارة الهلالى الثانية يوم 22 يولية [182].

وقد وضع الهلالى شروطا لتأليف وزارته، كان أهمها إخراج كريم ثابت من الإذاعة لأنه كان مشرفا عليها، وأن يختار وزراءه دون تدخل، وإبعاد العناصر الفاسدة من رجال الحاشية، وإلغاء الأحكام العرفية، وأن تحدد الوزارة الجديدة موعد الانتخابات بدون تدخل القصر، وقد قبلت هذه الشروط التى تم تأليف الوزارة بمقتضاها [183]، وقامت ثورة 23 يوليه واستقالت وزارة الهلالى التى استمرت 18 ساعة فقط [184]، وألف على ماهر الوزارة فى اليوم التالى (24 منه)، وتنازل الملك فاروق عن العرش إلى ولى عهده الأمير أحمد فؤاد فى 26 يوليه وغادر البلاد، والمتأمل فى البيانات الأولى التى أذاعها الجيش على الشعب أنها تضمنت الإشادة بالدستور والحرص عليه، ففى البيان الأول قوله " وإنى أؤكد للشعب المصرى أن الجيش اليوم كله أصبح يعمل لصالح الوطن فى ظل الدستور مجردا من أية غاية "، وورد فى بيان آخر أذاعه القائد العام قال " إننا ننشد الإصلاح والتطهير للجيش وفى جميع مرافق البلاد ورفع لواء الدستور "، وفى 31 يوليه بعد ثمانية أيام من قيام الحركة، أذاع القائد العام للجيش بيانا دعا فيه الأحزاب والهيئات إلى تطهير نفسها كما فعل الجيش، وأن تعلن الأحزاب برامج مجددة واضحة المعالم حتى يكون الشعب على بينة من أمره .

وطبقا للدستور فإنه نص على أن يكون الأوصياء من المسلمين يتم اختيارهم من بين أمراء العائلة المالكة وأقاربها ورؤساء الوزارات والوزراء والنواب والشيوخ، وبما أن قضية الوصاية قضية دستورية فقد عرضت على الدكتور عبدالرازق أحمد السنهورى باشا، إذ كان دستور

1923 ينص على ألا يتولى أوصياء العرش عملهم إلا بعد أن يؤدوا أمـام مجلسى النواب والشيوخ مجتمعين اليمين قبل مباشرة سلطتهم الدستورية.

وتحدد المادة 52 من الدستور أنه عند وفاة الملك يجتمع البرلمـان بحكم القانون خلال عشرة أيام من الوفاة، فإذا كان المجلس منحلا وكـان الموعد المعين لاجتماعه بعد انتخاب أعضائه يجاوز اليوم العاشر وجب أن يعود المجلس المنحل للعمل حتى يجتمع المجلس الذى يخلفه .

وتنص المادة 55 على أن يتولى مجلس الـوزراء بـصفة مؤقتـة سلطات الملك الدستورية حتى يؤدى أوصياء العرش اليمين أمام البرلمان.

وكان مفروضا أن يدعى البرلمان الوفدى للانعقاد طبقـا للدسـتور وبناء على فتوى كبار رجال القانون الوفديين لرئيس الوزراء على ماهر، وكان خلال رئاسته للوزارة – وبعد حريق القاهرة – قد رفض حل مجلس النواب الوفدى بعد أن منحه المجلس الثقة بناء على توجيهات الوفد .

وفى أول أغسطس 1952 أصدر قسم الرأى مجتمعا قرارا لم يوافق عليه إلا واحد فقط – هو الدكتور وحيد رأفت – بعدم جواز دعوة مجلـس النواب " المنحل " فى حالة نزول الملك عن العرش وأنـه يجـب إجـراء انتخابات جديدة، ولما كانت الانتخابات تأخذ وقتا غير قصير فـإن الحـل الوحيد هو إيجاد نظام للوصاية المؤقتة بإضافة مادة للأمر الملكى المـشار إليه تنص على أنه فى حالة نزول الملك عن العرش وانتقال العرش إلـى خلف قاصر يجوز لمجلس الوزراء إذا كان مجلس النواب منحلا أن يؤلف هيئة للعرش من ثلاثة تتولى بعد حلف اليمين أمام مجلس الوزراء سـلطة الملك إلى أن تتولاها هيئة الوصاية الدائمة، ولم يكن اللواء محمد نجيب من هذا الرأى ولكنه خضع للأغلبية كعادته .

وفى يوم 2 أغسطس صدر مرسوم بقانون بتعيين هيئة وصاية على العرش من الأمير محمد عبدالمنعم وبهى الدين بركات والقائمقام أركـان حرب محمد رشاد مهنا الذى عين وزيرا للمواصلات بصفة شكلية ليبتحق

عضوية مجلس الوصاية دستوريا [185]، وفى 7 سبتمبر استقالت وزارة على ماهر، وتألفت وزارة محمد نجيب الأولى من قبل هيئة الوصاية (7 سبتمبر 1952 – 18 يونيه 1953)، وهو أحد أعضاء الضباط الأحرار، وقد نوه فى جواب قبول الوزارة أنه يعمل على إقامة دعائم الدستور، سياج الحريات وضمان الحقوق[186] .

وفى أوائل أكتوبر تم طرد رشاد مهنا من مجلس الوصاية وتم اعتقاله فى منزله بسبب تآمره مع بعض عناصر الجيش على إسقاط الحكومة، واستقال بهى الدين بركات احتجاجا على هذه الخطوة، وفى 14 منه صدر أمرا بتعيين الأمير عبدالمنعم الوصى الأوحد على عرش مصر حتى إلغاء الوصاية وإعلان الجمهورية وتقاعد عن الحياة العامة حيث كان متعاونا مع الحكومة .

وفى 10 ديسمبر أعلنت حكومة الثورة إلغاء دستور 1923 قائلة : " عندما بدأ الجيش الثورة فى 23 يوليه كانت البلاد فى حالة فساد وانهيار بسبب حكم فاسد من ملك فاسد وبسبب تدهور مستوى الخلق السياسى وبسبب النظام الفاسد للحكومة البرلمانية، كان الملك يسخر الدستور وسيلة يبرر بها تصرفاته، وقد وجد فى الدستور بمعونة من الذين حكموا البلاد باسمه ثغرات مكنته من تحطيم ما فى الدستور من مبادئ ... وتعمل الحكومة على إنشاء لجنة لصياغة دستور جديد يقره الشعب ويكون خاليا من عيوب الدستور القديم " [187]، وفى 18 يناير 1953 صدر مرسوم بقانون بحل الأحزاب السياسية ومصادرة أموالها، باستثناء جماعة الإخوان المسلمين على أساس أنها جماعة دينية وليست سياسية، ولأن من بين أعضاء مجلس قيادة الثورة الذى يضم 18 عضوا والذى تقلد زمام الحكم فى البلاد كان يوجد أربعة منهم على صلة وثيقة للغاية مع جماعة الإخوان المسلمين، وكان محمد أنور السادات من بين هؤلاء الأربعة، وأعطى مجلس قيادة الثورة للجماعة ثلاثة مقاعد فى الحكومة ولكن الهضيبى رفض

هذا العرض (وقد تفجرت فجوة واسعة بينهم وبين الحكومـــة فـــى عهـــد عبدالناصر)، وفى 18 يونيه صدر إعلان دستورى من مجلس قيادة الثورة بإلغاء النظام الملكى وسقوط أسرة محمد على مع إلغاء الألقاب من أفـــراد هذه الأسرة، وإعلان الجمهورية ويتولى اللواء "أ.ح " محمد نجيب قائـــد الثورة رئاسة الجمهورية، مع احتفاظه بسلطاته الحالية فى ظل الدســـتور المؤقت، ويستمر هذا النظام طوال فترة الانتقال، وللشعب تحديـــد نـــوع الجمهورية واختيار شخص الرئيس عند إقرار الدستور الجديد (188)، وهنا انتهت الحركة الدستورية التى نشأت فى ظل الأسرة المالكة أسرة محمـــد على على يد ثورة 1952 لتبدأ حركة دستورية جديدة مع رجال الثـــورة، حتى مجئ دستور 1971 الذى قام بوضعه الرئيس محمد أنور السادات.

هوامش الفصل الرابع

1- مذكرات حسن يوسف : المرجع السابق، ص 89، 90، د. مختار أحمد نور : المرجع السابق، ص 112، 113 .

2- ظهرت فرقة القمصان الزرقاء في منتصف الثلاثينات بدعة القمصان الملونة، وهي تشكيلات تنشأ تحت ستار النهوض بالروح الرياضية في الشباب، ثم تحولت إلى تأييد سياسة حزبية معينة، قامت في إيطاليا فرقة القمصان السوداء (الفاشيست) وفي ألمانيا فرقة القمصان النازية (ذات اللون البني) وكادت البدعة تمتد إلى إنجلترا لولا أن أصدرت الحكومة تشريعا يحرم على جماعتها ارتداء زي رسمي موحد، وفي مصر أنشأ حزب مصر الفتاة فرقة القمصان الخضراء، وردا على ذلك أنشأ الوفد في سنة 1934 فرقة القمصان الزرقاء، انظر، مذكرات حسن يوسف، ص 91، د. عبدالعظيم رمضان : المرجع السابق، ص 33، 34 .

3- د. مختار أحمد نور، ص 32 .

4- مذكرات حسن يوسف، ص 93 .

5- د. محمد حسين هيكل، ج 2، ص 34، 35 .

6- F.O. 407/221 No. 83 Lampson to Eden Dec. 20, 1937.؛ د. عبدالعظيم رمضان، ص 126، 127،

7- مذكرات حسن يوسف، ص 93 .

8- محمد زكي عبدالقادر : المرجع السابق، ص 95 :

9- د. يونان لبيب رزق، ص 392 .

10- د. مصطفى الفقي : الأقباط في السياسة المصرية، مرجع سابق، ص ص 92، 100، الرافعي ج 2، ص 49، 50، البلاغ في 1937/9/7، سامي مهران : حكايات برلمانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999، ص 86، 87 .

11- د. يونان لبيب رزق، ص 394 .

12- محمد زكى عبدالقادر، ص 92 .

13- أحمد الحمروش، ص 96، د. يونان لبيب رزق، ص 393، 394 .

14- Amin Youssef Bey : Op. Cit. PP.234-235.

15- د. يونان لبيب رزق، ص 394، الحمروش، ص 96، نص اليمين الدستورية : " وأحلف بالله العظيم أنى أحترم الدستور وقوانين الأمة المصرية وأحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه "، وهذه الصيغة هى الواردة فى المادة 50 من الدستور، راجع، الرافعى، ص 48 .

16- البلاغ فى 1937/10/11، الرافعى، ص 58 .

17- محمد زكى عبدالقادر، ص 95، وانظر، د. محمد حسين هيكل، ص32، 33 .

18- صلاح الشاهد : ذكرياتى فى عهدين، مرجع سابق، ص 31 - 33، كان خروج أحمد ماهر والنقراشى من الوفد وتشكيل حزب الهيئة السعدية يعتبر ثالث انقسام يحدث فى الوفد، فصل سعد زغلول عشرة أعضاء من 14 عضوا كانوا يشكلون رئاسة الوفد، وفصل النحاس ثمانية من 11 عضوا كانوا يشكلون رئاسة الوفد أيضا عام 1932، ومع ذلك كان الوفد يمضى بعد ذلك قويا محافظا على زعامته الشعبية، وكان الخارجون أو المفصولون ينحدرون إلى البعد عن السياسة، أو تشكيل لأحزاب الأقلية، وغالبا ما كان يقترن ذلك بموقف طبقى، ففى عهد سعد كانوا من أشباه الإقطاعيين الذين تجمعوا فى حزب الأحرار الدستوريين وفى عام 1932 لم تتوفر لهم إمكانيات تشكيل حزب يوحد مصالحهم، أما الهيئة السعدية فقد حطمت فور تشكيلها تقليدا هاما من تقاليد الوفد، وهو عدم انضمام أعضاء الوفد إلى مجالس إدارة الشركات حيث كان رأس المال

الأجنبى يلعب دورا مؤثرا، ولكن ماهر أصبح رئيسا لمصانع نسيج القاهرة، وأصبحت الهيئة السعدية حزبا يمثل أو يؤيد البرجوازية الكبيرة، انظر، الحمروش، ص 97، 98 .

19- الرافعى، ص 59 .

20- مذكرات حسن يوسف، ص 95، د. عبدالعظيم رمضان، ص 68 .

21- الرافعى، ص 60 .

22- د. عبدالعظيم رمضان، ص 74 .

23- البلاغ فى 21، 1937/12/22، الرافعى، ص 60، 61، د. مختار أحمد نور، ص 34، 35، مذكرات حسن يوسف، ص 98، 99، د.هيكل، ص 67.

24- مذكرات حسن يوسف، 99، F.O. 407/221 No. 87 Lampson to Eden , Dec. 28 , 1937.

25- Ibid , No. 89 Lampson to Eden , Dec. 29 , 1937 . ، البلاغ فى 1937/12/30

26- د. مختار أحمد نور، ص 35 .

27- فؤاد كرم، ص 362، الرافعى، ص 61، Ibid , No. 90 Lampson to Eden , Dec. 30 , 1930.

28- محمد زكى عبدالقادر، ص 98، 99، د. يونان لبيب رزق، ص408، 409

29- الحكومة المصرية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية، لسنة 1938، المطبعة الأميرية، 1940، ص 1، F.O. 407 /222 No. 3 Lampson to Eden , Jan. 4,1938 .، الوقائع المصرية، عدد 1 فى 1938/1/2، عدد 17 فى 1938/2/2، الرافعى، ص 65، فؤاد كرم، ص 363، محمد خليل صبحى، ص927، 928 .

30- مضابط مجلس الشيوخ، جلسة 8 فى 1938/1/3، ص 102 .

31- د. هيكل، ص 50، 55، 58، 59، 70 .

32- د. يونان لبيب، ص 409 .

33- محمد زكى عبدالقادر : أقدام على الطريق، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، القاهرة، 1967، ص 355 .

34- محمد زكى عبدالقادر : محنة الدستور، ص 103، د. يونان لبيب رزق، ص 410، الحمروش، ص 99 .

35- د. هيكل، ص 61 .

36- سيد مرعى: أوراق سياسية، ج 1، المكتب المصرى الحديث، 1978، ص 83، جاك بيرك، ص 288 .

37- فؤاد كرم، ص 367، 368 .

38- مضابط مجلس الشيوخ، جلسة 11 فى 1938/5/24، ص 165 - 176، وانظر، محمد زكى عبدالقادر، ص 104، 105 .

39- د. عبدالعظيم رمضان، ص 192 .

40- محمد الطويل : يهود فى برلمان مصر، مرجع سابق، ص 96، 98، د. يونان لبيب رزق، ص 372، 373 .

41- فؤاد كرم، ص 373 - 380، محمد زكى عبدالقادر، ص 105 .

42- د. يونان لبيب رزق، ص 418 - 420 0يذكر، مارسيل كولومب عن وزارة على ماهر الثانية : لقد اشترك السعديون بخمسة أعضاء بالإضافة إلى تسعة من المستقلين بينما رفض ذلك الأحرار الدستوريون، ص 115، الرافعى، ص 76، 77 .

43- د. مصطفى الفقى، ص 101 .

44- د. هيكل، ص 146 - 149 .

45- د. الفقى، ص 101، 102 .

46- مارسيل كولومب، ص 122، 123، فؤاد كرم، ص 385 - 393 .

47- محمد زكى عبدالقادر، ص 108، 112 .

48- فؤاد كرم، ص 397 – 399 .

49- الرافعى، ص 103، 104، مضابط مجلس الشيوخ، جلسة 16 في 1941/2/7، ص 243، 282، وللمزيد، انظر، د. هيكل، 181

50- مضابط مجلس الشيوخ، جلسة 18 فى 1941/3/24، 282، 283.

51- نفس المصدر، جلسة 23 فى 1941/5/8، ص 329 .

52- دار الوثائق القومية، محافظ تقارير الأمن، محفظة رقم 8، تقارير أمن عام 1941، تقارير حكمدارية بوليس مصر، القلم المخصوص، سرى سياسى، بتاريخ 1941/6/4 .

53- الرافعى، ص 104، 105، د. هيكل، ص 181 .

54- دار الوثائق القومية، محافظ تقارير الأمن، محفظة رقم 9، تقارير أمن 1942 – 1952، سرى عام ومذكرات بتاريخ 1942/1/12 .

55- د. عاصم الدسوقى : مصر فى الحرب العالمية الثانية 1939 – 1945، دار الكتاب الجامعى، القاهرة، ط 2، 1982، ص67،68، الرافعى، ص 105، 106 , Vatikiotis : Op. Cit. PP. 347 – 348.

56- د. محمود متولى : حادث 4 فبراير سنة 1942 فى التاريخ المصرى المعاصر، دار الثقافة للطباعة والنشر بالقاهرة، 1978، ص 49.

57- محسن محمد : التاريخ السرى لمصر – من الوثائق البريطانية والأمريكية، دار المعارف، 1979، ص 222، سامى مهران، ص92 .

58- د. محمود متولى، ص 35 – 39، د. هيكل، ص 250، 251 .

59- محمود متولى، ص 52، محمد نجيب : مصير مصر – كتاب تمت مصادرته سنة 1955، دار ديوان للطباعة والنشر، القاهرة، 1995، ص 51، 52، د. عاصم الدسوقى، ص 70 .

60- مارسيل كولومب، ص 130، محسن محمد، ص 216، جاك بيرك، ص 294، محمد نجيب، ص 52.

61- د. عاصم الدسوقى، ص 75، 76 .

62- سامى مهران، ص 92، محمد نجيب، ص 52 .

63- د. هيكل، ص 207 .

64- تريفور إيفانز، ترجمة، د. عبدالرؤف أحمد عمرو : مذكرات اللورد كليرن 1934 – 1946، ج 2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995، ص 77، 85، 95، 108، 112 .

65- فؤاد كرم، ص 411 .

66- دار الوثائق القومية، محافظ تقارير الأمن، محفظة رقم 9، وثيقة فى 1942/2/9، د. يونان لبيب رزق، ص 446، أما التقارير الأجنبية فتذكر أن الأحرار الدستوريين طلبوا تخصيص 50% من المقاعد للمعارضة – وهذا متفق عليه – وقد رفض النحاس ذلك ووافق على منحهم 35% فقط من تلك المقاعد، انظر، F.O. 371 /31568 No. 654 Lampson to F.O. Feb. 23 , 1942 .

67- F.O. 141 /829, Pt. 2 from Abdel Aziz Fahmy to Mr. Smart , Feb. 7 , 1942 .

68- مارسيل كولومب، ص 130، 138، 139، محمد الطويل : الإخوان فى البرلمان، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، ط 2، 1994، ص 44.

69- Ibid , Memorandum Political Situation Mr. Smart March 4 , 1942 .

70- مضابط مجلس الشيوخ، جلسة 12 فى 1942/3/30، ص 153، 154، مصطفى الغريب محمد القصير، ص 312 .

71- الرافعى، ص 115، 116 .

72- فؤاد كرم، ص 413، 414، 417 .

73- الرافعى، ص 116 .

74- د. محمود متولى، ص 42 .

75- صلاح الشاهد، ص 34 .

76- د. محمود متولى، ص 42، 43، 46، 47 .

77- مذكرات اللورد كليرن، ص 57، 58 .

78- مذكرات كريم ثابت، عشر سنوات مع فاروق 1942 – 1952، نهاية الملكية، ج 2، دار الشروق، القاهرة، ط 2، 2000، ص 66، 67 .

79- F.O. 141 /825 Report on the Disturbances at the Girga Election، from 9 to 14 Feb. 1943 . د.الفقى، ص107 .

80- مذكرات حسن يوسف، ص 138، ويذكر د. عاصم الدسوقى، أن النحاس رفض نقل الحكومة من مصر إلى السودان أو إلى فلسطين، المرجع السابق، ص 82 .

81- د. عاصم الدسوقى، ص 79، 81، 82 .

82- مذكرات حسن يوسف، ص 140 .

83- د0 الفقى، ص 110، 111، سيد مرعى، ص 84، الجدير بالذكر أن عبيد كان قريبا جدا بالنحاس حتى أنه لما عزم النحاس سنة 1934 أن يتزوج كان لمكرم يد فى اختيار حرم النحاس ورفيقة حياته، ووصلت المودة بين بين حرم مكرم وحرم النحاس فتوثقت علاقة السيدتين كتوثيق علاقة زوجيهما، وبقى الأمر على ذلك إلى سنة 1942، انظر، جلال السيد، سامى مهران : البرلمان المصرى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1984، ص 136 .

84- د. هيكل، ص 225 .

85- F.O. 141 /829 , Pt. 2 from Lampson to Eden May 25, 1942 .

سيد مرعى، ص 127 .

86- د. يونان لبيب، ص 449 .

87- د. الفقى، ص 112، 113 .

88- نفسه، ص 121 .

89- الرافعى، ص 124 .

90- مذكرات حسن يوسف، ص 142، جلال السيد، سامى مهران : المرجع السابق، ص 140 – 149 .

91- Ibid.

92- مذكرات اللورد كليرن، ص 65، 107، 112 .

93- جلال السيد، سامى مهران، ص 149، 157، 160، د. الفقى، ص126 – 129، سامى مهران، ص 118 – 120، د. عاصم الدسوقى، ص 125 – 127، 140، 141 وقد بين د. عاصم أن المجلس استند فى قراره هذا بأنه كان ينبغى على مكرم عبيد تقديم استجواب مهذب إلى البرلمان الذى هو الجهة المختصة مادام الأمر بين نائب والوزارة ومادام النظام البرلمانى قائما فى البلاد ومادامت المسئولية الوزارية الصحيحة قائمة على أساس من الدستور، نفس المرجع، ص 125، وفى هذا يقول د. يونان لبيب رزق : أن عبيد لم يستطع أن يتفهم حقيقة أنه كان كبيرا بالحزب الكبير وظل على تصوره أن الحزب الشعبى كان كبيرا به، ويضيف د. يونان أن مكرم قد جانبه التوفيق وهو ينظر إلى الوزارة نظرة الغنائم أو الأسلاب، وأن التمرد على الزعامة الوفدية والتشهير من خلال الكتاب الأسود جعله يتصور أنه "بطل إقالة الوزارة الوفدية " والبطل لابد وأن يستأثر بالنصيب الأوفى من الغنيمة، المرجع السابق، ص 464، والواقع أن د. يونان لم يحالفه التوفيق بالنظر إلى الوزارة على أنها من الغنائم أو الأسلاب، رغم إضافته أنه كان سببا من أهم أسباب ضعف تجربة " الوزارات اللاوفدية "، نفس

المرجع والصفحة، كما أن التوفيق لم يحالف مكرم عبيد إذا كان بنفس هذه النظرة.

94- فؤاد كرم، ص 419، 423 – 425 .

95- محسن محمد، ص 403 .

96- F.O. 371 /41335 No. 1350 Lord Killearn Cairo , Nov. 15 , 1944 .

97- محمد زكى عبدالقادر، ص 125 .

98- د. يونان لبيب رزق، ص 466 .

99- مذكرات اللورد كليرن، ص 111، 112، 187، 188، وانظر، محمد عبدالحميد أحمد الحناوى : الجلاء ووحدة وادى النيل 1945 – 1954، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، 1990، ص 9 .

100- محسن محمد، ص 413 .

101- د. يونان لبيب رزق، ص 466 .

102- مذكرات حسن يوسف، ص 242، 243، د. عاصم الدسوقى، ص154 .

103- محمد الطويل : المرجع السابق، ص 45، الرافعى، ص 153، 154، سيد مرعى، ص 127، ويذكر محمد عبدالحميد الحناوى : أن هذه الانتخابات شارك فيها الوفد على مضض لتمسكه بمذكرته السابقة فى عام 1940 بضرورة الجلاء عن وادى النيل، المرجع السابق، ص 9 .

104- مذكرات حسن يوسف، ص 244 .

105- د. يونان لبيب رزق، ص 466، 467، بيتر مانسفيلد، ترجمة، عبدالحميد فهمى الجمال : تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995، ص 407 .

106- دار الوثـــائق القوميـــة، محفظـــة 481 عابـــدين، وثيقـــة فـــى 1944/11/16.

107- د . يونان لبيب رزق، ص 467 .

108- مذكرات حسن يوسف، ص 245 .

109- الرافعى، ص 155 .

110- د. يونان لبيب رزق، ص 469، بيتر مانسفيلد : المرجع الـــسابق، ص 399، محمد الحناوى، ص 9، 10، مـــذكرات كـــريم ثابـــت، ص143 .

111- د. مختار أحمد نور، ص 240، 241، المصرى فى 1946/1/31، د. فرغلى على تسن: موقف الحكومة المصرية من النشاط السياسى للطلاب 1945 - 1952، دار الوفـــاء لـــدنيا الطباعـــة والنـــشر، إسكندرية، 2003، ص 33 .

112- البلاغ فى 1946/2/3 .

113- دار الوثائق القومية، محفظة 216 عابدين، الأحزاب، حزب الوفد، وثيقة فى 1946/2/3

114- نفس المصدر، والمحفظة، وثيقة فى 1946/2/8 .

115- المصرى فى 1946/1/31، J.C.Hurewitz : Diplomacy in the Near and Middle East, ADocumentary Record 1914 – 1956, Vol. 11 , London , P. 259 .

116- المصرى فى 1946/1/26 .

117- مجلس النواب، جلسة 14 فى 4و5و1946/2/12، ص 978 .

118- د. فرغلى على تسن، ص 34، 35 .

119- محفظة 216 عابدين، وثيقة فى 1946/2/8 .

120- محمد الحناوى، ص 32 - 35، د. فرغلى على تسن، ص 35.

121- Hurewitz: Op. Cit. , P. 259 .

122- سيرانيان، ترجمة، عاطف عبدالهادى علام : مصر ونضالها من أجل الاستقلال 1945 – 1952، أكاديمية العلوم السوفيتية، معهد الاستشراق، دار الثقافة الجديدة، مصر، 1984، ص 118 .

123- د. فرغلي ص 36، . Hurewitz : Op. Cit. , P. 260

124- البلاغ فى 1946/2/3 .

125- المصرى فى 2/4 و 1946/2/6 .

126- البلاغ فى 1946/2/4 .

127- د. فرغلى، ص 36 .

128- دار الوثائق القومية، محفظة 481 عابدين، وثيقة فى 1946/2/9، Vatikiotis: Op. Cit., PP. 360 – 361.، سامية حسن سيد إبراهيم : الجامعة المصرية ودورها فى الحياة السياسية 1908 – 1946، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، 1983، ص 424 .

129- مختار أحمد نور، ص241، وللمزيد انظر، د. فرغلى، ص 37 – 139.

130- مجلس النواب، الجلسة السابقة، ص 977، سامية حسن سيد إبراهيم، ص 428، 429 .

131- نفس المصدر، والجلسة، ص 978، د. فرغلى، ص 42 .

132- د. فرغلى، ص 51، سامية حسن سيد إبراهيم، ص 431، 432، سيرانيان، ص 130 .

133- مجلس النواب، جلسة 18 فبراير 1946، ص 1037، 1038، 1040، 1041، وانظر، صفاء محمد فتوح شاكر : إسماعيل صدقى باشا – دوره فى السياسة المصرية 1914 – 1950، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، 1991، ص 375، 376، 378 .

134- سيرانيان، ص 132، صفاء محمد فتوح : المصدر السابق، ص379 .

135- د. لطيفة محمد سالم : الصحافة والحركة الوطنية المصرية 1945 – 1952، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، مصر النهضة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987، ص 19، 20، صفاء محمد فتوح، ص 384، مارسيل كولومب، ص 284.

136- سيرانيان، 182، 183، 186 – 188 .

137- مارسيل كولومب، ص 270، الرافعى، ص 206، 210 .

138- محمد نجيب : المرجع السابق، ص 53.

139- لويس جرجس، ص 480 .

140- مذكرات كريم ثابت، ص 207، سيرانيان، ص 189، 190، فؤاد كرم، ص 452 – 455، F.O.141/1187,427/32/47 . Memorandum , April 16 , 1947 ، محمد نجيب، ص53، د. فرغلى على تسن، ص 125، Vatikiotis : Op. Cit. P. 364 ,– صدقى هو الذى أجرى المفاوضات مع إيطاليا لتسليم جغبوب، وهو الذى كان رئيسا لوزراء مصر عندما وافق مجلس النواب والشيوخ على اتفاقية تسليم جغبوب، والغريب فى الأمر أنه هو الذى كان يرأس الحكومة المصرية عام 1946 وحكومته هى التى طالبت برد جغبوب وغيرها، انظر، محسن محمد، ص 230 – 232، الواحة مصرية 100% فأين الحكومة المصرية والبرلمان المصرى من المطالبة بإعادتها إلى التراب المصرى فى وقتنا المعاصر.

141- د. يونان لبيب رزق، ص 486 – 492، سامى مهران، ص 144، محمد نجيب، ص 55، جلال السيد، سامى مهران، ص 248 .

142- محمد زكى عبدالقادر : مذكرات ... وذكريات، مطـابع الأخبـار (ب. ت)، ص 91 - 94 .

143- مذكرات حسن يوسف، ص 263 - 267، فؤاد كرم، ص 471 - 475، د. لطيفة محمد سالم، ص 30 .

144- الرافعى، ص 293 .

145- نفسه، ص 295 - 297، فؤاد كرم، ص 477 - 481، د. يونان لبيب رزق، ص 498، 499، د0 لطيفة محمد سالم، ص31 .محمد زكى عبدالقادر، مذكرات وذكريات، ص 98 .

146- صلاح الشاهد : ذكرياتى فى عهدين، مـصدر سـابق، ص 61، الرافعى ص 300، مذكرات حسن يوسف، ص 269، 270، محمد زكى عبدالقادر، محنة الدسـتور، ص 151، نفـسه : مـذكرات وذكريات، ص 123، د. محمود متولى : مصر والحياة الحزبيـة والنيابية، مرجع سابق، ص 124، جمال الشرقاوى : أسرار حريق القاهرة فى الوثائق السرية البريطانية، دار شهدى للنـشر، 1984، ص 232، لويس جرجس، ص 483، 484، وقد اختلفـت بعـض الأرقام لدى هؤلاء الذين كتبوا، وقد قمنا بالتوفيق بين الأصح منها خاصة لدى المذكرات والمعاصرين لها مثل الرافعى خاصة وأنهم اتفقوا عليها باستثناء د. محمود متولى وحسن يوسف، حيث ذكـر متولى على سبيل المثال أن الوفد فاز بـــ 226 بينما اتفق الجميـع على 228، أما حسن يوسف فقد ذكر أن الوفد فاز فـى المرحلـة الأولى بـــ 161 بينما الجميع ذكر أنها 169، وهكذا.

147- لويس جرجس، ص 484 .

148- صلاح الشاهد، ص 62 - 65، د. لطيفة محمد سالم، ص 32 .

149- مذكرات حسن يوسف، ص 270 .

150- سيد مرعى، ص 151 .

151- د. مختار أحمد نور، ص 242.

152- سيد مرعى، ص 152 - 158 .

153- سيرانيان، ص 215، 216، د. فرغلى على تسن، ص 167، Vatikiotis : The History of Egypt , Op. Cit. , P. 367 .

154- مذكرات كريم ثابت، ص 237 .

155- فؤاد كرم، ص 482 - 484، صلاح الشاهد، ص 72، 73 .

156- مذكرات حسن يوسف، ص 248 - 254، جمال الشرقاوى، ص232، جلال السيد، سامى مهران، ص 275، 276 .

157- F.O. 371 /80349 No. 266 British Embassy Alx. June 22, 1950 .

158- Ibid , JE 1016 – 56 Stevenson to F.O. Cairo Oct. 18, 1950 .

159- مذكرات حسن يوسف، ص 253 .

160- F.O. 371 /90116 No. 7 British Embassy Cairo , Jan. 5 , 1951 .

161- مذكرات حسن يوسف، ص 251 .

162- د. مختار أحمد نور، ص 124 - 125، صلاح الشاهد، ص 85، 86، دليب هيرو، ترجمة، عبدالحميد فهمى الجمال : الأصولية الإسلامية فى العصر الحديث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997، ص 126 .

163- محمد زكى عبدالقادر : مذكرات وذكريات، ص 138 .

164- د. مختار أحمد نور، ص 126 .

165- مانسفيلد، ص 428، دليب هيرو، ص 126 .

166- د. محمد أنيس : حريق القاهرة فى 26 يناير 1952، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1972، ص 128، 129 .

167- أحمد الحمروش : ثورة 23 يوليو، ج 3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993، ص 109، 110 .

168- ومن العوامل التى أدت إلى ابتعاد الضباط الأحـرار عـن الوفـد وانضمام مجموعات عديدة منهم إلى الجماعات الجديدة التى برزت على المسرح السياسى خلال عقـد الأربعينـات مثـل الإخـوان المسلمون ومصر الفتاة والتنظيمات اليسارية كالتالى : أولا : إيمان حزب الوفد بضرورة ابتعاد الجيش عن ممارسة السياسة واقتصاره على العمل العسكرى وذلك خشية قادة الحزب من أن يؤدى تـدخل الجيش فى السياسة إلى دخول البلاد فى دوامة الانقلابات العسكرية التى يمكن أن تطيح بامتيازات قادة الحزب والطبقات المنتمية إليها، ثانيا : عدم وجود روابط بين الوفد وضباط الجيش كما كانت تفعل الجماعات الجديدة، وتأكيدا لذلك يقول محمد نجيب " أذكر عنـدما حل الملك فؤاد البرلمان عام 1929 ومنع مجلـس النـواب مـن الانعقاد وكانت أغلبيته وفدية .. عرضت علي النحـاس اسـتعداد الجيش لمقاومة الاجراءات غير الدستورية التى ارتكبها الملك لكن النحاس قال لى أنه يؤثر أن يكون الجيش بعيدا عن الـسياسة وأن تكون الأمة مصدر السلطات، ثالثا : نجاح الدعاية المضدة للوفـد التى أعقبت حادث 4 فبراير 1942 والتى صورت الملك فـاروق بطلا شعبيا ورفضه مطالب الإنجليز رغم تهديده في عرشه ممـا أدى إلى ضعف شعبية الوفد، وكان لهذا أثره فى تشكيل وتكـوين رؤية الضباط تجاه الحياة الحزبية والأحزاب، انظر، حماده حسنى أحمد محمد : التنظيمات السياسية لثورة يوليـو 1952 (1953 – 1961)، الهيئة المصرية العامة للكتـاب، 2002، ص 36 – 38، 56 .

169- الحمروش، ص 110 .

170- مذكرات حسن يوسف، ص 307، 308، إلياس انـدراوس : بـدأ موظفا بالإدارة الإنجليزية بالسودان، وكان عضوا بمجالس الكثيـر

من الشركات، ثم صار ممثلا للحكومة المصرية فى مجلس إدارة شركة قناة السويس، وعضوا بمجلس الشيوخ، ومستشارا اقتصاديا للملك وصديقا شخصيا له، وأحد أبرز حاشيته، انظر، جمال الشرقاوى، ص 239 .

171- د. فرغلي على تسن هريدى : الرأسمالية الأجنبية فى مصر 1937 – 1957، ج 2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2003، ص 408، صلاح الشاهد، ص 79 .

172- صلاح الشاهد، ص 81، 213 .

173- د. محمد أنيس، ص 149 – 151، مذكرات حسن يوسف، ص 3، 320، محمد نجيب، 60، 61 – كان حسن يوسف موظفا بالقصر خلال فترة حكم فاروق متدرجا من مدير مكتب الصحافة بوزارة الخارجية سنة 1938 ثم مديرا لمراقبة النشر ثم مدير الإدارة العربية بديوان الملك سنة 1942 ثم وكيلا للديوان سنة 1944 ورئيسا له بالنيابة على فترات، وبجانب هذه الوظائف كان كاتم سر مجلس البلاط، وحامل أختام الملك ويذكر أحد ضباط الحرس الملكى (د. عبدالمنعم جنيد) للأهرام : أن اتهام الملك بتدبير حريق القاهرة من أكثر الافتراءات كذبا وبهتانا لأننى كنت شاهدا على مدى اضطرابه وخوفه وحزنه الشديد على ما آلت إليه الأحوال وأمر بنزول الجيش بل أنه نزل يجوب شوارع القاهرة بسيارته فى المساء بصحبة حرسه الخاص للوقوف على مدى الضرر والإتلاف والخسائر، الأهرام فى 2010/10/22 (ملحق عدد الجمعة)، والواقع أن هذه الشهادة لا تبرأ الملك فاروق، لأن معظم من كانوا فى خدمة الملك يدينون بالولاء له حتى بعد وفاته، ولأن نزول الملك إلى الشوارع فى المساء ليس معناه أنه برئ (هناك مثل يقول : يقتله ويمشى فى جنازته).

174- اخوان الحرية : هى جمعية أنشأها الإنجليز فـــى مـــصر 1932، وكانت تتمركز فى الشركات البريطانية الهامة مثل شـــركة شـــل للبترول، والمكتب الدولى لتوزيع الشاى، ومن الثابت فى القضية أن أعضاء الحزب الاشتراكى - مصر الفتاة - كانوا يقودون الناس فى الشوارع وأن الكثير منهم قد قبض عليه للتحقيق فى هذه القـــضية، انظر، جمال الشرقاوى، ص 224، 225، 233، د. محمد أنيس، ص 54، 111 وما يليها، 143 وما يليهـــا، مانـــسفيلد، ص 429، 430، دليب هيرو، ص 126 .

175- فؤاد كرم، ص 497، د. محمد أنيس، ص 165، وقد حاول الوفد - إثر إقالته - إحراج القصر ووزارة على ماهر الثالثـــة فـــى آن واحد، بتصعيده للهجمات الفدائية وكانت هذه المحـــاولات بـــسبب تجريد الوفد من سلطاته التنفيذية من ناحيـــة، واســـتمرار تطبيـــق الأحكام العرفية من ناحية ثانية، ولكن هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح، انظر، د. مختار أحمد نور، ص 198 .

176- أحمد الحمروش : المرجـــع الـــسابق، ص 113، ســـيد مرعـــى، ص186، 187 .

177- مها محمد كامل الطرابيشى : دور الصحافة المصرية فى التمهيـــد لثورة 23 يوليو عام 1952 " الفترة مـــن 1942 إلـــى 1952 "، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1979، ص 458، 459 .

178- فؤاد كرم، ص 498، 502، 505، سيد مرعى، 187 .

179- مذكرات حـــسن يوســـف، ص 336، 337، مهـــا محمـــد كامـــل الطرابيشى، ص 469، لويس جرجس، ص 491 .

180- الحمروش، ص 113 - 115، مها الطرابيشى، ص 469 .

181- محمد نجيب، ص 63، 64 .

182- د. يونان لبيب رزق، ص 523، 525، 526 .
183- مها الطرابيشى، ص 481، 482 .
184- الأهرام فى 2010/10/22 ملحق عدد الجمعة .
185- كان السنهورى قانونيا بارعا وفقيها مجتهدا ومشرعا فذا، عمل بالسياسة وتولى وزارة المعارف ثم وزيرا للدولة ورئيسا لوفد مصر فى اجتماع جمعية الأمم المتحدة 1946، وحصل على قرار يدين الاحتلال البريطانى، ثم اختير عضوا بوفد مصر سنة 1947 الذى رأسه النقراشى لعرض القضية المصرية على مجلس الأمن، صلاح الشاهد، ص 247 - 249، وانظر، محمد زكى عبدالقادر: مذكرات وذكريات، ص 161، 173، 182، مذكرات حسن يوسف، ص 340، 341، محمد نجيب، ص 90، الحمروش، ص128.
186- فؤاد كرم، ص 529، 530 .
187- محمد نجيب، ص 103، 104 .
188- د. محمود متولى، ص 538، 539، فؤاد كرم، ص 537، 538، د. يونان لبيب رزق، ص 532، د. أحمد فارس عبدالمنعم، ص73، دليب هيرو، 126، 127، لم ينته الصدام بإعلان إلغاء الدستور أو حل الأحزاب أو إعلان الجمهورية أو تشكيل هيئة التحرير، ولكنه اتخذ أشكالا أخرى مغايرة، وفى سبتمبر 1953 جاء قرار تشكيل محكمة الثورة برئاسة قائد الجناح عبداللطيف البغدادى وعضوية البكباشى أنور السادات وقائد الأسراب حسن إبراهيم، وصحب إعلان التشكيل حملة اعتقالات شملت إبراهيم عبدالهادى وشقيقه إسماعيل المليجى وإبراهيم فرج ومحمود سليمان غنام والنبيل السابق عباس حليم والدكتور أحمد النقيب وكريم ثابت وكامل القاويش وسعد الدين السنباطى وممدوح رياض، وحددت

إقامة مصطفى النحاس وزوجته زينب الوكيل وحافظ عفيفى، ثم جاءت المحاكمات التى انتهت بإلقاء عدد من زعماء الوفد والأحزاب السياسية الأخرى داخل السجون، وفتحت أبواب المعتقلات، انظر، أحمد حمروش : ثورة 23 يوليه، ج 1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992، ص 284، 285، 288 .

الخاتمــــة

عاشت مصر بأبنائها تناضل من أجل الديمقراطية والحياة النيابية، وعرفت الحزبية والنظام الدستورى منذ ما يقرب من قرن ونصف وأصبحت هناك قواعد رئيسية تحكم اللغة السياسية داخلها تمثلت فى الدساتير التى صدرت وعلى رأسها دستور 1923، وإن كان هناك دستور لم يرتضيه الشعب هو دستور 1930 لما فيه من انتقاص من حرية الشعب.

تعرضت الحركة الدستورية فى مصر إلى كثير من الأزمات التى عطلت الحياة النيابية أكثر من مرة وذلك بسبب أطماع الحكومات فى التحول إلى الحكم الدكتاتورى، والبعد عن الحكم الدستورى، فقد بليت مصر فى حياتها السياسية والنيابية بطراز من الحكام والزعامات التى لاتجيد التعامل مع الآخرين إلا بالمساومة، ويبدو أنه هو النظام المتبع أمس واليوم فى النظم الدستورية والحزبية، فالمراوغة هى شعار هذه الزعامات، لذا عانت الجماهير كثيرا من مظهرية العمل السياسى والوعود الكاذبة والشعارات الجوفاء التى يملأون بها أسماع الجماهير دون أية مصداقية.

ومما سبق يتضح أن أول من يتحمل تبعية الانقلابات الدستورية فى مصر هم الأحرار الدستوريين والسراى والإنجليز وبعض الساسة المماليك لسلطة الملك، والنتيجة أن برلمانات مصر ضربت الرقم القياسى فى قصر مدتها منذ صدور دستور 1923، فمنها ما لم يعمر ساعات، وليس فيها مجلس نواب واحد أتم دوراته كلها ومدة عملها لا تذكر فى شئ بجانب أوقات تعطيلها، أما الدستور فقد عطل العمل به أكثر من مرة، بل أنه ألغى نهائيا وحل محله دستور آخر هو دستور 1930 وترتب عليه برلمان خاص عطل بدوره من يونيه 1934 وحتى عودته (مايو 1935) رغم أنه يعتبر أطول البرلمانات عمرا (يونيه 1931 - نوفمبر 1934) لأنه كان مفروضا على الشعب ومرغوبا فيه من السراى .

أما بالنسبة لحكم الأحزاب فقد نجد أنه منذ بداية الدراسة وحتى نهايتها كان الحكم للقصر بواسطة أحزاب الأقلية ومساندة الإنجليز، ولم يكن لحزب الأغلبية دور معمر فى الحكم باستثناء وزارات زغلول ويكن الثانية والثالثة والنحاس الأولى والثانية، وفى 1935 كانت ثورة الطلبة التى أعادت دستور 1923 والذى قضى بعودة حكم الأغلبية التى تمثلت فى وزارة النحاس الثالثة (9 مايو 1936 – 31 يوليه 1937 والرابعة حتى 30 ديسمبر 1937)، ثم جاءت وزارتى 4 فبراير 1942 النحاسية الخامسة والسادسة، ثم عودة الوفد الأخيرة للحكم 1949 – 1952 .

الجدير بالذكر أن تعدد الأحزاب ليس دليلا على وجود حكم ديمقراطى سليم، كما أن المنطق الديمقراطى يقضى بأن حزب الأغلبية هو الذى يشكل الحكومة، وخلال فترة الدراسة نجد أن حزب الأغلبية هو حزب الوفد، باستثناء انتخابات 1945 حيث فاز الحزب السعدى بالأغلبية بسبب تزوير الانتخابات، ومع ذلك لم يسمح له بتشكيل الحكومة إلا فى ظروف معينة، والجدير بالذكر أيضا أن المنطق الديمقراطى فى الحكم يعمل على التوازن بين السلطتين – التنفيذية والتشريعية – ولكن حدث العكس فوجدنا أن السلطة التنفيذية خاصة الملك طغت على التشريعية بالإسراف فى حق حل مجلس النواب، بينما لم يستخدم مجلس النواب حقه الدستورى فى سحب الثقة من الوزارة ولو لمرة واحدة خلال تلك الفترة، فالملك حل مجلس النواب أكثر من مرة .

وتوضح الدراسة أن القضية الوطنية المصرية تقوم على محورين أساسيين هما الاستقلال والدستور مهما اختلفت الحكومات فى نظام سياستها – الأغلبية المعارضة وبعض الحكومات التى تلعب دور المخلص للسراى، وممالأة الإنجليز فى أحيان كثيرة .

ورغم كل المحاولات من أجل المفاوضات مع بريطانيا لم تصل مصر إلى نتيجة إيجابية حتى نهاية الدراسة وذلك بحجة تمسك بريطانيا بمسألة السودان .

كما توضح الدراسة المشاركة الوطنية والحزبية للطلبة والشباب وهذا إن دل على شئ فإنما يدل على نضج الوعى السياسى للطلبة ولكثير من قطاع الشباب فى المجتمع المصرى، ويتضح ذلك من خلال ثورة 1935، واللجنة التنفيذية للطلبة، والمظاهرات التى كانت تطالب بعودة الدستور ثم قطع المفاوضات وعرض القضية على مجلس الأمن، وأحداث القنال، وحريق القاهرة .

والشئ الطبيعى هو أن الملك لا يرغب فى الدستور طالما الدستور يقيد بعض الشئ من سلطاته، لذا فهو كان رافضا لدستور 1923، وموافقا على دستور 1930 الذى أتاح له سلطات واسعة، ولهذا يؤخذ على وزارة صدقى عداؤها للشعب بسبب إلغاء دستور 1923 وإصدار دستور 1930 الذى أضاع معظم حقوق الشعب وقدمها هدية للملك، مما نتج عنه حكم البلاد حكما مطلقا .

كما لا يفوتنا دور الاحتلال الإنجليزى فى تدخله فى شئون البلاد الداخلية خاصة الدستورية المتصلة بتغيير الوزارات، وأكبر دليل على ذلك وزارة 4 فبراير 1942 حتى وإن كانت وفدية وإنما هى جاءت لتحقيق مطالب الإنجليز .

الجدير بالذكر أن جميع المعارضات التى حدثت سواء من حزب الوفد أو من الأحزاب الأخرى حينما يكون كّل منها خارج الحكم ليس من تفسير لها سوى أن الدافع الشديد الذى كان يدفعها لمثل هذه المعارضات لم يكن من قبيل الحرص على القضايا الوطنية بقدر ما كان السعى وراء

تحقيق أهداف ومصالح شخصية وكذلك التشهير بالحزب الحـــاكم بـــشتى الطرق .

لذا فإن مقاومة الشعب المصرى للفساد الدستورى والفساد الوطنى طوال تلك الفترة كان لا بد وأن يتوج بما تهدف إليه هذه المقاومة وهـــى ثورة 23 يوليه 1952 .

والله الموفق ،،،

المؤلف،

مصادر الكتاب

أولا : الوثائق غير المنشورة

أ – العربية :

دار الوثائق القومية

1- محافظ عابدين أرقام : 3، 6، 7، 48، 214، 216، 217، 267، 280، 481، 571، 572، 584، 591، 595 0

2- محفوظات مجلس الوزراء، نظارة الخارجية، محفظة 1/ب، محفظة رقم 5 مجالس نيابية، محفظة رقم 6

3- رئاسة مجلس الوزراء، مجلس النظار، محفظة 3/أ، القرارات التى أصدرتها لجنة وضع المبادئ العامة لوضع الدستور 1922، محفظة 13/أ .

4- محافظ تقارير الأمن، محفظة رقم 8، تقارير أمن عام 1941، محفظة رقم 9، تقارير أمن 1942 – 1952 .

ب – الأجنبية

F.O. 407/190 - 193 – 194 – 195 - 196 - 197 – 198 – 200 -202– 203 – 204 – 206 – 209 – 210 -212 – 213- 215 – 217 – 218 – 221 - 222 – 249 .

17979 – 15407– 371/15406 – 31568 – 41335 – 80349 – 901160 .

141 / 825 – 829 – 1187 .

وثائق منشورة

1- الحكومة المصرية، لجنة الدستور، مجموعة محاضر اللجنة العامة للدستور، المطبعة الأميرية، بولاق القاهرة، 1924 .

2- الحكومة المصرية، مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية لسنة 1923، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1924

3- الحكومة المصرية، مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية لسنة 1924، المطبعة الأميرية، 1925 .

4- الحكومة المصرية، مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية لسنة 1925، المطبعة الأميرية 1925 .
5- الحكومة المصرية، مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية لسنة 1930، المطبعة الأميرية 1931 .
6- الحكومة المصرية، مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية، مرسوم بقانون رقم 97 لسنة 1931، المطبعة الأميرية 1933 .
7- الحكومة المصرية، مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية، مرسوم بقانون رقم 136 لسنة 1935، المطبعة الأميرية 1939 .
8- الحكومة المصرية، مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية، أوامر صادرة فى عام 1936، المطبعة الأميرية 1939 .
9- الحكومة المصرية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية، لسنة 1938، المطبعة الأميرية 1940
10- المملكة المصرية، خطاب العرش فى حفلة افتتاح البرلمان فى 20 يونيه 1931، المطبعة الأميرية 1931 .
11- المملكة المصرية، خطاب العرش فى 17 ديسمبر 1931، المطبعة الأميرية 1931 .
12- اليد القوية، خطب وأحاديث حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا منذ أسندت إليه رياسة مجلس الوزراء، مطبعة الاسكندرية 1929 .
13- رئاسة مجلس الوزراء، الدستور المصرى وقانون الانتخاب فى 22 أكتوبر 1930، المطبعة الأميرية 1930 .
14- مضابط مجلس الشيوخ .
15- مضابط مجلس النواب .

المذكرات

1- مذكرات حسن يوسف : القصر ودوره فى السياسة المصرية 1922 – 1952، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مطابع الأهرام التجارية، 1982 .

2- محمد حسين هيكل (د) : مذكرات فى السياسة المصرية، ج1، مكتبة دار المعارف المصرية بالقاهرة، 1951.

3- مذكرات إبراهيم الهلباوى، تحقيق، عصام ضياء الدين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995 .

4- محمد على علوبة : ذكريات سياسية واجتماعية، تقديم، د. عاصم الدسوقى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988 .

5- مذكرات محمد لطفى جمعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2000.

6- إسماعيل صدقى : مذكراتى، تحقيق، د. سامى أبو النور، مكتبة مدبولى، ط2، 1996 .

7- صلاح الشاهد : ذكرياتى فى عهدين، دار المعارف، 1976.

8- تريفور إيفانز، مذكرات اللورد كليرن 1934 – 1946 ج 1، ترجمة، د. عبدالرؤف أحمد عمرو، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1994 .

9- ، محمد نجيب : مصير مصر – كتاب تمت مصادرته سنة 1955، دار ديوان للطباعة والنشر، القاهرة، 1995

10- تريفور إيفانز، ترجمة، د. عبدالرؤف أحمد عمرو : مذكرات اللورد كليرن 1934 – 1946، ج 2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995 .

11- مذكرات كريم ثابت، عشر سنوات مع فاروق 1942 – 1952، نهاية الملكية، ج 2، دار الشروق، القاهرة، ط 2، 2000 .

12- محمد زكى عبدالقادر : مذكرات ... وذكريات، مطابع الأخبار (ب.ت) .

الرسائل العلمية

1- أميمة صابر البغدادى : الحركة الوطنية المصرية من 1911 إلى 1924، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1972 .

2- سامية حسن سيد إبراهيم : الجامعة المصرية ودورها فى الحياة السياسية 1908 – 1946، رسالة دكتوراه، كلية البنات، جامعة عين شمس، 1983 .

3- صفاء محمد فتوح شاكر : إسماعيل صدقى باشا – دوره فى السياسة المصرية 1914 – 1950، رسالة ماجستير، كلية البنات، جامعة عين شمس، 1991.

4- محمد عبدالحميد أحمد الحناوى : الجلاء ووحدة وادى النيل 1945 – 1954، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، ص 1990 .

5- مها محمد كامل الطرابيشى : دور الصحافة المصرية فى التمهيد لثورة 23 يوليو عام 1952 " الفترة من 1942 إلى 1952"، رسالة دكتوراه، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1979 .

المراجع العربية

1- أحمد حمروش : ثورة 23 يوليو، ج 1، 3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992، 1993 .

2- أحمد زكريا الشلق (د) : حزب الأحرار الدستوريين 1922 – 1953، دار المعارف، 1982 .

3- أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية، الجزء الثالث من التمهيد، مطبعة شفيق باشا، القاهرة، 1928 .

4- أحمد شفيق : الحوليات، ج 2 من التمهيد، مطبعة شفيق باشا، 1928.

5- أحمد شفيق : الحوليات، ج 3 من التمهيد، مطبعة شفيق باشا، 1928 .

6- أحمد شفيق : الحولية الثانية، مطبعة شفيق باشا، 1928 .

7- أحمد شفيق : الحولية الثالثة، مطبعة حوليات مصر السياسية، 1929 .

8- أحمد شفيق : الحولية الخامسة، مطبعة حوليات مصر السياسية 1930
9- أحمد شفيق : الحولية السادسة، مطبعة حوليات مصر السياسية، 1931.
10- أحمد شفيق : الحولية السابعة 1930، المطبعة الهندية، القاهرة، 1931
11- أحمد فارس عبدالمنعم (د) : السلطة السياسية فى مصر وقضية الديمقراطية (1805 – 1987)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997 .
12- السعيد رزق حجاج (د) : دستور 1923 بين الوفد والقصر 1923 – 1927، مطبعة حسان، القاهرة، 1985.
13- أمل محمد فهمى (د) : أمراء الأسرة المالكة ودورهم فى الحياة المصرية 1882 – 1928، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006 .
14- بيتر مانسفيلد، ترجمة، عبدالحميد فهمي الجمال : تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995 .
15- جاك بيرك، ترجمة، يونس شاهين : مصر الإمبريالية والثورة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987 .
16- جلال السيد، سامى مهران : البرلمان المصرى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1984 .
17- جلال يحيى (د) : العالم العربى الحديث، الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين، دار المعارف، 1980 .
18- حماده محمود إسماعيل (د) : دور الأقاليم فى تاريخ مصر السياسى – قراءة فى التاريخ السياسى لمديرية القليوبية 1919 – 1936، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1991 .
19- دليب هيرو، ترجمة، عبدالحميد فهمى الجمال : الأصولية الإسلامية فى العصر الحديث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997 .

20- رؤوف عباس حامد (د) : تاريخ جامعة القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1994
21- سامى مهران : الحياة النيابية فى مصر، جمعية الإخاء للعاملين للبرلمانات العربية – مركز التدريب البرلماني العربي 1995، ص15، 16 .
22- سامى مهران : حكايات برلمانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999 .
23- سيد مرعى : أوراق سياسية، ج 1، المكتب المصرى الحديث، 1978
24- سيرانيان، ترجمة، عاطف عبدالهادى علام : مصر ونضالها من أجل الاستقلال 1945 – 1952، أكاديمية العلوم السوفيتية، معهد الاستشراق، دار الثقافة الجديدة، مصر، 1984 .
25- ضياء الدين الريس (د) : الدستور والاستقلال والثورة الوطنية 1935، ج1، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، 1975 .
26- ، طارق البشرى : سعد زغلول يفاوض الاستعمار، دراسة فى المفاوضات المصرية البريطانية 1920 – 1924، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977 .
27- طعيمة الجرف : ثورة 23 يوليو، دار النهضة العربية بالقاهرة، 1965 .
28- عادل إبراهيم الطويل : محمد توفيق نسيم باشا ودوره فى الحياة السياسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2000 .
29- عاصم الدسوقى (د) : مصر فى الحرب العالمية الثانية 1939 – 1945، دار الكتاب الجامعى، القاهرة، ط 2، 1982 .
30- عباس محمود العقاد : سعد زغلول زعيم الثورة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1994 .

31- عبدالرحمن الرافعي : ثورة 1919 تاريخ مصر القومى 1914 – 1921 ط 4، دار المعارف 1987 .
32- عبدالرحمن الرافعي : فى أعقاب الثورة المصرية – ثورة 1919، ج1، كتاب الشعب، دار ومطابع الشعب، القاهرة، 1969 .
33- عبدالرحمن الرافعي : فى أعقاب الثورة المصرية (يشتمل على تاريخ مصر القومى من أبريل سنة 1921 إلى وفاة المغفور له سعد زغلول فى 23 أغسطس سنة 1927) ج1، مكتبة النهضة المصرية، ط1، 1947 .
34- ، عبدالرحمن الرافعي : فى أعقاب الثورة المصرية، ج2، دار المعارف، ط3، 1984 .
35- عبدالرحمن الرافعي : فى أعقاب الثورة المصرية – ثورة 1919، ج 3، دار المعارف، ط 2، 1989 .
36- عبدالعزيز الأزهرى، على عبيد الله سرحان، محمد مجاهد : فؤاد الأول، مطبعة مصر، 1937 .
37- عبدالعزيز الرفاعى : ثورة مصر سنة 1919 دراسة تحليلية تاريخية (1914 – 1919) دار الكاتب العربى للطباعة والنشر بالقاهرة، ط1، 1966 .
38- عبدالعظيم رمضان (د) : تطور الحركة الوطنية فى مصر1918 – 1936، ج 1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 3، 1998 .
39- عبدالعظيم رمضان (د) : تطور الحركة الوطنية فى مصر 1918 – 1936، ج2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998 .
40- عبدالعظيم رمضان (د) : الجيش المصرى فى السياسة 1882 – 1936، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977 .
41- عبدالعظيم رمضان (د) : الصراع بين الوفد والعرش 1936 – 1939، مكتبة مدبولى، ط 2، 1985 .

42- عبدالمنعم الدسوقى (د) : موقف عمد ومشايخ القرى من انتخابات 1931، المجلة التاريخية المصرية، المجلد السابع والعشرون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1981 .
43- على الدين هلال (د) : السياسة والحكم فى مصر (العهد البرلمانى 1922 – 1952) القاهرة، 1977 .
44- فرغلى على تسن هريدى (د) : الرأسمالية الأجنبية فى مصر 1937 – 1957، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2003 .
45- فرغلى على تسن هريدى (د) : موقف الحكومة المصرية من النشاط السياسى للطلاب 1945 – 1952، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، إسكندرية، 2003 .
46- فؤاد كرم : النظارات والوزارات المصرية، ج1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1994
47- لطيفة محمد سالم (د) : الصحافة والحركة الوطنية المصرية 1945 – 1952، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، مصر النهضة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987 .
48- لويس جرجس : يوميات من التاريخ المصرى الحديث 1775 – 1952، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998 .
49- مارسيل كولومب، ترجمة، زهير الشايب، تطور مصر 1924 – 1950، مكتبة مدبولى، 1950 .
50- محسن محمد : أطول الحكم – تاريخ مصر بالوثائق البريطانية والأمريكية، دار المعارف، 1980 .
51- محسن محمد : التاريخ السرى لمصر – من الوثائق البريطانية والأمريكية، دار المعارف، 1979 .
52- محسن محمد : سرقة واحة مصرية، كتاب اليوم، 1980 .
53- محسن محمد: عندما يموت الملك، كتاب التعاون، القاهرة، 1980 .

54- مختار أحمد نور (د) : مصطفى النحاس رئيسا للوفد 1927 – 1953، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، مركز تاريخ مصر المعاصر، 2005 .
55- ، محمد الطويل : الإخوان فى البرلمان، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، ط 2، 1994 .
56- محمد الطويل : يهود فى برلمان مصر، مطبوعات الشعب، 1988 .
57- محمد أنيس (د) : حريق القاهرة فى 26 يناير 1952، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1972 .
58- محمد حسين هيكل (د)، إبراهيم عبدالقادر المازنى، محمد عبدالله عنان : السياسة المصرية والانقلاب الدستورى، مطبعة السياسة، القاهرة، 1931 .
59- محمد خليل صبحى : تاريخ الحياة النيابية فى مصر، ج5، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة 1939 .
60- محمد زكى عبدالقادر : أقدام على الطريق، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، القاهرة، 1967 .
61- محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور 1923 – 1952، كتاب روز اليوسف، العدد السادس 1955 .
62- محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية، ج 1، مكتبة النهضة المصرية، 1952 .
63- محمد فريد حشيش (د) : حزب الوفد 1926 – 1952، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999 .
64- محمود حلمى مصطفى (د) : تاريخ مصر السياسى 1982 – 1952، مكتبة الطليعة بأسيوط، 1967 .
65- محمود متولى (د) : ثورات الشعب المصرى فى التاريخ الحديث والمعاصر، 1981 .

66- محمود متولى (د) : حادث 4 فبراير سنة 1942 فى التاريخ المصرى المعاصر، دار الثقافة للطباعة والنشر بالقاهرة، 1978.
67- محمود متولى (د): مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل سنة 1952 – دراسة تاريخية وثائقية، دار الثقافة للطباعة والنشر بالقاهرة، 1980 .
68- مشرفة محمد أحمد المليجى : عبدالخالق ثروت ودوره فى السياسة المصرية 1873 – 1928، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1989 .
69- مصطفى الفقى (د) : الأقباط فى السياسة المصرية – مكرم عبيد ودوره فى الحركة الوطنية، دار الشروق، القاهرة، 1985 .
70- مصطفى النحاس جبر (د) : سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية من 1914 – 1936، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1985 .
71- مصطفى رياض بسيونى، راؤول فرجون : المجموعة الدائمة للقوانين والقرارات المصرية، مطبعة فوتيا دسى وشركاه، (ب . ت) .
72- نبيه بيومى (د) : الحياة البرلمانية فى مصر 1924 – 1936، القاهرة، 1989 .
73- نبيه بيومى عبدالله (د) : قضايا عربية فى البرلمان المصرى 1924 – 1958، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996 .
74- نجوى كامل : الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية 1919 – 1936، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1989 .
75- يونان لبيب رزق (د) : تاريخ الوزارات المصرية 1878 – 1953، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999 .

المراجع الأجنبية :

1- Hurewitz ,J.C. : Diplomacy in the Near and Middle East, ADocumentary Record 1914 – 1956, Vol. 11 , London .
2- Lioyd , Lord : Egypt since Cromer , Vol 11 , London , 1934 .

3- J. Marlowe, J. : Anglo Egyptian Relation 1800 – 1953, London , 1954.
4- Ikbal Ali Shah, Sirdar : Fuad King of Egypt, London , 1936.
5- Vatikiotis, P.J. : The History of Modern Egypt , London, 1991, Youssef Bey, Amin : Independent Egypt, London , 1946.

الدوريات

1- الأخبار .
2- الأهرام .
3- البركان .
4- البلاغ .
5- الشعب .
6- المصرى .
7- المقطم .
8- الوقائع المصرية .


الفهـــرس

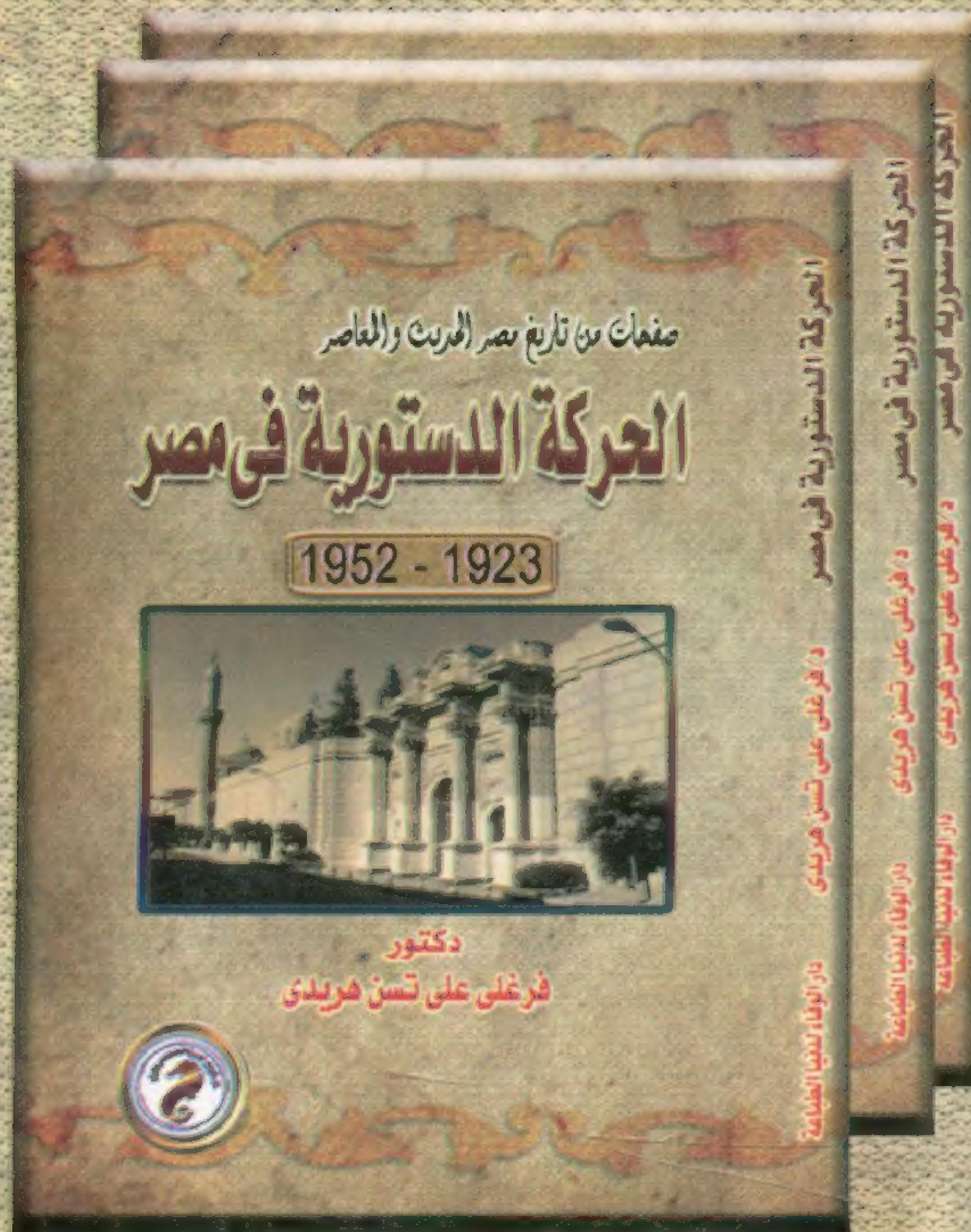


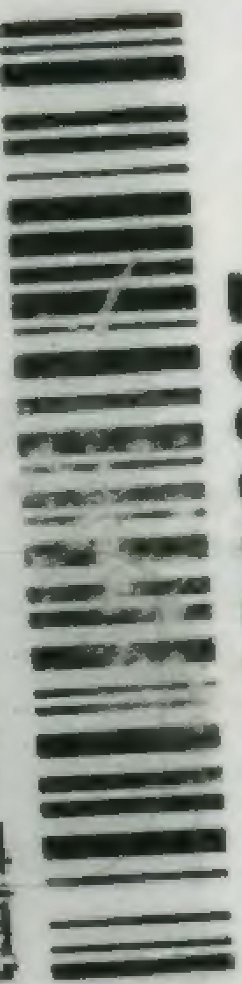
رقم الإيـــداع : 14994/ 2011	
الترقيم الدولى : 3-935-327-977-978	

مــع تحــيات

دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر

تليفاكس: 5404480 – الإسكندرية





دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر
تليفاكس ٥٤٠٤٤٨٠ /٠٣ - الأسكندرية
web site:www.dwdpress.com-daralwafaa.net
E-Mail: dwdpress@yahoo.com